المفكرة القانونية تونس

أفريل 2023

"مانيفستو" اليسار التونسي

مؤلّف جماعي

تنسيق: ياسين النابلي

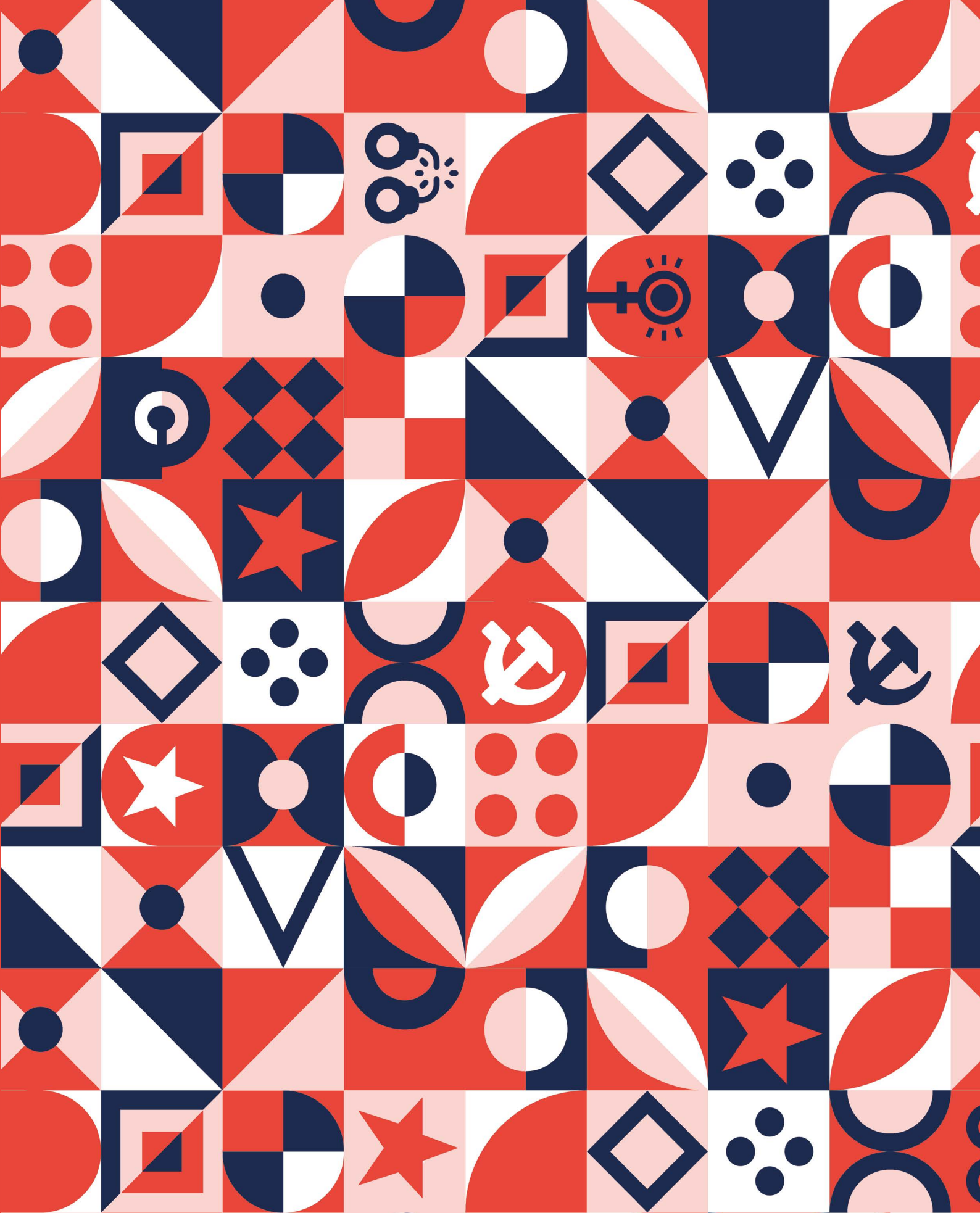

صاحب المطبوعة: المفكرة القانونية
شارك في التحرير: نزار صاغية
و مهدي العش و ياسين النابلي وأميمة مهدي
الإدارة التنفيذية للعدد: ياسين النابلي
إدارة فنية و تصميم: عثمان سالمي

info@legal-agenda.com
www.legal-agenda.com
Facebook: المفكرة القانونية – تونس
Twitter: @Legal_Agenda_TN
Instagram: legal.agenda

تم نتاج هذه المطبوعة بدعم مالي من هينرش بل، مكتب شمال إفريقيا تونس

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
TUNISIE

الآراء الواردة هنا تعبر عن آراء المؤلفين وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة

يسمح بنسخ أي جزء من المحتوى المنشور على مجلة المفكرة القانونية، أو تخزينه، أو تداوله، على أن يتم ذلك لغايات غير تجارية ومن دون أي تحوير أو تشويه، وعلى أن يذكر بشكل واضح وجليّ في كل مرة إسم المفكرة القانونية واسم الكاتب/ة أو الرسام/ة أو المصور/ة.

تم الطبع في مطبعة SOTEPA GRAPHIC، مونبليزير تونس، الهاتف: 71 904 380
تم طبع 3000 نسخة عن هذا العدد

*تجدون المقالات بنسختها الكاملة مع المراجع على موقع المفكرة القانونية

"مانيفستو" اليسار التونسي

6. تمهيد عام
ياسين النابلي

المحور الأول
اليسار التونسي كمفهوم وكيان وهوية

11. ما معنى أن تكون يساريا في تونس؟
يوسف الشادلي

17. اليسار التونسي: قراءة في جيولوجيا الزمن
فطين حفصية

34. هل قرأ اليسار التونسي ماركس؟
ياسين النابلي

38. النسوية واليسار العابس
ريم بن رجب

45. بورتريه جورج عدة: مواقف ومخاطبات أمام شرايين تونس المفتوحة
كمال هلالي

55. جُورج عــدّة في حوار يُنشر لأول مرة "لا تُبدّد العمر بالعيش على طريقة الآخرين"
رشأ التونسي

المحور الثاني
اليسار والديمقراطية ومنظومة حقوق الانسان

62. اليسار والحرية: الالتباس التاريخي
مهدي العشّ

78. اليسار ومسألة حقوق الإنسان: بعض الملامح من التجربة والمقاربَات
محمد أكرم الهويمل

88. اليسار في مواجهة الإسلام السياسي: الصّراع المَعطُوب
هشام عبد الصمد

100. قراءة اليسار لمَا حَدثَ سنة 2011 بين الثورة والانتفاضة والمؤامرة
أيمن سلام الفارحي

108. اليسار التونسي ومسألة الديمقراطية الداخلية: الفشل المُزمن
ضمير بن علية

المحور الثالث
اليسار وديناميات الفعل السياسي: قراءة في بعض النماذج

118. اليسار حيث لا تنظر
أو "حملات" اليسار القادم
ماهر حنين

127. المُغيّبات في تاريخ اليسار التونسي:
مقاربة تأريخية جندريّة
يسرى بلالي

133. اليسار والاتحاد العام التونسي للشغل:
تاريخ من التقلبات
يوسف الشاذلي

140. اليسار التونسي والجامعة:
قراءة في مآزق الارتباط
مطاع أمين الواعر

146. الخطاب الاقتصادي لليسار أو خطاب اليمين المُستَتر: من تبنّي المصطلحات إلى الانصهار في الإطار الليبرالي
وليد بسباس

المحور الرابع
سرديات يسارية

155. مسيرتي النضالية من القومية إلى الماركسية
محمد الصالح فليس

159. يساريات في قبضة الاستبداد:
حكايات المنسيات بين الالتزام والمُعاناة والإصرار
أميمة مهدي

حوار

168. حوار مع الباحث في علم الاجتماع منير السعيداني:
"مَشَاريع اليَسار في تونس ارتَبطَتْ بالطبقات الوسطى وليس بالطّبقة العاملة"
حاوَرَه ياسين النابلي

—

انفوغرافيك

176. خارطة الحركات اليسارية وتسلسلها الزمني

—

178. خارطة أهم الفاعلين اليساريين في تونس
فطين حفصية

تمهيد عام

"مانيفستو" اليسار التونسي

ياسين النابلي

صحافي وباحث في الحضارة العربية والإسلامية، فريق المفكّرة القانونية

—

نحن اليوم تجاوَزنَا قرنا كاملا من وجود "اليسار" في بلدٍ سَلّمَ بسخاءٍ مقاليده لليمين، وأعطَى لليسار مكانًا ملحميّا يليق بانتصاراته الصغيرة وخسَارَاته. ما الذي كان اليسار بصدد فعله طيلة قرن من الزمان؟ هل تطلّبَ البحث عن الذات كل تلك المدة؟ لماذا لا نكاد نعثر اليوم على بقايا هويّة متماسكة لليَسَار، رغم أنه انزرَع -مثل زيتونة بريّة- في ذاكرة هذه الأرض، وليس بمقدور إنسان إخراجه منها؟

يكاد يتّفق جلّ الباحثين اليوم في أوضاع اليسار، على أنّه ليسَ مُدرجًا على جدول الأعمال الوطني، لأنه فَقدَ بالتدريج وزنه السياسي والانتخابي منذ عام 2019. ولكن هذا الحكم -على صحته النسبية- قد يتطوّر نحو عدميّة سياسية متطابقة مع الإيديولوجيا المُبشّرة بـ"نهاية اليسار". لذلك يبدو السؤال الناظم لهذا العمل الجماعي: كيف نُعيد البحث عن اليَسار وسط رُكامٍ من الجماعات والأحداث والأفكار والشّخوص ومشاهد الحنين إلى الوراء؟ كيف نُعيد قراءة هذا الكيان الذي التبسَ فيه الواقعي بالهُلاَمي، دون التورّط في خُدعَتي التبجيل والتقزيم، لأنهما يُنتجان دائما وعيًا انفعاليا بالظواهر والأشياء؟

تتّسِعُ معاني اليسار أمامك كلّمَا حاولت الإمساك بها، لأنّ مياهًا كثيرة جرت في النّهر كما يُقال. فقد عَاشَ اليسار صراعات داخلية طويلة حول إنتاج معنى واحد لليَسار، ولم تُفلح أكثر الجماعات "راديكالية" في فرض معنَاها على الآخرين رغم التماسك الأرثوذكسي الذي تبدُو عليه لُغتها وسلوكها، إذ لم تَسْلَم هي نفسها من المنشقّين عنها باسم أرثوذكسية أكثر نقاءً. وفي بعض الأحيان، ركّنت الجَماعات اليسارية الصغيرة إلى تسويات مؤقّتة واعترافات مُتبادلة، سَارت بمحاذاة لائحة عريضة من الشتائم والاتهامات. رغم الاتّساع الدّلالي

الذي تُوفّره قيمَتا الحرية والعدالة لمعنى اليسار، فإنّ صدور "الرّفاق" عموما كانت ضيّقة، ولم يُنجِهم حُلمهم الصادق في الوقوف حُفاةً أمام آلة الهيمنة من التّحول إلى "فرق دُعاة" من طراز عصري. لقد دَفعَت مساحَات القمع النظامي الطويلة وهشاشة الجدل الفكري الداخلي وسنوات العيش تحت الأرض نحو مسار الانغلاق الذي دام لعقود، والذي لا يقلّ عمره كثيرًا عن عقود القمع والاحتكار التي راكمتها منظومة الدولة الاستقلالية، على امتداد نصف قرن تقريبًا.

شكّلت ثورة 2011 استفاقة الفجر الجديدة على أوجاع القمع والتآكل الداخلي وضعف الخيال، لأن خيال الحراك الثوري كان في الحقيقة أوسع من خيال "الرفاق". عبّرَت شعارات الثورة "الشغل، الحرية، الكرامة" بشكل أو بآخر عن معاني اليسار الواسعة، ولكن الجماعات الصغيرة الخارجة من معارك الجامعة والنقابات وحصارات البوليس اليومية، ستجدُ نفسها أمام فضاء عام انسيابي وحاضن لها، ولكنه لا يتكلم لغتها القديمة ولا يُقيم وزنا لحساباتها الصغيرة. داخل هذا المنعرج الثوري -الذي لا يجُود به التاريخ دائما- لم يبحث اليسار بجدية عن توازن جديد، ولم يفكّر في الوقوف في قلب طَرفَي هذا التوازن الممكن: إعادة قراءة الذات من ناحية، والتأمل في الواقع بعقل وخيال جديدين من ناحية أخرى. لقد وقفَت الجماعات اليسارية الصغيرة في أمكنة أخرى، تشابَكَ فيها إرث الماضي بسياقات الحاضر على نحوٍ مأساوي. وستسحَبُها الأحداث شيئا فشيئا نحو معارك البلاد الجديدة، التي كانت في الحقيقة أكبر من حجم اليسار ومن قُدرَته على وضع مضامينها وأشكالها. وهنا نَعني بالأساس معركة الهوية، التي خرجَ منها اليسار بذاكرة أخرى مجروحة وبخسارات غادرة لا تُعوّض وبوحدة داخلية هشّة ستَعصف بها أول ريح عاتية. وحتى النجاح الانتخابي النسبي لسنة 2014 بالإمكان وضعه ضمن لائحة الخسارات، لأنه سيفتح عيوننا على حقيقة أن الإرث القديم ما زال مقيما في الوعي والممارسة.

بالإمكان دائما في لحظات الهشاشة تقمّص لغة "الضحية المقهورة" الباحثة عن الثأر لنفسها وذاكِرَتها وشهدائها، من أعدائها غير الرّحيمين. ولكن هذا المنطق في حدّ ذاته أدخلَ اليسار في حالة من العطالة السياسية والتاريخية. بأي لغة صارَع اليسار خصومه؟ وأي أفق مستقبلي وضَعه لمسارات الصّراع؟ في السنوات القليلة التي تلت الثورة، كان لليسار خصمان كبيران، الإسلاميون ومعسكر "البورقيبيون الجدد"، وهمَا بلا شكّ خصمان تقليديان. في مرحلة المدّ الإسلاموي بعد انتخابات أكتوبر 2011 أفلَح اليسار -لفترة قصيرة من الزمن- في البروز ككيان سياسي جديد. وكان الإعلان عن الجبهة الشعبية اليسارية في أكتوبر 2012 مبشّرًا بهوية جديدة مُتخفّفة من ثقلها الأرثوذكسي وأكثر انفتاحا على واقعها، وبإمكانِها تجاوز العقل "المواقِعِي" واستيعاب أجيال من اليساريين الحالِمِين بدور وموقع في الوطن يلِيق بمساهماتهم الصغيرة. ولكن سُرعان ما هَاجَر اليسار موقعه الجديد، وأصبحَ يبحث عن صورته في الآخر، سواء لمصارعته أو للتحالف معه. وهكذا استعَاضَ عن خطابه الديمقراطي الاجتماعي "الثوري" بخِطاب مشتق من بقايا "علمانية رثّة"، لا تملك بالفعل مشروعا لمجتمع جديد وإنما كانت إيديولوجيا صراع على السلطة. لم يفكّر اليسار في إبداع علمانية جديدة، معبّرة عن روح الثورة والديمقراطية معًا، وبإمكانها تجاوز إخفاقات "علمانية الدولة" ووضع الصراع مع الإسلاميين و"الحداثيين" على سكّة جديدة.

هل أجبَر ضغط السّياقات اليسار على الانحناء لهذا

المصير؟ بلا شكّ لعبَت العوامل الخارجيّة دورَها في الدّفع نحو ضياع مشروع اليسار داخل زحمة العنف و"الرايات السوداء" وضغط الحلفاء الجدد الذين سَحبُوه سحبا إلى مواقعهم ولُغتهم. ولكن كانت هناك استعدادات داخلية كبيرة عجّلت بالانزلاق نحو هذا الموقع والمصير. فعلى الأرجح، لم يكنْ بالإمكان بناء واقع جديد بعقول قديمة، لأن إمكانات جديدة للفعل والفكر لم يتمّ فتحها، وغصّت كل الأصوات المنادية بإعادة قراءة اللحظة وتعزيز المشاركة الديمقراطية تحت أنقاض القديم-المتجدّد. لم يسمح "السّلام" المؤقت بين الجماعات اليسارية الصغيرة (المؤلّفة للجبهة الشعبية) بالنظر إلى الزخم الكبير الذي أتاحَته حركة الشارع، ولم يسمَح هذا السّلام بالمراجعة النقدية لخطاب الجبهة وآلياتها التنظيمية وامتدادها الاجتماعي، وإنما انصبّت الاهتمامات الكبرى حول مصالح الجماعات الصغيرة نفسها. وفي نهاية المطاف -وبعد سنوات قليلة- انهار ذلك السّلام الهش وانهارت معه الجبهة الشعبية. وعندما حاولت التنظيمات العودة إلى وضع ما قبل-الجبهة، بعد إعلان نهاية الجبهة في سنة 2019، لم تجد سوى بقايا هياكل قديمة يزداد المنشقون عنها أكثر من الوافدين إليها، فحَاول بعضها الخروج من عزلته الجديدة باستعادة خطاب سياسي راديكالي ضد الجميع من دون إطار برنامجي واضح. والتحقت مجموعات أخرى بالموجة الشعبوية، يحكمها الوهم السياسي القائل بأن: "الخاسرون دائما مستفيدون من أي استثمار"، ولكن هذه المجموعات لم تُدرك بعد أن آلة الهيمنة النظامية استوعبت الخطاب الشعبوي وانتهى الأمر، لأنها كانت الأقدر على ذلك.

يُحاول هذا العمل الجماعي -بشكل أو بآخر- البحث عن إشكالات ومآزق اليسار، ليس بمنطق رصد الإخفاقات لأنها تظل دائما نسبية، وإنما من خلال إعادة صياغة الأسئلة الكبرى لليسار: أسئلة الهوية، والذاكرة، والحرية، والعدالة، والحقوق، والممارسة السياسية، ونظام المعرفة، والمسألة التنظيمية، والديمقراطية الداخلية، وغيرها من الأسئلة التي تبدو للبعض مطروقة، ولكن في الحقيقة مازال يلفّها الكثير من الالتباس وعدم الوضوح السياسي والفكري. ورغم حالة التشظي التي يبدو عليها اليسار، ليس فقط بسبب الانقسام الحزبي وإنما لعدم تحوله إلى مشروع مجتمعي، فإنه ما زال بالإمكان إعادة مجابهته بالأسئلة الكبرى، ووضعِه دُونَ مواربة أمام مآزقه.

هل حان الوقت لكي يَخرج اليسار من حالة الاكتمال العقائدي الزائفة ويصطدم بحقيقة نقصانه؟ إن العطالة اليسارية تكمن بشكل أو بآخر في الطابع "المانوي" للمعرفة الذي يسيطر على أنماط الإدراك اليساري، الذي بات يقسم العالم إلى "أخيار" و"أشرار"، فضاقت بذلك مساحَات الفعل السياسي والفكري أمام معظم الحزبيّات اليسارية. وبعض الحلقات اليسارية لم تدشّن بعد مرحلة السياسة، لأن الرؤية لديها لا تتجاوز مقررات اجتماع خلية حزبية؛ خليّة واحدة بإمكانها أن تعوّضَ مجتمعًا بأسره.

اليسار ليس حالة باتولوجية أو فلكلورية، مثلما تُشيع عنه الأخلاقويات اليمينية، بل هو تجربة وجودية فريدة في تاريخ البلد، لم تقُم بعد بجرد حساب عقلاني مع ذاتها ومع الآخر ومع مستقبلها، وما زالت عاجزة على مواجهة مصيرها وواقعها بشجاعة كافية. هذه التجربة اليسارية عالقة في أمكنة متعددة: في إرثها الثقيل، وحاضرها الملتبس، ومستقبلها الغامض. لذلك يظلّ السؤال الكامن الذي لم ينفجر بعد في وجه القديم: ما

هو الخيط السّميك الذي سيسحَب اليسار نحو تاريخ آخر؟

لا يدّعي هذا العمل الجماعي أنه حاول صناعة هذا الخيط السميك، ولكنّه وضع نفسه ضمن الداعين إلى اكتشاف الأدوات الجماعيّة الجديدة لصناعته. لأن التاريخ اليساري الجديد لا يُصنَع بتصميم عقائدي مسبق مهما كان حجم تماسكه الداخلي، ولا يُصنَع بتلفيقات نظرية تضفي على القديم بريقا تجديديا. لذلك يبدو الانفتاح على احتمالات معرفية ووجودية جديدة مدخلا من بين المداخل الممكنة لإعادة إنتاج حالة يسارية خصبة وذات دلالات مستقبلية.

كيف يُعيد اليسار وضع ذاته ضمن مسارات فكرية وسياسية غير راكدة؟ هل آن أوان كتابة "مانيفستو" جديد لليسار التونسي؟ هل أن الوقوف بجرأة إنسانية وعلمية أمام المآزق يشكّل مدخلا أوليا للقطع مع الجمود والعطالة؟

من خلال هذا العمل الجماعي، حاولت المفكرة القانونية الالتقاء مع الظاهرة اليسارية، من خلال إعادة صياغة إشكالاتها وأسئلتها الكبرى باجتهاد نقدي لا يدّعي الحسم في الظواهر، وإنما يُحاول تكوين رؤية نقدية إزاءها. ومن خلال العودة إلى اليسار التونسي. حاولنا أيضا النظر مجددا إلى القيم السياسية والاجتماعية التي بإمكانها إعادة صياغة الاجتماع السياسي التونسي على أساس ديمقراطي متين، وفي مقدّمتها قيم الحرية والعدالة والمساواة.

المحور الأول:

اليسار التونسي كمفهوم وكيان وهوية

ما مَعنى أن تكون يساريا في تونس؟

يوسف الشادلي
باحث دكتورا في فلسفة القانون

—

تميل الكتابات المتخصصة في العلوم السياسية[1] والتي تتناول موضوع التصنيفات السياسية إلى الانطلاق في مقدماتها من الحادثة التاريخية التي أخرجت إلى العالم ثنائية اليسار واليمين. والحديث هنا عن اجتماع الجمعية التأسيسية الفرنسية في سبتمبر 1789 حيث جَلسَ إلى يسار رئيس الجلسة النوّاب المناهضون للمَلَكيّة وعلى يمينه جلَسَ مساندوها. هذه الواقعة على بساطتها كونها لا تتجاوز توصيفا لمواقع النواب في قاعة الجلسة، إلاّ أنها ذات رمزيّة كبيرة لسببين على الأقل: أوّلاً لأنّها جعلت من الموقف السياسي أساسا لبناء تمييز سيبقى حاضرا بل ومهيمنا إلى حدّ اللحظة، وثانيا لأنّها أضفت مضمونا جديدا على كلمات كانت عند ذلك الحدّ تُستعمل للدلالة على الموقع فشحنتها بطابع سياسي خالص.

مُنذ ظهر هذا التقسيم إلى يسار ويمين، استُعملت هذه المُصطلحات لتوصيف مجموعة كبيرة من الأيديولوجيات السياسية والتي لم تعُد مُرتبطة بالموقف من المَلَكيّة الفرنسية وإنّما بالغايات السياسية لهذه الأيديولوجيات كما الحركات التي تبنّتها. من ذلك أصبح مُصطلح اليسار في معناه العام يُوظَّف للدلالة على الرغبة في التغيير ورفض ما هو قائم، فيما استُعمل مُصطلح اليمين إجمالا ليعني التمسّك بالوضع القائم. مع ذلك فإنّ هجرة المصطلحات في التاريخ وعبر الجغرافيا تعني في ما تعنيه تبدّل مضمونها ومعناها ولو جزئيا. ودليل ذلك أنّ مُصطلح اليسار في فرنسا اليوم –وهي البلد الذي نشأ فيه هذا التقسيم- لم يعُد يحيل إلى نفس موضوعات يسار الثورة الفرنسية والمتمثّلة أساسا في رفض المَلَكيّة والعمل على إقامة جمهورية تحت شعار "حريّة، مساواة، أخوّة". أيّ مضمون إذًا اكتسبه مُصطلح اليسار عندما هاجر موطنه الأصلي واستقرّ في تونس؟ وهل حافظ على مضمون واحد طوال فترة تواجده هنا أم أنّ معناه تبدّل كما هو الحال في بقيّة بُلدان العالم؟

قبل المرور إلى المجال الجغرا-سياسي التونسي، تجدر الإشارة

إلى ثلاث ملاحظات عامّة ومُهمّة في آن: أوّلا، يبدو واضحا أنّ مُصطلح اليسار عموما لم يتأسّس في أصله إلاّ باعتباره نقيضا ونفيا، فهو لم يكُن ليوجد بذاته وإنّما ظهر نقيضا لليمين ومواقفه المُحافظة وكمحاولة لنفي النظام السياسي القائم في فرنسا حينذاك. ثانيا، مع ظهور الحركتين الاشتراكيّة والشيوعيّة، شُحِن مفهوم اليسار ببُعد جديد يتجاوز المسألة السياسيّة الخالصة أي يتجاوز طبيعة النظام السياسي (ملكي أو جمهوري، استبدادي أو ديمقراطي إلخ...) ليتحوّل إلى مصطلح يشتمل على أبعاد اقتصاديّة واجتماعيّة حيث أصبحت قضيّة مِلكيّة وسائل الإنتاج ركنا أساسيا فيه، بذلك أصبحت طبيعة المِلكيّة (جماعيّة واشتراكيّة أو فرديّة) أحد أهمّ المُحدّدات للمفهوم وتعريفه[2]. ثالثا، يتضمّن مفهوم اليسار دائرة واسعة من الحركات والأيديولوجيات السياسية التي تختلف في ما بينها بدرجات لكنّها تشترك في إيمانها بقيمة المساواة باعتبارها محرار الانتماء إلى هذا المجال السياسي الذي يُسمّى يسارًا[3].

اليسار في تونس من منظور تاريخي

في 28 مارس 1956 وعلى إثر إعلان نتائج انتخابات المجلس القومي التأسيسي، صرّح الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل أحمد بن صالح قائلا: "إن فكرتا اليمين واليسار سوف تظهران لأوّل مرّة بتونس وستلقى تتويجا على صعيد المجلس"[4]. لم يكُن هذا التصريح بمثابة إطلاقٍ لمفهومي اليمين واليسار في المجال التونسي، فالحزب الشيوعي التونسي أُسّس سنة 1920 ما يعني أنّ اليسار قد وُجد وطنيا قبل التصريح بمدّة طويلة ولا شكّ أنّ السيد بن صالح عارف بمكونات الساحة السياسية التونسية وتاريخها، لكن أهميّة هذا التصريح تكمن في أنّه محاولة تونسية لاستعادة حادثة الجمعيّة التأسيسية الفرنسية والإشارة صراحة أنّ المجلس القومي التأسيسي ذاهب نحو النقاش حول طبيعة النظام السياسي في تونس وإعلان الجمهوريّة في مرحلة ما. ومع أنّ نبوءة السيّد بن صالح المُضمَّنة في تصريحه لم تتحقّق لأنّ اليمين الذي كان من المُفترض أن يُدافع عن المَلَكيّة لم يظهر على صعيد المجلس إلاّ أنّ ذلك لا يعني البتّة أنّ الساحة السياسية التونسيّة لم تعرف مثل هذا الانقسام إلى يمين ويسار.

بالنظر إلى تاريخ السياسة في تونس وطبيعة طروحات الحركة الوطنية الساعية إلى التغيير (الدعوة إلى الاستقلال، تبنّي الجمهورية) تبلور مفهوم خاصّ جدّا لليسار، حيث لم يعُد المفهوم واسعا وقابلا للتأويل على أنّه كُلُّ رغبة في التغيير بل أضحى رديفا لليسار الماركسي حصرا. وإلى وقت ليس بالبعيد لم يتغيّر هذا الارتباط العضوي بين اليسار والماركسية، ولعلّ من مكر التاريخ أنّ الحزب الشيوعي التونسي الذي ساهم بشدّة في تأسيس هذا الارتباط كان هو ذاته السبب الرئيس وراء مُراجعته.

بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي وفقدان الحركة الشيوعية العالمية لقاعدتها الرئيسة وخفوت بريق الدعوات الشيوعية للثورة، قامت العديد من الحركات السياسية الشيوعية بمراجعات نظريّة وأيديولوجيّة. ولم يكُن الحزب الشيوعي التونسي إلاّ واحدا من هذه الحركات، إذ في سنة 1993 أعلن الحزب عن تغيير اسمه ليُصبح حركة التجديد، وتبنّى طروحات سياسية اشتراكية ديمقراطية مُتخلّيا بذلك عن مُثُل الثورة الشيوعية. بطبيعة الحال لا يُمكن بأي وجه حصر اليسار في تونس في الحزب الشيوعي التونسي إذ على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المُنصرم ظهرت إلى الوجود حركات سياسيّة يساريّة كثيرة ومنها منظمة آفاق-العامل التونسي والحلقات الماركسية اللينينية التونسية والوطنيون الديمقراطيون وحزب العمال الشيوعي التونسي...أمّا المُلفت للانتباه فهو حقيقة أنّ تعدّد التنظيمات اليسارية لم يُوسّع من مفهوم اليسار بل ربطه أكثر فأكثر بالماركسية، لأنّ هذه التنظيمات التي اختلفت في تقييم المسائل التكتيكية كما في الأطروحات الفكرية (كطبيعة

رسم عثمان سالمي

المُجتمع التونسي أي طبيعة علاقات الإنتاج فيه، وطبيعة الثورة: اشتراكيّة أم وطنية ديمقراطية) لم تختلف قطّ في قناعتها بسلامة وصحّة الطروحات الماركسيّة وضرورة اعتمادها كأداة تحليل ومُرشد للعمل.

أدّت هذه الحقائق التاريخية في المجال السياسي التونسي إلى فكرة مفادها: أن تكون يساريّا هو أن تكون ماركسيّا. لكن هذا الارتباط لم يدُم طويلا، أولا لقيام الحزب الشيوعي التونسي بمراجعاته كما أسلفنا، وثانيا لظهور حركات سياسية بعد الثورة تعُبّر عن نفسها باعتبارها يساريّة لكنّها ليست ماركسيّة ومنها مثلا الهيئات الثورية المستقلة وحركة الجيل الخطأ.

أن تكون يساريا في تونس

لا تكمن الصعوبة في تحديد معنى أن تكون يساريا في مجموع القيم التي يتبنّاها اليساريون بل في سعة معناها وتعدّد المضامين التي قد تُمنح لها. من منّا لا يؤمن بالمساواة والحريّة والعدالة الاجتماعية؟ "اليمينيون"، ستكون هي إجابة أيّ يساري. إذًا فاليساري بداهة هو من يتبنّى هذه القيم ويعمل على تحقيقها ويجعل منها أساس تصوّراته ومُنطلقها. لكن أيّ مضمون لهذه القيم؟ هل تعني المساواة تساوي المواطنين أمام القانون أم تساويهم في الفُرص أم تساويهم في المِلكيّة؟ أيّ معنى نُضفيه

على الحريّة؟ هل هو غياب الموانع القانونيّة عن الأفعال الفرديّة أم هي قُدرة المُجتمع على الاختيار وتقرير مصيره عبر أداة سياسية هي الدولة أم أنّها العيش في ظلّ نظام اجتماعي تغيب عنه الدولة؟ ماذا يقصد اليساريون بالعدالة الاجتماعية؟ هل تتمثّل في الملكيّة الجماعيّة المُباشرة لوسائل الإنتاج أم في تأميم هذه الوسائل لتكون ملكيّة للدولة أم في إعادة توزيع غير مباشرة للثروة عن طريق الضرائب في ظلّ اقتصاد السوق؟ من الناحية النظريّة تُعتبر هذه الإجابات كافة يساريّة. فهي تعكس باعتبارها تحديدات لمعاني المساواة والحرية والعدالة الاجتماعيّة إلى حدّ ما الطيف اليساري من أقصاه إلى أقصاه، أي من الديمقراطيّة الاجتماعيّة وصولا إلى الأناركيّة، مرورا بالاشتراكية الديمقراطية والشيوعيّة. بالتالي تُبنى المعاني مُنطلقة من تصوّر اليساري ذاته عن مكمن الخلل في ما هو قائم وما يرى فيه دواء مُمكنا للعلّة الكامنة. وينتُج عن ذلك أنّ اليسار في الحقيقة وعلى أرض الواقع ليس واحدا وجوهرانيّا وإنّما هو "يسارات"، يرى كُلّ يسار فيها أنّ الآخر تعبير آخر عن اليمين، أي مُجرّد قوّة سياسية واجتماعية أخرى لا ترغب بالتغيير بل بالمحافظة على ما هو قائم، وبالتالي المحافظة على أسباب الهوان الاجتماعي.

قد يذهب الظنّ بالبعض أنّ هذه الإشكاليات النظريّة والمفهوميّة هي مُجرّد صراعات يخوضها المثقفون رغبة في إذكاء غرورهم أو النفخ في شخوصهم. لكن الواقع العملي يُثبت العكس تماما، ذلك أنّ الكيانات السياسية لا تنشأ من الحاجات العمليّة وحدها، أي أنّها لا تظهر إلى الوجود فقط لحلّ إشكال تقني يعترض المُجتمع في مرحلة ما من تاريخه وإنّما تجد مُبرّرات وجودها في القيم والأفكار والغايات النظريّة، لتنعكس فيما بعد هذه الطروحات في شكل كيان سياسي فعلي وعملي يُحدّد أولوياته وبرامجه. وليس أدلّ على ذلك من واقع أنّ اليسار لم يستطع أن يتوحّد سياسيا لا من جهة التنظيم ولا من جهة الموقف السياسي حتّى، وأنّ كُلّ دعوات التوحيد ومساراته كانت تلقى المصير ذاته في كُلّ مرّة، وأنّ اليمين كان ينجح في كُلّ مرّة في رصّ صفوفه والعمل كجسم واحد. ورُبّما يعود السبب في ذلك إلى أنّ الوحدة على قاعدة المحافظة الاجتماعية أبسط وأيسر من الوحدة على قاعدة التغيير الاجتماعي، لأنّ الأولى أوجدت نموذجها الاجتماعي أمّا الثانية فتعمل على بنائه. مع ذلك فإنّ التشارك في قيم المساواة والحريّة والعدالة الاجتماعية ورغبة عموم اليساريين على اختلافاتهم في التغيير تُمكّننا من تحديد سلوك عملي مُشترك أيضا. أولى السمات العمليّة المُشتركة لليساريين تكمن في الطابع الاحتجاجي لسلوكهم السياسي. فاليساري هو من ينزل إلى الشوارع والساحات ليحتجّ ويرفض ويُندّد، وهي سمة نابعة من قناعة اليساري أنّ الوضع القائم لا يُمكن أن يكون مقبولا. أمّا موضوع هذا الوضع القائم فيتحدّد مُجدّدا بناء على التصوّرات النظريّة، إذ من اليساريين من يحتجّ على قضايا الحريات الفرديّة ومنهم من يُسيّر المسيرات لأجل مطالبات اجتماعيّة نقابيّة وآخرون مُنخرطون حصرا في التظاهرات ذات المضمون الاقتصادي والبعض يتظاهر لرفض قرارات سياسية أو انتهاكات قانونيّة أو فساد مالي وإداري، وقليلون هم أولئك الذين يعملون على هذه الواجهات.

يتواصل الرفض بالنسبة لليساري خارج إطاره الاحتجاجي ليتجسّد في الدائرة الاجتماعيّة، حيث يعمل اليساريون على تجسيد سُخطهم على ما هو قائم من خلال إعلانه في ممارستهم التي لا تنضبط إجمالا للمعايير والممارسات الاجتماعية التقليدية وُبناها. ولعلّ أشدّ الأمثلة وضوحا على هذا التمرّد على التقاليد في الدائرة الاجتماعية يتمثّل في تنشئتهم لأطفالهم بطريقة تعتمد النديّة بدل الفوقيّة، والمشاركة بدل الأبويّة والتسلّط، والإباحة بدل المنع والتحريم. وذلك لإيمانهم بأنّ البُنى الاجتماعية التقليدية هي التي أنتجت في المقام الأوّل الوضع الذي يرفضونه ويرغبون في تغييره، وأنّ قيمة الحريّة قابلة للتجسّد عمليا في مؤسسات المُجتمع.

لكن الرفض ليس سمة خاصّة باليسار، فهو في المحصلة موقف

من شيء ما، وقد يكون حتى رفضا مُحافظا. وعلى سبيل المثال يُعتبر رفض بعض القوى السياسية لمبدأ المساواة في الميراث بين الجنسين من جنس الرفض المُحافظ. أمّا ما يميّز الرفض اليساري فهو اقترانه بفكرتي التغيير والتقدّم، ذلك أنّ اليسار في رفضه يسعى إلى تغيير ما هو قائم لإنتاج مُمكنات جديدة في الفعل الاجتماعي، وليس القصد من التغيير هنا العودة إلى نماذج اجتماعيّة انتهت في الماضي.

يتميّز اليسار في تونس كذلك بعلمانيّته وإن كان ليس لوحده علمانيا. فهو أكثر المدارس السياسية تأكيدا على ضرورة فصل الدولة عن قضايا الدين، وجعل الفضاء العمومي مكانا مُتاحا دون إحالة إلى الهويات الدينية سواء كانت فرديّة أو جماعيّة. هذه القيمة السياسية التي تبنّتهاالحركات اليساريّة في تونس، خلقت حدود تمايز بين اليسار والنظام. فحركة برسبكتيف[5] مثلا كانت في بداياتها تعارض نظام بورقيبة على أسس سياسيّة، أي على أساس انحراف النظام عن الطروحات الديمقراطية التي روّج لها مع الاستقلال. مع ذلك فقد كانت الحركة تعتبر مواقف الجناح البورقيبي أكثر تقدميّة وتحرّرا من مواقف الجناح اليوسفي الذي كان يُشدّد على قضايا الهويّة. وبالتالي كانت حركة برسبكتيف تسعى بشكل ما إلى إعادة بورقيبة إلى جادة الديمقراطية والحرية والتحديث العلماني[6]. مثّلت كذلك قيمة العلمانية بالنسبة لليساريين خطّا فاصلا بينهم والمعارضين الآخرين للنظام وخاصّة الإسلاميين، حيث كان الصراع هو السمة الطاغية تاريخيا على علاقة اليسار بالإسلاميين بخصوص قضية فصل الدين عن الدولة. وتشارُكُ التيارين في رفض النظام لم يجعلهما يتقاربان سياسيا. وبما أنّ لكلّ قاعدة استثناء يؤكدها ولا ينفيها فإنّ الاستثناء تجسّد سنة 2005 في ما يُعرف بجبهة 18 أكتوبر[7]. حيث شكّل حزب العمال الشيوعي التونسي مع حركة النهضة الاسلامية والحزب الديمقراطي التقدمي والمؤتمر من أجل الجمهوريّة جبهة سياسيّة من أجل حدّ أدنى ديمقراطي في مواجهة نظام بن علي. لا شكّ أنّ تلك التجربة لها من يدافع عنها من اليساريين ولها من يرفضها وينقدها، وليس من جدوى في هذا المقام أن نستعيد الجدل عمّا إذا كانت تلك خطوة تكتيكية صحيحة أو انحرافا عن مبادئ اليسار. إلاّ أنّ الثابت هو أنّ المدافعين عنها لم يتنكّروا يوما لعلمانيتهم باعتبارها قيمة تُشكّل أساسا لفعلهم. ومن الواضح أنّ اليسار التونسي على اختلافاته يرى في علمانيته تجليّا لبُعده الإنساني الشامل، فهو لا يتصوّر ذاته كحركة محدودة بالجماعة الدينيّة وإنّما كجزء من محاولة إنسانيّة للخلاص من عناصر البؤس البشري وعوامل وجوده.

صراع اليسارات على المعنَى والحقيقة

على الرغم من أنّ هذه القيم المُشتركة التي أتينا على ذكرها تجمع اليساريين في تونس، إلاّ أنّ مُحاولاتهم المُتكرّرة للإجابة على معنى هذه القيم وكيفية تجسيدها في الواقع عزّزت انقساماتهم وجعلت كُلّ فرقة منهم أشبه بالجماعة المذهبيّة التي تعتقد جازمةً أنّها تمتلك حقيقة معنى اليسار واليسارية وأنّها بمعنى ما "الفرقة اليسارية الناجية" من دنس التحريف والردّة واليمينية. فالستالينيون يرفضون التروتسكيين والأناركيون يرفضون الشيوعيين والشيوعيون يرفضون الاشتراكيين الديمقراطيين. وقِسْ على ذلك من تعدّد المذاهب والطُرق. ولم يقتصر الانقسام على المستوى النظري فحسب، بل شمل كذلك الممارسة التكتيكية لكُلّ جماعة، فلا نجد اليسار مُتفقا على موقف سياسي واحد إلاّ نادرا، خاصّة عندما يتعلّق الأمر بالأحداث الكُبرى التي تمرّ بها البلاد. ففي مرحلة دولة الاستقلال، كان جزء من اليسار معارضا شرسا لبورقيبة فيما ساند بعضهم السُلطة القائمة آنذاك تحت مُسمّى "المساندة النقدية". وحين وقوع انقلاب 7 نوفمبر 1987 انخرط بعض اليساريين في دواليب السُلطة بينما عارضها آخرون. وفي أحداث

14 جانفي، لم يختلف اليساريون في مساندتهم لذلك الفعل الشعبي لأنّه يتّفق ورغبتهم في التغيير إلاّ أنّهم وجدوا مجالا للاختلاف في توصيف ما حدث بين من يقول أنّ ما حدث ثورة سياسية مكتملة الأركان ومن يقول أنّها انتفاضة شعبيّة[8]. وعندما تجمّع المختلفون في "الجبهة الشعبية" أوجدوا توصيفا يوائم الجميع فتبنّوا مقولة "المسار الثوري". كذلك ما زال الخلاف قائما اليوم على التوصيف السياسي لما حدث في 25 جويلية 2021، فمن اليسار من يعتقد أنّ ما حصل هو انقلاب على الديمقراطية وحركة ردّة لاستعادة حُكم الفرد. ومنهم من يعتقد أنّ ما وقع هو عمليّة تصحيح لمسار ثورة تلقّفتها القوى اليمينية المحليّة وقوى استعمارية دولية وأفرغتها من مضمونها الثوري لتستبدلها بديمقراطيّة ليبرالية شكليّة. بالتالي فإنّ معنَى أن تكون يساريا في تونس اليوم لم يعُد قضيّة نظريّة أو قيمية خالصة. بل أضحى تعبيرا عن مجموعة من المواقف العمليّة التي تقترن بالواقع وفهمه. وبذلك يكون المعنى الخالص غائبا ويكون التغيّر هو الأساس الذي من خلاله يُمكن فهم اليسار واليساريين. وعلى الرغم من قناعتي التامة أنّ بناء معنى شامل لأن تكون يساريا هو أمر مُستعص بالنظر إلى الخلافات والانقسامات التي تشقّ اليسار واليساريين، إلاّ أنه لا بأس من محاولة تقديم صورة عامّة وصفيّة يكون بموجبها اليساري هو الرافض والمُتمرّد والراغب في التغيير والمؤمن بقيم المساواة والحريّة والعدالة الاجتماعيّة وفصل الدين عن الدولة.

1. أنظر مثلا:
Carlisle, P. Rodney, Encyclopedia Of Politics: The Left and Right, Sage Publications, California, London, New Delhi, 2005.: Winock, Michel, dans Qu'est Ce Que La Gauche, Fayard, France, 2017.
2. Carlisle, P. Rodney, Encyclopedia Of Politics: The Left and Right, Sage Publications, California, London, New Delhi, 2005. P.vii.
3. Aubry, Martine , dans Qu'est Ce Que La Gauche, Fayard, France, 2017. P.13.
4. بوقرة، عبد الجليل، حركة آفاق: من تاريخ اليسار التونسي 1963-1975، دار سيراس للنشر، تونس، 1993. ص5.
5. حركة يسارية تونسية تأسست سنة 1963 عرفت باسم تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس. أصدرت مجلة اسمها "آفاق تونسية" لذلك عرفت الحركة فيما بعد باسم آفاق. للوقوف أكثر حول تفاصيل نشاة الحركة انظر في نفس العدد مقال فطين حفصية.
6. الطرودي، الهاشمي، أضواء على اليسار التونسي: حركة آفاق نموذجا، دار محمد علي الحامي، تونس، 2014. ص123.
7. للوقوف أكثر حول هذه التجربة وحول علاقة اليسار بالإسلاميين، انظر في نفس العدد مقال الباحث التونسي هشام عبد الصمد.
8. للوقوف أكثر حول صراع اليساريين حول تقييم لحظة الثورة في 14 جانفي 2011. انظر في نفس العدد مقال أيمن سلام الفارحي.

اليسار التونسي:
قراءة في جيولوجيا الزمن

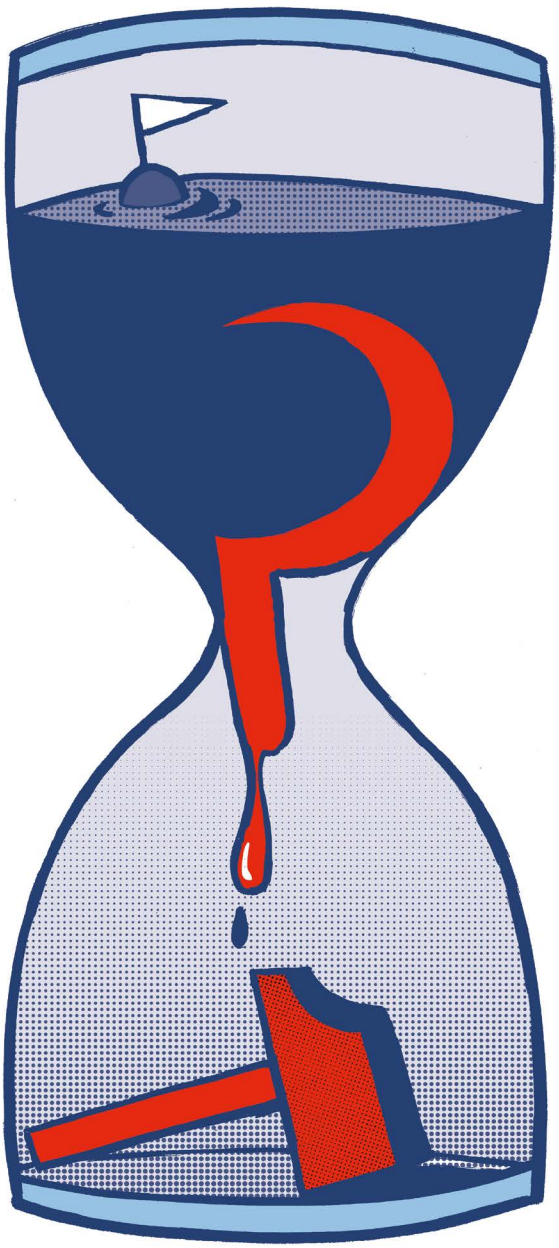

رسم عثمان سالمي

فطين حفصية

رئيس تحرير سابق بقسم الأخبار في مؤسسة التلفزة التونسية

—

"التاريخ هو العلم الوحيد الذي نعرفه ونعترف به"
كارل ماركس

يعيش اليسار التونسي شتاءه الأسخن: أزمة تلِد أزمات، تشظي أحزاب إلى حزبيات، سباق زعامات قديم جديد، مواقف متناقضة من قضايا سابقة وآنيّة، تصريحات وبيانات مُضادّة، تَشرذم مَواقِعي في الخارطة السياسية. وأخيرا لا "مُنقذ أعلى" كما أوصى نشيد الأممية. فمنذ قرن وعامين من بروز أول نواة شيوعية في تونس وبعيدا عن قصور الأحلام المشيّدة، تكاد كل العائلات البيولوجية لهذا اليسار تتفق -إلا في بعض الاستثناءات الراجعة إلى الانغلاق الإيديولوجي- بأنه مع كل هذه المُراكمات السياسية والنضالية والاجتماعية والثقافية

أصبح اليسار يسكن بعيدا عن الشعب أو بكلمة أكثر قسوة يجلس على اليمين.

من نواقيس القلق التي يدقها البيت اليساري في تعامله مع إرث الـ100 عام: مدى تحمّله مشاغل ديناميكية هذا اليسار المبثوث سياسيا مدنيا وثقافيا وطلابيا وتحولاته طيلة كل هذه المدة الطويلة، ومواصلة فتح الأغلال التي كبّلت تنظيماته إيديولوجيا لعقود بمفتاح القراءات الهادئة، حتى يُمكن وضعه موضع التشريح التحليلي والفكري وتبيّن أي يسار وقف ويقف الآن وراء الباب. ثمّ التعرف على مكامن الخلل والصواب في قراءته السياسية والاجتماعية والثقافية، أوما أطلق عليه الناشط اليساري عزيز كريشان "معالجة اليقين الاستراتيجي" لليسار التونسي. [1]

إن هذا الطّرح يتفرّع عنه تشريح للتاريخ عبر تحقيب يأخذ أهم هذه الفواصل المصيرية لليسار التونسي وتفكيك طروحاته واستذكار نتائجها وما بعدها. فالحدث يذهب والمعنَى يبقى. والتاريخ يتقدّم عبر صراع الاتجاه والاتجاه المضاد. لنكون بذلك أمام "أوانات يسارية " تجتمع كالتالي:

- أوَان اليسار الأول ممثلا في الحزب الشيوعي التونسي بداية من عشرينات القرن الماضي.
- أوان اليسار الثاني أو الجديد ممثلا في " تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس" المعروف اختصارا بآفاق أو برسبكتيف (Perspectives) والتنظيم اليساري "الشعلة" انطلاقا من الثلث الأول للستينات وبداية السبعينات.
- أوَان هذه اليسارات مُجتمعة لتصوير المُنحنَى العام الممتد من التأسيس مرورا بالتفرّع والتعدّد. وُصولاً إلى حركتها التنظيرية ومراجعاتها أو تنازعاتها الإيديولوجية ومواقفها التحليلية من قضايا محلية ودولية.

الحركة الشيوعية في تونس تنبُت من أرض فكرية

لم يكن الشيوعيّون في تونس سوى نتاج واقع تاريخي بعد انغراس الاستعمار وظهور "شتات" من الحركات السياسية والمدنية والنقابية بداية القرن العشرين. فقد تأسست جمعية قدماء الصادقية سنة 1905 وتنظّمت حركة الشباب التونسي بقيادة علي باش حانبة في العام 1907. ثم أسّسَ عبد العزيز الثعالبي الحزب الحر الدستوري في مارس 1920 وأخيرا وُلدَ أول تنظيم نقابي عربي عن طريق محمد علي الحامي في نوفمبر 1924 تحت تسمية "جامعة عموم العملة التونسيين "، التي ضمّت عناصر شيوعية أو مُقرّبة من الفكر الشيوعي يتقدمها أحمد ميلاد والمختار العياري والطاهر الحدّاد وأحمد توفيق المدني .

أمّا دوليّا فقد ارتفعت الراية الحمراء في موسكو إثر ثورة أكتوبر 1917 التي أعلنت الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وأطلق البيان الأوّل للأممية الشيوعية مقولة: "بداية عصر جديد، عصر تنهار فيه الرأسمالية وتعفّنها الداخلي، عصر الثورة الشيوعية البروليتارية". ومن هذه البيئة ستكُون الحركة الشيوعية في تونس من الحركات القليلة التي تقاطَع فيها الاجتماعي مع الفكري والسياسي والثقافي. أدّى تشكّل هذا "الوعي التاريخي" إلى ظهور أوّل نواة شيوعية في تاريخ تونس في مدينة فيري فيل (تدعى مدينة "منزل بورقيبة" حاليا وهي تابعة لولاية بنزرت) إثر انعقاد المؤتمر الفيديرالي الخاص بالبلاد التونسية للفرع الفرنسي للأممية الشيوعية بإشراف المؤرخ شارل أندري جوليان في 27 مارس 1921 وحضور نوّاب منحدرين من أعراق وجنسيات مختلفة (تونسيون، فرنسيون، إيطاليون، مسلمون، مسيحيون، يهود) ثم عقد الحركة الشيوعية لأول مؤتمراتها بضاحية حلق الوادي في 18 ديسمبر 1921. ولعلّ هذا " الخليط المحيّر"[2] من المناضلين في بلد مستعمر لم يكن مُمكنًا لولا وجود رابط جامع لأفراده، أساسه الفكر الشيوعي.

بادَرت الجامعة الشيوعية بإطلاق ذراع إعلامي بلسانين عربي

وفرنسي. فحوّلت إدارة جريدة "المستقبل الاجتماعي" إلى ناطق باسم الجامعة الشيوعية بتونس وأصدرت صحيفة "حبيب الأمة". وكانت علاقات الشيوعيين بنظرائهم في الحزب الحر الدستوري بقيادة الثعالبي ثم الحبيب بورقيبة ورفاقه جيدة ومؤيدة للمطالب التحررية من الاستعمار ومنادية ببرلمان تونسي. أكثر من ذلك سَاروا وطنيّا عكس الأحزاب الشيوعية الأوروبية التي نشأت كتعبيرة طبقية عن الصراع ضد الرأسمالية والبورجوازية. ونزَعوا أي صفة "تمدينية" عن هذا الاستعمار. لكن الانتماء إلى الشيوعية كان في فترات عدة وفق القيادي التاريخي للحزب الشيوعي التونسي محمد حرمل عبارة عن سباحة ضد التيار "نظرا لجملة من الظروف الموضوعية والأخطاء التي تراكمت، أهمها المتعلقة بالقالب السياسي الوطني"[3].

الحزب الشيوعي و"عُقدة" التونسة

رغم تميّز الحركة الشيوعية في تونس بطرح فكرة الاستقلال مُبكّرًا كطريق للبروليتاريا التونسية "للاستيلاء على السلطة من أجل تشييد المجتمع التونسي"[4] -وقد تسبَّب هذا الموقف في تجميد نشاطها طيلة عشر سنوات- فإن تخلّيها عن هذا المطلب لصالح شعار "الجبهة المعادية للفاشية" وتسييج تحرّكها بمربعات الصراع الطبقي والأممية البروليتارية على حساب المسألة الوطنية قد "قصم الظهر" الجماهيري لحركة تنشد الانتشار زمن حظر نشاط الحزب الحر الدستوري الجديد وملاحقة قياداته.

وإن دَافعت زعامات شيوعية فيما بعد على غرار محمد النافع ومحمد حرمل عن هذا "التحول التكتيكي" أوما سُمّيَ بمراجعة سلّم الأولويات، فإن تهمة " التفرنس الشيوعي" و" التَّسَفيُت العقائدي" (نسبة للاتحاد السوفياتي) ظلّتا تُلاحقان الحركة الشيوعية رغم تصعيدها لقيادة تونسية في شهر جوان من العام 1936 واختيار علي جراد على رأس قيادة جماعية، ثم إقرار استقلالية التنظيم الشيوعي بتونس ليَصبح "الحزب الشيوعي بالقطر التونسي" في العام 1938 بعد انفصاله عن الأممية الشيوعية الفرنسية وانتخاب علي جراد على رأس الأمانة العامة.

إن هذه "العقدة" التي استغلّها الخصوم السياسيون تفطّن إليها فيما بعد عدد من القادة الشيوعيين، من بينهم علي جراد نفسه الذي طُرِد من الحزب في أعقاب المؤتمر الثالث المنعقد سنة 1948 بتهمة "التعصب القومي". ومع حصول انسحابات أخرى وفقدان الحزب لرصيده الشعبي، سيُحاول الشيوعيون فكّ العزلة ولو بشيء من التأخير، لكن دون نجاح واضح في نزع وصم "التبعية العمياء". حول هذا "المأزق" أو ما سمّاه بـ"التطبيق الغريب للأممية"، يقول محمد حرمل في اعتراف واضح: "طرَح الحزب القضية الطبقية والاجتماعية. لكنه فَعلَ ذلك على حساب وجهه الوطني. فعندما طرَح القضية الطبقية طرَحها دون شكلها الوطني أي أن تكون القيادة التونسية بحتة سواء في النقابات أو الحزب. وقد استطاع الحزب أن يُضفي الطابع التونسي على نفسه. وعند الاستقلال أصبح للحزب الوجه الوطني وقَضينَا على الالتباس الذي أضرّ بمسيرته ونفوذه وخسرنا بسببه الكثير".[5]

يسهُل الاستنتاج أن معركة "كسر الحواجز" لم تكن سهلة. فرغم محاولات "غسل الذنب الوطني" وتغيير الأولويات فإن العقل الشيوعي التونسي ظلّ تحت وقع "الغريزة اللينينية" يدور حولها. لينين نفسه يقول بـ"ضرورة الارتباط بالمهام المطروحة في الميزان العالمي". وهذا ما جَعل الحزب -إلى حدود الوصول إلى مفاوضات الاستقلال الداخلي- في حالة غُربة داخلية وشبه عزلة لتفويته فرصة الانقضاض على أم القضايا وهي القضية الوطنية، بدل شغل النفس بالهم الأممي .قادَ ذلك إلى تأسيس ثان للحزب الشيوعي التونسي أو إعادة ترتيب للبيت ليتواصل "مسار تونَسَة الحركة الشيوعية الطويل والمعقد، والمتناقض أحيانا، بعد أن عرف في بداية الاستقلال حركة نقدية داخِلَه قام

بها عدد من أعضائه المثقفين مثل عبد الحميد بن مصطفى ونور الدين بوعرّوج والحبيب عطيّة. رغم أن الفكر السائد وقتها يقول إن الحزب الشيوعي لا يخطئ".[6]

بريستـرويكـا سابـقـة لأوانـهـا

اندلعت حركة نقدية جذريّة صلب الحزب الشيوعي مباشرة بعد الاستقلال. لتَبلغ أوجها في المؤتمر السادس للحزب المنعقد في ديسمبر 1957. فبعد أن كان الصّراع مع الحزب الحر الدستوري الجديد أثناء الاستعمار مُغلّفا بما كان يسمّيها الحبيب بورقيبة "الوحدة القومية الصماء"، سيكون الحزب الشيوعي أمام اختبار موقفه الجديد من "البورجوازية الوطنية" وتحديد رؤيته من مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي ستعرفها تونس المستقلة. وبعد تأييد نقدي في بداية العشرينات لحزب الثعالبي سنكون أمام تأييد نقدي ثان لحزب الاستقلال الذي اتّجَه إلى توسيع حزامه المدني بتحالف مُعلن مع الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة الأعراف. وهنا ستسمح مساحة النقد الذاتي التي أطلقها الحزب واعترفَ فيها بجملة أخطاء قاتلة بالقفز فوق تناقضات النظام الوليد بقيادة الرئيس الحبيب بورقيبة. إذ شارك في انتخابات المجلس القومي التأسيسي سنة 1956 ثم عَارض النظام الرئاسي والتوجه الليبيرالي الأوّل قبل الانحناء أمام التجربة التعاضدية التي أيّدَها بجملة من المحاذير.

فَتَحت لحظات المصارحة القاسية وما عُرف بـ "بيان النقد الذاتي" لمؤتمر 1957 الباب للحزب الشيوعي التونسي ليرسّخ قدمه في المشهد السياسي الجديد. إلا أن المحاولة الانقلابية لسنة[7] 1962 -رغم عدم دعمه للجناح اليوسفي في صراعه مع الجناح البورقيبي- سَرّعت بحظره ودخُوله النشاط السري لمدة 18 عاما. وهكذا انضمت البلاد رسميا إلى نادي الحزب الواحد والزعيم الواحد. فقد رأى بورقيبة دفاعا عن القرار أن الشيوعيين ساهموا في"المؤامرة" بكتاباتهم وبياناتهم و "خَرُّطُوا غْلِينَا النّاس" (جَعلُوا الناس أكثر جسارة ضدنا).[8] لكن عصارة الفكرة الأساسية المستخلصة بعد أربعة عقود من بروز الحركة الشيوعية في تونس حسب الأستاذ في علم الاجتماع عبد العزيز لبيب أن "كل حركة يجب أن تكون وليدة العجينة الثقافية الحضارية لمحيطها. وأن اليسار الأوّل في البلاد قام أساسا على فكرة سياسية اجتماعية نقابية".[9]

هذه الفكرة -رغم أن المهمة المطروحة أمامها هي النضال الوطني لنيل الاستقلال- اصطدمت بصخور الواقع حسب الناشط اليساري في تنظيم آفاق- العامل التونسي والصحفي أبو السعود الحميدي، الذي قال: "هذا الوضوح النظري لم يكن دائما مساعدا في النهوض بهذه المهمة ليتم الانكفاء على المهمة الاجتماعية التي هي نظريا مهمة ثانوية وترتبط معالجتها بمآل المهمة الرئيسية. فضلا عن أن المهمة الثانوية حتى لو أنجِزت على أكمل وجه لا يمكن أن تؤدي إلى تبوؤ الحركة التقدمية مرتبة القيادة في الحركة الوطنية".[10] وهو ما تَمّ فعليا حين ذهبت قيادات في البلدان المستقلة حديثا إلى منهج الحزب والرأي الواحد ومركزة القرار السياسي ومصادرة الحريات عبر استغلال الشرعية النضالية والسلطة .

هذا التحوّل نحو الحكم الآحادي الذي حَاول الحزب الشيوعي مُحاصرته بالدفع أن "الديمقراطية كل لا يتجزأ" وقيمة في حد ذاتها عند "مركَستَها " في محيطها، سيؤدي إلى التقاط شبيبة طلابية ناشطة في فرنسا ومسلّحة بأدوات التحليل اللحظة لتشكيل حائط تنظيمي راديكالي ضد النظام و"إقامة معارضة تحدّ من غلواء السلطة القائمة وتدفع المدافعين عنها إلى التبصر وسعة الأفق" حسب أبو السعود الحميدي. فتمّ الإعلان عن ميلاد "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس" المعروف اختصارا بـ"برسكتيف" أو "حركة آفاق" استنادا إلى عنوان النشرية التي أصدرها التنظيم أثناء المرحلة التأسيسية.

سيكون ميلاد برسبكتيف إيذانا ببدء "محنة" الحزب الشيوعي المحظور وانطلاق الأوان الثاني لليسار أو ما أطلق عليه اليسار

الحزب
LE TRAVAILLEUR

الجديد. وفي أوّل فصوله فَتحَ مسار من "التراشق الفكري". ليصل إلى حدّه عندما قال محمد حرمل في بعض كتاباته "إن مقولة أنجلز وماركس أن الدولة هي التعبير على مصالح الطبقة الاقتصادية والأقوى المهيمنة لم تكن صحيحة 100% في المثال التونسي ولم توجد إلا بعد الاستقلال". ليجيبه الناشط ببرسبكتيف وقتها عزيز كريشان بكراس عنوانه "إجابة عن التحريف الحرملي".[11] هذا "التنابز بالألقاب الإيديولوجية" أخذ عنوانين بارزين انحصرَا في رمي الحزب الشيوعي بالتحريفية. وردّ الشيوعيون على البرسبكتيفيين بتُهمة "اليسراوية".

ميلاد "برسبكتيف الأم"

بعد إجهاز بورقيبة على ما تبقى من "فلول" المعارضة اليوسفية، وشنّ اعتقالات واسعة في صفوف قيادة الحزب الشيوعي وشحذ سكاكين التحجيم بحق الاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة أحمد التليلي وهيمنة الحزب الحاكم، أُعلِنَ من فرنسا عن تشكيل أوّل تنظيم يساري في تونس غير منحصر خطيا أو حزبيا بعد نقاشات طويلة بين تياراته السياسية وأفراد جيل مُعبر عما أسمته الكاتبة التونسية هالة الباجي بـ"خيبة الأمل الوطنية". فقد احتضن "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس" جملة روافد ماوية وتروتسكية وبعثية وناصرية ثورية وماركسية ومستقلين مع "زحف" طلابي واسع من الاتحاد العام لطلبة تونس الذي كان قبلها "دستوري الهوية والهوى". وتقدّمت عناصر من الجيل الأوّل والثاني للتبشير بـ"الثورة البروليتارية العاجلة" والالتحام بالعمّال للنضال ضد النظام البورقيبي "الرجعي والبرجوازي والعميل" وفق الأدبيات التحليلية السائدة للتنظيم بعد أن استوفت "صراعها الهادئ" معه بادئ الأمر. تتسع لائحة هذه العناصر إلى أسماء كثيرة من جيلي برسبكتيف لعبت دورا مهما في الحياة السياسية والحقوقية والثقافية والأكاديمية كنور الدين بن خذر وجلبار النقّاش ومحمد بن جنات ومحمد الشرفي وخميس الشمّاري وأحمد السماوي والهاشمي جغام ومحمد محفوظ والهاشمي بن فرج ومحمد صالح فليس وحفناوي عمايرية وأحمد نجيب الشابي وحمة الهمامي ومحمد الكيلاني وفتحي بلحاج يحيى وأبو السّعود الحميدي وعز الدين الحزقي وعزيز كريشان. والقائمة طويلة جدا...

كانت بذور النشأة في شهر سبتمبر من العام 1963. وقد تزامَنت مع انفتاح عقول عدد كبير من الطلبة في فرنسا على ثورات وطنية مسلّحة في الجزائر وفلسطين وفيتنام والكونغو وكوبا. رأى فيها هذا الجيل "أحلامه وشبابه " وبدأ "غليان المرجل" ضد عدّة ملفات سياسية واقتصادية واجتماعية اتضحت ملامح تسخيرها لخدمة مصالح الطبقة البورجوازية رغم وجهها الاشتراكي التعاضدي الجميل. وقد أنذر فوز تحالف الفصائل اليسارية (شيوعيون وتروتسكيون واشتراكيون عرب وتقدميون مستقلون) في انتخابات فرع باريس من الاتحاد االعام لطلبة تونس بالاتجاه نحو "بلشفة المنظمة الطلابية". وتحسبا لذلك، سارع المكتب التنفيذي للاتحاد إلى حلّ هذا الفرع "المتمرّد" ليجري انتخابات نواب مؤتمر اتحاد الطلبة الذي آل مرة أخرى إلى فوز ساحق لطلبة اليسار. عندها انتهى الأمر بما عُرف تندّرا لدى الطيف الطلابي ب ."واقعة الصندوق" الذّي هربت به عناصر دستورية من باريس نحو تونس وأجرت فرزا عجائبيا لنتائجه أسفر عن نجاح كل نواب الحزب الدستوري .

جاء اختيار كلمة "التجّمع" وعدم تحويل الحركة الطلابية في أغلب عناصرها إلى حزب.، إثر نقاش واسع باعتبار أنه "من غير المجدي تكوين حزب سياسي في المهجر".[12] بل "الاقتصار على ائتلاف سياسي بين نفس الأطراف التي ساهمت بشجاعة في التحالف النقابي".[13] فغاية المؤسسين كانت بعيدة عن طموحات الحكم لكنها مُجتمعة حول قضايا الحريات العامة والحكم الفردي والاهتمام بأمور جوهرية تستدعي تحليلا لظواهرها "لأجل تونس أفضل في الحريات والتعددية" مثلما حمله شعار أول عدد من نشرية برسبكتيف في ديسمبر 1963 .

من هنا ستكون حركة برسبكتيف بمثابة الحاضنة لإعادة هندسة المشهد السياسي. ولتَرسيخ حضورها أكثر تمت "مركزة" نشاطها في تونس بدل فرنسا والانتقال من الهيكلة الأفقية إلى العمودية بعد لقاء قرية الشراحيل في ضواحي مدينة المكنين الذي عُرف بـ"مؤتمر الخمسين". وتمّ وضع قيادة مركزية قبل تدشين مرحلة الاختبارات النضالية المحلية بهدف بعث جيل جديد متسيّس من "الأنتلجنسيا"، ينطلق في تحاليله من الواقع الموضوعي ويبتعد قدر الإمكان عن "الصرامة الإيديولوجية" و"تعاليم الماركسية" بما هي مرشد للعمل وفق العبارة اللينينية. رغم كل هذه "المجملات" يَرَى أبو السعود الحميدي أن "ظهور برسبكتيف جاء إيذانا بنوع جديد من المعارضات الراديكالية. فقد ظهرت على يسار الحزب الشيوعي التونسي الذي كان موقفه المساندة النقدية للسلطة. هذه الراديكالية تَشكّلت على الأرضية التي قامت عليها تجربة النضال الوطني والاستقلال وبدايات بناء الدولة الوطنية الجديدة. وكانت تسعى إلى تعميق هذه التجربة وتجذيرها ودفعها نحو آفاق أعمق وأرحب". ومن هذا المنطلق الراديكالي بَقِي "فخ" التعدد الفكري والإيديولوجي عالقًا إلى حين بروز اختبارين حقيقيين آنيين أمامه:

أوّلاً اختبار الموقف من المسألة القومية عامة والقضية الفلسطينية خاصة. وثانيا اختيار البعض من قياديه المذهب الماوي وتبنّي أطروحات الحزب الشيوعي الصيني.

يد ماو مع الجماعة

فيما يتعلّق بالاختبار الأول رفض البرسبكتيفيون أوّل الأمر الطرح القائل بوجود أمة عربية ودافعوا بشدة عن فكرة "أمم عربية" حد مناصبة العداء للقومية العربية باعتبارها من "الترّهات الرجعية التي تقوم على أخوة الدم والعرق والدين". بل مَضى الكراس الثاني للمجموعة إثر هزيمة جوان 1967 تحت عنوان "المسألة الفلسطينية في علاقتها بتطور النضال الثوري في تونس" في تبنّي فكرة إنشاء دولة بروليتارية على أرض فلسطين بقيادة الطبقة الشغيلة الفلسطينية واليهودية على حد سواء وتجاوز الإشكالات القومية من الطرفين". [14] وعُرِفَ ذلك بـ"الكرّاس الأصفر" نسبة إلى لون غلافه.

أما بعد نكسة 1967 فقد تحوّلت "كعبة الحج الثوري" إلى فلسطين تحت وقع مظاهرات الشارع ومراجعات الجغرافيا. إذ قامت "حركة تصحيح" دوّنت وثيقة مضادة للنشرية الصفراء "أعادت فيها التذكير بتعريف "الرفيق" ستالين لمفهوم الأمة الذي تم سحبه على الأمة العربية والاستنتاج أن ما ورد في الوثيقة الصفراء "السيئة الذكر" انحراف تروتسكي لا صلة له بالماركسية والفكر الشيوعي الحنيف".[15]

ساهمت "الهجرة العكسية " لقيادات الخارج نحو الداخل لشد أزر الرفاق في محنتهم إثر محاكمات العام 1968 في بلورة نقاشات أوسع مع بدء الرحلة السجنية. فبعد "الهجرة نحو الشرق" فيما يتعلق بحسم المسألة القومية العربية والتلاقي مع الرؤية البورقيبية حول مفهوم الأمة التونسية حَسم التنظيم اعتماده على المدخل الماوي عنوانا نحو الثورة التي لم تكتمل في المجتمع التونسي، كمرحلة لبناء الاشتراكية على النّمط الصيني .إن ذلك سيملأ مجدّدا الكأس الفائض من الخلافات بين معسكرين في برسبكتيف. وسيعجّل في انشطار التنظيم كنوع من الفرز العقائدي الجديد، الذي سُمّيَ بثورة الأبناء على الآباء. ليُسرع بميلاد "برسبكتيف 2" أو ما وَصفه المناضل اليساري والصحفي الهاشمي الطرودي بـ"التخميرة الثورية" التي لم يشعر بها الرفاق. أما الناشط في التنظيم فتحي بلحاج يحيى فقد أرجع نقطة الخلاف الرئيسي حينها إلى الجمود العقلي للتنظيم ورسم حدود الثورة داخل الوطن التونسي في ارتباطها ببعدها الاشتراكي العالمي".[16]

يختصر الباحث في علم الاجتماع السياسي المولدي قسّومي كل هذه السيرورة بالقول إنه عند ولادة تنظيم برسبكتيف "صار هناك خطان يساريان: واحد ينحدر من الحزب الشيوعي وآخر من برسبكتيف ومشتقاتها فيما بعد. وسيتواصل ذلك فيما بعد

إلى أن التقيا في أحداث الحوض المنجمي سنة 2008 ثم الثورة في 2011، فجبهة الإنقاذ سنة 2013. ليتفرقا مجددا".[17]
وفي المجمل حَسَمت جملة عوامل في انتهاء تجربة برسبكتيف الأولى. فالظرفية التاريخية المُمتدة من الثورات الفيتنامية والكوبية والحرب العربية الإسرائيلية، مرورا بالخلاف الصيني السوفييتي وآثاره على الحركة الشيوعية العالمية، ثم تباين القراءات للواقع التونسي، والضربات الأمنية لتجفيف منابع "الجراثيم" حسب التوصيف البورقيبي لنشطاء اليسار وتوسّع النقاش حول ترتيب البيت الداخلي، كلها عوامل سرّعت بتفجير التناقضات والحسم التنظيمي الذي سيُعلن عن نهاية مرحلة وميلاد مُنظّمة جديدة تقطع مع ماضي "التجمع" باتجاه "حزب يجمع الطبقة الكادحة ويستطيع توجيه المعارك التي نخوضها وجهة ثورية شاملة".[18]

برسبكتيف- العامل التونسي أو "برسبكتيف البنت"

لم تكن برسبكتيف الأم حركة "مُنبتة" أو غريبة عن مُحيطها. لكن الضّربات الأمنية وتفكيك نسيجها ثم المحاكمات القاسية أمام محكمة أمن الدولة نهاية الستينات مثّلت جزءًا من وصولها إلى نهايتها الدرامية سنة 1975، بغض النظر عن نهاية الوعي الجنيني لقياداتها بمسألة الخصوصية في إطارها التنظيمي المفتوح على كل الحساسيات. ولم ينزعج بورقيبة حين قرّرت التحول إلى نواة حزب بروليتاري ماركسي لينيني بل انزعج حقا حين راهنت بعد "دروس" معتقل برج الرومي على "منح اليسار هوية وطنية".[19]

هذا التمفصل التاريخي المهم سرَّع من آليات الفرز داخل الحركة. كما شكّلَ فرصة لإنضاج أفكار جديدة تتعلق بالأحزاب والتنظيمات الشيوعية كأداة "ليخرج اليساريون من تجربة آفاق التي كانت تعتبر تغييرا راديكاليا للحركة اليسارية التونسية بمفهوم جديد للعمل السياسي وقراءة أخرى لقضايا ومعضلات المجتمع التونسي".[20] ومن هنا تمّ إنشاء تنظيم العامل التونسي المرتكز في أدبياته على الموروث الماوي والتروتسكي وإعلان وجود اليسار الماركسي في تونس .

يقول أبو السعود الحميدي عن هذا التحول: "جاء نتيجة لاستخلاص التنظيم الجديد أن الإشكال ليس سياسيا بتبني هذه الأطروحة أو تلك. بل في افتقاره إلى بناء إيديولوجي خاصّ به يسعى من خلاله إلى صياغة هويته الإيديولوجية والإسهام بالتالي في توطين الفكر الماركسي في تونس على أساس ما اكتسبه من تجربة متفردة".[21] وهو الأمر الذي مضت فيه عناصر من التنظيم بغاية إحداث "ثورة داخل الثورة " و"إيجاد وعاء تنظيمي سياسي يتبنّى الماركسية صيغة عامة، وينظّم نضالات شعبية في المعركة مع النظام".[22] ومع شروع التنظيم في اتباع تكتيك الدعاية لبرسبكتيف-العامل التونسي وترويج العقيدة الماركسية اللينينية والأفكار الماوية وسياسة "القرب النصي" مع البروليتاريا بتوزيع أعداد من نشرية العامل التونسي بالدارجة التونسية في المهجر والداخل "بَاشْ تِخدم الطبقات الكادحة وتْعرّف بْكِفاح العمّال التّوانْسَة وِينْ كَانُوا"[23] نجح في تركيز نشاطه في الوسطين العمالي والطلابي، ما جعله يُبلور "اتّجاهًا ديمقراطيّا عميق الجذور صلب الحركة الطلابية التونسية وفي قاعدة الحركة النقابية العمالية. الأمر الذي كان له تأثير مباشر على تجذّر النضال الديمقراطي في الجامعة التونسية في صفوف الطلبة الذين قاموا بانتفاضة عارمة في 5 فيفري 1972".[24] بذلك ضربت برسبكتيف-العامل التونسي عصفورين دعائيين وتعبويين بحجر واحد. وراوحت بنجاح واضح بين تكتيك الدعاية واستراتيجية الانتشار.

بركان الخلافات المقيد في العامل التونسي

رغم تواصل استراتيجية "نتواجد حيثما تُوجد الجماهير" إلى حدود أواسط السبعينات وافتكاك التنظيم كل مربعات النشاط

الطلابي والسياسي المعارض، فإن الخلافات المؤجّلة لم تأخذ كثيرا من الوقت ولخّصها المؤرخ التونسي عبد الجليل بوقرة في نقطتين أساسيتين :

1) مسألة استراتيجية غير عاجلة وهي طبيعة الثورة المقبلة في تونس. هل تكون اشتراكية عمّالية أم ثورة وطنية ديمقراطية للعمّال وفقراء الفلاحين؟

2) مسألة تكتيكية وعاجلة وهي الاستمرار في الدعاية أو الانتقال إلى تكتيك التحريض .

من المسألتين نبع اتجاهان: الأول يُمثل الدعاة المؤسسين للعامل التونسي المرتبطين بفكر برسبكتيف والذين يرون أن هذا المجتمع رأسمالي تابع وأن الثورة المقبلة اشتراكية يتم فيها افتكاك السلطة من قبل البروليتاريا وهو منهج إيديولوجي أدّى إلى تأسيس حزب العمال الشيوعي التونسي وبقية تفرّعاته. أما الاتجاه الثاني فيستخلص أن المجتمع التونسي شبه مستعمر-شبه إقطاعي لم تكتمل فيه مرحلة الثورة، بل إن الثورة الوطنية الديمقراطية هي مرحلة ضرورية للانتقال إلى الثورة الاشتراكية وهو تقييم أدى إلى بروز الخط الوطني الديمقراطي (الوطد وبقية مشتقاته).

إن ما اعتُبِر عجزا عن بعث قوة طليعية سيُلقي بظلاله مرة أخرى على برسبكتيف-العامل التونسي بعد نقاشات السنوات الممتدة على طول الرحلة السجنية الثانية أواسط السبعينات. وكأن الأقدار تَضع دوما غياب الوعي المُطابق للواقع التونسي كمطب يقع فيه كل تنظيم يساري جديد، وبذرة انقسام مزروعة أساسها المجادلة بالنصوص حول فكرة أن البلاد ناضجة للعمل الثوري. وبعد نعي "برسبكتيف 1" ستذهب "برسبكتيف 2" أو العامل التونسي إلى منتهاها الطبيعي. لتَتَناسل منها تنظيمات أخرى أو تنبت على تُخومها. ومن هنا ستنتهي إلى أحزاب وتيارات وأذرع طلابية وحقوقية وثقافية بعد أن تأثرت بضربات النظام البورقيبي المتعاقبة والانقسامات القاتلة حدّ وصولها طيلة مسارها إلى "ثلاث منظمات على شاكلة جيش مكسيكي: ضباط من دون جنود".[25]

تنظيم الشعلة: الانحياز بين قطبين

مَثّلَت السبعينات ربيع الحركة الشيوعية في تونس، بتفرّع الشجرة السياسية لبرسبكتيف واليسار عموما ببروز تيار "الشعلة" بعد وحدة عضوية بين مجموعتين هي: التجمع الماركسي اللينيني التونسي والحلقات الماركسية اللينينية التونسية، التي أصدرت لسان حالها السري جريدة الشعلة في جويلية 1973. ثم أطلقت أوّل برنامج لها في العام 1976، الذي انبثق عن حلقاته الخط الوطني الديمقراطي. وتختلف المدونّة الشفوية والمكتوبة والمحفوظة لعدد من الفاعلين حول عدة وثائق ونصوص تهمّ حلقات الشعلة وجملة أحداث ارتبطت بها، بالنظر إلى طبيعة العمل السري وبعض الذين "يلوون يد" التاريخ حسب توصيفات متطابقة لعدد من أفرادها. لكن جلّ الشواهد التاريخية تُجمع أن أدبياتها وعملها التنظيمي بقيا "منطقة ظل" لابد من تنويرها عبر جمعها ونشرها لحفظ جزء مهم من الذاكرة السياسية الوطنية .

نافست "الشّعلة" منذ بدايتها تجربة العامل التونسي -التي كانت تنعتها بالانحراف التروتسكي- في الحقول الشبابية والطلابية والثقافية والنقابية. وأسّس هذان التنظيمان معًا للمرحلة الأخصب في تاريخ التطارح الفكري والصراع النظري لليسار حول طبيعة المجتمع والثورة والقضايا القومية والدولية. والتقيا في المقابل على فكرة تأسيس حزب الطبقة العاملة واتخاذ الماوية "ديانة" مع اتجاه أكثر راديكالية للشعلة لبناء الحزب الماركسي اللينيني تحت "نيران العدو" وعلى ضوء النظرية الثورية، وبإفراز من الحركة الجماهيرية نفسها وليس بشكل فوقي.

وعن الخطوط الاستراتيجية العامة للتيّار، بالإمكان حصرها كالآتي:

- تحديد طبيعة المجتمع كـ" شبه شبه " والتي ذكرناها سابقا، أي شبه مستعمر-شبه إقطاعي.
- تحديد طبيعة النظام كنظام لا وطني ولا ديمقراطي. وهكذا فإن طبيعة الثورة والمرحلة هي الثورة الوطنية الديمقراطية .

وللوصول إلى الهدف الأسمى لإرساء الديمقراطية الشعبية وبناء الاقتصاد الوطني، فإن التنظيم سيكون أمام مهمّة إنجاز تحالف واسع بين الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والبرجوازية الوطنية وكل القوى والفئات المعادية للامبريالية بقيادة الحزب الشيوعي ممثل الطبقة العاملة. وهو تقريبا استنساخ مباشر للتقييم الذي استخلصه الحزب الشيوعي عن الصين في عشرية الأربعينات. وتذهب دراسات أن التنظيم "تميّز بكونه لم يُشكّل تفرّعًا عن منظمة آفاق العامل التونسي، بل تأسيسا لتجربة ستُفرز هي أيضا تفرعاتها الخاصة بها. وتُشكّل الشعلة تيارا موازيا للعامل التونسي إلى حدّ أن حركة المرور من هذا التيار إلى ذلك نادرة جدا وتقتصر على بعض العناصر دون وجود تداخل بينهما".[26] في حين يؤكد الباحث في التاريخ رضا مقني أن "إنتاجها الفكري والسياسي والعملي (منظمة الشعلة) تميّز بغزارة مُلفتة للانتباه تجسدت بالخصوص في نص حمل عنوان تاريخنا وتاريخهم".[27] وانتقدت فيه مراحل مهمة من تاريخ البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحديث .

أما نقطة الاختلاف الرئيسية مع العامل التونسي فقد تمثلت بالمسألة القومية والأمة العربية التي هي "بصدد التشكل". فقد حدّدها تنظيم الشعلة في نص أوّل حول حرب أكتوبر 1973 وفكّك فيه الصراع العربي الصهيوني والتطورات السياسية العربية بحسم: هل هذه الحرب وطنية أم لا؟ وكان تعاطيه معها بالذهاب فيها نحو ما بعد الأقصى البعثي والناصري برفع شعار التنظيم العربي الموحد في المسألة القومية واعتبار الوحدة العربية هدفا استراتيجيا وطرح تحرير فلسطين من "النهر إلى البحر" عبر حرب شعبية طويلة الأمد، بدل الحرب النظامية وتأسيس جبهة تقدمية عربية مناهضة للهيمنة وضد الحلول الاستسلامية.

منظمة الشعلة بين الطلابي والنقابي

هذا اليسار السبعيني الجديد زَامن في توقيته حراكا طلابيا وتلمذيّا كبيرا وقمعا غير مسبوق من السلطة بعد محاكمات 1974، التي مسّت عناصر من الشعلة، ثم أعقبتها محاكمات 1975. ممّا سرّع في عودة الكوادر الناشطة في الخارج إلى تونس بعد نجاح التنظيم في بناء ذراع مهجري فاعل (اتحاد العمال المهاجرين التونسيين) والنشاط بفعالية في اللجان النقابية المختلطة لمزيد "الالتحام بالجماهير والوصول إلى القاعدة الاجتماعية والطلابية". إذ أنتجَ هذا الاهتمام بالحقل الطلابي في بداية السبعينات (1973، 1974، 1975) تأسيس حركة الطلبة الوطنيين الديمقراطيين سنة 1976 كإطار جماهيري وَضع ميثاقا خاصا به وتبايَن مع الخط السائد للهياكل النقابية المؤقتة. ومن هنا "تنطلق نشأة التيار الوطني الديمقراطي يعني مجموعات الوطنيين الديمقراطيين "وطد" والوطنيين الديمقراطيين بالجامعة "وطج " وغيرها من المجموعات التي عرفتها الجامعة وتعود كلها إلى البحر الأصلي أي الشعلة".[28]

حَصلَ المنعرج في 26 جانفي 1978. إذ أنه بعد معركة ليّ الذراع بين الاتحاد العام التونسي للشغل والنظام، التي انتهت بخميس أسود[29] إثر إضراب عام، رفضت الشعلة خلافا لاستراتيجية العامل التونسي المبنية على "الافتكاك" التعامل مع الهياكل النقابية المُنَصّبة بقيادة التيجاني عبيد. وطرحت ما سُمّي بلجان المبادرة النقابية الوطنية لتطويق "الانقلاب" على أكبر تشكيل نقابي في البلاد. ووزّعت جريدة الشعب السرية عبر أول عدد لها في شهر جوان 1978. مما مكّنها من اكتساح أغلب المواقع القيادية النقابية وطنيا وجهويا وقطاعيا بعد عودة الهياكل الشرعية إثر مؤتمر قفصة 1980 .

أشار ذلك وقتها إلى نضج تجربة التنظيم وقدرته على إدارة

المعارك مع النظام ونشر "تكتيكه النقابي". لكنّ أحداث 26 جانفي 1978 كشفت في المقابل الشعلة وعناصرها القيادية "التي كانت في قلب تلك العاصفة. تُدافع عن الشرعية النقابية وتتعرض للهجمات من الخلف والأمام: من الأمام من البوليس السياسي الذي تعرّف على نشاطنا من خلال جريدة الشعب السرية ومن الخلف من العناصر الانتهازية المقيتة".[30] هذه التجربة ستنتهي كسابقاتها تحت وقع الضربات الأمنية وتوسّع حلقات التيار الوطني الديمقراطي. لكنها طوّرت الركام المعرفي للتنظيمات الماركسية اللينينية التونسية حول قضايا تتعلق بتونس والمنطقة العربية والدولية. وكان الشعار الذي رفعته حول "تخصيص الماركسية على الواقع العربي"[31] مهما جدّا في إخراج الفكر الشيوعي من الدائرة البورجوازية الصغيرة وفتح آفاق رحبة أمام المناضلين من كل المستويات. لكن عادت هذه الحركة لتختفي شيئا فشيئا رغم محاولات إنعاشها إثر خروج عدد من قياداتها من السجن مع سنوات "الانفتاح" لحكومة محمد مزالي وإعادة تنظيمها تحت اسم المنظمة الماركسية اللينينية في تونس وإصدار صحيفة النجم الأحمر سنة 1986 .

محاذير مضغ التاريخ

بهذا المنحنى الذي انطلق من الحزب الشيوعي التونسي، مرورا ببرسبكتيف والعامل التونسي ثم الشعلة، تَكُون الحركة الشيوعية في تونس قد مرّت بتاريخ وجغرافيا سياسية مثلثة الأضلع والفكر في ثلث طريقها، قبل أن "تنفجر" حزبيا وتنظيميا وتغرق في الوضع التونسي إثر الثورة مع إقفالها قرنا من الزمن. فبعد حظر طويل عاد الحزب الشيوعي التونسي إلى النشاط عام 1981، ثم تفرقت خطوط العامل التونسي والشعلة إلى أحزاب تنشط تحت الأرض وفوقها وسط الثمانينات نهاية بسقوط حكم بن علي عام 2011 وما بعده كحزب العمال الشيوعي والتجمع الاشتراكي التقدمي الذي انتهى إلى جمهوري والحزب الاشتراكي والوطنيين الديمقراطيين الموحد والمسار الديمقراطي الاجتماعي. حيث تطول لائحة الأحزاب والكيانات اليسارية المتوالدة التي أعادت تشكيل الخارطة السياسية في تونس. ودخلَ بعضها في تحالفات وائتلافات سياسية وانتخابية كانت نتائجها "صفرية" في الأغلب. مقابل اختيار أخرى الانكفاء في العمل الحقوقي والإنتاج الثقافي والأكاديمي أو ما يطلق عليه مجازا" اليسار العميق ".[32] أما ما يهمّ الآن حسب استخلاصات جل الكتابات التقييمية وشهادات أجيال من السردية اليسارية، فهو إعادة قراءة هذا الموروث اليساري بشكل مُعقلن ودون "جعجعة طفولية" في أدبياته ووثائقه ونصوصه وعمله التنظيمي و"غابة" مطارحاته ومراجعاته ونقده الذاتي وأحواله التي يسأل عنها خصومه قبل مريديه. حتى لا يستقر مثلما يقول الأكاديمي والكاتب الأردني موسى برهومة على"هيئة واحدة تتمثل في مضغ التاريخ وتجشؤ الماضي ".[33]

1. عزيز كريشان. اليسار وسرديّته الكبرى: من أجل فهم الإقتصاد الرّيعي (ترجمة فتحي بالحاج يحيى) تونس: منشورات جمعية نشاز، 2020.
2. الحبيب رمضان. تراجم نشطاء الحركة الشيوعية في تونس زمن الاستعمار الفرنسي وبدايات عهد الاستقلال 1921-1963. تونس: دار محمد علي الحامي، 2021.
3. شهادة محمد حرمل في يوم الذاكرة الوطنية بمؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات. تونس: جوان 2005 .
4. منشورات فرع الفيديرالية الأممية الشيوعية الواردة في كتاب محمد كريم Nationalisme et syndicalisme en Tunisie 1918 – 1929.
5. محمد حرمل. صحيفة النهج. أوت 1984.
6. مقتطف من حديث صحفي للحبيب الكزدغلي. موقع الهامش، ماي 2022.
7. هي محاولة انقلاب ضد نظام الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة اشترك في القيام بها مجموعة من العسكريين والمدنيين من مختلف التوجهات السياسية من مقاومين سابقين وعسكريّين ومدنيين معارضين للنظام وفيهم محسوبون على التيّار اليوسفي والقومي.
8. من شهادة شفوية لمحمد حرمل لرفاقه في الحزب الشيوعي التونسي عن فحوى لقائه ببورقيبة في قصر صقانس بالمنستير يوم 18 / 07 / 1981.
9. محاضرة عبد العزيز لبيب بمؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات بعنوان: أي ذاكرة لأي مستقبل؟ أوت 2020 .
10. هذه الشهادة من لقاء أجرته المفكرة القانونية مع أبو السعود الحميدي، ناشط سابق في صفوف برسبكتيف-العامل التونسي وصحفي ورئيس تحرير سابق بجريدة الصحافة.
11. الهاشمي الطرودي. أضواء على اليسار التونسي/ حركة آفاق نموذجا، شهادات وتأملات. تونس: دار محمد علي للنشر، 2014.
12. شهادة عبد الحميد المزغني الواردة في كتاب: عبد الجليل بوقرة. فصول من تاريخ اليسار التونسي. تونس: دار آفاق للنشر، 2012.
13. علي المحجوبي. مقدمة كتاب أضواء على اليسار التونسي (مرجع مذكور سابقا).
14. فتحي بالحاج يحيى. "الحبس كذاب والحي يروّح": ورقات من دفاتر اليسار في الزمن البورقيبي، تونس: 2009.
15. المرجع نفسه.
16. المرجع نفسه.
17. المولدي قسومي. مداخلة في لقاء فكري نظمته مؤسسة روزا لكسمبورغ بمناسبة 100عام عن ميلاد الحركة الشيوعية في تونس.
18. مجلة برسبكتيف، فيفري 1968.

19. المولدي قسومي. خارطة اليسار التونسي (ضمن مؤلف جماعي: خارطة اليسار العربي) منشورات مؤسسة روزا لكسمبورغ، 2014.
20. من شهادة أبو السعود الحميدي للمفكرة القانونية (مرجع مذكور سابقا)
21. فايز سارة. الأحزاب والحركات السياسية في تونس 1932 – 1984 (دون ناشر) سنة 1986.
22. جريدة العامل التونسي جويلية 1971. هذه العبارة كتبت بالدارجة التونسية ومقابلها العربي "من أجل هدمة الطبقات الكادحة والتعريف بكفاح العمال التونسيون أينما كانوا".
23. جريدة العامل التونسي جويلية 1971. هذه العبارة كتبت بالدارجة التونسية ومقابلها العربي "من أجل هدمة الطبقات الكادحة والتعريف بكفاح العمال التونسيون أينما كانوا".
24. عزالدين المدني. المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها. اتحاد الكتاب العرب: 2001.
25. عبد الجليل بوقرة. فصول من تاريخ اليسار التونسي (مرجع مذكور سابقا)
26. سعيد الوجاني: الحركة الماركسية اللينينية التونسية. دراسة نشرها مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي.
27. رضا مقني. محاضرة بعنوان: تجربة أخرى في اليسار التونسي، الشعلة والنجم الأحمر. موقع يوتيوب على الرابط التالي https://www.youtube.com/watch?v=31_aKRlyUzE
28. المرجع نفسه.
29. الخميس الأسود هو نعت بات يطلق في الذاكرة السياسية التونسية على يوم 26 جانفي 1978 يوم الإضراب العام الذي نفّذه الاتحاد العام التونسي للشغل. سَبِق الإضراب العام إضرابات عمالية قطاعية وقد شهدت تلك الفترة تعطّل قنوات التفاوض بين الحزب الحاكم والقيادة النقابية. وقد قرّر النظام المواجهة الدموية لتلك الحركة التي راح ضحيتها حوالي 400 قتيل حسب مصادر غير رسمية. وقام أيضا باعتقال قادة الإضراب بمن فيهم الأمين العام لاتحاد الشغل في تلك الفترة الحبيب عاشور.
30. طارق الكحلاوي. "شعلة" العربي عزوز. جريدة المغرب. 15 سبتمبر 2020.
31. رضا مقني (مرجع مذكور سابقا)
32. هذا المصطلح تعود استخداماته الأولى إلى الباحث التونسي هشام عبد الصمد، ويقصد به اليسار غير المرتبط بشكل عضوي بالأحزاب اليسارية الرسمية والفاعل في حقول أخرى مثل الثقافة والمنظمات الحقوقية والمجتمع المدني
33. بسام ناصر. اليساريون العرب.. مراجعات للمبادئ والسياسات والمواقف. موقع عربي 21. بتاريخ 02 جوان 2020.

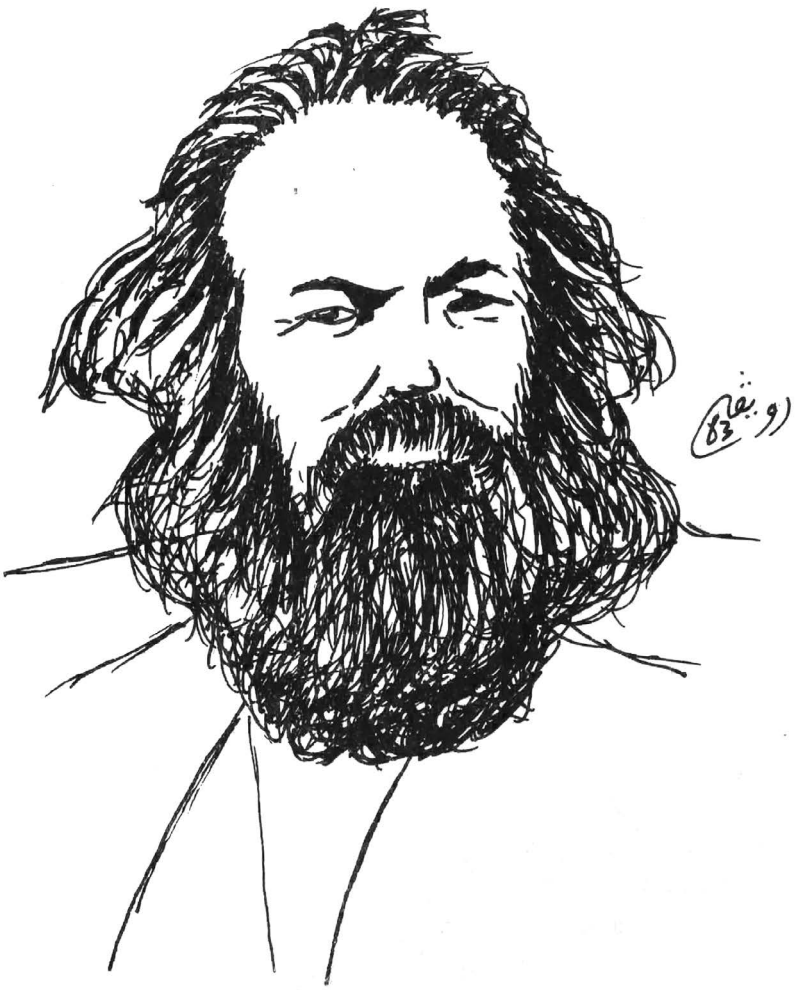

كارل ماركس
بريشة رويڤة
نشرت في مجلة أطروحات.
ماي-أوت 1984

هل قرأ اليسار التونسي ماركس؟

ياسين النابلي

صحافي وباحث في الحضارة العربية والإسلامية، فريق المفكّرة القانونية

—

هل قرأَ اليَسار التونسي ماركس؟ هو ليسَ سؤالاً مدرسيًّا يهدف إلى اختبار معرفة اليسار بالنّظرية الماركسية، بقدر ما هي دَعوة إلى البحث في تمثّلات اليسار التونسي للماركسية، واقتفاء أثر الوسَائط الفكرية والسياسية التي نقَلت ماركس الأوروبي إلى سياق عالمثالثي، فأصبحَ هوية انتمت إليها أحزاب وحَلقات سياسية وتقمّصها الكثير من المثقفين ومحترفِي السياسة. لماذا حظِيَ ماركس بهذا البريق دون غيره من مفكّري القرن التاسع عشر؟ هل كانت السّياقات التاريخية والمحلّية مُواتية لمثل هذه الحظوة أم أن الماركسية نفسها كانت حاملة لوعود عالمية؟

لم تتحوّل الماركسية في تونس إلى ما يشبه إيديولوجيا-دولة أو عقيدة نظرية لحزب حاكم، على غرارَ ما حَصل في روسيا السوفياتية والصين الماوية ومناطق أخرى من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وإنّما كانت في مرحلة أولَى إيديولوجيا للدّفاع عن العمّال والمضطَهدين في سياق استعماري، وتطوّرت بشكل مُلتَبس ومشوّش داخل وضع محلّي ارتفَع فيه شعار الاستقلال -الذي لم يتبنّاه الشيوعيون بوضوح كافٍ في معظم الأحيان- وفي مرحلة ثانية كانت مُلهِمة لحركة سياسية مُعارضة من طراز راديكالي، ومصدرًا قويا وغامضا للصمود في وجه الواحديّة السياسية ومنظومة الدولة الاستقلالية بداية ستينات القرن العشرين، ثم تطوّرت نحو طوائفها وقوالبها المشتقة عمومًا من مصادر غير محلّية.

لم يحضُر ماركس في الإرث اليساري التونسي بوجهِه المعرفي الصارم، وإنما كان أشبه بالطيف الذي أمسكت أجيال متعاقبة من اليساريين بتلابيبه، لتُعانق حلما بعيدا يُغريها بقلب حركة التاريخ والمجتمع دفعة واحدة، فكانت الحصيلة تجربة وجودية فريدة، امتزجت فيها الملحمة بالعودة المكسورة من ساحات الحروب الصغيرة. لم يتجادل اليساريون كثيرا حول ماركس، في حين حظي لينين وماوتسي تونغ وستالين وأنور خوجة وأرودَا البرازيلي وغيفارا وفيديل كاسترو باهتمام أكبر. وربما انتبَه ميشيل فوكُو بحماس مفرط إلى البعد الوجودي الحالم في النسخة الماركسية التونسية أواسط الستينات، عندمَا قال: "الماركسية، بالنسبة لهؤلاء الشبّان، لم تكُن طريقة أفضل فحسب لتحليل الواقع، بل كانت في نفس الوقت نوعا من الطاقة والدفع المعنويين وفعلا وجوديا مثيرا".[1] ولم يكن فوكو هنا فقط يُعلي من قيمة الطراز التونسي في اعتناق الماركسية، وإنما كان أيضا يعترض على ماركسية أوروبية جافّة ومُملّة، كفّت أن تكون مصدر إلهام نضالي لشباب القارة، خاصة الماركسيات المنتشرة في أرجاء أوروبا الشرقيّة.

ولكن الآغورا الماركسية-التونسية التي امتدحَها فوكو أواسط الستينات لم تتطوّر دائما نحو إبداع ماركسية مُتحرّرة ومُنفتحَة على واقعها ومجتمعها، وتحوّلت شيئا فشيئا إلى حَلقات صغيرة مُغلقة ومفتّتة ومقطوعة الصّلة بماركس قبل غيره. هل أعارَ ماركس وجهه إلى كبار القادة الشيوعيين، من بولونيا إلى زمبابوي، فتاهَت ملامحه ولم يعُد له أثر؟ هل هو حكم التاريخ دائما بأن كلّ فكر غزير مصيره الفناء عندما يُحوّله الأشياع إلى تعاليم وعقائد؟ ولعل السؤال الأهم، لماذا كان ماركس مُلهِمًا وأخًا حميمًا، رغم أنه لم يُقرأ بحِسّ معرفي كبير طيلة تاريخ اليسار التونسي؟

مَاركس: نبيّ الأرض المُبشر بالعدالة

كان ماركس نبيهًا إلى أبعد الحدود عندما تَفطَّنَ إلى تحوّل الرأسمالية نحو شكلها العالمي، في وقت ما زالت فيه هذه البنية أقلية الانتشار، ولعلّ خاصية التوسّع الرأسمالي هي التي ستأتي بألدّ أعداء الرأسمالية إلى المستعمرة التونسية نهاية القرن التاسع عشر. كان ماركس زاد الرّحلة غير المحبوب الذي جلبه الباحثون عن أسواق وأراضٍ جديدة، وسيتلقّفه بسرعة طيف من المستعمَرين الذين تطلّعوا إلى وجهِه الخلاَصِي المنادي بإشاعة العدل على الأرض. أطلق المفكّر التونسي الطاهر الحداد، مطلع القرن العشرين، على المفكّر الألماني صفات مختلفة؛ فهو "نبي الاشتراكية" و"الأستاذ"، ووضَعه أيضا ضمن سلسلة "العلماء المنقطعين لخدمة الإنسانية". كانت لغة الحدّاد الوصفية أقرب إلى معجمية الإصلاحية الإسلامية، ولكنه كان واقعا تحت تأثير الوجه الإنساني المُتداول عن سيرة ماركس، الذي لخّصه بوضوح في هذا المقطع: "على رأس هذه الحركات السائرة بنجاح في نمو التحسين يقوم رجال من العلماء المنقطعين لخدمة الإنسانية يبحثون في تاريخ الإنسان والحق الطبيعي والحياة الاشتراكية وفق نظام اجتماعي تتم به سعادة الإنسان، فتمخّضت هذه الأبحاث بعد الدرس الطويل أجيالا وقرونا على كتاب نبي الاشتراكية في أوروبا الأستاذ كارل ماركس

* عدد ٦ * N° 6 ﴿ ثمن النسخة ١٠ صانتيم ﴾ * السنة الاولى *

426 د

حبيب الامة

ايها العمال اتحدوا من اى بلاد انتم

جريدة قديمة

لسان حال الشعبة الاشتراكية التونسية

﴿ الاشتراك ﴾

فرنكات

عن سنة..... ٣٠

عن ستة اشهر..... ١٥

عن ثلاثة اشهر..... ٨

﴿ المكاتبات ﴾

ترسل الى ادارة حبيب الامة

﴿ نهج الروسيا عدد ٣ بتونس ﴾

* تونس يوم السبت ٢٦ صفر سنة ١٣٤٠ * ﴿ جريدة يومية اخبارية اقتصادية ﴾ * الموافق ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢١ *

المسالة التونسية

﴿ مظلمة اجتماعية ﴾

لو اردنا احصاء المظالم الاجتماعية وهي التي يجنيها بنو الانسان على اخوانهم لمللنا التعداد ولما كفتنا مجلدات الكتب والاسفار غير ان هناك من المظالم ما لا يحسن السكوت عليه بل يعد الاغضاء في هذا الباب جريمة لا غفران لها . ناهيك بمن يعلم الحق ويكتمه ويرى الظلم بكلتا عينيه ولا يسعى في كشف النقاب عليه وابداء عوراته للناس عسى ان يتعاونوا على رفع اذايته او يوجد من بينهم من يقدر على ازالته

فبين ايدينا الان مظلمة أجتماعية ربما طال عليها الامد اليوم واخذ ذيل النسيان في الانسدال عليها شيئا فشيئا وهي مسالة ارامل ويتامى الجنود المسلمين الذين لبوا دعوة فرنسا مسرعين وذهبوا ليلقى بهم في الفرن الملتهب نارا حسب عبارة المرشال ليوتي الجارحة للعواطف والتي نطق بها جهارا بوسط المجمع العلمي بباريس ـ هؤلاء قد تعاهدوا مع فرانسا عهدا ميثاقه الشرف على ان يقاتلوا لاجلها باخلاص وهي وعدتهم بمراعاة حقوقهم ورعاية مصالحهم في حياتهم وبعد مماتهم فهم قد وفوا بعهودهم فهل برت فرانسا بوعودها ؟؟

لا أظن هذا السؤال يحتاج الى جواب لاسيما لمن يعلم الحالة الاسفة التي يتخبط فيها بقايا اولئك الابطال الذين جادوا بحياتهم وهي انفس شيء لديهم في سبيل من تنظر اليوم لارامل وابنائهم نظر السامت وهم يتضورون امامها جوعا ويقضون وحدانا وجماعات وهي في شغل عن مدهم بما يقوم بينهم من التلاشي ولاضمحلال بينما توافق المجلس البلدي عند ما يمد بوكوارون بـ ٢٤٠٠٠٠ فرنكا التي خرج غالبها من جيب الفقير وتركت له فراغا في قوته وقوت عياله فماذا يهم اليتيم والارملة انتشار التمثيل وجوع البطون وهل وهل يرضى لو يبعث الذين تركوا من بعدهم ذرية ضعافا فيشاهدوا ان في ابنائهم من لا يجد كسرة الخبز وجرعة الزيت بينما سوق اللهو والرقص قائمة على قدم وساق بفضل تنشيط الحكومة والماليين ؟

اليس هذا يا قوم من الحيف الواضح والجور الصراح الذي سيسطره التاريخ بمداد العار ريثقيه من بين جوانبه وديعة للاجيال المقبلة التي ستتلقاه بالخزي واللعن

لكن قد علم الناس ان المستبد لا يراعي الناس ولا يقرأ للمستقبل حسابا فحسبه ان يعيش ساعته كيفما كانت ولا يعنيه ارضي القوم عنه ام غضبوا اجل سينجلي كل ذلك وستاتي الساعة التي يتصل فيها كل ذي حق بحقه وهي آتية لا ريب فيها فلا نمل من الانتظار .

الفرنساوي ـ مالي اراك قصير القامة هكذا ؟
العربي ـ اجبني عن مطالبي فاعادلك طولا

الأخبار الخارجية

مؤتمر قارص

منذ عهد بعيد فكرت الشعوب الاسيوية التي قبلت بالنظام السوفياتي وهو النظام الجاري به العمل في روسيا الان . في عقد اجتماع عام يكون داعية لربط علائق جديدة بينها وثيقة العرى ووضع اساس متين يكون عماده الوداد لا السياسة المبنية على الخداع والمؤاربة وتصفية عدة مسائل تهم جامعتهم وحياتهم الداخلية والخارجية فكانت الجهة التي وقع عليها الاختيار لاجتماع ذلك المؤتمر الحاشد هي قارص وقد حضر فيه مندوبوا ارمينيا واذربيجان وتركيا وجمهورية السوفيات

وقد عرضت مسائل عظيمة ومشاكل عويصة على بساط المناقشة فوقع حلها بغاية الصفاء والاخاء والقلوب راضية عن بعضها يتلالا عليها نور الاخلاص والنزاهة ومن جملة المسائل التي بسطت ووقع الخوض فيها مسالة الحدود ومسالة ربط المواصلات التجارية مع تركيا ومسالة انتفاع الترك بثغر باطوم فقد رأي جميع المندوبين على تسوية المسالة الاولى بوجه ملائم لمصلحة الكل وفيما يخص المسالتين الثانيتين فقد فكروا في افضل الطرق لربط المواصلات التجارية مع تركيا ومنحوها حق الانتفاع بمرسى باطوم

فما ابعد هذه الحالة عن التي كانت عليه قبل بضع سنين اي عند ما كانت روسيا القيصرية متسيطرة على تلك الشعوب المستضعفة وصاحبة الكلمة النافذة في الجهات التي لم تجعل عليها سيطرتها فقد كان همها الوحيد هو ايجاد الشحناء واثارة الاحقاد ودس الدسائس بين تلك الامم المتجاورة حتى تلجئهم لمحاربة بعضهم بعضا وفي ذلك بلاء عليهم وتضعيف لقواهم وراحة لعدوتهم الحقودة

اما السياسة الروسيا التي يسلكها الان البولشفيك فهي ترمي بعكس ذلك الى زيادة تمكين وحدتهم تحت اشراف الشمس الروسية المشرقة

على ان هذه الوحدة لها بخلاف التوادد الذي اوجدته بين الشعوب الشرقية غاية اخرى ترمي اليها اسمى من ذلك واجزل فائدة سناتي على بيانها في عدد الغد

* اتحاد العملة منه سلم العالم *

حبيب الأمة : لسان حال الشعبة الاشتراكية التونسية (1921)

الألماني الذي عُدّ كتابه غاية أحلام الإنسانية ومبدأ يقوم على أعضاد العمال المخلصين البارين".[2]

لا يُخبرنا الحدّاد عن الكُتب التي قرأهَا لماركس، ولكنّه كان مشدودًا إلى الدّفع الهائل الذي تُوفّره الماركسية في فهم سياقات الاستغلال الاجتماعي. لذلك حَاولَ ببراعة فائقة تشكيل لوحة تفصيلية عن البؤس الاجتماعي والاقتصادي في بلاده مطلع القرن العشرين، ووَاكب بحسّ توثيقي المعارك التي خاضتها الحركة النقابية والشيوعية منذ سنة 1920. [3] وفي كل هذا كان يُذكّرنا دائما بتأثير العمّال الأوروبيين ومثقفيهم في الوعي العمالي التونسي وفي الحركة الشيوعية الباحثة بارتباك شديد عن صيغتها المحلية. صاغ الشيوعيون أيضا تصوّراتهم العامة للماركسية من خلال الدفاع عن مبدأ إقامة العدل، الذي تتساوَى فيه الأجناس والطبقات. إذ تُعرّف جريدة شيوعية تونسية صادرة في أكتوبر 1921، برنامجها التحريري، قائلة: "سيُجاهد "حبيب الأمة" حتّى يقع الاعتراف والإعلان بالمساواة في الحقوق بين جميع سكان الإيالة التونسية من أي جنس كانوا وإلى أي وطنية انتسبوا...على أن البرنامج الشيوعي يُوجب ليس فقط استواء الأجناس بل يوجب أيضا استواء جميع أفراد الناس من أي طبقة كانوا سواءً أبناء أغنياء أو أبناء فقراء، وسواء متعلّمين أو عملة".[4]

تمَاثَلت الماركسية وجدانيا مع طُوبَى إقامة العدل على الأرض. وعلى الصعيد السياسي العملي، أصبحت الثورة الروسية المندلعة في أكتوبر 1917 النموذج الماثل أمام أعين الشيوعيين التونسيين، والاحتمال الحيّ المُجسّد لإمكانية تحقيق أفكار الماركسية. هكذَا جرى القفز بسرعة على ماركس الذي حافظ على صورة رمزية لم تتحوّل عموما إلى حالة فكرية، وأصبح لينين ورفاقه قادة ماركسيين يستحقون الاحترام والاحتذاء. ولعلّ التأثر بالسياق الأوروبي والسوفياتي بوجه الخصوص، سيجعل السياق المحلّي أقل حضورا في الحركة الشيوعية التونسية في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي. وبذلك لم تتحوّل الماركسية إلى إيديولوجيا للتحرير الوطني، على عكس مرحلة ما بعد الاستقلال التي ستشغل فيها فكرة مناهضة الاستعمار والإمبريالية العالمية أذهان الجيل الجديد من اليساريين. لقد التهم الحزب الحر الدستوري الجديد مطلع الثلاثينات شعار الاستقلال لوحده، وترك الحزب الشيوعي في حالة انتظار متأثرة بسياقات الحرب العالمية الثانية. لذلك سعى الكثير من الشيوعيين الشباب إلى الدفع بشعار "تونسة الحزب" من أجل إعادة المسألة التونسية على لائحة الاهتمامات النضالية وإصباغ الماركسية بطابع محلّي. في هذا السياق، يقول أحد شباب تلك المرحلة الأديب التونسي توفيق بكّار: "منذ دُخولي مع مجموعة من إخواني وزملائي، كانت لدينا قناعة بأن الحزب الشيوعي في حاجة إلى تغييرات كبيرة، أوّلها وأكثرها إلحاحا تونسَة الحزب، حيث كان يطغى عليه الحضور الفرنسي، وبهذا فإن جيلنا هو الذي حاولَ على مدى سنين تونَسة الحزب الشيوعي، وسعى لتعريب الماركسية وتأصيلها، حتى لا تكون الفكرة الشيوعية شيئا وافدا على المجتمع تسقط عليه إسقاطا".[5]

ماركس: أمثُولة المحرومين من وعود التحديث الرأسمالي

منذ بداية الستّينات سينشأ جيل جديد من اليساريّين داخل الجامعة التونسية، ضمن سياق ما-بعد استقلالي هيمَنت فيه صورة الفرد الحاكم، المسنُود بحزب مسمُوح له بالكلام والنّشاط دون سواه، خاصة بعد حظر نشاط الحزب الشيوعي سنة 1963. وستُصبح الجامعة، التي تُعتبر مظهرا من مظاهر التحديث الاجتماعي ومبعث افتخار للنظام البورقيبي، أحد معاقل الاحتجاج السياسي ضد سلطة "الحداثة". وفي الأثناء تسلّلت الماركسية إلى ساحات النقاش العامة داخل الكلّيات، مُلتحفةً بأفكار أخرى على غرار الديمقراطية ومناهضة الامبريالية والعدالة الاجتماعية. يصف أحمد عثماني[6] تلك

الفترة قائلا: "كانت الجامعة التي دخلتُها سنة 1965، مسرحًا لنقاشاتٍ مفتوحةٍ كبرى. ناقشنا فيها مواضيع: السلطة، الديمقراطية، التفاوتات الاجتماعية، والإمبريالية. كنّا نواجه بورقيبة الذي انحازَ إلى أمريكا بوضوح، بتعبيرنا عن مساندتنا لكفاح الفيتناميين ضد الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كان الفيتنام مع كوبا رمزا أساسيا للكفاح المناهض للإمبريالية بالنسبة للحركة الطلابية، التي أصبحت بسرعة أحد الناطقين باسمها. تابعنا عن كثب ظهور حركة الفهود السّود الأمريكية، والاعتصامات الاحتجاجية ضد حرب الفيتنام في جامعة "باركلي". كان كلّ ما يحدث في العالم يحرّك عواطفنا. ويمكن القول بأن الشبيبة اليسارية كانت "مُعولَمة" بتعبير هذه الأيام".[7]

تُحيلنَا شهادة أحمد عثماني على الدّور الذي بالإمكان تخيّله لماركس والماركسية في تلك الفترة. لقد كان ماركس أحد أكبر مُشَرِّحي الرأسمالية في القرن التاسع عشر ونافديها، وقد واكبها عن كثب في أحد أكبر مراكزها (فرنسا وانجلترا). ومن المنطقي أن يكون مُلهمًا بارزا لكل الذين عاينوا لا عدالة الانتشار الرأسمالي. لم تكن تونس أواسط الستينات سوى مختبَر صغير لتوسع الرأسمالية في بلاد طَرفِية، رغم صفة الاشتراكي المُمَوّهَة التي أطلقها الحزب الحاكم على نفسه بداية من 1964. وقد كان الانحياز البورقيبي للمعسكر الرأسمالي كافيا لأن يحشد ضده هذه الشبيبة "المعولمة" على حد تعبير أحمد عثماني، والتي تتمثّل موقعها العالمي من داخل سردية النضال ضد الإمبريالية التي بات النظام الأمريكي على رأسها، كما أنّها لم تكن راضية على نتائج عِقد من التحديث الاقتصادي والاجتماعي، ميّزَه الاقتصاد الأوامري أو ما أصبح يطلق عليه بـ"رأسمالية الدولة"، وبانَت فيه المراكز الحضرية الكُبرى ملاذا لفقراء الريف وكل أشكال الهامشية الاجتماعية.

أُستُعِيد ماركس بشكل وجداني وعاطفي مرة أخرى، وكأنّه نصير الجنوب الفقير ورفيق الغاضبين على الوجه الاستعماري في الرأسمالية. ولعلَّ هذا الانحياز لحركات التحرير الجنوبية، يصفه أحمد عثماني قائلا: "وكثيرا ما ناقشنا أيضا دور البروليتاريا في بلدان الجنوب. والحقيقة أن الثورات التي كنا نشعر بأنها الأقرب إلينا كانت تلك التي حصلت في الجنوب، من الصين إلى كوبا. كنا معجبين بالمغربي المهدي بن بركة، وكنا نقرأ المجلة الجزائرية "الثورة الإفريقية" التي أدارها محمد حربي حتى سنة 1965. كما كنّا نتطلّع إلى أولئك الذين حَمَلوا، مثل "تشي غيفارا" طموحات جديدة".[8] ولعل هذا التمثّل سيُسهّل انتقال الكثير من شبيبة اليسار، خاصة المنتسبين إلى حركة برسبكتيف-العامل التونسي، إلى تبني الماوية في سبعينات القرن الماضي.

ماوتسي تونغ عوضًا عن ماركس

هذا الانعطاف نحو الماوية سيكُون مَحلّ اعتراض من يساريين آخرين، اعتبروه حسمًا إيديولوجيا وقضاءً على روحية التحرّر الماركسي الذي عرفته النسخة الأولى من برسبكتيف أواسط الستينات. إذ جَرى -في نظرهم- التحوّل بالنواة الأولى للتنظيم من حالة فكرية مُنفتحة إلى أخرى أكثر انغلاقًا، وهكذا ضيّعَت على نفسها فُرصة إبداع ماركسية غير مُختَزلة. ولعلّ الهاشمي الطرودي، بوصفه أحد البرسبكتيفيين الأوائل، قد عبَّرَ بوضوح عن هذا الرأي قائلاً: "إنّ التجمّع الأوّل (برسبكتيف) كان بوجهٍ من الوجوه أكثر ماركسية من الثاني، مصدر اللّبس أنه تعاطَى مع الماركسية كمُرشد للعمل على حد تعبير لينين، بينما حوّلَها الخلف إلى عقيدة دغمائية وضربًا من ضروب الطوباوية".[9]

لم تكن ماركسيّة حركة برسبكتيف "الأولى" جليّة بما يكفي، حتى نُطلق عليها تقييما كافيا مثلما ذهب إلى ذلك الهاشمي الطرودي. ولكنّهَا على الأرجح أفلتت في بداياتها من الماركسيتين السوفياتية والصينية. لذلك أصبحَ من السّهل في مرحلة لاحقة الإحالة على أصالتها التونسية. وهو ما سعَى إليه الهاشمي الطرودي عندما أرادَ في فترة لاحقة قراءة هوية الفاعلين في

حركة برسبكتيف بوصفهم الأحفاد الجذريين لمشروع الحداثة البورقيبية، وصَوتها الراديكالي الذي أجهضته فردانية الزعيم. لذلك يقول في هذا السياق: "لقد كان جيلنا بورقيبيا بوجه من الوجوه، فقد انحاز لمشروعه الحداثي وتعلّقَ بجوانبه المضيئة ومكاسبه الرائدة في المجال الاجتماعي والثقافي ولكنّه أصرّ في الآن ذاته على ممارسة حقه في المعارضة وعلى أن يقول بملء فمه لا لسياسة بورقيبة".[10] ويُضيف الطرودي بأن جميع المؤشّرات كانت تدلّ على أن برسبكتيف كانت أقرب إلى أن تكون حركة اشتراكية ديمقراطية وليس نواة لحزب بروليتاري[11]، ولكن في نظره دفعتها الماوية دفعا مُتعسّفًا نحو السيناريو الثاني.

لم يكُن المنعطفون نحو الماويّة ينظرون إلى أنفسهم كجماعة جديدة ضمن الجماعات الصغيرة المتأثرة بالثورة الثقافية الصينية في تلك الفترة، وإنما كانت الماوية تعني -فيما تعنيه- للبعض منهم أداةً سياسيّة جديدة لمُواجهة التحريف السوفياتي الذي لحقَ بالماركسية. ويظهر هذا التصور في شهادة أحمد عثماني، عندما قال: "كنّا نشعر أننا أقرب إلى الصينيين من السوفيات. قرأنا "ألتوسير" واعتبرنا الانتماء إلى الأطروحات الصينية عودة إلى صفاء الفكر الماركسي. وتموقَعنا بطبيعة الحال في التيّار الطلابي العالمي المناهض للأرثدوكسية، والمتحرر الذي يُعارض تحريف ماركس ولينين الأول من طرف الاتحاد السوفياتي".[12]

من جانب آخر كانت أيضا الماوية تعبّر عن موقف نقدي من التجربة السوفياتية التي أصبحت تتمَاثل صورتها مع محتشدات القمع والتصفية، في هذا السياق يقول أحمد كرعود، مناضل آخر من حركة برسبكتسف- العامل التونسي: "أنا شخصيّا اكتشفتُ مأساة التجربة السوفياتية في السجن، عبر الغولاك وكتُب نقدية أخرى. وبدأت أطرح أسئلة نقدية متعلقة بالنظرية. أنا بطبعي كنت أميلُ إلى التجربة الصينية أكثر من السوفياتية. في تلك الفترة كان لنا أيضا مذياع، فكنّا نُتابع

غلاف جريدة
رقم العامل
التونسي
عدد خاص حول
ماوتسي تونغ
1978

بشكل سرّي "إذاعة تيرانا" الألبانية، وبالتحديد برنامج "الحركة الماركسية تنمو وتتعزز" الذي يتناول أخبار هذه الحركة في العالم. كان الرفيق عبد العزيز الطرابلسي، وهو صاحب خط جميل يكتب محتوى الحصة على ورق السجائر ويمرّره إلى الغرف الأخرى".[13]

انسجمَت الماوية مع سياقات القمع والحصار التي فُرضَت على مناضلي اليسار، فبحثوا عن نماذج ثورية قريبة إلى وجدانهم ومتناسبة مع أحلام التغيير الفائقة التي تحملها هذه الجماعة السياسية صغيرة العدد والعتاد. فذابت بذلك صورة ماركس الهادئة والأكثر العقلانية داخل صورة الرفيق القائد ماو، المُحرّضة والحاسمة. لذلك اتّسعت مساحة اللاّمفكّر فيه، وكان ضربا من شبه الاستحالة التأمل في الوجه السلطوي للتجربة الصينية أو ووضعها ضمن تقليدها السياسي المحلّي والتخفيض من منسوبها العالمي المُبالَغ فيه. ويلُوح أن تيّار التجذيف بعيدا عن ماركس بدأ يفرض نفسه داخل حلقات اليسار التي سيتعدّد انتسابها إلى مختلف قادة الحركات الشيوعية في العالم، وستتفرّع عن حركة برسبكتيف- العامل التونسي تيارات جديدة ستُولي شطرها مجددًا نحو الإرث السوفياتي، لتجعل منه أيقونات وقوالب نظرية مقتطعة من كتابات لينين وتروتسكي وستالين أيضا.

ماركس الغائب عن حلقات "التدريب الإيديولوجي"

لقد أفلَح القادة السوفيات في ترويج صِيغة "الماركسية-اللينينية". وتُضيف إليها بعض الأحزاب الشيوعية مصطلح "الستالينية" للتأكيد على مكانة ستالين ضمن التقليد الماركسي العالمي. ولعلّ هذا الربط الميكانيكي بين ماركس وقادة الحركات الشيوعية، أخضع تلقّي الماركسية لاستراتيجيات الوسائط السياسية والفكرية السوفياتية وغيرها، التي لم تكن بالضرورة قارئة جيدة لماركس، ولكنها كانت تلتحِف باسمه وترمي مخالفيها بـ"التحريفية" باسمه أيضا. لقد اندرَجَ اليسار التونسي عُمومًا ضمن هذا التقليد الماركسي، خاصة منذ بداية السبعينات، لينتقي هو الآخر ماركسيته المختزلة، فسَادَ بذلك منطق المزايدة الفكرية داخل جماعات اليسار وهيمنت "إيديولوجيا الصمود" على معارف الشيوعيين، بدءًا من تداول ملاحِم البلاشفة والكوبيين، وصولا إلى ترجمة كراريس الصمود داخل الحزب الشيوعي البرازيلي. ولعل سياقات القمع التي امتدّت من ستينات القرن العشرين إلى 2011 كانت مُؤاتية لانتشار صورة الشيوعي الفولاذي الذي يكسِر إرادة جلاّديه.

تُشكّل بعض شهادات اليساريين إثر ثورة 2011، إضاءة لا بأس بها حول المناخ الإيديولوجي السائد وطبيعة الاختيارات المعرفية التي فرضها هذا المناخ. في هذا السياق يقول محمد الكيلاني، القيادي السابق في حزب العمّال ورئيس الحزب الاشتراكي اليساري حاليّا: "لذلك اعتمدنا في عملية إعادة بناء المنظمة (العامل التونسي) على إعداد رفاقنا لمواجهة التعذيب، فإلى جانب النص الذي كان حمّه (الهمامي) بصدد إعداده حول مقاومة البوليس تحت عنوان "من تكلّم خان"، الذي أكد لنا أنه كان قد ناقشه بعمق مع أحمد بن عثمان، اخترنَا قصصًا تحكي تجارب الشيوعيين والثوريين الفيتناميين، مثل مؤلف l'indomptable (الذي لا يقهر) ومقتطفات من تجربة الحزب الشيوعي البرازيلي les sous terrains de la liberté (سراديب الحرية)".[14]

لم يكن ماركس غائبا فقط عن حصص التدريب الإيديولوجي، بل أرسِلَ أيضا إلى الهامش عند مناقشة قضايا فكريّة وسياسية وازنة على غرار طبيعة الثورة (اشتراكية أم وطنية ديمقراطية) أو نمط الإنتاج، أو قضية اللغة. وقد حُسمت هذه القضايا بمجرد العودة إلى كتابات ستالين وإلياس مرقص ومقتطفات من غرامشي، وكتابات ماو وإصدارات الثورة الفتنامية.[15] وقد جَرت أيضا استعادة مكثفة للستالينية، إذ لاحظ خميّس العرفاوي، أستاذ التاريخ المعاصر بالجامعة التونسية، أن

"التيّارات المتفرّعة عن الشعلة وحزب العمال الشيوعي التونسي يعتمدون على كتابات ستالين ويثمّنون إسهامه في البناء الاقتصادي الاشتراكي وفي الدور الحاسم للاتحاد السوفياتي في دحر النازية".[16]

لم تكُن فقط هذه الحالة المعرفية معبّرة عن سياقات الحصار السياسي التي ولّدت تشنّجات معرفية وإيديولوجية أضعفت التواصل النقدي مع ماركس والماركسيات التي جاءت بعده. بل إنّها عكّست أيضا تصوّرًا عامّا للرفيق-الفرد، استمرّ في الحضور حتى بعد خفوت القمع وانفتاح الفضاء العام أمام احتمالات معرفية جديدة سنة 2011. هذا التصوّر يمكن أن نعثر عليه مثلاً في منشور عنوانه "أن تكونَ شيوعيا فهو التزام يومي". يعدّ هذا المنشور وثيقة مرجعية في حزب العمال وقد جرى تداوله في حلقات التكوين الفكري حتى في السنوات القليلة التي تلت الثورة، وهو في الأصل منشور صادر عن أحد قادة الحزب الشيوعي البرازيلي. عموما يَختزل هذا المنشور التجربة الحياتية والمعرفية للمناضل الشيوعي كالآتي: "ولن تكون حياة الشيوعي سوى تعلّم يومي وتطوّر مستمرّ من أجل صنع المناضل الحقيقي البروليتاري بشيوعيته، والتلميذ المخلص لماركس وإنجلز ولينين وستالين".[17] وفي سنة 2020، تشير وثيقة صادرة عن مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي إلى أن العضو في الحزب يلتزم بـ"التكوين النظري المستمرّ قصد الرّفع من قدراته الفكرية والسياسية وتوسيع معرفته بالفكر الماركسي اللينيني. وأن يتحلّى بالأخلاق الشيوعية وبصفات الأممية الشيوعية ويكون مخلصًا للحزب ومستقيمًا وأن يقدّمَ مصلحة الحزب على مصلحته الشخصية".[18] هذا التصميم المسبق للرفيق- الفرد لا يسحق فرادة الإنسان وحريته في صناعة تاريخه الخاص، وإنما يتعالى عن حقيقة مفادها أن الإنسان تجربة حياتية تتشكل ضمن ظروف ما وليس هندسة مصمّمة سلفا، ويتعارض مع أحد الخلاصات الكبرى للماركسية التي تقول بأن الأفراد يصنعون تاريخهم في سياق تفاعلهم مع ظروفهم.

كان الهَوَس بإنتاج نُسخ محلية من الماركسية خاصية ملازمة للتّجارب الشيوعية التي صعدت إلى الحكم، وعادة ما يُغلق النقاش الفكري إثر وضع تلك النّسخ[19]. ورغم أن الماركسية لم تتحول إلى إيديولوجيا-سلطة في تاريخ اليسار التونسي فإن ذلك لم يُنجيها من الجمود المعرفي. ولعّل السياقات السياسية المُغلقة التي جرَى فيها تقبل الماركسية قادت نحو هذا الاتجاه، وأيضا ساهمت هشاشة حركة الفكر داخل المجموعات اليسارية في ذلك. ولكن في اعتقادنا الخاص، يظل المشكل الأكبر في أن الماركسية لم تتحول إلى أداة معرفية نقدية، تعبّر عن شكّ ماركس الخصب في الظواهر والأشياء، وإنما انتهَت إلى ضرب من الدوغمائية ويوتوبيا خلاَصية في أحسن الحالات. لقد سار اليسار التونسي بمحاذاة ماركس وضدّه في معظم الأحيان، لأنه لم يسمح لنفسه طيلة تاريخه بالعودة المعرفية النقدية إلى الرفيق ماركس ومساءلته قبل مساءلة الماركسيات التي انتشرت خلال القرن العشرين.

توفيق بكّار: صوت ماركسي غريب داخل السّرب

كان تمجِيد الاتحاد السوفياتي أو بعض رموزِه على غرار لينين وستالين وتروتسكي، تقليدا دارجًا داخل جزء لا بأس به من اليسار التونسي. في هذا السياق أجابَ محمّد حرمل، إحدى القيادات التاريخية للحزب الشيوعي التونسي، عندما سُئلَ أوائل الثمانينات عن رأيه بخصوص وجود أهداف توسعية للاتحاد السوفياتي، قائلا: "نحن نرفض أن تكون للاتحاد السوفياتي أهداف توسعية ونرفض بتاتا مفهوم الإمبريالية السوفياتية الذي هو من الدعاية الرجعية. الاتحاد السوفياتي دولة اشتراكية، دولة عظمى، ومن الطبيعي أن تكون لها دبلوماسية خاصة بها تفرضها مقتضيات الصراع الاستراتيجي العالمي بين الاشتراكية والرأسمالية. ومن هنا يحصل التعارض في بعض القضايا".[20]

هذه النّبرة الحاسمة في تمجيد اشتراكية الدولة العظمى سبقت سقوط الاتحاد السوفياتي بسنوات قليلة، ولعل تواصل القراءة الإيديولجية التبجيلية للتجربة السوفياتية داخل جزء من اليسار تَواصَلَ إلى حدود هذه الفترة.[21]

في سياق مُماثل، اختار ماركسي من طراز آخر، هو الكاتب التونسي توفيق بكّار[22]، الإجابة عن مأزقية التجربة الاشتراكية السوفياتية من منظور مُغاير لمحمّد حرمل. ولعلّ الاختلاف يكمن في المسافة التاريخية -المعرفية التي أقامها بكّار مع تلك التجربة عندما وصفَها قائلا: "إن الثورة البلشفية في معناها العميق استهدفت الإطاحة بالاستبداد القيصري أساسًا، في ظرف كان فيه المجتمع الرّوسي متخلّفا عن المجتمعات الأوروبية الأخرى، وليست له تجارب تاريخيّة طويلة المدى فيما يتعلّق بالرأسمالية. لقد حلُم لينين ومعه الاشتراكيون الروس في أن يختصروا المسافة التاريخية التي تفصل بينهم وبين الرأسمالية الغربية، ويمرّوا مباشرة من الإقطاعية إلى الاشتراكية، وهذه حال تشابَه فيها الاشتراكيون مع التحريريين في بلدان العالم الثالث المتخلفة والتي كانت مستعمرة، في محاولتهم لاختصار المسافة بالمرور رأسا -إن أمكن كما وقع في الفيتنام مثلا- من الوضع الاستعماري إلى الوضع الاشتراكي... وقد بيّنَت التّجربة أن هذا يبدو كالمستحيل".[23]

وطيلة الحوار الذي أُجرِيَ معه، حاول توفيق بكّار الإجابة بطريقة مُلفتة للانتباه عن سؤالين ظلاّ مُعلقين أو مُغيبين، طيلة تاريخ اليسار التونسي، هما: كيف نُعرّف الماركسية؟ وكيف نتعاطَى معها؟ بخصوص السؤال الأول، يجيب بكّار: "لقد كانت الماركسية عندي فلسفة ورؤية للمجتمع ورؤية للتاريخ ورؤية للإنسان في الكون، ولا أزال إلى اليوم ماركسيا...إن الذي يفكر أنه في الإمكان تحقيق أحسن مما كان وأحسن مما هو كائن يلتقي حتما بالماركسية كمبادئ وكأصول، لأنها تتيح للمرء حرية في التصور والعمل، وأشدّد هنا على ضرورة فهم الماركسية لا فهمًا نمطيّا دوغمائيا، بل فهما حركيا إبداعيا".[24] أما بخصوص السؤال الثاني فقد أجاب توفيق بكّار قائلا: "إن الماركسية مدعوّة إلى أن تُراجع نفسها بنفسها، بمعنى ينبغي تطبيق المنهج الماركسي على الماركسية ذاتها، ليكون الفهم للماركسية فهما ماركسيا تاريخيا، أي قابلا للتطورات والتغييرات، حتى يصبح فهم الماركسية مُكيّفا بالظروف التاريخية، للتفطن إلى ما قد أنتجته أو تنتجه الماركسية من تصورات قد لا تكون صحيحة. فمن أساسيات الماركسية الإيمان بالحركية التاريخية المستمرة والدائمة للمجتمعات وللحياة في مجملها".[25]

1. حوار مع ميشيل فوكو (ترجمة فتحي بالحاج يحيى) ضمن مؤلف جماعي: ربيع تونس الأوّل، 2019، ص: 96.
2. الطاهر الحدّاد. العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، الدار العربية للكتاب، تونس، 2012، ص: 16.
3. المرجع نفسه ص: 19.
4. جريدة "حبيب الأمة"، لسان حال الشعبة الاشتراكية التونسية، العدد 1، السنة الأولى، 23 أكتوبر 1921.
5. مع توفيق بكّار في الموجود والمنشود (حوار من إنجاز حسن بن عثمان) تونس، دار سراس للنشر، سنة 1990، ص: 13.
6. من مناضلي حركة برسبكتيف-العامل التونسي، تعرّض للسجن والتعذيب في أكثر من محطة في مسيرته الطلابية التي بدأت سنة 1965. ساهم في مرحلة لاحقة في تأسيس الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية سنة 1984 ثم تأسيس المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي سنة 1989.
7. أحمد عثماني مع صوفي بسيس. التحرر من السجن (ترجمة عبد العزيز نويضي وإيمان شمص) تونس: دار محمد علي للنشر، 2011، ص: 20.
8. المرجع نفسه ص: 21.
9. الهاشمي الطرودي. أضواء على اليسار التونسي، تونس: دار محمد علي للنشر، 2014، ص: 20.
10. المرجع نفسه، ص: 16.
11. المرجع نفسه ص: 20.
12. أحمد عثماني، ص: 21 (مرجع مذكور سابقا).
13. أحمد كرعود، من دروس الشيخ خليف بالقيروان إلى اليسار الماوي (شهادة نقلها وعلق عليها عبد الجليل بوقرة) تونس، دار آفاق، 2017، ص: 102.
14. محمّد الكيلاني. التاريخ المنسي: مذكرات مناضل وطني، تونس: منشورات جمعية نشاز، 2020، ص: 102.
15. المرجع نفسه ص: 100.
16. خميّس العرفاوي: اليسار الجديد في تونس والثورة البلشفية: تواصل أم قطيعة؟ (ضمن مؤلف جماعي ثورة أكتوبر والعالم العربي) منشورات مؤسسة روزا لوكسمبورغ، تونس، 2020، ص: 77.
17. أرودّا. أن تكون شيوعيا فهو التزام يومي، منشورات حزب العمال، ص: 6.
18. وثائق المؤتمر الأوّل للحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي، تونس، 2020، ص: 12.
19. فرانسيس وين. رأس المال لماركس: سيرة (ترجمة ثائر ديب) مكتبة العبيكان، 2007، ص: 139.
20. بصراحة مع محمد حرمل، منشورات الطريق الجديد ص: 92، 93.
21. انظر في هذا السياق الكتاب الذي أصدره القيادي في حزب العمال الجيلاني الهمامي سنة 2018، بعنوان: "مساهمة في تقييم التجربة الاشتراكية السوفياتية".
22. توفيق بكّار (1927-2017) هو أستاذ جامعي في اللغة العربية وناقد أدبي، عُرف بنضاله منذ فترة الشباب في الحزب الشيوعي التونسي أثناء الفترة الاستعمارية لينفصل عنه في فترة لاحقة ويتفرغ لأنشطته الأدبية والجامعية.
23. مع توفيق بكار في الموجود والمنشود ص: 25 (مرجع مذكور سابقا).
24. المرجع نفسه ص: 17.
25. المرجع نفسه ص: 28

النسوية واليَسار العَابِس

ريم بن رجب
صحفية وباحثة في العلوم السياسية

—

هل تَحدّثنا بما فيه الكفاية عن النسويّة واليسار ضمن سياقاتنا العربيّة وتحديدا ضمن سياقنا التونسيّ؟ هل فكّكنا العلاقة الجدليّة التي تجمعهُما؟ هل استوعب اليسار المُهَيكَل تاريخ القهر وثقافة الخضوع المفروضة علينا نحن النساء بسبب النظام البطريركيّ؟ هل طرَحنا كلّ الإشكاليّات المتعلّقة باليسار والحريّات الفرديّة؟ هل هناك إمكانيّة للمصالحة بين نسويّة غاضبة ويسار عَابس؟

أعتقد أنّ الإجابة هي "لا". لا، غير قطعيّة وحاسِمة. صحيح أنّ هناك العديد من المحاولات التأسيسيّة لكنّنا مازلنا نحتاج إلى فهم أكثر عُمقا وقربا من سرديّاتنا وتجاربنا الشخصيّة. ما زال الإنتاج المعرفيّ النسويّ باللّغة العربيّة مُتعثّرا لأسباب يطول شرحها لكنّها متعلّقة في جزء منها بتبعيّتنا اللّسانيّة. ندور في فلك المصطلحات والمعارف المكتوبة بلغات أجنبيّة. هذه التبعيّة مفروضة علينا بسبب الاستعمار وسياسات القمع التي ألجمت أصواتنا وجعلت الحديث عن الجنسانيّة وقضايا الجندر في الفضاء العامّ أمرًا بالغ الحساسيّة والتعقيد. انهمَكنا كنسويّات بعد لحظة 2011، في الاشتغال على مسألة اللّغة. اللّغة كسلطة وكنظام هيمنة. كيف نكتب عن تجاربنا بلغتنا؟ كيف نُفكّر في أسئلة مُلحّة مثل سؤال اليسار والنسويّة بلغتنا؟ لا يُمكن اعتبار اللّغة أمرًا هامشيّا لأنّها في قلب رحَى عمليّة التفكير هذه. اتُّهمت النسويّات التونسيّات اللاّتي انفصلن عن اليسار المُهيكل وأسّسن نادي الطاهر الحدّاد سنة 1979 بأنّهنّ مثقّفات برجوازيّات بعيدات كلّ البعد عن واقع الاضطهاد الطبقيّ. برجوازيّات ليس فقط لأنّهن نسويّات بل لأنّ لسانهنّ فرنسيّ رغم أنّ النواة الأولى لحركة برسبكتيف- العامل التونسي كانت تكتب باللّغة الفرنسيّة. ظلّت هذه التُهم الجاهزة تُلاحقهنّ، فاتّسعَت مساحات الاغتراب والشكّ واللاّيقين.

حضرتُ على حدث تقديم كتاب "بنات السياسة" في 8 جويلية 2020 بفضاء التياترو. ستُّ نسويّات هنّ: ساسيّة الرويسي بن حسين، ودليلة محفوظ جديري، وآمال بن عبّا، وزينب بن سعيد الشارني، وليلى تميم بليلي، وعائشة قلّوز بن منصور، قرّرن الكتابة عن تجاربهنّ النضاليّة في فترة السبعينات ضمن حركة برسبكتيف. كان اللّقاء صاخبا ومُدهشا ونابضا بالحياة. لم أتوقّع أن تضجّ القاعة بالضحك ونحن نستَمع إلى شهادات عن العنف البوليسيّ والتعذيب في دهاليز وزارة الداخليّة. كنّ طريفات وساخرات ومُتخفّفات من حُمولة الماضي وقادرات على صناعة النّكتة بسلاسة وتلقائيّة مُلفتة. اعتذر بعضهنّ على عدم قدرتهنّ على الكتابة باللغة العربيّة وأوعزن ذلك إلى تكوينهنّ الأكاديميّ بجامعات باريس. لماذا نعتذر نحن النساء على كلّ شيء؟ لماذا يُراد لنا أنّ نظلّ سجينات أبديّات

ظل الأرض فيلم تونسي من إخراج الطيب الوحيشي سنة 1982. شارك في مهرجان موسكو السينمائي الدولي الثالث عشر

لفعل التبرير؟ لم تكن مسألة اللغة مفصليّة لأنّنا متعطّشات ومتعطّشون لسماع سرديّات نسائيّة مُغيّبة حتّى لو كُتبت بالسيريلانكيّة. تزخر المدوّنة اليساريّة التونسيّة بكتابات الرّجال باللّغتين الفرنسيّة والعربيّة ولا أحد تذمّر من ذلك. تُطرح مسألة اللّغة في بُعدها الإشكاليّ إذا ما تعلّق الأمر على وجه التحديد بنسويّات الجيل الأوّل. عانت مناضلات حركة برسبكتيف اضطهادا مُضاعفا؛ أوّلا لأنّهن مناضلات ضدّ نظام بورقيبة القمعيّ، وثانيا لأنّهن نساء ينشطن ضمن حركة يقودها الأباء المؤسّسون.

النسويّة في مواجهة اليسار العابس

سنة 2009، جئتُ من القرية إلى العاصمة مُحمّلة بأفكار مثالية عن اليسار والحراك الطلاّبي. توقّعتُ وتوقّع كلّ من يعرفني آنذاك أنّني سأنضمّ إلى الاتّحاد العام لطلبة تونس. كلّ ذلك الغضب والهيجان والرّفض والمشاعر الحاقدة تحتاج إلى تأطير. تحتاج إلى هيكل تنضوي تحته حتّى لا تنفجر في وجه الجميع دون فائدة. كنتُ أنظر إلى الرّفاق والرّفيقات بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار بكثير من الدهشة والإعجاب. كانوا ثوّارا حقيقيّين. يصرخون ويشتمون النظام البوليسيّ بشجاعة دونكيشوتيّة. عندما أحسستُ بأنّني صرتُ مستعدّة للصراخ مثلهم، عرضتُ خدمات حبالي الصوتيّة عليهم وأنا أبتسم. نظر إليّ أحد الرّفاق بوجه متجهّم عابس وقال: "هذا الوجه الضاحك لا يصلُح للاجتماعات العامّة".

محنة اليسار التونسيّ والتي كانت سببا في عبُوسه لا تتلخّص فقط في حياة السريّة ووحشيّة الجلاّدين بل أيضا في أفكاره. اليسار عابس لأنّه متكلّس وحبيس مقولاته القديمة. اليسار عابس لأنّه لم يعد قادرا على إنتاج المعنى. الرّفاق في اتّحاد الطلبة عابسون لأنّهم يردّدون نفس الخطابات بنفس المصطلحات منذ سنوات طويلة. يكاد لا يستقيم خطاب رفيق داخل أسوار الكليّات دون أن ينطق بهذه الكلمات المفتاحيّة: أوليغارشيّة، وكمبرادور، ودكتاتوريّة البروليتاريا، دون أن ننسى طبعا الممارسات الذكوريّة والشوفينيّة وحرب الزعامات داخل التنظيمات والهياكل. يُعتبر البناء التنظيميّ الهرميّ لأحزاب اليسار بناءً ذكوريّا بامتياز، فالمنافسة الداخليّة على القيادة تنحصر بين مجموعة من الرّجال يملكون سلطة القرار، هذا طبعا إذا افترضنا وجود منافسة من أساسه لأنّ النموذج السائد هو نموذج الزعيم الواحد. أحزاب غير قادرة لا على صناعة الحدث السياسيّ ولا على صناعة جيل جديد من المناضلات والمناضلين القادرين على تشخيص الإشكاليّات ودمقرطة مناهج العمل وإنتاج خطابات لا تُطبّع مع أفكار المُجتمع المحافظ وتقطع مع منطق الأولويّات. ما لم يفهمه اليسار المُهيكل أنّه لا يُمكن التأسيس لعدالة اجتماعيّة دون عدالة جندريّة وأنّه لا يُمكننا فهم الصراع الطبقيّ دون فهم آليّات النظام الذكوريّ القائم.

لا تقع قضايا الحريّات الفرديّة والمساواة بين الجنسين ضمن "أولويّات" يسارنا التقليديّ الذي يعتقد أنّ التمييز الجنسيّ هو نتيجة حتميّة للاستغلال الطبقيّ. يُشكّل العمّال طبقة أخضعها اليسار للتحليل والتنظير وجعل من انتصارها على الرأسماليّة الحلّ الراديكاليّ لجميع الإشكاليّات بما فيها الاضطهاد الجندريّ. هذه القراءة تتعارض كليّا مع القراءة النسويّة[1] التي تعتبر أنّ قهر العمّال هو امتداد لقهر النساء. وبالتالي، فإنّ الرأسماليّة هي أحد تمظهرات النظام الأبويّ وليس النظام الطبقيّ. يستمدّ الرّجال سُلطتهم ونفوذهم من البطريركيّة وليس من دورهم في عمليّة الإنتاج. حتّى ما يُسمّى بـ"اليسار الجديد"[2] ظلّ عالقا في دوّامة النظريّات الكلاسيكيّة التي تُكرّس رؤية الرّجال للعالم دون محاولات تُذكر للاشتباك بشكل ملموس مع قضايا الجندر والجنسانيّة.

"يسارنا مهووس بطموح الالتحام بالجماهير ويعتبر المطالب النسويّة والكويريّة مطالب برجوازية وموش وقتو"

يسارنا مهووس بطموح الالتحام بالجماهير. لذلك يعتبر المطالب النسويّة والكويريّة مطالب برجوازيّة يُمكن تحقيقها ضمن الرأسماليّة. مطالب لا تتجاوز عتبات الليبيراليّة والفردانيّة. هذا الفهم القاصر للنسويّة، كنظريّة تُشرّح السلطة وعلاقات الهيمنة من منظور تقاطعيّ، عمّق نفور النسويّات من اليسار المُهيكل، وكان سببا في سعيهنّ نحو الاستقلال عن الأحزاب السياسيّة. يسارُنا مهووس بالكادحين والمهمّشين لكنّه لا يعتبر الأشخاص غير المعياريّين والمعياريّات من بينهم. يسارنا هو صوت من لا صوت لهم لكنّ من لا صوت لهم "صاروا صوت أنفسهم، ولم يعودوا في حاجة إلى ناطق باسمهم"[3].

جميعنا نذكر مواقف الأحزاب اليساريّة من مسألة المساواة في الميراث والجملة الشهيرة "مُوشْ وَقتُو"[4]. تقدّم مهدي بن غربية[5]، سنة 2016، بمبادرة تشريعيّة حول المساواة في الميراث أثارت الجدل والبلبلة في صفوف الكتل البرلمانيّة بشقيّها المُحافظ والتقدّميّ. أذكر وقتها أنّني اتّصلت بمنجي الرحوي القيادي السابق بالجبهة الشعبيّة لأخذ تصريح حول الموضوع ضمن عملي كصحفية. تفاجأت بموقفه الحازم وغير القابل للنقاش عندما قال لي حرفيّا: "هذا الموضوع ليس أولويّة بالنسبة لنا وموش وقتو". لم تهمّني مبادرة مهدي بن غربية وحساباته السياسيّة وتحفّظاتنا حول الشخص وارتباطاته بقدر ما كان يهمّني موقف أحزاب من المفروض أن تكون قضايا الحريّات والمساواة بين الجنسين ركنا ثابتا في تكوينها الروحيّ

غلاف مجلة
أطروحات.
جانفي 1986

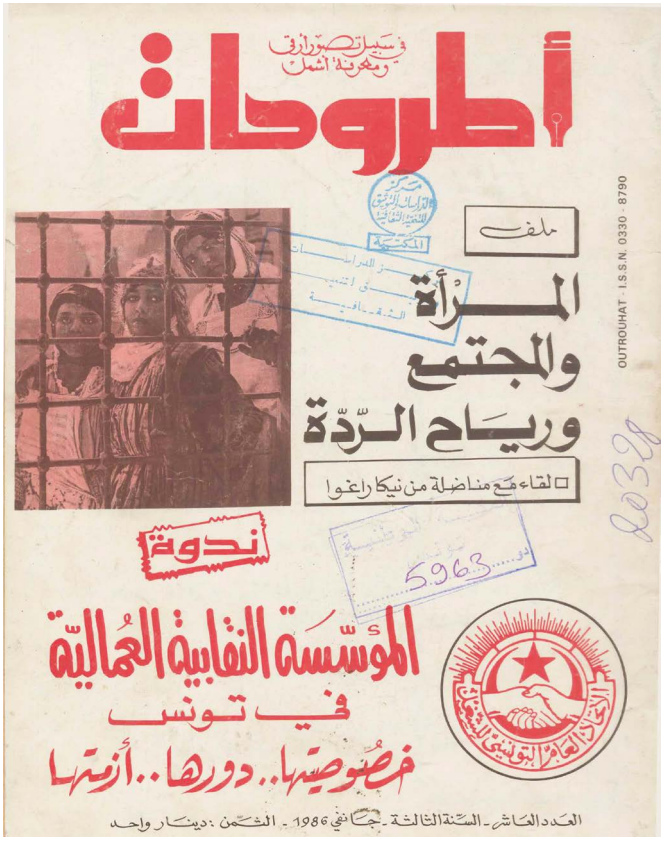

وتشكيلها الفلسفيّ، وليس فقط مجرّد عناوين فرعيّة ضمن برامجها الانتخابيّة. خرجت بعض أحزاب اليسار عن صمتها وصارت تطرح قضيّة المساواة في الميراث بشكل علنيّ وواضح بعد مبادرة الباجي قائد السبسي وتشكيل لجنة الحريّات والحقوق الفرديّة برئاسة بشرى بالحاج حميدة سنة 2017. لن ندخلَ هنا في متاهات الحديث عن نسويّة الدولة لأنّ النسويّات التونسيّات خُضن معركة المساواة منذ أمد بعيد، فقد أطلقت الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات في أواخر التسعينات عريضة لفتح حوار وطنيّ حول المساواة في الميراث.

رفاق الأمس الذين أقصوا النساء يصعب أن يكونوا حلفاء اليوم

لم يكن كافيا أن يصرّح بعض قيّاديّي اليسار التونسي في وسائل الإعلام بأنّهم يساندون مطلب المساواة في الميراث لأنّ علاقتهم بالقضايا الجندريّة ظلّت وستظلّ ذات طابع إشكاليّ. هل أنتج يسارنا العابس والعليل تحليلات سياسيّة وفكريّة معاصرة عن هذه القضايا؟ هل قامَ بمراجعات وحسم موقفه من الحريّات الفرديّة وصارت جزءًا من برامجه؟ يبدو أنّ "قفّة الزوّالي" أكثر جاذبيّة من قضايا النساء ذات الأبعاد الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة. يبدو أنّ تصفية الحسابات وطرد المناضلات والمناضلين وتخوينهم وترهيبهم أهمّ من كلّ قضيّة ومن كلّ معركة.

هل المصالحة ممكنة بين النسويّة واليسار؟

لا يُمكننا الحديث عن مصالحة بين النسويّة واليسار من الناحية العمليّة ونحن أمام حرس قديم مُفلس سياسيّا وفكريّا وأخلاقيّا. رفاق الأمس الذّين أقصوا النساء من دوائر صنع القرار وهمّشوا تجاربهنّ لن يكونوا حلفاء اليوم. من الصّعب أن تجتمع النسويّات مع رفاقهنّ الذكور ضمن مشروع سياسيّ مُشترك ما دامت الفضاءات السياسيّة ذكوريّة وما دامت الهياكل التنظيميّة هرميّة ومركزيّة وما دام النضال الحزبيّ أحاديّا خطيّا. كتبت المناضلة النسويّة نائلة جراد مقالا بعنوان "في البدء كانت الكلمة" تحدّثت فيه عن التمييز الجنسيّ الذي تعرّضت له النسويّات صلب المنظمات السياسية اليساريّة التي انتمين لها وانحدرن منها في فترة السبعينات، حيث أكدّت بأنّهنّ كنّ "ضحايا اللاّمساواة بين الجنسين، ومكلّفات بالمهام المنوطة تقليديا بالنساء، ويقتصر دورهنّ على مهام تلقّي المراسلات وتبليغها إلى المناضلين المحتمين بالسريّة، هذا إذا لم يُكلّفن بالشؤون المنزليّة والسهر على راحة هؤلاء المناضلين. بل بلغ الأمر، في بعض الحالات النادرة، أن يستعملن طعما عاطفيا وجنسيا لانتداب مناضلين جدد. ورغم ذلك فلقد شاركن في المظاهرات والإضرابات، ورقنّ المناشير التي يكتبها غيرهم من الرفاق الذكور (الرّقن من مهام النساء بامتياز[6]). لم يتغيّر شيء تقريبا منذ السبعينات إلى اليوم. ما زالت المناضلات داخل أحزاب اليسار مقصيّات وينشطن في الظلّ. لا نراهنّ يخطبن في الاجتماعات العامّة ولا يتكلّمن في وسائل الإعلام. مازلن يرقنّ المناشير والبرامج ومكلّفات بمهام بيروقراطيّة داخل "لجان المرأة" الديكوريّة.

حاولت النسويّات الماركسيّات التوليف بين النسويّة والماركسيّة بطرح مسألة العمل المنزلي الذي يقع على عاتق النساء من دون أجر. تكمن ماركسيّة مطلب "الأجر مقابل العمل المنزلي" في تحليل واقع اضطهاد النساء انطلاقا من استغلال الرأسماليّة لعمل النساء غير المأجور. العمل المنزليّ هامشيّ وغير مقدّر ماديّا وتُعتبر ربّات البيوت جزءً من الطبقة العاملة لكنّهنّ الجزء غير المُعترف به والأكثر تهميشا واضطهادا.

وتكمن نسويّة هذا المطلب في تفكيك قضيّة العمل وتقسيمه حسب الجنس[7]. يظلّ الإشكال في هذا المطلب التوليفيّ أنّه إصلاحيّ وغير راديكاليّ لأنّه يحافظ على أدوار النساء التقليديّة ويعزّز تفوّق الرجال داخل البيت. أمّا بالنسبة إلى الماركسيّين أنفسهم فقد تناولوا مسألة العمل المنزلي في أدبيّاتهم من زاوية إساءة استغلال الرأسماليّة لهذا العمل وليس من زاوية إعادة التفكير في مسألة الإنتاج والأدوار التقليديّة للنساء. عند العودة إلى كتاب "أصل العائلة والملكيّة الخاصّة والدولة" لإنجلز والذي يعدّ المحاولة الماركسيّة الأولى لتفسير اضطهاد النساء، نلاحظ اختزال هذا الاضطهاد في ظهور الملكيّة الخاصّة وتقسيم المجتمع إلى طبقات دفعت النساء إلى الخروج من البيت والعمل تحت شروط الرأسماليّة. هذا ما يُعيدنا إلى أصل المشكل والتباين الواضح بين النسويّة واليسار. الأولى تفسّر الاضطهاد على أساس التمييز الجنسيّ والثاني يُفسّره على أساس التقسيم الطبقيّ. لذلك لا بدّ أن يحاول اليسار أن يستوعب ما قدّمته النسويّة التقاطعيّة من أطروحات تُنبّهنا إلى تقاطع بُنى الهيمنة وأنظمة القهر على أساس جنسيّ وعرقيّ وطبقيّ وثقافيّ وجغرافيّ.

تبدو إمكانات المصالحة حاليا محدودة الأفق، خاصّة وأنّ اليسار البيروقراطيّ مُرتبك في علاقة بالقضايا النسويّة ويفصل بين الحريّات الفرديّة والحريّات الجماعيّة. يظلّ الرهان على الأجيال القادمة وعلى الأفراد والمجموعات التي تستطيع "أن تحمي جلودها من خدوش السير وراء أحلامها"[8]. وسنظلّ نحن النسويّات الغاضبات نُراهن على ثورة نسويّة ذات أفق اشتراكيّ. ثورتنا النسويّة كأطول ثورة في التاريخ.

1. هنا أتحدّث عن فلسفة الفكر النسويّ والنظريّة النسويّة في السلطة بشكل عامّ.
2. المقصود هنا باليسار الجديد هو اليسار الذي حاول الانفكاك من سطوة القراءة الكلاسيكية لكنه ظل عالقا في مداراتها.
3. ماهر حنين، "مجتمع المقاومة: ما بعد الإسلامويّة، ما بعد البورقيبيّة، ما بعد الماركسيّة"، كلمات عابرة، منشورات جمعيّة نشاز، تونس 2019، ص 215.
4. هذه الصيغة مستخدمة في الدارجة التونسية والمقصود بها أن القضية المذكورة طُرحت في غير وقتها.
5. نائب سابق في المجلس التأسيسي وفي برلمان 2014، تقلّدَ منصب وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان في حكومة يوسف الشاهد.
6. نائلة جراد، مقال في البدء كانت الكلمة ضمن كتاب "ربيع تونس الأوّل"، إشراف فتحي بالحاج يحيى وهشام عبد الصمد، منظمة العامل التونسي للذاكرة والمستقبل ومنظمة نشاز، ص 126.
7. يُمكن العودة إلى كتابات سيلفيا فيدريتشي حول مسألة الأجر مقابل العمل المنزلي وإلى كتاب "نحو نظريّة نسويّة في الدولة" لكاترين ماكينون.
8. العبارة للمناضلة اليساريّة المصريّة أروى صالح صاحبة كتاب "المبتسرون" والذي يعدّ من أهمّ الكتابات التي وثّقت في جزء منها علاقة اليسار بقضايا النساء في فترة السبعينات.

جورج عدّة صحبة
عائلته

بـورتـريـه
جـورج عـدّة :

مواقف ومخاطبات أمام شرايين تونس المفتوحة

" إنّ المعركة التي خاض غمارها شعب الأبطال تجعلنا أمام مسؤولية هائلة حتّى لا نفرط في كفاح طويل، وتحتّم علينا أن نسلّم الأمانة طاهرة حتّى لا تغترّ الأجيال التي سترث الأرض من بعدنا فنسبّب لهم متاعب أشدّ من التي حملنا إيّاها آباؤنا الذين استسلموا للمذلّة والخنوع"[1]

كمال هلالي
صحفي وباحث في العلوم السياسية

—

بعد وفاة جورج عدّة (1916-2008) حرصت ابنته ليلى وحفيدته مريم عدة الزغيدي على البقاء في البيت العائلي لقبول العزاء من وجوه المجتمع السياسي والمدني الذين قد يتأخرون لسبب أو لآخر. غادَر جسده إلى مربّع المفكّرين الأحرار بمقبرة "بُورجِلْ"[2] ولكنّ أطيافه الكثيرة لا تزال تنبض: شيوعي تقدمي، مناضل وطني، مدافع عن الحرّيات وخبير في السياسات الاجتماعية. كان يكتب في جريدة "الشعب" آخر كلّ سنة مقاله عن الأجر الأدنى ويحرص على مقارنته بمعدّل الأجور، كمن يقيس منسوب المياه في نهر يؤلمه أن ينضب ماؤه وأن لا تعمّ خيراته على الجميع. وكان أحد أبرز الذين أمّوا مجلس العزاء الباجي قايد السبسي، الدستوري العتيق، الذي كان حينها في سبات سياسي عميق سيستيقظ منه في 2011.

عن الزيارة تتحدّث مريم، حفيدة جورج عدة: "بدأ الباجي قايد السبسي بطرح مجموعة من الأسئلة كي يعرف إن كنت ابنة ليلى أو سارج (وهما ولديْ جورج). وعندما أجبته كان قد استخلص أنّني " أنتمي" أيضا إلى صالح الزغيدي. كلّ هذا بحذر، وبرهافة وبسحر بالغ. ولم يلبث إلاّ أن حدّثني عن جدّي وعن الوشائج التي جمعته به وعمق الانطباع الجميل الذي يحفظه عنه. عن قوة شخصيته ووطنيته العالية. متذكّرا أثناء الحديث تأثّره عندما علِم أنّ هذا الأخير كتب رسالة إلى بن علي مستنكرا المآل الذي انتهى إليه بورقيبة. لم أعرف كيف أزجر نفسي وقلت له إنّه من المؤسف بأنّ هذه الحركة لم تبْدر من الدستوريين أنفسهم وكان يجب أن يقوم بها شيوعي غير بورقيبي. ببراعة ساحر نجح في الالتفاف على الموضوع.[3]"

رجل قادم من بعيد

في الأيام التي أعقبت اغتيال الشهيد شكري بلعيد وما حدث من جنازة مُهيبة له، كنّا في قاعة درس ماجستير العلوم السياسية للأستاذ حمادي الرديسي. أذكر أنّه قال أنّ بلعيد، برغم أنّه أقلّي minoritaire فقد استقبله الرحم التونسي La matrice tunisienne بكلّ يُسر وبشكل عفوي. لأنّه مجبول من طين تونسي خالص لا تخالطه الشوائب. بينما يلفظ وينبذ آخرين ربما يتوهّمون أنّهم أغلبية، ولكن لا وشائج تجمعهم به.

ولكن ما هُو الرحم التونسي؟ نملك شتاتا من سردية وطنية لا تزال في ظلمات التاريخ العميق. ويبدو أنّ الصراع على الهوية الذي أعقَبَ الثورة لم يكن إلاّ تمرينا سطحيّا لم يذهب إلى نهاياته المنتظرة كما يليق بشعب دخل إلى التاريخ العالمي Welt Geschichte في ظلال الآخرين من فينيقيين ورومان وعرب. وربّما تتّضح هذه السردية وتبرز حقائق الروح المستتر، وكذلك غياهب الجراح الجمعية، حين نكون بمحضر أطياف مثل فرحات حشّاد أو الحبيب بورقيبة أو علي بن غذاهم أو محمد علي الحامي أو شكري بلعيد أو جورج عدّة. فلم يكن الرجل المهيب يملك غير جوهره البربري البعيد الواضح:

"جئت من بعيد. مرّ على البربر أجدادي، الفينيقيون، الرومان، الوندال، العرب، النورمنديون، الأتراك والفرنسيون، الذين استعمروا تباعا بلدي، الذي أصبح مستقلا منذ نصف قرن

فقط. البعض من هؤلاء البربر اعتنقوا دين موسى وقاوم أبناؤهم اعتداءات المسيحيين، ثم اعتداءات جند عقبة ابن نافع، بالمحافظة على تقاليدهم (عادات، مطبخ، موسيقى) وتبنّوا العربية، التي أصبحت لغة الجميع. لذلك، تونس هي بلدي. والشعب التونسي هو شعبي. غير أنّ قناعاتي ليست قناعات أمّي وأبي. كل النساء وكل الرجال الذين يُثقل كاهلهم الحيف السياسي والاجتماعي هم شقيقاتي وأشقائي. من أجل تحرّر بلدي خَبرت سجون المستعمرين الفرنسيين، معسكرات الاعتقال والنفي القسري. واليوم يجب عليّ أن أبذل سندي إلى الشعب الفلسطيني الشهيد... [4]".

كان بإمكان الرّجل أن يصنع حياة وديعة بعيدا عن هذه الهموم ولكنّه اختار "متع النضال" حتّى تكون حياته "نافعة" على رأي الهاشمي الطرودي[5]. ولأنّه يملك أيضا خصلة طوّرَها الإنسان التونسي على هذه الأرض؛ الرفض الغريزي لكلّ أنواع الحيف والظلم والتعسف[6]. من هذا المطلق البعيد قَدِم جورج عدّة وفيه يُقيم ويسكن. لذلك كان منذورا لأن يكون دائما في موقع الأقلّي. الأقلّي صانع القيم والجواهر التي تصنع روح الجماعة. يقول عنه حفيده مراد الزغيدي: "كان من الذين لا يخافون أن يكونوا من الأقلية. وهي خصلة نادرة في طبيعة البشر وتدلّ على قوة شخصية كبيرة جدا"[7].

في هذا الرّحم وُلد جورج عدّة، في سيدي البحري[8] ولادة عسيرة. ولم يكن وحيدا فقد اختار توأمه ومُطلقه: "أستعيد باستمرار ذكرى ولادتي وأتمثل أمّي وهي تلدني بعسر. ذلك أنّها كانت تلد توأمين سياميّن. من البديهي كان هناك أنا وكان هناك أيضا توأمي الصّنو: الحرية، حريتي في الوجود، في التعبير عن نفسي، وفي أن أتظاهر".[9]

حـرْف الـسيـن

غريزته كإنسان كانت تدفع به إلى هذا المسار الذي صنعه لنفسه. ولم يكن يقدر إلا أن يكون فاتحَ ثنايا، جاذبا ومنجذبا لأرواح مثله تتشوّف إلى حرية تراها ممكنة دائما. بدءا من رفيقة دربه ڤلاديس، مرورا بسارج وليلى وصهره صالح الزغيدي. ووصولا إلى رفاقه في المسيرة العسيرة وهم قامات وهامات صَنَعت التاريخ الحديث لتونس.

لم تكن ڤلاديس سوى شبيهة له جادت بها صدف الطريق الطويل الذي قطعه جورج إلى آخره. وعنها يقول مراد الزغيدي: "جدّتي كانت متزوّجة بأحد من أغنى أعيان مدينة قابس. طلّقته كي تعيش مع فقير معدم لم يكن يملك شيئا، مناضل شيوعي سُجن بسبب أفكاره. ڤلاديس شالوم مولودة عام 1931 في قابس تزوجت وعمرها 15 سنة برجل اسمه إدغار سعادة وبعد أن أنجبت خالي نوربرت انخرطت في الحزب الشيوعي. وعندما طلقت زوجها الأول في 1940 في قابس في وقت لم تكن المحاكم الشرعية تسمح بالطلاق إلا في حالات استثنائية وتزوجت من جدي قالت لها رفقاتها "الخُنّار هَاذَا الكُلّ!".[10] ولكنها قلَبت الدنيا على حرف s. طلّقت سعادة وتزوجت عدة".[11]

ويُضيف مراد قائلا: "عندما توفيّت ڤلاديس في 29 ديسمبر1995 كانت وجها معروفا. حضر كثيرون عند وفاتها وجاءنا وقتها صديق العائلة محمد علي بوليمان وزوجته وقال لجورج أن المصالح البلدية على ذمتك، إدفنها حيث تشاء في مقبرة بورجل التي يقتسم تربتها المسيحيون واليهود. فقال له ڤلاديس لم تكن مؤمنة وهي شيوعية في الدّم. ستفتح من أجلنا مربع المفكرين الأحرار. وهو مربّع كان موجودا ويبدو أن تاريخه يعود للأربعينات حين هرب إلى تونس أناس من كل الآفاق في زمن الحرب العالمية الثانية (من روسيا واليونان وإسبانيا) ولم يكن بينهم متدينون ورغبوا في دفنهم دفنا مدنيّا من دون طقوس دينية ومع الوقت أهمِل. في ذلك الوقت وفي زمن بن علي لم يكن جدّي يخاف من شيء وطلب أن تُدفن هناك وكانت أول شخص يتبرع بأعضائه في 1995. في جانفي 1996 تم فتح المربّع ودُفنت هناك. ثم دُفن فيه خالي سارج

في 2004 وجورج في 2008 وأيضا أمي وآخرون مثل جلبار النقاش وجاك بيريز وسيمون ميمون زوجة جراد. يبلغ عدد دُفناء المربع الآن سبعة عشر[12]". بقيَ جسد ڤلاديس زمنا على ذمة طلبة الطب قبل أن يدفن، في حركة نبل بالغ وبليغ ما بعد الموت.

علامات في المسار

عن جورج يقول المؤرخ التونسي الحبيب الكزدغلي: "ينحدر جورج من وسط يهودي متديّن. وفي تلك الفترة التيارات التي كانت تجتذب اليهود هي التيارات الاندماجية التي تريد التماهي مع الفرنسيين باعتبارهم أمة تقدّمية تحترم الحقوق ومن الممكن التطور فيها (الثورة الفرنسية تغلّب المواطنة قبل الديانة). وكان هناك تيار بدأ بالظهور هو صهيوني بالمعنى السياسي يعتبر أن لا مستقبل لهم إلا في مكان واحد فحيث وُجدوا اضطهِدوا. وكان هناك التيار الشيوعي وأهميته تكمن في تصدّيه لهتلر الذي صعِد إلى السلطة في 1933 مشكّلا خطرا بالنسبة إلى العالم. لذلك انخرطَ جورج في الحزب الشيوعي لأن البعد الاجتماعي وكذلك البعد الوطني فيه غير مرتبطين بالدين. ينحدر جورج من عائلة دينية ولا يستطيع الذهاب إلى حزب ديني (الدستوري) لذلك انخرط في الحزب الشيوعي لأنّه ذو بُعْد تحرري وطني وعالمي.

كانت أول تجربة له في 3 ديسمبر 1935 حين قُبض على ستة شيوعيين وثمانية دستوريين، وكانت تلك أول محاكمة له. وثانيا عندما أطلق سراحه من السجن كان هناك قرار في 01 جوان 1936 بتحويل الحزب الشيوعي الذي كان فرعا من الحزب الشيوعي الفرنسي إلى حزب تونسي. وأصبح جورج مسؤولا عن الشبيبة الشيوعية ونائبا لعلي جراد رئيس الحزب في فترة الجبهة الشعبية في فرنسا التي كان شعارها يقضي بخفوت شعار الاستقلال أمام ضرورة إقامة جبهة عالمية معادية للفاشية. وكانت هناك فكرة أن الدول المستعمرة التي ستستقلّ ستجد نفسها تحت كلاكل القوة الألمانية. لذلك قُدّم النضال ضد الفاشية على النضال ضد الاستعمار. وهنا حدث الخلاف وغادر جورج البلاد التونسية في آخر 1937 وذهب إلى فرنسا لأنه كان يؤمن بضرورة تزامن النضالين معا. وهو خلاف وقع في كثير من الأحزاب، وكان سيذهب للمحاربة في إسبانيا مع الألوية العالمية ضد القوميين ولكن قُبض عليه وعند انتهاء الحرب أرجِعَ. في سبتمبر 1939 عندما بدأت الحرب العالمية الثانية، أصبح يُنظر للشيوعيين كخونة لأن ستالين أبرم اتفاقية عدم اعتداء متبادل مع ألمانيا كما تمّ تقسيم بولونيا بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي. ووُضع القادة الشيوعيون المعروفون في تونس في محتشدات الإقامة الجبرية: علي جراد في مكثر، محمد جراد في قليبية، حسن السعدواي في قبلي، وقُبض على جورج ووُضع في الإقامة الجبرية بزغوان من 1940 الى 1943 ." [13]

وستتلو هذه المراحل في المسار السياسي لجورج عدّة مراحل أخرى. يضيف الحبيب الكزدغلي في حديثه للمفكّرة القانونية قائلا: "بعد الحرب سيصبح من العناصر القيادية. من 1943 الى 1954 سيُصبح من أبرز الشخصيات في الحزب والمسؤول عن جهة تونس وعن جريدة مستقبل تونس. وفي عام 1953 سيُسجن من جديد وهنا عرف كثيرا من الدساترة النقابيين منهم أحمد التليلي. وكانت الفكرة في تلك الفترة هي الانخراط الكامل في الحركة الوطنية ورفض فكرة هجرة اليهود التونسيين إلى إسرائيل حالما تكوّنت. وكان يمثل التيار الذي ساهم في تأصيل الحزب الشيوعي في البعد الوطني."[14]

لقد مات السعدواي.. لقد مات السعدواي...

يتذكّر صديق العائلة المنصف بن سليمان أنّ جورج حين يزور أمّه كان يتحدّث معها بالعربية. كما يتذكّر مشهد جورج حين اقتحم غرفة نوم سليمان بن سليمان باكيا ومردّدا لقد مات السعدواي. لقد مات السعدواي. وهو حدثٌ أبكى أيضا

بن سليمان الذي كان يعزّ بدمعه في الملمّات[15]. خلف الرجل الذي كان مهووسا بالنظافة وله طقوسه في الاحتفاء بغليونه، وفي طريقة شعاله والإمساك به[16]، وخلف الملامح التي تشفّ منها كاريزما الدواخل والسرائر: الطّيبة والصلابة والقدرة على "الاستماع إلى العالم ورجع صدى الأحداث[17]". ثمّة شيء ما إنساني، مُفرط في إنسانيته. ملامح وجه بربري قديم، دواخل وسرائر جُبلت من وشائج قديمة لرجل قادم من بعيد يكتُم الألم، مثل ألم فقدان رفيقه حسن السّعدواي في ظروف مشبوهة بعد التحقيق معه في وزارة الداخلية. يقول الحبيب الكزدغلي: "السعدواي مات في 12 فيفري 1963، بعد شهر من حظر الحزب الشيوعي في ظروف غامضة لم تتضح بعْد. أخذوه من البيت وقدّموا رواية أنه مات في الطريق. حظر الحزب اقترن بموت شخصية في نفس مستوى فرحات حشاد لأنه كان رئيس الكنفدرالية العامة للشغل (س ج ت) وحشاد رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل[18]".

ربّما استعاد جورج المسيرة العسيرة نحو الاستقلال والخيبات، كما النجاحات التي أعقبته. عاش السجن والإبعاد والمنفى. وكان في نفس الزنزانة مع الحبيب بورقيبة وكان هناك نوع من التواطؤ الجميل. سيخرج بورقيبة ورقته البيضاء مع الأمريكان. وحين يفشل سيخرج جورج ورفاقه الورقة الحمراء[19]. الاقتراب من الدساترة والحلف الضروري معهم دَفع بروبار دلوش المسؤول في الحزب الشيوعي الفرنسي ومبعوث الأممية الشيوعية لكتابة تقرير عن الحالة التونسية في أفريل 1938، وصف فيها جورج بالعنصر السيّء الذي لا يمكن ترويضه وبالتالي ضرورة إبعاده من صفوف الحزب[20]. عاشَ جورج الاستقلال الذي كان يحدس بوقوعه قبل موعده المعلن حين عاد الزعيم من منفاه في جوان 1955 عقب التوقيع على معاهدة الاستقلال الداخلي[21]. وكان من الجموع التي استقبلته. وأدرك من زخم المشاعر والآمال أن بورقيبة هو رجل تونس.[22] ولكنّه سيشعر بمرارة بالغة حين سيحظر بورقيبة نشاط الحزب الشيوعي ويتحوّل إلى صورة مشوّهة ممّا كان يعِد به.

تأييد بورقيبة في الضمان الاجتماعي

يقول محمود بن رمضان الأستاذ الجامعي ووزير الشؤون الاجتماعية السابق الذي تجمعه بجورج علاقة مهنية وشخصية منذ 1974: "عندما تكون بمحضر جورج تكون بمحضر صورة حية عن تاريخ تونس منذ الثلاثينات. لأنّه عاشَ كل هذه المراحل ونظرته نظرة حية قريبة من الواقع ولم يسقط في القوالب التي سقط فيها الشيوعيون والدستوريون. لمَ هو كذلك؟ أظنّ لأنه من عائلة شعبية ولم يقطع صلته بالناس. أصله فقير وكوَّن نفسه بنفسه وكان يحبّ الشعب. وبسبب هذا الحبّ أصبح يقرأ ويفكّر. جاء للعلم والتفكير بعلاقة متينة بالشعب (الحركة العمالية) على عكسنا نحن القادمون من فوق. وبقي على نفس النهج؛ مواصلة التفكير حتّى أنّه يعتبر المعرفة "مظهرا لنضالية مطلقة[23]"L'expression d'un militantisme absolu " . مثقف كبير يعرف كيف يقدّم الأشياء وله رؤية عامة، لها عمق تاريخي ومدخل سياسي. شجاع وقام بتضحيات ووهَبَ حياته لما كان يؤمن به [24]".

ويضيف بن رمضان قائلا "سمَحَ لي جورج بأن أغيّر نظرتي لبورقيبة وبأن أرى ما كنت أعتبره بروباغندا كواقع. إذ كان يمتلك القدرة على جعلك مرتاحا في أفكارك وأن تتأكد أنّ ما كنت تحمله هو حقيقي. بالنسبة له أكبر مكسب في تونس هو الضمان الاجتماعي. وهو من أقوى السياسات الاجتماعية في العالم الثالث. قال لي جورج: لقد كنت عضوا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي، نحن نقديّون والحزب المقابل حزب بورجزازي. ولكن بالعكس الإصلاحات التي جاء بها بورقيبة لم نكن نجرؤ على القيام بعُشرها. من بينها الضمان الاجتماعي الذي قرّر بورقيبة تأسيسه في 1960 (أسّس في فرنسا في 1945). قال لي: كنت أمشي في الشارع وقابلت أحمد التليلي الذي كان معي في السجن. قلت له الآن سنؤسس للضمان الاجتماعي والناس جوعى يلبسون "الشكاير[25]" ولهم مداخيل

ضئيلة جدا ولا قدرة لهم على المساهمة. فردّ عليه التليلي أنا مثلك حائر فقلت له: هل قابلت بورقيبة، فردّ بالقول أنّه قابل بورقيبة وسأله ما الأمر سيدى الرئيس فصاح في وجهه: الشعب الشعب. قال له جورج: ماذا فعلت؟ ردّ التليلي: طأطأت رأسي". يسكت بن رمضان وهو يستجمع ذكرياته مع جورج عدّة، ثمّ يُواصل حديثه قائلا "تونس بلد ومجتمع عصريان يقومان على التضامن الحديث لا العطايا. تضامن خفي يقوم على ميكانزمات جديدة. والضمان الاجتماعي هو الذي جاء بهذا الشكل الذي جَعل من تونس فريدة في محيطها العربي. وحين طلب مقابلة بن علي في أمره استقبله محمد جغام رئيس الديوان الرئاسي. قال له كل من يطلب مقابلة بورقيبة نرخّص له في ذلك. فردّ عليه جورج أنت ترى أنّ بورقيبة ليس حرّا وكلّ من يطلب مقابلته يجب أن يطلب الترخيص. وهو أحسن دليل على أنّه سجين. جورج وجه فريد واستثنائي في تاريخ تونس. شيوعي له خطّ وطني نقدي نسج علاقة جيّدة بالدستوريين. في علاقته المفتوحة، كسر جورج الجسور وكان على حقّ لأنّها اصطناعية. كانوا يحبّونه في حزب الدستور ويحترمونه لأنّه شجاع ووطني. في 2004 وحين اجتمعنا في المبادرة الديمقراطية كان له مساهمة كبيرة فيها رغم كبر سنّه. وكان يمدّنا بملاحظات قيّمة من الناحية التنظيمية والفكرية. من جاء بأكثر أموال هو جورج. ولم يكن يصرّح باسم الواهبين وهم بصفة عامة للمفارقة من الدساترة [26]".

الموقف من القضية الفلسطينية

من البحر سيأتي الفلسطينيون بعد حصار بيروت في 1982. وستسكُن السلطة الفلسطينية قريبا من بيته. ممّا سيجعل الأواصر تقوى بينهم وبينه وكذلك الحال مع ابنه سرج عدّة. يقول حفيده مراد الزغيدي: "موقفه من القضية الفلسطينية كان موقفا متميّزا وتمّ استغلاله نوعا ما من طرف بعض المجموعات السياسيّة العنصرية التي هي ضد اليهودية وضد السامية. أنا يقلقني ما قاموا به من تأليه ومن توظيف. الفكرة التي دافع عنها بشراسة كبيرة والتي تقول، وأنا هنا أكنّ له اعجابا كبيرا، أنّ اسرائيل هي أكذوبة تاريخية كبرى، بَناها بالقراءة التاريخية واطلع على عدد كبير من الكتب. جورج بَنَى توجّهه وأفكاره وخطابه ونضاله في هذه القضية من خلال قدرة رهيبة على الاطلاع وعلى ضرورة امتلاك الزاد التاريخي وقراءة مراجع عديدة وعديدة جدا. وأنا هنا أفتخر بهذه العقلانية وهذا التواضع العلمي. فهو لا يبني فكرة إلا بعد القراءة. هذا على مستوى الشكل. وفي الأصل كانت له قناعة أن مكان اليهود في مكان نشأتهم وأعتبرها فكرة تُنبهُنا لما فقدته مجتمعاتنا العربية من نُور مهم، نور مضيء، أي ذلك التعدّد والألوان والاختلاف الذي كان مصدرا للثراء.

جدّتي أم ڤلاديس مولودة في قابس. أمّها وأبَوها من أصول إيطالية جاؤوا إلى تونس من ليفورنو هربًا من المجاعات. جورج له من جهة أبيه أصول أندلسية إذ كانت عائلته تنحدر من المورسكيين الذين هربوا من محاكم التفتيش في القرن الخامس. وهي معلومة تحتاج إلى التدقيق. من جهة أمّه هناك "عِرْق" بربري قديم. لماذا كان يتمسك بقناعة أنه بربري وقع تهويده؟ لأنّه كان يرغب في كسر الإيديولوجيا الصهيونية التي تقول أنّ اليهود هم يهود ولا يصبحون كذلك. لأنّ الشعب المختار المذكور في التوراة هو شعب مختار منذ الأزل. لذلك لا تدعو اليهودية -وهنا تكمن خصوصيتها- إلى نشر ديانتها. معتبرة أن هناك شعبا مختارًا وهناك أغيار. وجورج كان يستند إلى هذا الدليل إلى جانب أدلة أخرى لبناء موقفه [27]".

على نفس الإيقاع الحميمي يستطرد مراد في الحديث قائلا: "كان يقرأ كتبا في السياسة والتاريخ وتاريخ الأديان وفي الميدان الذي ترك فيه بصمته؛ أي التأمين الاجتماعي. كان يقول بشيء من الشاعرية: سردية الدولة العبرية الصهيونية خاطئة تاريخيا لأن هناك شعوبا أصبحت يهودية ولم تكن كذلك منذ البدء. فالخرز شعب من شرق آسيا شفى طبيب يهودي من الموت

أميره فهوّد شعبه قسرا ومن هناك انتشرت اليهودية. جزء كبير أيضا من البربر في قرون ما قبل الإسلام وفي أوائله صاروا يهودا. إذا السردية أو الفكرة المؤسسة للفكر الصهيوني أي أن الشعب اليهودي يجب أن يجتمع في أرض الميعاد هي فكرة خاطئة تاريخيا. موقفه هذا أصبح رائجا جدّا في التسعينات وفي بداية الألفية الثانية وأصبح يتم استدعاؤه في ملتقيات وندوات ومحاضرات في فرنسا وإيطاليا وإنكلترا [28]".

يرى محمود بن رمضان أنّ جورج "أكتافه ثقال لأنّ هناك شعبا محتلا من أغلبية يهودية [29]".وهو يطلّ متلمّسا الشريان المفتوح لهذا الجرح الجماعي الذي نسكت عنه جميعا كما هي الحال مع جراحنا الألفيّة الأخرى مخافة الاقتراب من جَمر يُشبّه إلينا أنّه حارق. نحن "الأمّة" التي لا تدري أنّ بقدرة النار أيضا أن تهبنا الدفْء وأقباس النور. كان جورج يذهب دائما إلى عمق الإشكالات والأسئلة منذ البدايات. نظرته العقلانية للدين والتي ستنضج بالقراءات بدأت معه منذ مطلع الشباب. عن ذلك يتحدّث حفيده مراد: "جورج كان يتيم الأب وربّته أم متدينة جدّا. وهو في عمر السادسة عشرة وحتى أقل لنقل بين 1931 و1933 كوّن مع مجموعة من المسيحيين والمسلمين la ligue antireligieuse (الرابطة اللادّينية). من الأول كانت له قيمه. لا ديني في قناعاته. ولكن في تصرّفاته كان يُشارك الجميع أفراحهم وأعيادهم. فقد كان على المستوى الأيديولوجي يعتبر في شبابه أنه من ضمن المعارك الضرورية إخراج الظاهرة الدينية من الواقع السياسي. كان يطالب بالفصل بين الأديان والدولة منذ شبابه. وهي من الأشياء التي آلمت أمّه التي توفيت عن عمر 103 سنة. كان هناك تباين كبير بينهما. كانت تريد الاحتفال بالأعياد اليهودية ولكن ابنها لم يكن يستجيب. عاشت معزولة نوعا ما عن وسطها. وحتى جدّي عَزلها، وأنا أتذكر أنه أخرجها من بيتها وأسكنها معه وقام بواجبه معها أمام الله. ولكنه كان شيئا ما دكتاتوريا مع أمّه في المسألة الدينية. من النقاط المهمة أنّه كان نسبيّا معزولا من الجالية اليهودية حتى مع عائلته. كانوا ينظرون إليه على أساس أنّه خارج عن السرب تماما[30]".

رجل القناعات والتغييرات والمراجعات

يضيف مراد في نوع من الخلاصة: "جورج عدة كان في نفس الوقت رجل القناعات والتغييرات والمراجعات. وأستطيع أن أحكي لك: هذه ذكريات عائلية شخصية. والدتي ليلى وخالي سرج الذين كانا توأمين حدّثاني أنّه كان في المنزل بورتريه لستالين. في هذه كان رجل قناعات ولم يكن ينكرها واعتبر نفسه شيوعيا إلى مرحلة متقدمة من عمره. ولكنه أيضا كان ذلك الرّجل الذي خرجَ لوحده في يوم ممطر من العام 1989 في بلد لم يكن يسمح بالتظاهر وذهب أمام سفارة الصين ليعبّر عن استيائه ممّا صار في ساحة تيامان حين قمع النظام الصيني بالرصاص الحركة الطلابية. الجميع يذكر الصورة المعروفة عن الطالب الذي أوقف دبابة. كانت هناك مجزرة. وقتها الحركة التقدمية لم تعتبرها شيئا مهمّا. والحركة اليسارية الشيوعية كانت موالية للصين. جورج كانت له قناعة بالحريات. وفي كتاباته كان قد أحدث شرخا في وقت من الأوقات مع الشيوعيين الأرثوذكس حين اعتبر أنّ مسألة الحريات والتعددية الحزبية هي مسألة مركزية وجوهرية. فمن كان تقدميا لا يمكن أن يكون ستالينيا إلى درجة إنكار هذه القضايا. لماذا أقول هذا؟ لأنّ نضاله ضد الاستعمار الفرنسي وسجنه وتعذيبه وهروبه للجزائر كان يعطيه من المشروعية لأن لا يكون دوغمائيا. قلبه طيّب جدّا ولكنّه إنسان صلب. كان يستمع إلى العالم ورجع صدى الأحداث وكان رغم صلابته وافتقاده للين أحيانا. إلاّ أنّه كان إنسانا قادرا على مراجعات لم يقم بها من كان أصغر منه عمرا وأكثر شبابا. أقصد حزب العمال الذي كان إلى آخر لحظة يساند النظام الألباني الذي كان يقتل الناس[31]".

ويقدّم مراد تفسيره لهذه الخصلة التي يمتلكها جدّه قائلا: "هذه القدرة على المراجعة نوعا ما تعود إلى العلاقات التاريخية بين

دار عدة ودار "ماماتي" (جدتي) شلوم ذات الأصول الإيطالية. كان جورج متأثّرا بالخطّ الإصلاحي للحزب الشيوعي الإيطالي، الحزب الشيوعي الأهم في أوروبا. إنّ تاريخ بناء الحركة الشيوعية بتونس كان مرتبطا عضويا بالشيوعيين الإيطاليين الذين هربوا من النظام الفاشي في زمن الحرب العالمية الثانية وبالشيوعيين أبناء المهاجرين الذين قَدِموا إلى تونس على عدة موجات، بدءا من 1890 وانتهاء ب 1920. طبعا العلاقة خاصة مع الشيوعيين الإيطاليين لأنك ترى في الشيوعيين الفرنسيين المستعمر والعلاقة معهم بها دائما نوع من الشبهات. الحزب الشيوعي الإيطالي أخذ نوعاً من المسافة مع فكرة المركزية الديمقراطية ورفض التعددية الحزبية التي تبنّاها بريجنيف وفكرة نبذ الحريات مع ستالين. لا ننسى ما حدث في الڤولاڤ وسجن مئات الملايين. وهي مسألة مهمة جدا تُحدِث نوعا من التشويش لدى كل من هو تقدّمي وينادي بالتوزيع العادل للثروات والعدل والحريات. في الصين وفي روسيا الأنظمة كانت دموية. وهذا إشكال نظري ايديولوجي وجورج قام بمراجعات في وقت على العموم مبكّرا: من أواسط أو أواخر الستينات [32]".

الكتابة بالفحم على الجدران

مفاتيح سيرة الرجل كثيرة. فحيثما ثمّة فكرة عظيمة جليلة؛ الرفض الفطري للظلم، الحرية، العدالة الاجتماعية، تجد جورج. "لم يكن مجرد سائح في الحياة [33]" مثلما قال عنه محمود بن رمضان. فقد كان صانع جواهر ومعاني كبرى. حَدث ذلك وفرَّق جورج نفسه في أجساد كثيرة، في السجون والمنافي وفي ساحات النضال وفي صومعات المعرفة: علي جراد، محمد جراد، بول صبّاغ، جماعة جبهة التحرير الجزائرية، حسن السعدواي، سليمان بن سليمان، لوران غاسبار. ومفكرين أحرار آخرين من العالم بَنى معهم في بال بسويسرا رؤية تنتصر للحق الفلسطيني ردّا على الرمزية الصهيونية وسرديتها، وشيوعيون تقدميون ونقابيون آخرين...

لا يمكن تخيّل سيرة ممكنة لرجل شبيه وصنْو لجورج عدّة خارج بلد مثل تونس. هذا البلد الذي جَرحه وداعبه هواؤه، وهو يتنفسّه عميقا على شاطئ الفيلا التي اكتراها في حمام الشط للاصطياف. ويتذكّر المنصف بن سليمان أنّه كان يلتقي هناك أعضاء من جبهة التحرير الجزائرية ومن بينهم صحفي فرنسي مناصر لاستقلال الجزائر بينما كان ينظر إلى البحر[34]. وهو يقطع الحدود ذاهبا إلى الجزائر أو عائدا من فرنسا بعد أن قُبض عليه في محاولته للالتحاق بالألوية الحمراء في محاربة القوميين في إسبانيا. وهو يقود سيّارته ذاهبا لحضور اجتماع نقابي أو إلى زغوان لحضور سيمنارات مؤسسة التميمي. وهو يتجوّل طفلا في سيدي البحري بكلّ صخبه وروائحه. وهو في سجون الاحتلال الفرنسي يردّد النشيد الوطني مع مساجين مثله امتلأت حناجرهم بعنفوان الحياة. وهم يطلّون في الرواق على مشهد اقتياد علي بن طراد وصاحبيه إلى حبل المشنقة، حتّى أنّ الجدران زُلزلت. كم من مواقف؟ كم من مخاطبات؟

تُواصل مريم عدّة الزغيدي رواية لقائها مع الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي: "أتذّكر أنّه لبرهة، كنت أجهد في التركيز على ما كان يرويه الباجي قايد السبسي لي. فطنت إلى أنّني لم أقترح شيئا على ضيفي وقمت عن مقعدي وسألته مضطربة إذا ما كان يرغب في شيء ما. طلب منّي الرجل الشيخ أن أجلس كي يخبرني بما لا أعرفه عن جدّي: "عندما كان جورج في السجن، طلب منه أحد المحكوم عليهم بالإعدام، وكان أميّا بالكامل، أن يعلّمه الفرنسية وكان مقتنعا أنّه بحفظ المنجد غيْبا سيبلغ مراده. حاول جدّك إقناعه بأنّها ليست الطريقة المثلى. ولمّا كانت تلك إحدى رغباته الأخيرة اتفق جورج مع جدّتك ڤلاديس كي تجيئه بمنجد. حُمل المنجد ولكن دروس الفرنسية كانت تقام بحسب رؤية جورج بالفحم على جدران السجن. ومع ذلك حفظ محمد المنجد غيْبا متّبعا الحروف الأبجدية.

عندما أنهى هذه القصّة غرقت عيون الباجي قايد السبسي في فيض من الدموع. طلبت منه السّماح للمغادرة بضع لحظات

وعدت مع علبة بلاستيك قديمة شفّافة حفظ فيها جدّي بعناية المنجد الذي كانت تلفّه صورة بطاقة هوية محمد. قال الباجي متعجبا:

- تعرفين القصة؟

- نعم حفظتها بكل تفاصيلها بقلبي مثل المنجد. لأنّني سمعتها كثيرا مرويّةً ألف مرة من جديد بنفس الحشرجة في الحلق التي أمسكت بك الآن. وللعلم لم يكن محمد يرغب في تحفظ الفرنسية رغبة فيها. محمد قال لجدّي أنّه يرغب في يوم إعدامه أن يكون بمستطاعه فهم كلّ كلمة فرنسية ينطق بها العدو قبل أن يُقتل.

- أنا متأثّر جدّا برؤية هذه الصورة لأنّني ومنذ إعدامه لم أر هذا الوجه. لم أكن أعرف أنّ جورج يمتلكها.

- ثم لفّنا الصمت طوال ثوان ثقال... [35] ."

هناك، في مربّع المفكرين الأحرار في أبديّته التونسيّة لا يزال جورج عدّة يتحدّث عنّا وإلينا. كي نُمسك بقوة الجواهر التي تصنع الإنسان وكي نُطلّ على شرايين تونس المفتوحة.

1. من افتتاحيّة العدد الأول من نشرية " النكتة "(جانفي 1954) ، نشرية سياسية انتقادية جامعة ، كان يحرّرها جورج ورفاقه في السجن المدني بتونس ، ثمنها خمس سجائر. يُراجع مقال :Leila Adda. *Ennokta* un journal a la prison civile de tunis pavillon « H », cellule 4. Rawafid numero 2/1996
2. Habib Kazdaghli . L'Histoire mouvementée du carré «libres penseurs» du cimetière municipal de Tunis.Leaders. 02.01.2021. https://www.leaders.com.tn/article/31181-l-histoire-mouvementee-du-carre-libres-penseurs-du-cimetiere-municipal-de-tunis
3. مريم عدّة الزغيدي، بوست على موقع فايس بوك (ترجمناها من الفرنسية) منشورة بتاريخ 28 جويلية 2019.
4. Georges Adda. Israël : le péché originel. Jeune Afrique. 16 octobre 2006. Lien: https://www.jeuneafrique.com/99579/archives-thematique/isra-l-le-p-ch-originel/
5. الهاشمي الطرودي. كتاب الأحياء. دار محمد علي للنشر.2013. مقال الزيارة الأخيرةص71-59.
6. انظر مثلا: جعفر ماجد. ثوار افريقية: أعلام المقاومة بتونس في العصور الاسلامية. منشورات رحاب المعرفة.1997.
7. من مقابلة أجرتها المفكرة القانونية مع مراد الزغيدي، حفيد جورج عدة بتاريخ 12/09/2022 بقرطاج درمش.
8. حي شعبي وسط العاصمة التونسية
9. GEROGES ADDA. MILITANT TUNESIEN. Présentation : Fathi ben haj yahia et Hichem abdessamed.Nirvana.2016.p 5.
10. مصطلح مستخدم في العامية التونسية. ويستخدم في العديد من سياقات القول للإشارة إلى "النّزق" أو "الدهاء" أو "الفضيحة"...
11. من مقابلة المفكّرة القانونية مع مراد الزغيدي.
12. المرجع نفسه.
13. من مقابلة أجرتها المفكرة القانونية مع الحبيب الكزدغلي بتاريخ 24/09/2022 بضاحية المرسى.
14. المرجع نفسه.
15. من مقابلة أجرتها المفكرة القانونية مع المنصف بن سليمان بتاريخ 27/09/2022 بضاحية المرسى.
16. المرجع نفسه.
17. مراد الزغيدي، من المقابلة مع المفكّرة القانونية.
18. الحبيب الكزدغلي. من المقابلة مع المفكّرة القانونية.
19. " جورج عَدة وبورقيبة أو سباق المسافات الطويلة "، ضمن المؤلف الجماعي: جورج عدّة مناضل تونسي. نرفانا.2016. ص: 18.
20. GEORGE ADDA.MILITANT TUNESIEN.p 25-26
21. George Adda.Le jour de l'indépendance était le 1er juin 1955. Entretien conduit par Noura BORSALI. Publié dans « Réalités » du 06 au 12 avril 2006
22. Ibid.
23. Georges Adda. Paul Sebag combattant de la liberté et du savoir. Vendredi 10 mars 2006
24. من مقابلة أجرتها المفكّرة القانونية مع محمود بن رمضان بتاريخ 03/01/2022 بمكتبه ببيت الحكمة بقرطاج.
25. المصطلح يعود للعامية التونسية والمقصود به أكياس الحنطة.
26. نفسه.
27. مراد الزغيدي. من المقابلة مع المفكرة القانوينة.
28. المرجع نفسه.
29. محمود بن رمضان. من المقابلة مع المفكّرة القانونية.
30. مراد الزغيدي. من المقابلة مع المفكرة القانونية.
31. المرجع نفسه.
32. المرجع نفسه.
33. محمود بن رمضان. من المقابلة مع المفكرة القانونية.
34. المنصف بن سليمان. من المقابلة مع المفكرة القانونية.
35. مريم الزغيدي عدّة. بوست فايس بوك. سبق ذكره

جورج عدّة في باريس

جُـــورج عـــدّة في حوار يُنشر لأول مرة

"لا تُبدّد العمر بالعيش على طريقة الآخرين"

هذا الحوار أجرَته الصحفية التونسية رشأ التونسي مع المُناضل اليساري التونسي جورج عدة عام 2008. ولم يجِد طريقه إلى النشر لأسباب خارجة عن إرادة الصحفية ومُحاورها. وبعد مرور كل تلك السنوات تُعيد المفكرة القانونية نشر نص هذا الحوار بعد أن تفضّلت الكاتبة بتزويدنَا به. وسيكون مرفقًا بتمهيد تَشرح فيه الصحفية رشأ التونسي السياقات التي تعرّفت فيها على جورج عدة، وتبسُط فيه ملامح من شخصيته من خلال اللقاءات التي جمعَتها به.

رشأ التونسي
إعلامية وكاتبة

—

تعرّفتُ على جورج عدّة في بداية الثمانينات بمنزل لوران غاسبار، بمناسبة حضور فرقة الحكواتي لتونس للمشاركة في سهرات مهرجان قرطاج. لكن لم تصعد الفرقة إلى ركح مسرح قرطاج تلك السنة حيث أُلغِيَ المهرجان احتجاجا على إجتياح إسرائيل لبنان. كان فرنسوا أبو سالم إبن لوران غاسبار حاضرا مع فرقة الحكواتي، وجورج حاضرًا مع قلاديس زوجته عند صديقه لوران غاسبار، فدَارَ بيننا حديث شيّق. كان يحمل الكثير من الإعجاب والاحترام لسوريا التي صمدت ضد العدو الصهيوني عدوّه اللدود موقفا وفكراً. تعجّبتُ من موقفه المتشدّد ضدّ الصهيونية ومع فلسطين. اكتشفت منذ اللقاء الأوّل حبّه العميق لفلسطين وتعصّبه لحقوق الفلسطينيين. كانت فلسطين في قلبه ومشروعه النضالي، وأصبحنا نلتقي كثيراً في المناسبات الثقافية. كان مغرما بكل المجالات الثقافية. يحضر أغلب التظاهرات مع زوجته قلاديس. وكم كنت أتمنى دعوته لإحدى حصصي الثقافية لا كسياسي لكن كمثقف وفنان أصيل. لكن كل إدارات التلفزة رفضت فكرة دعوته.

أوّل مرة دعاني لقهوة صباحية في منزله بشارع آلان سافاري القريب من مقرّ وزارة الفلاحة وسط العاصمة. وعند وصولي، أمسكني من يدي نحو الشبّاك المفتوح وقال: هذا أول مشهد أراه كل صباح، كان علم فلسطين يرفرف على سطح السفارة الفلسطينية مقابل منزل جورج.

كان مناهضا للصهيونية وضدّ اتفاقيات أوسلو ومدريد التي لم تمنح الفلسطينيين حقوقهم الشرعية: حق العودة وتقرير المصير والمساواة. الاتفاقيات حسب رأيه كانت شبه انتصار سياسي لياسر عرفات، وليس لاسترجاع الأرض والوطن، كان يرفض عبارة اليهود الفلسطينيين، كما يرفض عبارة اليهود التونسيين، ويفضل الفلسطينيين اليهود. وعندما يتحدّث عن نفسه يقول أنه تونسي لعائلة اعتنقت الديانة اليهودية. هو تونسي مائة بالمائة وأممي مائة بالمائة والهوية الوطنية قبل الديانة. عَرف المنافي والسجون لتحرير وطنه لا لتحرير ديانته.

أذكر عند انعقاد أوّل اجتماع للسلطة الفلسطينية في تونس، كان مريد البرغوثي حاضرا، وتربطني به صداقة حميمة ورابطة فكرية عميقة. قلت له أريد أن أعَرّفك بشخصية متميزة جداً، وطلبت من جورج استقبالنا. استقبلنا بترحاب كبير واستغنَى عن قيلولته ذاك اليوم. كان سعيدًا عندما علِمَ أن مريد من الشخصيات التي انسحبت من صياغة نص اتفاقية أوسلو هو وإدوارد سعيد. لم يقتصر الحوار على القضية الفلسطينية العادية. اندهشت من الثقافة والمعرفة العميقة لجورج بخلفيات القضية. كانت أفكار مريد وجورج صدى أحدهما للآخر. عند انتهاء الزيارة التي دامت خمس ساعات وعند رُكوبنا السيارة، قال لي مريد: "يا رِيت عندنا عشر فلسطينيين بصدق جورج. جورج ليس شخصية متميزة كما ذكرت، جورج شخصية نادرة". وقَبل سفر مريد شَربنا قهوة مع جورج في نزل "الأفريكا" وسط العاصمة وكان اللقاء وكأنهما يعرفان بعضهما منذ سنوات طويلة.

كرّس جورج عدة حياته دفاعاً عن العلمانية والحرية والسيادة الوطنية والتعايش والتسامح والتنوير والحداثة. وسيبقى جورج عدة في مدوّنة تاريخ تونس كمواطن حرّ بعيدا عن منطق الديانات والإيديولوجيا الحمقاء، إنساناً وطنياً تقدمياً أممياً محباً للإنسانية.

أجرِي هذا الحوار سنة 2008، بعض أشهر قبل وفاة جورج ولأسباب قاهرة تخصّ الطرفين: الصحافية والمحاور، لم يُنشر الحوار. لا أدري هل يمكنني القول "الله يرحمه" وهو العلماني المقتنع. له الرحمة ورحمته في قلوبنا.

رشأ التونسي: من هو جورج عدة؟

جورج عدة: أنا رجل يعيش ويفكّر دائماً في المستقبل. ماذا يجب

أن يفعل، أو بالأحرى ما يجب أن يفعله من أجل أن يتطور. كتبتُ وما زلت أكتب. ولو أنشر مقالاتي ستكوّن عدّة كتب. مقالاتي تخصّ عوالم أخرى غير التي يَعرفها الجميع. وها نحن التقينا وستساعديني على كتابة مذكراتي. وُلدت عام 1916 في حي باب الخضراء في تونس العاصمة من عائلة بورجوازية صغيرة. والدي كان صناعيّا مغرما بالميكانيك. كانت حياتي معقدة بعد وفاة والدي وأنا طفل. كنت أعمل كثيرا في المدرسة، دائما كنت الأول، رفضت الذهاب إلى ليسيه (معهد) "كارنو" لأنه خاصّ بالأغنياء، وطلبت من والدي الذهاب إلى مدرسة فرنسية عادية فيها أطفال "تْوانسة". والدي ووالدتي وجدّي وجدتي يتكلّمون العربية التي يعتبرونها لغتهم الأصلية. في تلك الفترة، كان ليسيه الصادقية ولِيسِيه العلوية. بعد الابتدائي، رفضت الالتحاق بليسِيه كارنو، والصادقية لا تستقبل إلاّ أولاد المسلمين، فالتحقت بليسيه العلوية. سيرج إبني استطاع الالتحاق بالصادقية. فبعد الإستقلال تَغيَّر الوضع. ليلى بنتي أيضا دكتورة في التاريخ. درستُ التاريخ بالفرنسية والعربية، وإبناي قرآ القرآن. بعد الاستقلال، ذهبت لجلولي فارس[1] لأحدّثه فيما يخصّ أولادي، فأجابني أن الرأي العام سيعتقد أن الحكومة الجديدة ستُحوّل الأطفال اليهود إلى مسلمين ويعلّمونهم غصبا القرآن، كما سيكون اليهود ضدي. أخبرته أنني سأعلن وجود عنصرية في تونس الحديثة، وقُلت له دعْ الأطفال يتعلمون القرآن إن أرادوا وسيقرّرون بأنفسهم قبوله أو رفضه. وأنا في السجن كنت أكتب مقالاتي بالعربية بمساعدة بعض السجناء الذين ساعدوني على إتقان العربية.

التونسي: متى بدأتَ فكرة النضال؟

عدة: لا أذكُر كيف بدأت علاقتي مع فكرة الشّيوعية، أعتقد أنني وُلدتُ شيوعياً. والدي ميكانيكي لكنه كان يبحث ويقرأ. وكانت لديَّ لهفة لقراءة الصحف. كل ما تعطيني إياه والدتي من مصروف أنفقُه في شراء الصحف، أبتلع كل ما يُكتب في الجرائد، وربّما كانت تلك القراءات سبب رغبتي في المشاركة في العمل الميداني ومحاولة التقدّم إلى الأمام. كانت صحيفة La Voix Tunisienne التي تصدُر بالفرنسية الصحيفة الوحيدة التي تتكلّم عن تونس. كنت أشتري عشرة أعداد وأوزّعها على أصدقائي. كما كنت أراسل بعض الصحف في بلجيكا لأنّهم يقبلون مقالات عن تونس. وبدأنا نكتشف الاختلافات مبكّرا في المعهد والعوائق الاجتماعية، وانطلقت هكذا الاحتجاجات. كُنتُ الأوّل في القسم لكن صاحب مشاكل. كانت هناك رابطة بين المعلّم والتلميذ ولم يكن هناك عداوة. قام المدير بدعوة والدتي ليُخبرها أنني الأوّل والأفضل لكنني الأكثر مشاكل في العلوية، ماذا سنفعل معه؟ ولم يكن لدى الوالدة المسكينة أي ردّ.

في العلوية، كنت مع مجموعة من الشباب مقرّبين من الحزب الشيوعي الذي بدأ يبني تنظيمه، وبدأ البوليس يتّبع نشاطنا مما أجبرنَا على الدخول في السريّة. وقبضوا عليّ أول مرة وأنا في التاسعة عشرة من عمري. سافرتُ إلى باريس خلسةً لكن لم تعجبني الحياة ودخلت السجن، ثم هربتُ إلى الجزائر وألقي عليّ القبض. ودخلت سجن بربروس -الذي أصبح اسمه سركاجي- ثلاثة أشهر، وسِجن بوعرّوج ثمانية أشهر. بعد تبديل الحكومة في فرنسا سنة 1936 وقُدوم الجبهة الشعبية، تمتّعنا بعفو أصدرته الحكومة الجديدة. في ذلك الوقت، كانت الشيوعية تُعتبر خارج القانون، والشيوعية في تونس بدأت قبل الحزب الدستوري الجديد الذي تركّزَ تاريخيا مع اجتماع قصر هلال في سنة 1934.

كانت تونس في تلك الفترة تمرّ بأزمة اقتصادية صعبة جداً، وأمام المحاكم كانت هناك قضية رفعَهَا بعض الفلاّحين من أجل استرجاع 30000 هكتار يُحاول المستوطنون الفرنسيون الاستحواذ عليها. وبدأت التّململات للدّفاع عن أصحاب الأراضي. وكان الفرنسيون يحرقون مراكز "الجدرمية"[2] أين توجد شكَاوي المتضررين لحجب الأدلّة. وانتهت القضية

بإيقاف الشيوعيين والدساترة. لكن قامت مظاهرات في كل أنحاء البلاد وأخذت تتفاقم خاصة بعد أحداث المكنين سنة 1934، والتي كانت بداية النضال في كل المجالات خاصة يوم 01 ماي 1934. كان يومًا مُهمّا بالنسبة للنضال العمّالي، نظّمنَا مظاهرة في ساحة الشغل في باب الجزيرة أمام "الحمراء"، وهي بناية كبيرة تضمّ مقرّ النقابات. نَظّم الشيوعيون تظاهرة 01 ماي، أخذ حسن السعداوي الكلمة، وندّد فيها بالمستعمر. وعند الخروج، تعرّضنَا لهجوم وحشي من طرف البوليس. وانقسمنا إلى مجموعات إتّجهت كل مجموعة إلى جهة. كُنت ضمن مجموعة اتجهت نحو ساحة فرنسا. صعدنا فوق السطوح وملأنا الأوعية المَثقوبة بالماء وكنّا نرمي بها على "الجدرمية". وفي نفس الوقت نرمي المناشير. جُنّ جنون البوليس ولم يستطيعوا إلقاء القبض علينا.

من 1934 إلى 1936 كانت أوّل معركة يقودها الحزب الشيوعي بعد ثورة محمد علي الحامي ومختار العياري[3] سنة 1924. كان حسن السّعداوي[4] العقل الحقيقي في ذلك الوقت، وقد حُكمَ عليه بالنّفي عشر سنوات خارج تونس، ولم يرجع إلى الوطن إلا بعد الاستقلال وتعرّض إلى مظلمة كبيرة واستُجوبَ من طرف البوليس التونسي استجوابًا رهيباً، وكان في ذلك الوقت رئيس اتحاد نقابات العمال التونسية U.S.T.T. تُوفي حسن السعداوي بعد خمس سنوات من رجوعه من المنفى، إثر عذاب رهيب في سجون تونس المستقلة.

سنة 1936 كان كل واحد منّا في الحزب يعرف تماما دوره وماذا عليه القيام به. وبدأ التنظيم بعد خروج المساجين من السجن، وعقد الحزب اجتماعه الأوّل بتاريخ 01 جوان 1936 تحت إشراف منتخبيه. وكُنت حينها الكاتب العام المساعد وعُمري تسعة عشر عاما ونصف. كانت بقية الأحزاب منظّمة آنذاك، وبدأت اتّصالات بين الحزب الدستوري والحزب الشيوعي تحت إشراف الحبيب بورقيبة الذي ذهَبَ بعدها إلى باريس. نظّم اتحاد النقابات اجتماعاً للنظر في قرار الالتحاق بالحزب الشيوعي. فالشيوعيون الذين لَعِبُوا دوراً أساسياً في كل نشاطات اتحاد النقابات مع فترات أسميها شخصياَ مراحل انسياب، بحثوا دائما عن طريقة لخدمة العمال.

اقتاد الحرّاس مجموعة من المساجين إلى ساحة الإعدام. وعند خروجهم رفَعوا أصواتهم بالنشيد الرسمي. وارتفع صوت ألف سجين ينشد "حُمَاةَ الحِمى". اهتزّت جدران السجن السميكة بأصوات المناضلين الحقيقيين الذين رفضوا أن يَضعوا قِنَاع الإعدام على أعينهم. ونظروا إلى الجلاّد مباشرة في عينيه دون خوف أو تردّد.

وعندما ربِحوا ثورة ما بعد الحرب الثانية استلموا إدارة النقابة وأسسوا نقابة مركزية حديثة. وفي نفس الفترة تأسّسَ الاتحاد العام التونسي للشغلU.G.T.T.، وقام الحزب الشيوعي بمحاولات لدمج الإثنين (أي اتحاد النقابات واتحاد الشغل) وبَعث نقابة مركزية واحدة. وتبرّعَ حسن السعداوي بالمبنى الكائن في نهج اليونان وسط العاصمة لفائدة اتحاد الشغل، لكن الحزب الدستوري قرّر بعد الاستقلال حلّ كل المنظمات التي لم تكن دستورية أو قريبة، وأوّل تلك المنظمات الحزب الشيوعي الذي أصبح ممنوعاً بعد الاستقلال.

انطلقت سلسلة من حملات التفتيش والاعتقالات والاستجوابات. حسن السّعداوي كان متقدما في السن وبعد

حياة سجون وتعذيب يموت في "كُميسارية" (مركز شرطة) في تونس المستقلة، رغم أنه كان مع بورقيبة في برج "البوف" سنة 1934 وفي السجون الفرنسية سنوات 1940-1942. ومن سنة 1963 إلى سنة 1981، دَخَل الحزب الشيوعي السريّة وهو أقدم حزب سياسي في تونس تأسس سنة 1920، وقد أسّس حسب نظام الحزب الشيوعي الفرنسي لحماية حرية واستقلال البلدان المستعمرة. وطبعًا لم يحافظ الحزب على تلك المبادئ.

عندي اليوم اختلاف مع كل شيوعيّي العالم. لم نستطِع أن نُدير جيّدا ما كرّسته الشيوعية من مبادئ ولا التصرّف بما كان في العالم السوفياتي. لكنني ما زلت أؤمن بالشيوعية ولا بد من دراسة الأمور بطريقة مختلفة. وأنا مقتنع أنّه يمكن الانخراط في العمل السياسيّ الجديّ. والدليل انتخابات 2004 التي يمكن القول أنها الانتخابات الحرة الأولى منذ استقلال تونس.

انطلقت الخلافات في الرأي داخل الحركة الشيوعية منذ الحرب العالمية الثانية حول الموقف من النازية. ابتداء من سنة 1935 قرّر جميع الشيوعيين في العالم أنّ الحرب لا بدّ أن تكون ضد الفاشية. لكن كان هناك فئة مع هتلر وموسوليني. وأنا كنت أناضل من أجل الحريّة برفقة بعض الشيوعيين التابعين للنقابة الفرنسية. وكنت أحاول تأسيس نقابة تونسية مستقلة والتي طالب بها فرحات حشاد عشر سنوات من بعد (أي سنة 1945).

التونسي: أنت كرّست حياتك للعمل السياسي فقط؟

عدة: نعم مارست السياسة فقط، كنت إمّا في السجن أو في المنفى، وتعلّمت كثيراً من المنافي والسجون، تعلّمت حبّ الوطن الحقيقي. ومن ذكريات الوطن في السجون أيام الاستعمار الفرنسي أنه في أحد الأيام على الساعة السابعة صباحا، اقتاد الحرّاس مجموعة من المساجين إلى ساحة الإعدام. وعند خروجهم رفَعوا أصواتهم بالنشيد الرسمي، وارتفع صوت ألف سجين ينشد "حُمَاةَ الحِمى". اهتزّت جدران السجن السميكة بأصوات المناضلين الحقيقيين الذين رفضوا أن يَضعوا قِنَاع الإعدام على أعينهم. ونظروا إلى الجلاّد مباشرة في عينيه دون خوف أو تردّد. كانوا شباباً بسطاء من أبناء الشعب، أصحاب إيمان لا أصحاب فكر. كانوا أبناء تونس، الذين جعلوا جدران السجن تهتز بحبّهم للوطن وكرههم للمستعمر الظالم. لن أنسى أبدا ذلك الموقف. هذا هو شعبي؛ الشعب التونسي الذي استطاع تجاوز كل الشعارات وكل الزّعماء.

التونسي: علاقتك مع سليمان بن سليمان[5] كانت متميزة؟

عدة: ما عدا السياسة، ربطتني بسليمان بن سليمان علاقات إنسانية ورابطة يومية. تعرّفتُ عليه عند رجوعه من باريس سنة 1936 بعد خروجه من السجون الفرنسية. كان شخصاً راديكالياً عنيداً لا يتراجع عن فكرة أو كلمة كأغلبية "المطاوة"[6]؛ جماعته التي كان مقرّبا منها وأغلبهم كانوا شيوعيين، وكان ضد كل من يحاول إفساد اجتماعات اليسار والاشتراكيين من الدساترة، كان صوتاً نافذاً للشعب داخل الحزب الدستوري، توطّدت علاقاته بالتيار الاشتراكي التقدّمي منذ سفره إلى فرنسا، وَقَعَ طرده من الحزب الدستوري لتمسّكه بمبادئ الاشتراكية ومبادئ الماركسية الشيوعية ورفضه لأحادية الحزب. انزعج بورقيبة من موقف بن سليمان من هزيمة فرنسا على يد الألمان عندما لم يتردّد عن التصريح ارتياحه لهذه الهزيمة على أساس "عدوّ عدوي صديقي"، ويخطئ من يدّعي أن صراع بن سليمان وبورقيبة كصراع بن يوسف وبورقيبة على رئاسة الحزب أو الحكم. الصراع كان مبنيّا على أسس ومبادئ أسمى وأرقى وأكثر علاقة بالوطن. فتحَ لنا (سليمان بن سليمان) نحن الشيوعيين أعمدة الصحيفة التي أصدرها بعد الاستقلال" Tribune du progrès" والتي أوقِفَت عن الصدور سنة 1963، نفس الفترة التي حُجّر فيها نشاط الحزب الشيوعي.

التونسي: لماذا ابتعدتَ عن الحزب الشيوعي؟

عدة: مع الأسف، اضطررت على الابتعاد عن الحزب الشيوعي بعد الخلافات الكبيرة لأن وضعي أصبح صعباً جداً، لم يعد يكلمني أحد من الحزب. الكل يتجاهلني بسبب آرائي والتشبث بمبادئ الحزب الأساسية. حتى موقف حسن السعداوي كان معقداً داخل الحزب. لقد سبق وأن انقطعت في فترة سابقة. ففي أكتوبر 1942 كنت مريضاً في باجة. وعند عودتي إلى العاصمة، اتصلت ببعض الأشخاص ونصحوني الاتصال بالمسؤولين عن الحزب، قابلت المسؤولين وتحدثنا طوال الليل وأعلموني أنني أستطيع العودة إلى الحزب. كان هناك سبباً لرجوعي في ذلك الظرف بالذات وهو أن الحزب بدأ يُغيّر سياسته وكانت عودتي تتماشى مع الخط الجديد للحزب.

التونسي: إلى جانب السياسة عملت صحافياً؟

عدة: كنت مسؤولاً وصحافياً من دون أي مقابل مادي ولا أدري كيف كنت أعيش في تلك الفترة. كنت عميد الصحافيين في سنة 1936. بورقيبة كان عنده بطاقة صحافي، صوّرها وكبّرها وخصّص لها جداراً كاملاً. أنا وبورقيبة تحصّلنا على بطاقاتينا الصحفية في نفس اليوم.

التونسي: لنتحدّث قليلا عن قلاديس؟

عدة: أوه لالا...قلاديس...(قالها وهو يرفع يديه إلى الأعلى) هي توأم روحي وديناميو حياتي. امرأة مثقّفة أغرِمتُ بالثقافة عن طريقها. من العائلات اليهودية الثرية في قابس. كانت مُتزوجة من أحد أغنياء قابس إدجار سعادة، وأنجبت منه صبيّا هو نوربرت سعادة، الموسيقار المشهور. تركّت زوجها وحياة مُترفة لتتزوج من شاب فقير مثلي وفاءً لقناعاتها الإنسانية (يضحك) ومن أجل الحب أيضاً. وضَعت كلّ جهدها ومعرفتها ونشاطها في خدمة الإنسانية، خاصة في مجال النساء والأطفال، وتجاوزَ نشاطها الحدود إلى الجزائر حيث تَعرفها كل الجمعيات النسائيّة. كنّا نبقى ساعات طويلة نتجاذب الحديث. إلى آخر لحظات في حياتها، لم ينطفئ الشغف. علاقتنا كانت علاقة التحام العقل والقلب. بقيت أعمال قلاديس الخيريّة حية حتى بعد وفاتها وستبقى، تبرّعت بأعضائها لكلّية الطب في تونس، وإن أعطتني الموت مُهلةً سأكتب كتاباً عن قلاديس.

التونسي: إلى جانب السياسة هل لك غرام بالفن؟

عدة: طبعاً طبعاً، تربّيت في عائلة مُغرمة بالفن، كان الراديو مفتوحاً طوال النهار، والدتي ورثَت من عائلاتها حبّ فريد الأطرش وعلي الرياحي ورؤول جُورنو وحبيبة مسيكة وأم كلثوم وليلى مراد وكل ذلك الجيل. أنا ورثت فنّ هؤلاء وأضفت فيروز ونجاة الصغيرة وعبد الوهاب وعبد الحليم وأعشق صوت فايزة أحمد، أيضا جاك بريل وإيديث بياف وجيليبر بيكو، بولونكا، وبربارا المغنية المفضّلة لقلاديس. أنا وقلاديس نُحبّ المسرح والسينما. وتوفيق الجبالي مَتّعنَا بمسرحياته، كنّا نحضر العروض الموسيقية في المسرح البلدي.

التونسي: لو اعترضك اليوم جورج عدة وهو في العشرين من العمر ماذا ستقول له؟

عدة: (يفكر قليلاً ويبتسم) سأقول له بالتأكيد: إياك أن تحيد عن الطريق، كن ما كُنتَ وابقَ على مبادِئك وحبّك للحياة التي اخترت. لا تبدّد العمر بالعيش على طريقة الآخرين.

1. تولّى رئاسة البرلمان التونسي بين 1956 و1964، وقبلها عين عام 1955 وزيرا للتربية.
2. الجَدرمية هي عبارة تطلق على عناصر البوليس الفرنسي في الحقبة الاستعمارية.
3. المقصود هنا ثورة عمال الرصيف ببنزرت التي اندلعت سنة 1924 وكان مختار العياري ومحمد علي الحامي من أبرز الفاعلين فيها.
4. نقابي ومناضل شيوعي تونسي، انخرط بالحزب الشيوعي سنة 1923 وتعرض للملاحقات والنفي بسبب نشاطه السياسي (للوقوف أكثر حول سيرة حسن السعداوي انظر كتاب: تراجم نشطاء الحركة الشيوعية بتونس، الحبيب رمضان، ص: 150).
5. سياسي تونسي انضم إلى الحزب الدستوري الجديد سنة 1934 وقد عرف بمواقفه القريبة من الشيوعيين وهو ما جعله محل اتهام دائم داخل الحزب الدستوري.
6. المقصود بالمطاوة هم المنحدرين من مدينة المطوية التي تقع في ولاية قابس، جنوب شرق البلاد التونسية.

المحور الثاني

اليسار والديمقراطية ومنظومة حقوق الانسان

اليسار والحرية: الالتباس التاريخي

مهدي العش
باحث قانوني من فريق المفكرة القانونية

—

قليلة هي المفردات التي تضاهي في التباسها وفي درجة التنازع حول معانيها مفرديْ اليسار والحرّية. لن نغامر بتعريفهما، فذلك سيزيد المسألة تعقيدا. نكتفي فقط بالقول أنّ اليسار الذي يهمّنا هو بالأخصّ اليسار التنظيمي/السياسي، وليس اليسار الحقوقي أو الثقافي أو النقابي، على الرغم من صعوبة فصل بعضهم عن بعض. وضمن هذا اليسار، أو الأصحّ هذه "اليسارات"، لن يمنعَنا التركيزُ على الروافد "الراديكاليّة" لليسار (وهو تصنيف نسبي) من التطرّق إلى روافد أخرى كثيرا ما يُشكّك في يساريّتها، ولا تخلو علاقتها بالحرّية، هي الأخرى، من التباسات. أمّا الحرّية، تلك "الزهرة الناريّة" و"الطفلة الوحشيّة" كما تغنّت بها فيروز، فلا تقلّ تنوّعا ومنازعة ولا ترضى هي الأخرى بسجن التعريفات. فلئن كانت معانيها وتمثلاتها في حدّ ذاتها رهانًا أساسيّا للصراع، إلا أنّ ذلك لا يمنع من الانطلاق من معناها الحقوقي، أي ذلك الذي تشكّل تدريجيّا وتاريخيّا في منظومة حقوق الإنسان، التي يُصوّر ماركس كأحد أشدّ منتقديها[1]. هذه الحقوق تحوّلت، بغضّ النظر عن مدى فاعليّتها على أرض الواقع، إلى معيار المشروعيّة السياسيّة ومعجما للنضالات والمطالب على اختلافها وتنوعها، والقيمة العليا التي تَمتحن وتسائِل كلّ الأيديولوجيات والمواقف.

لم يكن اختيار العنوان اعتباطيّا. فهو استعارة لعنوان كتاب محمّد الشرفي: "الإسلام والحرّية، الالتباس التاريخي". رمزيّة هذه الاستعارة مضاعفة في علاقة بالكتاب وكاتبه. فما يعقّد علاقة الماركسيّة بالحرّية هو أنّ الأولى تبدو لجزء كبير من مريديها كأورثودوكسية صالحة لكلّ زمان ومكان، معزولة عن سياقها التاريخي، شاملة وكافية بذاتها للإجابة عن كلّ الأسئلة. يكفي الاستشهاد بمقولة ما لحسم النقاش وإخراج المختلف من الملّة. أمّا محمّد الشرفي، فقد كان أحد مؤسسي حركة "برسبكتيف" في الستينات وثاني الرؤساء الذين تداولوا على رئاسة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، قبل أن يُصبح وزيرَ التعليم الذي سعى لتحديث المناهج التعليميّة ومطابقتها مع حقوق الإنسان في السنوات الأولى لنظام بن علي التسلّطي. بذلك، لا يرمز الشرفي فقط لليسار الحقوقي، ولا لاختلافات وتناقضات اليساريّين في علاقتهم بالسلطة وبالحريّات، وإنّما يحيلنا أيضا عبر كتابه القيّم ومسيرته إلى إحدى مفارقات النخب اليساريّة في علاقتها بالحرّيات: أنّ تفكيرها فيها تركّز منذ الثمانينات على الظاهرة الإسلاميّة ومرجعياتها. إذ يكفي الرجوع إلى أعداد مجلّة "أطروحات"،

حنّة أرندت

وهي من أبرز المحاولات الفكرّية لليسار التونسي والتي تزامن صدورها مع صعود الإسلام السياسي، كي ندرك أزمة يسارٍ فكّر في خصمه أكثر مما فكّر في نفسه.

ليس هذا المقال محاكمة لمواقف اليسار ولا لإرثه الفكري، وإنّما محاولة فهم ومصارحة تبحث عن التناقضات وجذورها النظريّة وسياقاتها التاريخيّة، وتتفادى الأحكام الإطلاقيّة والتفسيرات السّهلة، علّنا نساهم ولو قليلا في تشخيص أفضل للمرض. فإذا كان جلد الذات غير مفيد، فإنّ النظر في المرآة ومجابهة النفس شرط ضروري للنهوض. الكثير من اليسارات في العالم، الحاملة للإرث الفكري ذاته، قامت ولا تزال بهذا المجهود، في الوقت الذي أضاعت فيه يساراتنا الفرصة تلو الأخرى. إشكال الحرّية يختزل أزمة يسار لم يفكّر في نفسه، وظلّ سجين تاريخه، فمرَّ بجانب التاريخ. لا يعني ذلك أنّ حال بقيّة المدارس السياسيّة في تونس أفضل، أو أنّها استطاعت أن تكون في مستوى اللحظة التاريخية التي مثّلتها الثورة. ولكنّ التركيز على اليسار هو بقدر الدور الذي ننتظره منه والآمال التي نعلّقها عليه.

ماركس والجذور النظريّة للالتباس

قبل البحث في الممارسة، بدا من الضروري أن نتطرّق للمشكل النظري، إذ أنّ جانبا مهمّا من الالتباس ليس حكرا على اليسار التونسي، وإنّما هو إرث مشترك للماركسيّة-اللينينيّة. لا يعني ذلك أبدًا تحميل النظريّة مسؤوليّة الممارسات الشنيعة للأنظمة التي ادّعت تطبيق الماركسية. ولا نجد للاستدلال على ذلك أفضل من حنّة أرندت، التي شرّحت الأنظمة الكليانيّة وجذورها، حين اعتبرت أنّ الخطّ الذي يذهب من أرسطو إلى ماركس، مرورا بكلّ التقليد الفلسفي الغربي، أوضح بكثير وأقلّ تقطّعا من الخطّ الذي يربطه بستالين[2].

نكاد لا نحصي ما كُتب حول علاقة الماركسيّة بالحرّية وحقوق الإنسان، ولا بصفة عامّة، محاولات تجديدها ومكافحتها بالقضايا الراهنة. هنا أيضا، قد تبدو المماثلة مع الدين مغرية، حيث نجد من يعتمد منهجا توفيقيّا concordisme يتعسّف على النصّ ليحمّله ما لا يحتمل، ومن يسعى إلى تبرئة ماركس من الماركسيّة كما يبرّؤ النصّ المقدّس من فقه مؤوّليه، وأحيانا إلى تحميل الأوزار إلى أشخاص آخرين (انجلز ولينين على سبيل المثال)، ومن يعيد اكتشاف ماركس الشابّ كبديل عن ماركس الشيخ، ومن يلجأ إلى نصوص بعينها يفترض فيها أن تعبّر على "المشروع الجوهري" لماركس و"ماهيّة فكره" ويُقصي أخرى باعتبارها أيديولوجية أو "سياسيّة"[3]. ربما تكون "الحيلة في ترك الحيل"، أي في اعتبار كلّ النصوص مفيدة، بما فيها تلك التي ارتبطت مباشرة بالأحداث التاريخيّة التي عَلّقت عليها، وفي وضعها جميعا في سياقها التاريخي، بما فيها النصوص الأكثر "نظرّية".

قبل أن نأتي على النقد الماركسي المباشر لحقوق الإنسان، يجدر أن نتوقف عند التباس أوّل محوره الفرد. فإذا كانت حقوق الإنسان قائمة على فلسفة فردانيّة، حيث يستمدّ كلّ فرد حقوقه مباشرة من طبيعته الإنسانيّة، كثيرا ما تُصوّر الماركسيّة بوصفها عدوّة للفرد، الذي تختزله في العلاقات الاجتماعيّة المحدّدة له. انتفَضَ الكثير من المفكّرين، مثل لوسيان سيف، ضدّ هذا "الكاريكاتير" الذي لم تغذّه فقط البروباغندا الرأسماليّة، بل على الأخصّ ممارسات الأنظمة التي ادّعت تحقيق الاشتراكيّة. واعتبروا أنّ ماركس لم يقرّ، على عكس التأويل السطحي السائد، بأولوية الاجتماعي على الفرد، وإنّما انطلقت فلسفته من الفرد في وجوده الواقعي، وسعت لوضع قاعدة نظريّة لفهم المجتمع والفرد معا[4]. بل أنّ خاصّية ماركس، على حدّ تعبير أستاذ الفلسفة التونسي حميّد بن عزيزة، هي "الانشغال بتوفير شروط الانشراح الحرّ والأصيل للفرد". يستشهد إريك فروم

عدد مزدوج

أطروحات outrouhat

في سبيل تصور أرقى ومعرفة أشمل

الصّحافة المكتوبة والسّلطة السّياسيّة

5963 ص

الدّين والدّولة والمجتمع

الجزء الثّاني

ملف

الدّين والعقل والعِلم	شيوخ الزيتونة بين الدّين والسّياسة
الماركسيّة والإسْلام	الدّين والدّولة والإشتراكية
قراءة في خط الإتجاه الإسلامي	مفاهيم مضللة.. إستنتاجات خاطئة

حوار مع د. الباقي الهرماسي وخليل الزميتي والحبيب بولعراس

العدد الخامس والسادس ـ السنة الاولى 1984 ـ الثمن : ديناران

غلاف مجلّة أطروحات
العدد 5 و 6 . 1984

في هذا السياق بماركس نفسه، حين اعتبر أنّ الإنسان لا يكون مستقلا إلاّ إذا "أكّد فرديته كإنسان كلي في كلّ علاقاته بالعالم، الرؤية، السمع، الشمّ، التذوق، الشعور، التفكير، الإرادة، الحب- باختصار إذا أكّد وعبّر على كلّ أدوات فرديّته". أي، كما يقول فروم، حين "لا يكون فقط متحرّرا من free from، وإنما أيضا حرّا في free to "[5] . فاشتراكيّة ماركس هي قبل كلّ شيء "احتجاج على اغتراب الإنسان" على ذاته[6]، الذي يبلغ ذروته في علاقات الإنتاج الرأسماليّة، حيث تتحكّم في العامل السلعةُ التي ينتجها. ولكن هل يكفي التذكير بأنّ اشتراكيّة ماركس تهدف بالأساس إلى انعتاق الإنسان لمصالحتها مع الحرّية؟

يُحيلنا هذا السؤال إلى الالتباس الثاني، وهو ذو طابع "أخلاقي"، فخاصّية الحرّية كحقّ، على الأقلّ نظريا، هي في أنّها تعلو على حسابات الربح والخسارة والفائدة والمضرّة، فهي تعلُو ولا يُعلَى عليها. هي ترجمة للأمر القطعي الكانطي، في أن يعامل الإنسان دائما كغاية وليس كوسيلة. يرى غي هارشير، في كتابه "فلسفة حقوق الإنسان"، أنّ المادّية التاريخيّة الماركسية التي ترى الانعتاق كمرحلة نهائيّة تستوجب المرور عبر علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى غاية تحوّلها إلى عوائق أمام نموّ قوى الإنتاج، تؤدي إلى تبرير نقض الحرّية الآن وهنا باسم حرّية مستقبليّة ستأتي. فهي تسقط في "تتفيه للشر"، كي نستعير عبارة حنّة أرندت، عبر نظرية للتاريخ. فالمنهج الديالكتيكي الذي يَرى في القمع طريق الحرّية، يتحوّل بسهولة إلى منطق "تضحوي[7]"، وهو ما يفسّر على سبيل المثال آراء ماركس الملتبسة بخصوص الاستعمار مثلا واعتقاده في فضيلة حضاريّة للرأسماليّة[8]. يستعمل ستيفن لوكس أيضا الحجّة الأخلاقيّة في مقال بعنوان: "هل يمكن لماركسيّ أن يعتقد في حقوق الإنسان؟" ليجيب بالنفي، حيث يستنتج بشيء من السطحيّة، من الموقف الماركسي من الأخلاق كبنية فوقيّة ذات مضمون طبقي، أنّ اليساريّين يُخضعون مواقفهم من المسائل المتعلّقة بالحرّية للتكتيكات على حساب المبادئ[9]. أمّا ليوبولد، فيرى على العكس أنّ كتابات ماركس الشابّ ضدّ تشيّؤ الإنسان، دليل على إيمانه بـ"مقام أخلاقي للأفراد"[10]، بل ويستدلّ بجملة من الحجج لإثبات تبنّيه للأمر القطعي الكانطي[11]، وتاليا لفكرة حقوق الأفراد.

يبقى أنّ ماركس عبّر مباشرة في أكثر من موضع عن موقف نقدي من حقوق الإنسان. ويقدّم هذا الموقف كـ"مذهب نهائي"[12] صِيغَ في مقال "المسألة اليهوديّة"، ثمّ تأكّد فيما بعد في نصوص لاحقة. وفق هذا المذهب، فإن حقوق الإنسان هي حقوق عضو المجتمع البورجوازي، أي الإنسان الأناني، وهي "أيديولوجيا" في خدمة الهيمنة الطبقيّة، وتعبير على حالة الاغتراب التي يعيشها المجتمع، بين "الإنسان" و "المواطن"[13]. من حيث السياق، كان نصّ ماركس انتقادا مباشرا لكتابات برينو باور الذي اعتبر أنّ التحرّر السياسي لليهود الألمان مشروط بأن يتحرّروا من جوهرهم اليهودي الذي يميّزهم عن البقيّة، ليجيبه ماركس بأنّ الإشكال الحقيقي هو "عن أيّ تحرّر نتحدّث؟"، حيث يجب التمييز بين التحرّر السياسي والتحرّر الإنساني[14]. فحريّة المعتقد لا تعني تحرّر الإنسان من "الاغتراب الديني"، تماما كما لا يعني تعميم حقّ الاقتراع على غير المالكين إلغاء الملكيّة الخاصّة في الحياة الاجتماعيّة. فالمساواة السياسيّة في السياسة لا تُلغي أبدا واقع اللامساواة الاجتماعيّة. ولئن كان هدف ماركس هنا تبيان حدود التحرّر السياسي، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من اعتباره "تقدّما عظيما"، وأنّه وإن لم يكن "آخر شكل للتحرر البشري" فهو آخر شكل ضمن "أطر النظام الاجتماعي الحالي"[15]. يُعلّق ماركس في "المسألة اليهوديّة" على إعلانات حقوق الإنسان والمواطن المتعاقبة في فرنسا نهاية القرن 18، ليستنتج ليس فقط التمييز بين "حقوق الإنسان"، أي حقوق الفرد المنعزل والمنطوي على ذاته و"حقوق المواطن" وإنما أيضا خضوع الثانية للأولى، حيث أنّ غاية الحكومة هي "ضمان الحقوق

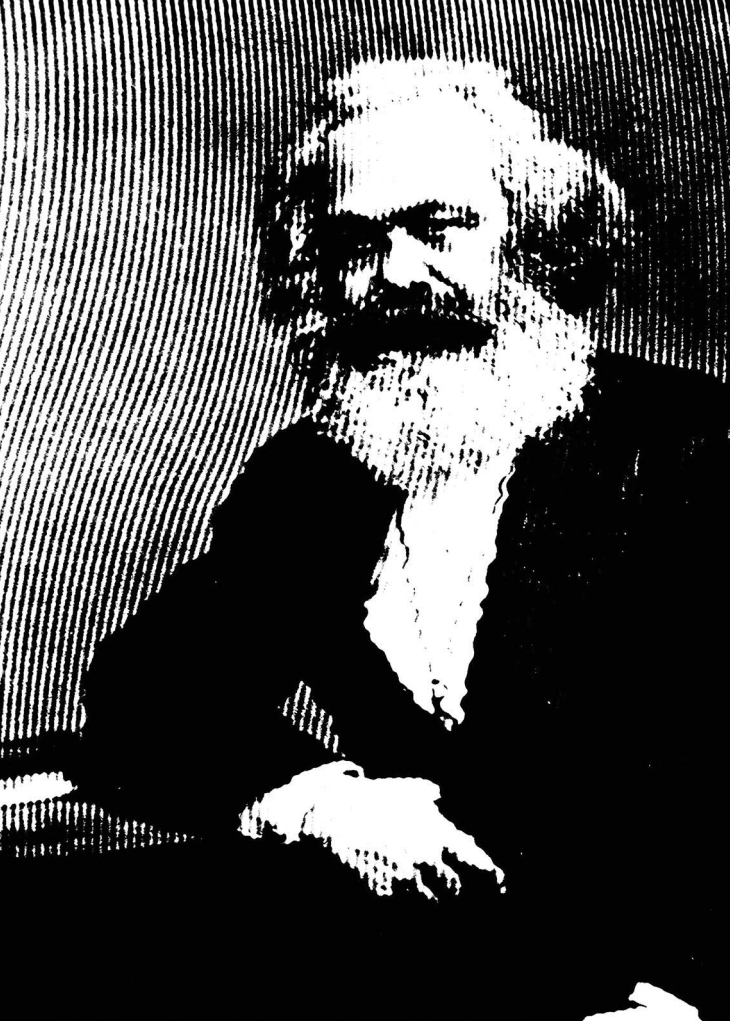

كارل ماركس

الطبيعية للإنسان". المواطن هو إذن في خدمة الإنسان الأناني. فالحرّية حين تعرّف بالحقّ في القيام بكلّ ما لا يضرّ الآخرين، ويكون للقانون ضبط هذه الحدود، تصبح أشبه بالوتد الذي يحدّ بين حقلين[16]. هي حريّة سلبيّة لا ترى الآخر إلا كتهديد لها. لذلك يصبح "التطبيق العملي لحقّ الحريّة هو الملكيّة الفرديّة"[17] التي تشكّل أساس المجتمع البرجوازي. بهذا المعنى، فإن حقوق الإنسان لا ترسي سيادة الإنسان وإنما "سيادة الملكيّة الخاصّة"[18] ، بل أنّ مجال تبادل السلع، وعلى رأسها بيع وشراء قوّة العمل، سيصبح في الكتاب الأوّل من "رأس المال"، "جنّة حقوق الإنسان المكتسبة بالولادة"، حيث تَسود في العمليّة التعاقديّة قيم الحرية والمساواة والملكيّة في معانيها المجرّدة، في حين أنّها في الواقع الملموس لامساواة واستبداد.

فصل الملكيّة عن الحرّية؟

يبقى أنّ نصّ "المسألة اليهوديّة" مفتوح على أكثر من تأويل، بين "قراءة دغمائية توظف لصالح أعداء الحرية والديمقراطية" وأخرى تنتقد حدود الديمقراطية السياسية وتدعو إلى تجذيرها في ديمقراطية حقيقية تُدمج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[19]. يلاحظ برنارد بورجوا أنّ النقد الذي ساقه ماركس لم يتأسّس على قراءة مباشرة لمضمون إعلانات الحقوق وإنما على تأويل متوسّط médiatisé لوظيفتها التاريخيّة[20]، فقد كانت إعلانات الحقوق الأساس الإيديولوجي لنظام يناقضها في الواقع. وهي بذلك تعطي مظهر الحرّية لواقع هو "أقصى العبوديّة واللاإنسانيّة". فالكونيّة المعلنة للحقوق تحجب حقيقة أنّ من يتمتّع بها واقعيّا هو المستفيد من الملكيّة الخاصّة، أي الإنسان البورجوازي. لا ننسى أنّ نقد ماركس مرتبط مباشرة وصراحة بتحليل التاريخ المعاصر له، خصوصا الفرنسي. فهو "لم يستهدف حقوق الإنسان في حدّ ذاتها، وإنما نموذجا معيّنا للحياة السياسيّة يفرغ المواطنة من معناها"[21]. وهو لا ينفي التحرّر السياسي، ولكنّه يضع الإصبع على حدوده. فالتحرّر الإنساني الذي ينشده ماركس لا يتعارض مع التحرّر السياسي وإنما يُكمِله[22]. بل إنّ حريات الصحافة وتكوين الجمعيات والحقوق السياسيّة، جميعها مطالب تبنّاها ماركس أسوة بحقوق العمال. فحين يضع ماركس مقابل "الكاتالوج الطنّان" لحقوق الإنسان ميثاقَ تحديد ساعات العمل الذي يطالب به العمّال، فإن ذلك ليس إنكارا للحرّية وإنما تذكير بأهمّية أن تكون الحقوق ملموسة وواقعيّة للجميع.

وإذا كانت نضالات العمّال وتنظّمُهم وشبح الثورة الشيوعيّة الذي أرعب أوروبا قد عدّلوا موازين القوى وفرضوا شيئا فشيئا ظهور جيل ثان من حقوق الإنسان محوره الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية، فإنّ ذلك أدّى في الوقت نفسه إلى تراجع مكانة

الحقّ في الملكيّة الذي تقلّص مداه في الواقع تحت وطأة السياسات الاقتصاديّة والجبائيّة في القرن العشرين، قبل أن يعود ليسترجع تدريجيا مكانته مع النيولوبيراليّة منذ السنوات الثمانين[23]. فالإقرار بأنّ إعلانات الحقوق قد تزامنت تاريخيّا مع صعود البورجوازية التي وظفتها لحماية مصالحها لا ينفي أنّها تطوّرت تاريخيا وأنّ مضمون الحقوق وطريقة التوفيق بينها تبقى محلّ صراع سياسي وفكري متواصل لم يكن دائما للبرجوازية الكلمة العليا فيه.

يرى هيشر أنّ سوء التفاهم الحاصل حول الحرّية سببه الأساسي الخلط بين نوعين من "الفردانيّة"، فهناك فردانيّة فلسفيّة أخلاقيّة ضروريّة للإقرار بحقوق الإنسان وحريّته، وهناك فردانيّة أخرى أيديولوجية، أنانيّة، مِلكويّة (propriétariste)، بورجوازية، هدفها حماية مصالح طبقيّة. التمييز بينهما ضروري لأيّ "مقاربة جدّية لمشكل حقوق الإنسان"[24]. فما يُعرف بالجيل الأول لحقوق الإنسان يضمّ في الوقت ذاته حريات ضروريّة وأصليّة، كحرية الفكر والتعبير والتنقل وحرمة الحياة الخاصّة والحقوق السياسيّة وكلّ ضمانات "الهابياس كوربيس" (ضدّ الإيقاف التعسّفي، الحق في محاكمة عادلة، الخ) وحقوقا ذات طابع طبقي، أي أساسا الحقّ في الملكيّة. وضعُها جميعا في نفس السلّة كبنية فوقيّة في خدمة الهيمنة الطبقيّة لا يؤدي فقط إلى التنكّر لحريات أساسيّة، وإنما إلى إضعاف النضال ضدّ قداسة الملكيّة الخاصّة التي تصطدم أمامها ليس فقط الحقوق الإجتماعيّة، وإنما أيضا الحقوق البيئيّة والثقافيّة.

فالتمييز بين حقوق المواطن وحقوق الإنسان ليس في حدّ ذاته خصوصية ماركسيّة، بل هو يكاد يتطابق مع تمييز بنجامين كونستانت بين حرّية القدامى وحرية الحديثين، وتمييز أشعيا برلين بين الحرّية الإيجابيّة والحرّية السلبيّة، وهو ما يقود في العادة إلى تفضيل الثانية على الأولى. ينطبق الأمر ذاته على الفصل بين حقوق الجيل الأوّل وحقوق الجيل الثاني، أو بين الحقوق كحريّات والحقوق كديْن، الذي يستغلّ في معظم الأحيان من هذا الجانب أو ذاك لمفاضلة إحداها على الأخرى، إمّا لتأجيل مطلب الحرّية باسم المسألة الاجتماعيّة أو للتقليل من إلزاميّة الحقوق الاجتماعيّة، بما أنّها تحتاج تدخّلا إيجابيا من الدولة وبالتالي إنفاقا عموميّا، مما يحطّ بالضرورة من إلزاميّتها. وهو أيضا تمييز مغلوط، ليس فقط لأنّ كلّ الحقوق تحتاج استثمارا وسياسات عموميّة[25] وأنّها بغضّ النظر عن أصلها الطبيعي تحتاج دائما إلى ترجمة سياسيّة ويبقى تكريسها والتوفيق بينها خاضعا للصراع السياسي[26]. ولكن بشكل أكثر جذريّة لأنّ جميع الحقوق يمكن أن ننظر إليها بوصفها أنواعا من الحرّية[27]، أو على الأقلّ شروط لتحقيقها. هكذا تفقد المقابلة بين المساواة والحرّية فاعليّتها وتواجه الحرّية الأنانيّة الانتقائيّة بالحرّية الاجتماعيّة للجميع. فمُصالحة اليسار مع الحرّية تمرّ ربما عبر إعادة تعريفها، على ضوء الإرث الفكري النقدي، لكي تكون أقرب ما يمكن للحرّية الحقيقيّة المنشودة. فالنقد الماركسي يمكن أن ينظر إليه كعامل إثراء وتجذير لحقوق الإنسان بدل أن يكون مناقضا لها، لأنه يضع خطاب الحقوق تحت اختبار الواقع الملموس للأفراد ويشدّد على أنّ الحرية ليست مبادئ مجرّدة وإنما مطالب فعليّة، وأنّ التحرّر هو مسار نضالي نعيشه فرديّا وجماعيّا لا تكفي النصوص القانونيّة لتحقيقه. لكنّ الوعي بحدود التحرّر السياسي لا ينفي ضرورة النضال من أجله، وأنّه وإن كان غير كاف فهو ضروري.

يسار النشأة وقضيّة "الحريات الديمقراطيّة" زمن القمع

لم يعرف اليسار التونسي قبل 2011 مناخا من الحريّات والتنافس السياسي. كان القمع هو القاعدة رغم تفاوت درجاته ومروره بفترات "انفتاح" نسبي. فعلى الرغم من مشاركة الحزب الشيوعي التونسي، على عكس اليوسفيّين، في الانتخابات

التأسيسيّة لسنة 1956، إلا أنّ نتائجها كانت محسومة بالنظر إلى نظام الاقتراع الأغلبي وتحالف الحزب الدستوري مع اتّحادي الشغالين والأعراف في "جبهة وطنيّة" حَصدت كلّ المقاعد. كانت دعائم الحكم الفردي التسلّطي[28] قد بدأت في الظهور على خلفيّة الصراع البورقيبي-اليوسفي، وتأكّدت شيئا فشيئا مع معاقبة البلديات القليلة التي صعد فيها شيوعيون أو مستقلون في انتخابات 1957، والمحاكمات السياسيّة التي طالت منافسين محتملين لبورقيبة كالطاهر بن عمار، والتضييق على الصحف المعارضة. ولم تشفع للحزب الشيوعي التونسي "مساندته النقديّة" لسياسة بن صالح منذ 1961، فدفع ثمن محاولة انقلابيّة فاشلة لم تكن له أيّ علاقة بها. انتقلت البلاد منذ 1963 رسميّا إلى نظام الحزب الواحد، فمُنعت الأحزاب والصحف المعارضة. ساهمت تجربة القمع في دفع الحزب الشيوعي إلى التمسّك بخطاب الحريات الديمقراطيّة، حتّى أصبحت منذ جوان 1975، أي أشهرا قليلة بعد تعديل الدستور لجعل بورقيبة رئيسا مدى الحياة، شعارا مركزيّا لديه بل محور الدعاية وقاعدة التحالفات[29].

أشهرا قليلة بعد الانتقال إلى نظام الحزب الواحد، وُلدت من رحم فرع باريس للاتحاد العامّ لطلبة تونس حركة برسبكتيف، أو تجمّع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي التي انبثقت عن تفرّعاتها معظم فصائل اليسار التونسي. أعلن البرسبكتيفيون منذ الأعداد الأولى لمجلّتهم "نضالهم ضدّ كلّ أشكال التأليه"، وطالبوا "بدمقرطة بلدنا وبإعادة الاعتبار لدستورنا وبجعل حرية الرأي والتعبير والصحافة والاجتماع أمرا واقعا"، واعتبروا ذلك ليس فقط واجبا مواطنيّا، وإنّما أيضا "أجلّ خدمة يقدمونها للقضيّة الاشتراكيّة"[30]. لكنّ الموقف تطوّر شيئا فشيئا، مع تحدّد الخطّ الأيديولوجي للمجموعة وصولا إلى تبني الماوية في 1967. فأصبحت الاشتراكيّة تمرّ عبر "تحطيم جهاز الدولة القائم" وتحتاج "حزبا ثورّيا" لا يمكن أن يكون إلا "ماركسيا-لينينيّا"[31]. لم يعد التجمّع حسب العدد 17 من مجلّة برسبكتيف تلك "المعارضة الديمقراطيّة"، فقد تحوّل إلى «معارضة ثوريّة" و"نواة لحزب بروليتاري" هدفه "دكتاتورية البروليتاريا و"شبه البروليتاريا". تأكّد هذا التوجّه بعد إيقافات ومحاكمات 1968 وما تخلّلتها من ممارسات تعذيب

جلبار النقاش

وأحكام سجنيّة قاسية، إذ أُرجعت الأزمة في القراءة المهيمنة إلى عوامل تنظيميّة، وهي الأسلوب "الديمقراطوي" في أخذ القرار (التصويت) وعدم الاعتماد على السرّية، وإلى عوامل أيديولوجيّة وهي "الطابع الإصلاحي الليبرالي و"الثقافوي" لبرسبتكتيف النشأة[32]. صورةٌ تبناها بعد ذلك جيل المؤسسين في غالبيّته وأعاد بناء الذاكرة وفقها، مثلما بيّن ذلك هشام عبد الصمد[33]. هكذا اختُزلت "برسبكتيف الأمّ" في "تعبيرة ثقافيّة

ذات أفق ديمقراطي" لشباب تائق لممارسة مواطنته، فقال "لا للتسلّط" ولا لتأليه الزعيم[34]. فقد كانوا على حدّ تعبير أحد رموزهم نور الدين بن خذر؛ "الأبناء غير الشرعيين لبورقيبة"[35]، الذين انخرطوا في عمليّة التحديث المجتمعي التي أرساها وطالبوا معها بالتحديث السياسي[36]. لم يتوقّف يساريو الأمس (ولا حتى اليوم) كثيرا عند السؤال حول مدى احترام التحديث المجتمعي البورقيبي في حدّ ذاته للحرّية. فهل مشروعيّة هدف تحديد النسل مثلا تُجيز القبول بالتعقيم القسري للنساء الريفيّات؟ أم أنّ اليسار التونسي استبطن الفكرة القائلة بأنّ التحديث هو بطبعه مرادف للتحرّر وأنّه من الجائز قيادة الناس إلى جنّة الحرّية بالسلاسل؟

يبقى أنّ تطوّر الموقف من الحريات الديمقراطيّة لم يكن خطّيا ولم يمرّ من النقيض إلى النقيض,، فالتوجّه الراديكالي كان حاضرًا منذ السنوات الأولى وكان وفيّا لروح عصره. كما أنّ العناوين الأبرز لنضال البرسبكتيفيّين الأوائل كانت -بالإضافة إلى المسائل الطلابيّة/النقابيّة- المسائل الاقتصاديّة والاجتماعيّة وبالأخصّ معاداة الإمبرياليّة أكثر من المسألة الديمقراطيّة. وقد عادت هذه الأخيرة لتحتلّ حيّزا هامّا من النقاشات الداخليّة في بداية السبعينات في سياق سياسي عرف صعود شقّ ليبرالي داخل الحزب الدستوري قاده أحمد المستيري. شدّد جيلبار نقّاش حينها في نصّ حول "الأهداف التكتيكيّة للحركة الثورية التونسيّة" على أهمّية النضال الديمقراطي ليس كبديل على الثورة، وإنما بوصفه "مدرسة الثورة بامتياز"، إذ يمكّن من توعية الجماهير ومن بناء تحالفات بين البروليتاريا وبقيّة الطبقات الشعبيّة[37]. وقد اعتبر النقّاش حينها أنّ هذا الموقف يقي البرستبكيفيّين من خطري "الإصلاحويّة" التي يمثّلها الحزب الشيوعي، و"اليسراويّة" التي تقلّل من أهمّية النضال الديمقراطي. كما برزَ موقف عبد الوهاب المجدوب الذي انطلق من اعتبار الديمقراطيّة ضروريّة سواء في نظام برجوازي أو بروليتاري، ليقترح شعارات عمليّة للتعبئة ضدّ قانون 1959 المنظم للجمعيات، ونظام الحزب الواحد والقوائم الرسميّة والاجراءات الإدارية المقيّدة للحريات والمحاكم الاستثنائيّة والمحاكمات غير العادلة، ومع الانتخابات الحرّة وحريّات الاجتماع والصحافة والإضراب[38]. لكنّ القيادة في باريس لم تشاطر هذا التوجّه ورأت فيه ضربا من الانتهازيّة التي تتخلّى عن المهمّة الرئيسيّة، أي تنظيم البروليتاريا وتنمية وعيها السياسي الثوري[39]، لتسقط في المقاربة البرجوازيّة للديمقراطية، شبيهة بتلك التي يطالب بها المستيري.

لقد أخذ النقاش حول الحريات الديمقراطيّة بالأخصّ طابعا تكتيكيّا، ولم يكن معزولا عن الأسئلة الأخرى حول التحالفات الممكنة، وطبيعة الثورة (ما إذا كانت اشتراكيّة أم وطنية ديمقراطيّة) وبالأخصّ فكرة الانتقال من تكتيك الدعاية إلى التحريض، مما يعني تهميش النضال الديمقراطي داخل "الأطر الشرعيّة". حُسِم الخيار في 1973 لصالح تكتيك التحريض في ظلّ تأكّد الانغلاق السياسي والطابع البوليسي للنظام وتسارع وتيرة التحركات العمّالية، ليعجّل ذلك بتفكيك التنظيم من طرف السلطة في أشرس وجوهها القمعيّة.

أيّ حـرّيـة "لأعـداء الـحـرّيـة"؟

لقد كانت محاكمات شباب برسبكتيف، بالأخصّ في 1968 و1974، منبرا لمرافعات حقوقيّة فضحت الطابع التسلّطي للنظام وتنكّره للمبادئ الدستوريّة التي أقرّها. لكنّ الاختبار الجدّي لمدى الالتزام بالحرّية ليس دفاع المرء عن حرّيته أو حريّة رفاقه وإنما موقفه من حريّة خصمه. فكما يقول ماركس نفسه ليس هناك أحد ضدّ الحرّية في المطلق وإنما هناك من هو ضدّ حريّة غيره. وحده الموقف من حرّية الخصم يبرز ما إذا كان الإيمان بالحقوق يخضع للتكتيكات أم يعلُو عليها.

يبقى أنّ السؤال يصبح معقّدا حين يصنّف الخصم على أنّه "عدوّ للحرّية". هذا السؤال لم يؤرّق فقط الفلاسفة الليبراليين وإنما طُرِحَ تاريخيّا على الديمقراطيّين وعلى اليسار بالذات في سياقات مختلفة ولم تكن الإجابة عنه دائما سهلة. ألم ينتقد غرامشي الأناركيين لدفاعهم عن حرّية الاجتماع والتظاهر للفاشيّين؟[40]. هو سؤال خطير لأنّ الإجابتين القطعيّتين تؤديّان إلى نفي الحرّية[41]، لذلك اعتبرت الإجابة الأنسب تلك التي تكون "حسب الوقائع"، أو ربّما حسب "خطورة" الفعل أو الطرف المعادي للحرّية. ولكن من يحقّ له تصنيف غيره بأنّه معاد للحرّية؟ وهل نصنّف أقوالا وأفعالا بعينها بعد حصولها أم نُطلق التصنيف على أصحابها ونحاكم نواياهم؟ ومن يقيّم مدى خطورة هذا "العدوّ" على الحرّية؟ والأهمّ إذا كان السؤال مشروعا في إطار ديمقراطيّة تحمي نفسها، فهل يمكن طرحه في دكتاتورية من باب تفضيل استبداد فعلي واقعي على استبداد محتمل قد يكون أخطر؟

على الرغم من تبني خطاب مبدئي مطالب بالحرّيات، لم ينتقد الحزب الشيوعي قمع اليوسفيّين خلال السنوات الأولى للاستقلال. على العكس ساند الشيوعيون الشقّ البورقيبي في هذا الصراع، وكان ذلك مفهوما بالنظر إلى الشعارات المحافظة التي تبنّاها صالح بن يوسف وتحالفاته مع كبار الفلاحين من جهة والسياسات التحديثيّة التي مضى فيها بورقيبة مبكّرا وتحالفه مع اتحاد الشغل من جهة أخرى[42]. لم تَجد المحاكمات القاسية ضدّ اليوسفيّين ولا اغتيال بن يوسف نفسه في فرانكفورت استنكارًا يُذكر[43]. وقد مهّد ذلك لترسيخ النظام القمعي الذي توجّه بعد المحاولة الانقلابيّة الفاشلة لسنة 1962 مباشرة إلى اليسار. لم يشذّ البرسبكتيفيّون كثيرا عن هذا الموقف على الرغم من إدماجهم، عند تحليل تطوّر النظام السياسي التونسي، قمع اليوسفيّين كأحد التمظهرات الأولى للاستبداد. فكان الموقف من ضحايا القمع في أحيان كثيرة أهمّ من الموقف من القمع في حدّ ذاته. وحتّى حين انتقدوا دفاع الشيوعيّين، في إطار مساندتهم النقدية لتجربة التعاضد، على قمع احتجاجات الفلاحين في مساكن لوقوعهم تحت تأثير "القوى الرّجعيّة"، فإنّ ذلك النقد تأسّس بالخصوص على قراءة مغايرة لسياسة بن صالح والمستفيدين الحقيقيّين منها وعلى انتماء الضحايا لصغار الفلاحين وعملة القطاع الفلاحي.

كان ذلك في زمن مثّل فيه اليسار المعارضة الأقوى للنظام، لكنّ السؤال تعقّد مع بروز حركة الاتجاه الإسلامي في السبعينات وخصوصا حين تعاظمت قوّتها في الثمانينات واكتسحت الميدان المفضّل لليسار، أي الجامعات. لم يمنع احتدام الصراع اليساريّين من اتخاذ مواقف حقوقيّة ضدّ المحاكمات السياسيّة للإسلاميين وسياسات التعذيب ضدّهم في السنوات الأخيرة من زمن بورقيبة. في 1983 بعد تراجع قوس الانفتاح السياسي الذي فتحه مزالي قبل سنتين مع حملة اعتقالات طالت الإسلاميين بالخصوص وبعض اليساريّين، أطلق الحزب الشيوعي التونسي مبادرة للدفاع عن الحريات. اعتبر حينها أمينه العامّ محمد حرمل أنّ "الحريّة كلّ لا يتجزّأ إذا حُرم منها أيّ مواطن كأنّما حُرِمنا منها نحن وإذا حُرمت منها حركة أو نزعة كأنّما حُرِم منها حزبنا". وقّع العديد من رموز اليسار حينها على نداء من أجل احترام الحريات وإقرار التعدّدية السياسيّة "بصفة قطعيّة وبدون استثناء"[44]، كما دَافع حزب التجمع الاشتراكي التقدّمي، الذي تأسّس في السنة ذاتها على يد مناضلين يساريّين من مشارب مختلفة ووَضَع مطالب الحريات السياسيّة في أعلى سلّم أولوياته، على موقف مبدئي يساند حقّ كلّ التيارات في النشاط السياسي[45]. لكنّ بعض المواقف المبدئيّة تطوّرت في غضون سنوات قليلة حين طوى بن علي صفحة الانفتاح على الإسلاميين التي دشّن بها انقلابه ودخل مرحلة القمع. حسَمَ الجنرال خياره إزاء حركة النهضة بعد انتخابات 1989، ليس فقط برفض منحها التأشيرة القانونيّة ولكن أيضا

باعتبارها "مسألة أمنيّة". اعتُقل الآلاف من الإسلاميّين خلال التسعينات ونالوا وعائلاتهم نصيبهم من التعذيب والأحكام السجنيّة القاسية. في البداية لم تعارض غالبيّة القوى اليساريّة هذا التوجّه[46]، خصوصا مع وجود غطاء أيديولوجي للمعركة، وهو برنامج إصلاح التعليم التي شرع فيه محمد الشرفي أو سياسة "تجفيف المنابع". استغلّ بن علي أحداث العنف، وخصوصا حادثة باب سويقة سنة 1991، لتكريس العنوان الأمني. ساهمت السنوات الأولى للحرب الأهليّة الجزائريّة وما حصل خلالها من فظاعات استحقّت فعلا، بقطع النظر عن الجدل الدائر حول مسؤوليّات مختلف أطرافها فيها، لقب "العشرية السوداء"، في تغذية المخاوف من الخطر الإسلامي وتبرير تحالف جلّ أحزاب المعارضة القانونيّة مع بن علي[47].

لكنّ هذا الخطاب فقدَ شيئا فشيئا تأثيره، خصوصا مع انكشاف زيف الوعود الديمقراطيّة وانسداد "طريقه إلى التعدّدية"[48]. أصبح مطلب العفو التشريعي العامّ منذ نهاية التسعينات محلّ إجماع، ولكن ظلّ السؤال حول حقّ الإسلاميين في العمل السياسي وفي حريّة الصحافة مدار خلاف داخل الأوساط اليساريّة والديمقراطية بصفة عامّة. اختلط السؤال هذه المرّة مع إشكاليّة أخرى طغت على نقاشات بداية السنوات الألفين حول امكانيّة العمل المشترك مع النهضة. كما لم تكن المواقف حولها بمعزل عن تموقع أصحابها في سلّم معارضة النظام ولا عن مواقفهم من قضايا العلمانيّة والهويّة. حذّر المناضل النقابي والسياسي والقيادي بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان صالح الزغيدي حينها من خطر الانزلاق من الموقف الحقوقي الذي يدين ما تعرّض له الإسلاميون إلى الإقرار بحقّهم في التنظّم والتعبير الذي يمهّد لإدماجهم ضمن الحركة الديمقراطية والتحالف معهم[49]. من جهتهم، شدّد أصحاب الاتجاه المعاكس على أنّ الإسلاميّين ليسوا كتلة متجانسة، وإنما تشقّهم تناقضات وأنّ الرهان على المعتدلين منهم شرطٌ لا بدّ منه، ليس فقط للإطاحة بالدكتاتورية وإنّما أيضا لبناء الديمقراطيّة[50]. يبقى أنّ حجج أصحاب هذا الموقف ساهمت في أحيان كثيرة في الخلط بين الاعتبارات التكتيكيّة والمواقف المبدئيّة، وهو ما تأكّد بعد ذلك. أثمرت مختلف النقاشات والمبادرات، وخصوصا ضيق الأفق الديمقراطي في مواجهة بن علي، مبادرة 18 أكتوبر 2005 التي لا تزال إلى اليوم محلّ جدل حادّ داخل اليسار التونسي. وإن كان من المهمّ التمييز داخلها بين لحظتين، لحظة إضراب الجوع الذي لاقى دعما واسعا، ولحظة تأسيس الهيئة التي خلّفت انقساما حادّا[51] وتلاشت بعد سنوات قليلة، فذلك لا يمنع من ملاحظة أنّ كليهما اختار "الحرّيات" كعنوان. فكان إضراب الجوع طريقة للمطالبة بحدّ أدنى من الحريات العامّة والسياسيّة أمام أعين العالم المجتمع في تونس بمناسبة قمّة مجتمع المعلومات. أمّا "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات"، فلم تكن فقط أداة لمعارضة "أنجع" للنظام، ولكن أيضا للنقاش بين أطرافها حول القضايا الخلافيّة، وعلى رأسها الحريات الفرديّة والمساواة وإصدار وثائق مشتركة حولها.

رغم ذلك كانت 18 أكتوبر مناسبة أخرى لتشابك الإشكاليات، فاختلط سؤال حقّ الخصم في التواجد السياسي بسؤال جواز التحالف معه. تكرّر الخلط ذاته بعد الثورة، وقد أصبح السؤال أعقدَ، لأنّ الخصم المتّهم بمعاداة الحرّية تحوّل من موقع المعارض المقموع إلى موقع الحُكم بعد انتخابات ديمقراطيّة. لم يحسم حصول النهضة على التأشيرة أسابيع بعد رحيل بن علي ولا مشاركتها في الاستحقاقات الانتخابيّة المتعاقبة الجدلَ حول مدى اتساع الديمقراطيّة لتعبيرات الإسلام السياسي. لم يكف تراجعها الانتخابي المستمرّ وإفلاسها الشعبي لكي يقتنع خصومها بأنّ الديمقراطيّة أفضل دواء لهذا "الداء"، بل تعقّدت المسألة أكثر بظاهرة الإفلات من العقاب وقضايا الاغتيالات السياسيّة، حتى وصلنا إلى قبول الكثير من اليساريّين مرّة أخرى

محمد الشرفي

المخاطرة بمكاسب الحرّية خوفا من الإسلاميّين. فأعاد التاريخ نفسه في شكل مأساة ومهزلة في الوقت ذاته.

اليسار البرلماني والتشريع للحريات زمن "الانتقال الديمقراطي"

فَتحت الثورة لمختلف التيارات السياسية فرصة التنافس الديمقراطي على السلطة وممارسة السياسة بكلّ حريّة. انتقلت القوى السياسيّة التي لم تعرف سوى المعارضة، قانونيّة كانت أم سرّية، إلى موقع المساهمة الفعليّة في التشريع. انقسم اليسار مع رحيل بن علي بين إصلاحيين قبلوا المشاركة في حكومة الغنوشي مع وزراء بن علي بحثا عن انتقال ديمقراطي سلس يأخذ شكل إصلاحات سياسيّة داخل إطار دستور 1959، وبين قوى تجمّعت مع الأحزاب والمنظمات المتبنّية للخطاب الثوري، بما فيها حركة النهضة، ليؤسسوا مجلس حماية الثورة. فرَضَ اعتصام القصبة وموازين القوى الجديدة القطع مع دستور 1959، فجاء الحلّ في تأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، كتوليفة فريدة بين التوجّهين الثوري والإصلاحي، لتُعدّ المناخ لانتخابات تأسيسيّة. كانت الهيئة بمثابة شبه-برلمان ثوري، بتمثيليّة واسعة ومتنوّعة ولكن من دون شرعيّة انتخابيّة، تناقش النصوص التشريعيّة وتصادق عليها ولكن بدور استشاري فقط[52]. وقد كان التوجّه اليساري غالبا على تركيبة الهيئة، ليس فقط لتعدّد تعبيراته الحزبيّة، ولكن بالأخصّ عبر منظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنيّة[53]. ترَكت الهيئة حصيلة تشريعيّة هامّة في تنظيم الانتقال الديمقراطي، ليس فقط عبر المراسيم المتعلّقة مباشرة بالانتخابات، ولكن أيضا المراسيم المنظمة للأحزاب والجمعيات وحرّية الصحافة والإعلام السمعي البصري التي حملت نفسا تحرّريا واضحا. حقّقت بذلك الهيئة مطلبا تاريخيّا لكلّ قوى المعارضة، بتفكيكها الأسس التشريعيّة للاستبداد وتعويضها بدعائم للانتقال الديمقراطي لا يزال معظمها صامدًا أمام مساعي الارتداد. لكنّ القوى السياسيّة المُمثلة داخلها، وبالأخصّ اليسار، لم تتبنّ هذا الإرث، حتى أصبحت الهيئة وخياراتها التحرّرية تُحمّل شرور "العشريّة" بوصفها "خطيئة أصليّة"[54] مكّنت النهضة من الحُكم. فإذا افترضنا أنّ الإسلاميّين استفادوا أكثر من غيرهم من الحرّيات السياسيّة، فهل أنّ المشكل في الحرّيات أم في منافسيهم؟ رغم ذلك، كان هاجس الخوف من النهضة حاضرا بقوّة داخل الهيئة. وقد كان محدّدا في اختيار نظام الاقتراع على سبيل المثال. كما حاولت الهيئة بأغلبيّتها اليساريّة إصدار "عهد جمهوري" يكُون بمثابة "إعلان الحقوق" الذي يضمن عدم الانحراف بالديمقراطيّة لضرب الحرّية. لكنّ حركة النهضة أبتْ أن ترضخ لذلك، فاشترطت في البداية أن لا يكون للوثيقة طابع إلزاميّ، ثمّ انسحبت من الهيئة بتعلّة "مناهضة التطبيع" التي انكشف زورها فيما بعد[55]. عادت بذلك جدليّة حريات الفرد والسيادة الشعبيّة، أو "حقوق الإنسان وحقوق المواطن"، مع انقلاب الأدوار بين اليمين واليسار.

أكّدت انتخابات المجلس التأسيسي كلّ المخاوف عندما أفرزت تمثيلا ضعيفا لأحزاب اليسار بالأخصّ الراديكاليّة منها[56]، مقابل أغلبية نسبيّة لحركة النهضة. فرضَ اختلال التوازن التقاء واسعا لكلّ خصوم الإسلام السياسي يمينا ويسارا، بالإضافة إلى عدد هامّ من نوّاب حليفيْه في الحكم (التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات والمؤتمر من أجل الجمهورية)، في نقاش الفصول الدستوريّة. كما جاءت "التعزيزات" من منظمات المجتمع المدني والنشطاء والشارع. كانت الحريّات أحد عناوين الصراع مع الإسلاميين الذين اغترّوا بشرعيّتهم الانتخابيّة فقرأوا على الأقلّ في البداية الثورات العربيّة بمنظار الصّحوة الإسلاميّة. طغَت حينها المسألة الهووية على التفكير في الحرية، فعجز اليسار بمعناه الواسع عن صياغة مشروع تحرّري شامل وظلّ حبيس دور دفاعي عن "المكتسبات" و"النمط المجتمعي". لم يتفطّن الكثيرون وسط الهلع إلى أنّ هذا الأُفُقَ محافظٌ بامتياز. مع ذلك لبّى دستور الثورة بعد مخاض عسير، ليس فقط داخل المجلس بل في الشارع والمجتمع المدني، التطلعات في مجال الحقوق والحريات وآليات ضمانها. حتّى بصمة الهوس الهووي الحاضرة في النصّ كانت في النهاية أقرب إلى اللغو والثرثرة منها إلى المعياريّة القانونيّة. افتكّ اليسار ديمقراطيّا ما لم يتجرّأ على تمريره في "العهد الجمهوري"، أي حرية الضمير التي تجسّد إحدى أكثر المسائل حساسيّة للإسلاميين، لأنّها تفترض حرّية الخروج عن الدين وتغييره على عكس التأويل الدارج في غالبيّة الدول المسلمة لحريّة المعتقد، والذي يتمثل في بعضها في تجريم ما يعرف بالردة. ومن المرجّح أن يكون هذا التنازل من ثمار نقاشات "هيئة 18 أكتوبر"[57]. ولكنّ إصرار المعارضة، بعد حادثة تكفير المنجي الرحوي من طرف أحد نواب النهضة الأكثر تشدّدا، على إضافة "تجريم التكفير" في الفصل ذاته، خلق ردّة فعل مضادّة لدى الإسلاميين، فاقترَن ذلك بمنع "النيل من المقدّسات". هكذا شوّه "المنطق الدفاعي" أحد أبرز انتصارات اليسار في معارك الحريّات. ولكن يبقى دستور 2014، بالرغم من تناقضاته بل بفضلها، معبّرا عن المجتمع التونسي وصراعاته وليس على توجّهات وفانتازمات فردٍ ممسك بالسلطة.

استوعب اليسار الراديكالي (إلى حين) درس الانتخابات التأسيسيّة فاجتمعت أحزابه، بالرغم من الخلافات التاريخيّة التي تشقّها، في جبهة شعبيّة إلى جانب بعض الأحزاب القوميّة. استطاعت الجبهة على عكس أحزاب وسط اليسار التي اندثرت من المشهد تحت ضغط "التصويت المفيد" لحامي الحداثة والنمط المجتمعي أن تقتلع كتلة بـ 15 نائبا. لكنّها لم تستغلّ هذه الفرصة، فكانت حصيلتها التشريعيّة متواضعة. فإذا ما استثنينا إمضاء بعض نوابها على مبادرات زملائهم من الكتل الأخرى، لم تقدّم كتلة الجبهة في مجال الحريات الفرديّة سوى مقترح واحدٍ لنسخ وتعويض القانون عدد 52 لسنة 1992 المتعلّق بالمخدرات، الذي رمى بالآلاف من الشباب في السجون من أجل مسك أو استهلاك مخدرات خفيفة. لكنّ مقترح الجبهة تميّز بنزعة محافظة، فقد جاء كردّة فعل على مشروع الرئيس السبسي الذي اعتبره رئيس كتلة الجبهة أحمد الصديق "إباحة مقنّعة لاستهلاك المخدرات"[58]. هكذا لم يكتف اليسار بالتخلي عن دور المبادرة في إحدى أبرز قضايا الحرّيات في تونس، بل تقمّص دور اليمين المحافظ وساهم بذلك في التخلي عن مشروع لم يكن هو الآخر تحرّريا بما يكفي لصالح تنقيح "الحدّ الأدنى" الذي اكتفى بإتاحة المجال للقاضي لتجنّب العقوبة السجنيّة.

لقد كان "درس" 23 أكتوبر مُضاعفًا. لم يكتف اليسار باستنتاج ضرورة التجمّع وإنّما وجد في "النقاش الهووي" الذي طغى على استحقاق 2011 تفسيرا مناسبا ومريحا لخسارته. فما يفصله عن شعبه هي تهمة "اللادينيّة" التي تلاحقه والتي لا يتردّد خصومه في استعمالها. لذلك ينبغي تفادي كلّ ما من

شأنه استفزاز مشاعر الشعب المحافظ. هكذا تصبح مطالب الحرّيات الفرديّة تشويشا على قضيّة المساواة الاجتماعيّة (في معناها الضيّق المتعلّق بإعادة توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعيّة). برزَ ذلك في ارتباك نواب الجبهة أمام مقترح قانون المساواة في الميراث بين النساء والرجال، الذي تقدّم به في 2016 النائب المستقلّ المهدي بن غربيّة. فبعد إمضاء عدد منهم على المقترح، خرج زميلهم المنجي الرحوي في الإعلام ليعلن أن رفاقه سيسحبون إمضاءاتهم ليس فقط لما تثيره نوايا بن غربيّة من شكوك، ولكن أيضا لأنّ هذا المطلب "ترف فكري" و"مسألة ثانويّة" لا تهمّ سوى أقلّية من النساء البورجوازيات وأنّه سيعيدنا إلى الاستقطاب حول الدين على حساب القضايا الحقيقيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة[59]. سقط بذلك الرحوي في منطق الأولويات البائس الذي يفترض تناقضا غير قابل للتجاوز بين الاجتماعي و"المجتمعي" (sociétal) ويتعامى على تشابكهما في كلّ القضايا والحقوق، وبالخصوص مسألة الإرث.

ارتباك اليسار إزاء الحريات الفرديّة: "الكوليب" نموذجا

عادت قضيّة المساواة في الميراث لتُطرحَ هذه المرّة بمبادرة من الرئيس السبسي، الذي أعلن في أوت 2017 عن تكوين لجنة للحريات الفرديّة والمساواة ترأستها المحامية والمناضلة النسوية والديمقراطيّة بشرى بلحاج حميدة. وإن لم تخلُ المبادرة من حسابات تكتيكيّة للرئيس الراحل في سياق تفكّك تحالفه مع حركة النهضة، فإنّ تقرير اللجنة الذي صدر بعد سنة مثّل مرجعا غير مسبوق وفرصة تاريخيّة لمناقشة قضايا الحريات الفرديّة وإحداث إصلاحات تشريعيّة حولها. أثار التقرير الكثير من الجدل، ليس فقط لدى الأوساط المحافظة التي هاجمت بقوّة أعضاء اللجنة واستعملت سلاحيْ التكفير والتخوين ضدّهم، بل كذلك في الأوساط اليساريّة وحتّى الحقوقيّة، بالنظر للمرجعيّة الدينيّة التي أدمجتها اللجنة في مقاربتها[60]، أو لتدرّج بعض المقترحات في المواضيع الأكثر حساسيّة. انتظرت الجبهة الشعبيّة شهريْن بعد صدور التقدير ويوما قبل الخطاب الذي سيعلن فيه السبسي ما سيتبناه من إصلاحات لكي تُصدر بيانها. في الأثناء أصدرت أحزابها، خصوصا اليساريّة منها، بيانات منفردة، وهو ما أشّر حينها إلى اختلاف في القراءة مع الأطراف القوميّة داخلها. كما شرَع الناطق الرسمي باسمها حمّة الهمامي حتى قبل صدور التقرير في نشر مقالات يدافع من خلالها على المساواة التامّة والحريات[61]. جاء موقف الجبهة مع انتقاده لأساليب "المناورة والمساومة والتدخلات الأجنبيّة" مساندا بصفة قطعيّة للمساواة في الميراث. في المقابل لم يكن تلقّي مقترحات الحريات الفرديّة بالدرجة ذاتها من الوضوح والتفصيل رغم ما أثاره بعضها من جدل، وتحديدا إلغاء الفصل 230 من المجلّة الجزائيّة المجرّم للمثلية الجنسية والحريات الجسديّة بصفة عامّة، التي كان هنالك نوع من الحرج في الدفاع عنها. رغم ذلك، دعت الجبهة الشعبيّة حينها مناضليها إلى النزول في المسيرة المساندة للحرّيات والمساواة وحضر قياديوها لأوّل مرّة في مظاهرة رفعت أعلام قوس قزح الرامزة لمجتمع الميم ونضاله من أجل الحقوق والاعتراف. لم تستثمر الجبهة ذلك ولم تسعَ لافتكاك مكان الرافعة السياسيّة لقضايا الحريات، بعد تخلي السبسي على مشروع مجلّة الحريات الفرديّة[62]. في المقابل ساهم انفجارها بعد أقلّ من سنة تحت وقع تناقضاتها التاريخيّة والشخصيّة في دفع جزء من قاعدتها الشعبيّة إلى أحضان حزب التيار الديمقراطي الحامل راية مقاومة الفساد والذي ساهمت مواقفه من المساواة في الميراث والحريات الفرديّة، على الرغم من تكلفتها الانتخابيّة لدى جمهوره المحافظ، في "دفعه" نسبيّا إلى اليسار واستقطاب جمهور جديد.

عموما، لم تكن مواقف الجبهة ومكوناتها اليساريّة من الكوليب،

بالمقارنة مع بقيّة الطيف السياسي، محافظة. ولكنّ الارتباك الحاصل كان في جزء منه ناتجا عن أنّ المبادرة جاءت من قصر قرطاج، وخضعت بالضرورة إلى حسابات وأولويات وأهداف ساكنِه. فإذا كان موضوع الحريات يؤدي إلى "استقطاب ثنائي بين اليمين واليمين"، فذلك يعود أيضا لأنّ اليسار رفض أن يتبنى هذه القضايا بوضوح ويتولى المبادرة بشأنها. فاليمين "البورقيبي" استغلّ الفضاء الذي تركه اليسار شاغرا. تماما كما تخلّت أحزاب اليسار على معركة مقاومة التسلّط البوليسي، في جميع أشكاله، وسقطت كغيرها في ابتزاز "إما البوليس أو الإرهاب"، حتى قفز عليها أقصى اليمين الديني ممثلا في ائتلاف الكرامة وإن كان بانتقائيّة واضحة.

لم يتخلّ اليسار على موقع المبادر في مجال الحريات بسبب انشغاله بالمسألة الاجتماعيّة. على العكس فإنّ عجزه عن تحويل المسألة الاقتصاديّة/الاجتماعيّة إلى خطّ انقسام سياسي وعلى تسييس النضالات الاجتماعيّة وصياغة بدائل فيها هو الذي يفاقم من حرجه وارتباكه في "المسألة الثقافيّة". عُزلته عن الطبقات المهمّشة هي التي تدفعه إلى تجنّب ما قد يبدو للبعض كقضايا الطبقات المرفّهة. لكنّ الحريات الفرديّة والحريات الجسديّة بالخصوص ليست فقط عابرة للطبقات، بل أنّ نكرانها أشدّ وقعا على الطبقات الاجتماعيّة المهمّشة. ليس فقط لأنّ الطبقات المرفّهة تجد بسهولة أكبر فضاءات آمنة لممارسة حرّياتها، وإنما أيضا لأنّ الأجهزة القمعيّة حاملة عن وعي أو دونه لمضمون طبقي. ولعلّ فشلنا النسبي بعد الثورة في دمقرطة معركة الحرّيات الفرديّة ودمجها مع الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة لا يتحمّله اليسار الحزبي وحده، وإنما أيضا الحركات الحقوقيّة والنسويّة وغيرها التي تحتاج هي الأخرى إلى تقييم مقارباتها وحصيلتها.

ليس مطلوبا من اليسار الحزبي أن يختزل نفسه في المعجم الحقوقي ولا أن يتخلّى عن هوّيته أو عن راديكاليته. إنما دوره هو أن يكون محرّكا للتغيير الاجتماعي وأن يوفّر للنضالات الاجتماعيّة والحقوقيّة الرافعة السياسيّة التي تحتاجها، وأن يستخرج من صلب "مجتمع المقاومة" مشروعا تحرّريا شاملا بمختلف معانيه السياسية والاجتماعية والثقافية والوطنية. يكمن دوره أيضا في التصدّي لكلّ محاولات الارتداد إلى الوراء وأن يفهم أنّ هزم خصومه يكون بالديمقراطيّة ولا شيئ غيرها، وأنّ الاستبداد لا يمكن أن يؤسّس للحريّة ولا للمساواة ولا للتنوير، فلا تناقض يعلو عليه أو يبرّر القبول به. ليس فقط لأنّ "الديمقراطيّة هي الطريق إلى الاشتراكيّة"[63] وإنما لأنّها الطريق الوحيد إلى الكرامة، هذه القيمة المركزيّة التي حمَلتها الثورة التونسيّة والتي لم يُدرك اليسار بعدُ كيف يحوّلها من شعار يردّده الجميع إلى مشروع سياسي لتغيير الواقع.

1. Claude Lefort, "Les droits de l'homme en question", Revue interdisciplinaire d'études juridiques, 1984/2, Volume 13.
2. Hannah Arendt, "Karl Marx et la tradition de la pensée politique occidentale", Edité et annoté par Jerome Kohn, Traduction de Françoise Bouillot, Payot et Rivages, Edition poche, 2021, p. 21.
3. أنظر حميد بن عزيزة، ماركس، "الكلب الميّت " والمفكر الحيّ، في مخاتلة رأس المال وفي لغز الاستغلال، دار كلمة للنشر، تونس، 2021، الفصل الأوّل: ماركس ضدّ ماركس، معضلة القراءة، ص. 24 وما يليها.
4. Lucien Sève, "Marx et le libre développement de l'individualité", in Guy Planty-Bonjour (dir.), Droit et liberté selon Marx, PUF, 1986, pp. 87-124.
5. اريك فروم، مفهوم الإنسان عند ماركس، ترجمة محمد سيد رصاص، دار الحصاد، 1998، ص. 54.
6. المصدر ذاته، ص. 81.
7. Guy Haarscher, "Philosophie des droits de l'homme", 4ème édition, Editions de l'Université de Bruxelles, 1993, p. 92 et s.
8. لقراءة متّزنة حول موضوع المركزيّة الأوروبية لماركس، أنظر: Kolja Lindner, "L'eurocentrisme de Marx : pour un dialogue du débat marxien avec les études postcoloniales ", in Actuel Marx, 2010/2 (n° 48), pp. 106-128.
9. Steven Lukes, "Can a Marxist believe in human rights? ", PRAXIS international, Issue 4/1981, pp. 334-345.
10. David Leopold, "The young Karl Marx, German philosophy, modern politics and human flourishing", Cambridge University Press, 2007, p. 150.
11. Ibid., p. 153
12. Justine Lacroix & Jean-Yves Pranchère, "Marx fut-il vraiment un opposant aux droits de l'Homme? Emancipation individuelle et théorie des droits ", Revue française de science politique, 2012/3, Vol. 62, p. 434.
13. Ibid
14. Charles Boyer, "Marx et les droits de l'homme", L'enseignement philosophique, 64ème année, N°3, p. 55.
15. كارل ماركس، المسألة اليهوديّة، دار مكتبة الجيل، ص. 25.
16. المصدر ذاته، ص. 41.
17. المصدر ذاته، ص. 42.

18. Barnard Bourgeois, Marx et les droits de l'homme, in Bourgeois, Philosophie des droits de l'Homme, pp. 99-130, §19.
19. حميد بن عزيزة، سبق ذكره، ص. 142.
20. Bernard Bourgeois, op. cit §4.,
21. Justine Lacroix & Jean-Yves Pranchère, op. cit., p. 436.
22. حميد بن عزيزة، سبق ذكره، ص. 153.
23. أنظر في هذا الصدد Thomas Picketty, Capital et idéologie, Seuil, 2019.
David Harvey, A brief history of neoliberalism, Oxford University Press, 2005.
24. Guy Haarscher, op. cit., p. 107.
25. Stephen Holmes & Cass Sunstein, "The cost of rights : Why liberty depends on taxes, Norton & company, 1999.
26. Etienne Balibar, What is a politics of the rights of man?, in Balibar, Masses, classes, Ideas. Studies on politics and philosophy before and after Marx, Translated by James Swenson, Routledge, 1994, p. 205.
27. Hillel Steiner, "On the conflict between liberty and equality", in Schmidtz & Pavel (eds.), Oxford handbook of freedom, p. 76.
28. أنظر Noura Borsali, Bourguiba à l'épreuve de la démocratie (1956-1963), Samed éditions, 2008.
29. عبد الجليل بوقرة، فصول من تاريخ اليسار التونسي، الشيوعيون وبرسبكتيف والنظام البورقيبي (1963-1981)، دار آفاق-برسبكتيف للنشر، تونس، ص. 136.
30. عبد الجليل بوقرّة، حركة آفاق، من تاريخ اليسار التونسي 1963-1975، سراس للنشر، 1993، ص. 29.
31. المصدر ذاته، ص. 75.
32. المصدر ذاته، ص. 87.
33. Hichem Abdessamad, "Le mouvement Perspectives : la mémoire introuvable", in Michael Bechir Ayari et Sami Bargaoui (dir.), Parcours et discours après l'indépendance, Arabesques éditions, pp. 17-37.
34. الهاشمي الطرودي، أضواء على اليسار التونسي: حركة آفاق نموذجا، شهادات وتأملات، دار محمد علي، 2014، ص. 15.
35. Entretien avec Noureddine Ben Khader, in Michel Camau et Vincent Geisser (dir.), Habib Bourguiba, la trace et l'héritage, Karthala, 2004, pp. 533-548.
36. Mohamed Charfi, Mon combat pour les Lumières, Elyzad, 2015, p. 99.
37. G.E.A.S.T. Perspectives, Stratégie et tactique. Débat interne inédit 1970-1972, Outrouhat,1989, p. 66.
38. Ibid., p. 84.
39. Ibid., p. 86.
40. انطونيو غرامشي، "الحرية للجميع... إذا كان هذا يحلو لكم"، مقال في صحيفة النظام الجديد بتاريخ 23 نوفمبر 1921، ورد في "فكر غرامشي: مختارات"، جمعها كارلو سالناري وماريو سبينيلا، تعريب تحسين الشيخ علي، دار الفارابي، بيروت، 1976، ص. 169.
41. André Comte-Sponville, La tolérance, in Petit traité des grandes vertus, p. 209 et s.
42. عبد الجليل بوقرّة، فصول من تاريخ اليسار التونسي، الشيوعيون وبرسبكتيف والنظام البورقيبي (1963-1981)، سبق ذكره، ص. 53.
43. المصدر ذاته.
44. أنظر الطريق الجديد، العدد 74، 12 مارس 1983.
45. توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية، من النشأة إلى الثورة، الأحزاب اليسارية والقومية والإسلامية، ص. 231.
46. Sadri Khiari, "Le renouveau du mouvement démocratique tunisien: paradoxes et ambivalences", in Olfa Lamloum et Bernard Ravenel (dir.), La Tunisie de Ben Ali. La société contre le régime, L'Harmattan, 2002, p. 177

يورد الكاتب في هذا السياق، بيانا لمنظمة "الشيوعيين الثوريين" ذات الانتماء التروتسكي، التي اعتبرت في نشريّة لها سنة 1991 أنّ "القمع لا يمكن أن يزيل خطر التطرّف" وأنّ تغاضي الديمقراطيّين عنه يجعلهم "متواطئين مع تفاقم الجهاز البوليسي للسلطة على حساب الحريات السياسيّة ».

47. باستثناء التجمّع الاشتراكي التقدّمي الذي دفع ثمن محاولة الوساطة التي أجراها زعيمه أحمد نجيب الشابي بين الغنوشي وبن علي، لتنقطع علاقة الشابي بن علي بعد أن كان مبعوثا خاصّا له في 1991. أنظر أحمد نجيب الشابي، المسيرة والمسار، ما جرى وما أرى، ص. 109. أمّا حزب العمال الشيوعي التونسي، الذي عارض انقلاب بن علي منذ البداية ولم يكن طرفا في "الميثاق الوطني" وطاله التوجّه القمعي في بداية التسعينات، فكان صراعه مع حركة النهضة حينها طاغيا على مواقفه التي لم تخلُ موقفه من التباسات، مثلما حصل في قضيّة "الكاسيت". أنظر محمد الكيلاني، التاريخ المنسي. مذكرات مناضل وطني، دار كلمات عابرة، ص. 244.
48. "بن علي: الطريق إلى التعدّدية"، كان عنوان كتاب الصادق شعبان، أستاذ القانون الذي كان من أعمدة نظام بن علي، وقد تحوّل منذ 25 جويلية 2021 إلى أحد أشدّ مساندي قيس سعيّد.
49. Salah Zghidi, "Pour qui donc roulent ceux qui veulent réhabiliter le mouvement intégriste ?", Alternatives citoyennes, n°1, avril 2001
50. Sadri Khiari, "Le renouveau du mouvement démocratique tunisien…", op. cit., p. 181 et s.
51. هشام عبد الصمد، اليسار والإسلام السياسي أو النزاع العالق، حول حركة 18 أكتوبر 2005، ترجمة فتحي بن الحاج يحيى،
52. أنظر المولدي قسومي، في مواجهة التاريخ: صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس، دار محمد علي الحامي، 2021.
53. المصدر ذاته، ص. 93.
54. المصدر ذاته، ص. 683.
55. استغلّت حركة النهضة وجود مقترح واحد من بين 6 مقترحات عند مناقشة العهد الجمهوري، لا يتضمّن مناهضة التطبيع، لافتعال أزمة واتهام معارضيها داخل الهيئة بالسعي للترويج للتطبيع، والانسحاب منها. حافظت الهيئة على النقطة المتعلّقة بمناهضة التطبيع ضمن النسخة النهائيّة من العهد، في حين عطّلت الحركة داخل المجلس التأسيسي ثمّ المجلس النيابي منذ 2014 كلّ محاولات تجريم التطبيع، بالإضافة إلى إجهاض مقترح التنصيص في توطئة دستور 2014 على مناهضة الصهيونيّة، بوصفها من بين "أشكال الاحتلال والعنصريّة".
56. لم يجن حزب العمال الشيوعي التونسي، عبر قائمات "البديل الثوري"، سوى 3 مقاعد، في حين اقتصر تمثيل حزب الوطنيين الديمقراطيّين الموحّد على مقعد واحد.
57. قبلت حركة النهضة بدسترة حرية الضمير بعد ممانعة طويلة داخل المجلس التأسيسي، وذلك في حوار دار الضيافة (أفريل 2013)، الذي شارك فيه الحزب الجمهوري (الديمقراطي التقدمي سابقا) على خلاف معظم أحزاب المعارضة.
58. لم يكن مشروع القانون عدد 79/2015، الذي جاء بمبادرة من السبسي، «إباحة مقنّعة" للاستهلاك، وإنما على العكس، حافظ على مبدأ التجريم، واكتفى بحذف العقوبة على الاستهلاك الأول في صورة الالتزام بالعلاج، وحذف العقوبة السجنية في صورة "الاستهلاك الثاني"، في حين أبقى عليها في بقيّة الحالات. فقد كان مشروع السبسي بحاجة إلى تطوير في المقاربة في اتجاه أكثر تحرّرا، وليس العكس. أمّا مقترح الجبهة، فحافظ على تجريم الاستهلاك لأول مرة، واكتفى بحذف العقوبة السجنية في هذه الحالة، مع الإبقاء عليها في حالة العود أو في حالة رفض الخضوع إلى تحليل العينات البيولوجية (من 3 إلى 6 أشهر).
59. منجي الرحوي : مبادرة المساواة في الإرث "ترف فكري"، موقع جوهرة اف ام، 17 ماي 2016.
60. مروان بوعصيدة، المرجعيّة الإسلاميّة في تقرير لجنة الحريات الفرديّة والمساواة: بين متطلبات الفلسفة وإكراهات المجتمع، في زينب التوجاني (إش.)، الحريات الفرديّة والمساواة بتونس: بين التنوير والتكفير، دار محمد علي الحامي، 2021، ص. 63.
61. جمّعت هذه المساهمات، مع نصوص أخرى، في: حمّة الهمامي، المفرد والجمع في الحرية والمساواة، تقديم فتحي بن الحاج يحيى، منشورات حزب العمال، 2019.
62. أمضى بعض نواب الجبهة، صحبة نواب من كتل أخرى، على مبادرة تشريعيّة تضمّنت مشروع مجلة الحريات الفردية الذي أعدته لجنة الحريات الفردية والمساواة، ولكن لم يصحب ذلك أيّ مجهود أو ضغط سياسي لتسريع مناقشتها.
63. فواز الطرابلسي، اليسار في الزمن الثوري، مجلّة بدايات، العدد الأول، شتاء/ربيع 2012.

معلقة أصدرها الحزب
الشيوعي سنة 1977

اليسار ومسألة حقوق الإنسان: بعض الملامح من التجربة والمقاربَات

محمّد أكرم الهويمل
باحث في التاريخ المعاصر بجامعة تونس

—

شهِدت علاقة اليَسار بمسألة حقوق الإنسان تطوّرًا منذ أواسط القرن العشرين، ممّا جعلَ المسألة الحقوقيّة تتحوّل إلى مراكز اهتمام أغلب التيّارات اليساريّة في العالم. فلم تَعُد بذلك الحريّات الفرديّة وحقوق الأقليّات والمسألة النسويّة والحقوق الإيكولوجيّة حكرًا على الفكر الليبرالي ولا مجرّد إيديولوجيا برجوازيّة تؤكّد على مجتمع الأفراد وتنفي وجود الطبقات. كان جزء لا بأس به من التقليد الماركسي ينظر إلى حقوق الإنسان بوصفها ترفًا برجوازيّا وخطرا إيديولوجيّا من شأنه إبعاد الجماهير عن جوهر الصراع الطبقي وتعطيل مهمّة تحرير العمّال من الاستغلال. لكن بدأت هذه المواقف تشهد مراجعات كان للمفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي دورا بارزا فيها، إذ وضّح غرامشي مفهوم المجتمع المدني داخل ثلاثيّة المجتمع السياسي والمجتمع المدني والدولة، وفكّك على ضوء هذه الثلاثية مفهوم الهيمنة ودور المثقّف وراهنيّة السيطرة على المجتمع المدني لإنتاج هيمنة ثقافيّة مضادة قادرة على مواجهة الهيمنة الثقافيّة البرجوازيّة.

وانطلاقا من الستّينات وعلى امتداد السبعينات برز إلى الوجود مفهوم اليسار الجديد، وهو يسار عملَ على تجاوز الماركسيّة الكلاسيكيّة وعلى التفكير في مسائل الحقوق المدنيّة والسيّاسيّة والنسويّة وحقوق الأقليّات والبيئة والحقّ في الإجهاض، وبدأ في الانتشار في أوروبا وأمريكا اللاتينيّة وتدعّمَ مع بروز مجموعة من المفكّرين الماركسيين الذين بدأوا يسعون إلى تطوير نهج سياسيّ أكثر انتباها لفكرة الديمقراطية، على غرار هربرت ماركوز وإرنيست بلوخ ورايت ميلز وأقطاب مدرسة فرانكفورت.

أصبحت مسألة حقوق الإنسان بذلك ضمن أولويّات اليسار وتطوّرت المعادلة من تحرير العامل من الاضطهاد إلى تحرير الإنسان من الظلم. وبالتوازي مع ذلك، تطوّرت النظريّة الماركسيّة حتى صرنا اليوم نتحدّث عن ماركسيّة إيكولوجيّة وماركسيّة نسويّة، بل إنّ هناك من يصنّف اليسار اليوم بين "يسار سياسي" و"يسار مدني" ويعتبر قضايا حقوق الإنسان أرضيّة جامعة قادرة على توحيد التيّارات اليساريّة في معارك مجتمعيّة وسياسيّة واقتصادية.

في تونس، يعتبر اليسار مكوّنا تاريخيّا داخل المشهد السياسي وله إرث يمتدّ على أكثر من قرن. فأوّل حزب شيوعيّ تونسيّ تكوّن سنة 1919 وكان عضوا في الأمميّة الثالثة وكانت له إسهامات كبيرة سواء في الفترة الاستعماريّة أو فترة ما بعد الاستقلال، لتشهد الستّينات والسبعينات تنامي المدّ اليساري بظهور اليسار العمّالي والماوي واليسار الاشتراكي الديمقراطي. وكان لهذا الزخم تأثيره على المسائل الفكريّة والنظريّة ممّا جعل اليسار التونسي يعيش نفس السجالات التي عاينها اليسار في العالم حول مسألة حقوق الإنسان، ناهيك عن أن تأسيس

الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان تمّ في فترة مبكّرة وفي مرحلة سياسيّة تكثّفَ فيها الجدل حول علاقة اليسار بالسلطة القائمة وعلاقة اليسارات التونسية ببعضها البعض.

يرجع تأسيس أوّل هيكل حقوقي في تونس إلى سنة 1977، وهي الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان. هذا التأسيس جاء في ظرفيّة تميّزت بتصلّب النظام ونزوعه نحو القمع، حيث فرضَ مناخا سياسيّا منغلقا بعد حلّ الأحزاب المعارضة سنة 1963 وبعث محكمة أمن الدولة سنة 1968 وما تلاها من محاكمات شملت الحركة الطلاّبيّة والحركات اليساريّة خاصة في محاكمتي 1968 و1971. كما تميّزت فترة السبعينات ببداية التصدّع داخل الحزب الحاكم وهو ما تأكّد في مؤتمر المنستير سنة 1971 بخروج الجناح الليبرالي من الحزب بزعامة أحمد المستيري وبداية صراع الأجنحة، ضمن معركة مستعرّة حول خلافة الرئيس الحبيب بورقيبة.

قاد هذا التدهور السياسي إلى بداية انهيار إيديولوجيا "الوحدة القوميّة" التي أراد من خلالها نظام بورقيبة خلق حالة من الإجماع القسري، خاصّة بعد مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس سنة 1971 والإضراب العام الذي أقرّه الاتحاد العام التونسي للشغل في 26 جانفي 1978. وقد فاقم هذا الأمر من عزلة النظام السياسي ومن اعتماده على العنف السياسي والمحاكمات السياسيّة الجائرة. من ناحية أخرى تميّز الوضع الدولي بتشجيع الولايات المتّحدة الأمريكيّة على حقوق الإنسان خاصة بعد صعود الرئيس جيمي كارتر إلى الحكم سنة 1977 وتهديده بقطع المساعدات على الدّول التي لا تحترم حقوق الإنسان.

تأسيس الرابطة وتطوّر مواقف اليسار من مسألة حقوق الإنسان

في هذه الظرفية بالذات، تمّ تأسيس الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان، فكانت مواقف التشكيلات اليساريّة حولها متباينة. إذ تداخلَت ثلاثة عوامل في بلورتها: عامل إيديولوجي تمثّل في اعتبار قضيّة حقوق الإنسان مسألة سياسيّة يجري داخلها تهميش القضايا الاقتصاديّة والاجتماعية، وعامل سياسيّ تمثّل في وطأة القمع والمحاكمات والحاجة إلى وجود هيكل حقوقي يستطيع فيه المتضررون من قمع السلطة التحرّك والدفاع عن ضحايا المحاكمات، وعامل دوليّ ثالث تَمثّل بالأساس في توجّس مجموعة من اليساريين من وقوف الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلف هذا التأسيس إثر تبنّيها سياسة التشجيع على حقوق الإنسان في العالم، إذ تميّز الوضع الدولي بتشجيع الولايات المتّحدة الأمريكيّة على حقوق الإنسان خاصة بعد صعود الرئيس جيمي كارتر إلى الحكم سنة 1977 وتهديده بقطع المساعدات على الدّول التي لا تحترم حقوق الإنسان.

في الفترة الممتدّة بين 1976 تاريخ بدء المفاوضات بين السلطة والمؤسّسين و1985 تاريخ صياغة ميثاق الرابطة بعد المؤتمر الثاني، شهدت مواقف أغلب تشكيلات اليسار تغيّرا تجاه مسألة حقوق الإنسان. إذ باتَ لأغلب العائلات السياسيّة اليساريّة وجود داخل هياكل الرابطة، لتشهد بذلك المؤتمرات اللاحقة سيطرة يساريّة على هذه المنظّمة، إضافة إلى تأسيسهم منظّمات أخرى تُعنى بقضايا حقوق الإنسان على غرار المعهد العربي لحقوق الانسان والجمعيّة التونسية للنّساء الديمقراطيّات. ويطرح هذا التطوّر في المواقف والتبنّي اليساري للفكر الحقوقي تساؤلات حول الخلفيّات التي كانت وراء هذا الانخراط اللافت للانتباه، فهل كانت الدوافع مبدئيّة إيديولوجيّة أم أنها براغماتيّة ظرفية؟

لفهم هذه الإشكاليّة سنعود إلى لحظة التأسيس معتمدين على مواقف الفاعلين السياسيين التي قمنا بالحصول عليها من خلال جمع الشهادات[1] والتي على ضوئها تبيّن لنا وجود موقفين من تأسيس الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان: موقف مساند ومشارك مثّله الحزب الشيوعي التونسي وحركة

غلاف مجلة أطروحات
العدد 14، جويلية 1988

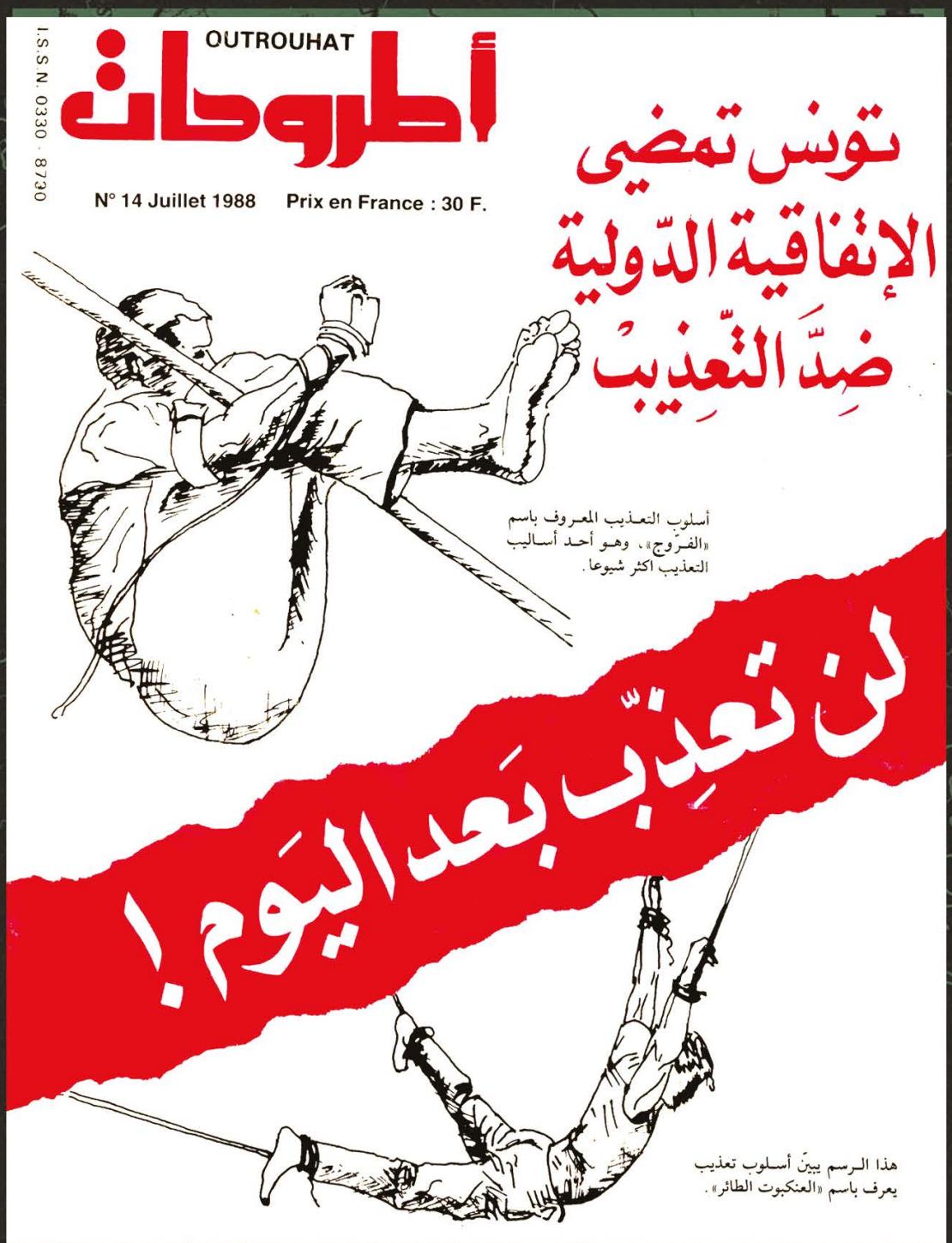

الديمقراطيين الاشتراكيين، وموقف رافض مثّله أنصار العامل التونسي وأنصار تنظيم الشعلة.

برَزَت فكرة تقديم مطلب الحصول على تأشيرة خاصّة بمنظّمة تدافع عن حقوق الإنسان، إثر الرّغبة في التخلّي عن تقليد قائم على فكرة تكوين لجان دفاع عن المساجين ومُحاولة إرساء هيكل قارّ يتولّى مهمة إسناد ضحايا القمع وعائلاتهم، كلّمَا قامت السلطة بحملة إيقافات ومحاكمات. في هذا السياق، يذكر مختار الطريفي الذي شغل خطّة رئيس الرّابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من سنة 2000 إلى سنة 2011، أنه "كانت هناك مجموعات سبقَت تكوين الرابطة، وهي مجموعات دفاع في أواخر الستينات وبداية السبعينات، إبّان إيقاف مجموعة من حركة "آفاق -العامل التونسي"، حيث تكوّنَت لجان دفاع في باريس، ثم بعد ذلك لجان دفاع على النقابيين أو الطلبة بداية من السبعينات".[2] وفي السياق نفسه أكّد الأستاذ مصطفى التليلي أنه "كانت هناك مبادرات قام بها اليسار عبر صالح الزغيدي في محاكمات 1974 و1975، إذ أسّسَ لجنة الدفاع عن المساجين السياسيين".[3]

وبالعودة إلى مقال صدر في جريدة "الرأي" بتاريخ 6 ماي 1983، تحدث المحامي الشريف الماطري، وهو من أبرز مؤسسي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، عن هذه الفكرة، حيث يقول "وقعت أحداث عديدة منها المحاكمات التي وقعت إثر أحداث الجامعة سنة 1968، وكانت هناك العديد من الاعتقالات، و مثُل عدد من مجموعة "آفاق" أمام محكمة أمن الدولة، وقد تطوعتُ مع مجموعة من المحامين، لكن ضغوطات عديدة مُورست لمنعنا عن القيام بواجبنا. وذهب الأمر بالسلطة آنذاك إلى طرد محامين قدمُوا من فرنسا، ثم جاءت أحداث أخرى تتمثل في إيقاف أحمد بن صالح، واتصل بي وقتها المرحوم محمد بن صالح شقيق أحمد بن صالح، و طلب منّي تكوين هيئة دفاع عن أحمد بن صالح، يرأسها والدي المرحوم محمود الماطري، قلت وقتها لماذا هيئة دفاع عن أحمد بن صالح وحده؟ لماذا لا نؤسس هيئة دائمة للدفاع عن المواطن الإنسان أين ما كان ومتى وقع تعدٍّ صارخ على كرامته".[4]

ويذكر في هذا السياق أن حسيب بن عمار[5] يُعتبر في نظر العديد الأب الروحي لمشروع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهو حسب شهادة خديجة الشريف "المؤسس الأبرز الذي يبقى المرجعية، فهو الذي اتصل بالشخصيات المستقلة، وقد كانت له أيضا اتصالات بالعديد من الشخصيات الفاعلة على الساحة الحقوقية في العالم".[6] كان بذلك حضور عناصر الاشتراكيين الديمقراطيين طاغيا في التأسيس واستمّرت مفاوضات التأسيس سنة كاملة وافقت من بعدها السلطة على منح التأشيرة في 07 ماي 1977، على أن يتمّ تمثيل الحزب الحاكم بسبع شخصيّات تمّ إضافتها للقائمة التي تقدّمت لمطلب التأسيس وشملت 15 عضوا. وقد تكوّنت المجموعة، مثلما حدّد انتماءاتها سعدون الزمرلي من ستة مستقلين: هم فاروق بن ميلاد، عبد الرحمان هيلة، الشريف الماطري، عزيزة الوحيشي، الطيب الميلادي وسعدون الزمرلي، إضافة إلى المنجي الشّملي الذي كان قريبا من السلطة، وأربع شخصيات من مجموعة الليبراليين التي يتزعمها أحمد المستيري وهم: الهاشمي العياري، حموده بن سلامة، منير الباجي، ودالي الجازي. كما تضمنت القائمة شخصيتين محسوبتين على التيار القومي وهما: الميداني بن صالح وهشام بوقمرة. وكان هناك عبد الحميد معموري عن حركة الوحدة الشعبية، وأخيرا فتحي حفصية عن الشيوعيين.[7]

تكوّنَت الرابطة بذلك من عناصر أغلبها محسوبة على الليبراليين الذين أنشأوا فيما بعد حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين. كما كان هناك ترابط بين هياكل الرابطة وهياكل هذه المجموعة، لذلك يقول خميّس الشمّاري أنه: "كانت هناك مشكلة تنظيمية، فالهيكلة الخاصّة بالرابطة كانت مشكلة حقيقية، فالرّابطة تكوّنت ضمن خريطة جغرافية مُطابقة

مع زوجات معتقلين اسلاميين:
"إلى متى تغتصب حريّة العباد في هذه البلاد؟"
ص - 5 -

عنوان مقال ورد على غلاف جريدة
الطريق الجديد في 16 أفريل 1984

للخارطة الجغرافية لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، كلّ فروع الرابطة في السنوات الأولى متطابقة مع فروعهم، لذلك نجد مثلاً أربعة فروع في الوطن القبلي، لأن دالي الجازي كان ماسكًا بالأمور هناك والفروع هي قربة وقليبية والحمامات ونابل".[8]

أمّا الحزب الشيوعي التونسي فنفهم موقفه من خلال شهادة أحد قادته، هشام سكيك، الذي واكب مرحلة تأسيس الرابطة، ويذكر في هذا الصدد قائلا: "قام حسيب بن عمّار بالاتصال بالحزب الشيوعي عن طريقي، فقد كنت على اتّصال به باعتباره مدير جريدة "الرّأي"، وكنت دائم التوجّه إلى الجريدة لنشر البلاغات والمقالات. وبعد أن عَرَضَ عليّ هذه الفكرة، أي رابطة حقوقيّة تعدّدية تجمع عناصر ذات توجّهات مختلفة، وذكر لي أساسا مجموعة الـ(MDS) والمناضلين الديمقراطيين المستقلّين المعروفين، طلب منّي دعوة الحزب الشيوعي التونسي إلى المشاركة، وبطبيعة الحال لم نتردّد".[9]

شكّلت عملية حظر الحزب الشيوعي التونسي عن النشاط في 1963 دافعا جعل نظرة هذا الحزب للمبادرة إيجابية، لأنها تُمثّل محطة نضالية في إطار المعركة الديمقراطية. يقول هشام سكيك في السياق نفسه: "لم نتردّد، لاعتقادنا أنّ المعركة الديمقراطيّة كانت من أولوياتنا منذ منع الحزب من النّشاط، فالمعركة الأساسيّة كانت حول الديمقراطيّة والحريّات."[10] أمّا بقيّة اليسار فقد كان موقفه في سنوات التأسيس سلبيّا، وقد برّرَ السيد خميس الشماري ذلك بأنه "نتيجة لعدة عوامل، فقد كان اليسار يعتبر أن مسألة حقوق الإنسان مسألة شكلية وبرجوازية، إذ كانت في أذهانهم قطيعة بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية"[11]. كما كانت قراءة اليسار للظرفية الداخلية في تلك الفترة تتميز بالتوجس معتبرا إياها "مناورة قام بها النظام وجماعته لإقصاء الحقوق الحقيقية، على أساس أن هذه الحقوق هي سياسية، في حين أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ليست مضمنة داخل العملية".[12] أما فيما يخص قراءة اليسار للظرفية العالمية، فقد كان رافضًا لهذه المبادرة ولم يرغب في التعامل مع المؤسسين خصوصا وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقف وراءها بقيادة "جيمي كارتر"، "ممّا جعل المسألة في أذهان اليسار تبدو مشبوهة".[13]

وعن الموقف داخل الجامعة وفي تناغم مع كل هذه المواقف، يذكر مصطفى التليلي الذي كان ينشط ضمن الهياكل النقابية المؤقتة في الاتحاد العام لطلبة تونس، أنهم كانُوا "يعتبرون الدعوة إلى الديمقراطية آنذاك والدعوة إلى حقوق الإنسان تندرج ضمن إستراتيجية دولية للإمبريالية الأمريكية، وكنّا نعتبر أن الرابطة والديمقراطيين الاشتراكيين وريقات "كارتريّة"

جديدة. فموقف اليسار الجديد أي أنصار منظمة "العامل التونسي" وأنصار "الشعلة" كان سلبيا في مسألة حقوق الإنسان".[14] لكنّ هذه المواقف بدأت تتغيّر خاصة بعد الدور الذي لعبته الرابطة في الدفاع عن ضحايا الانتهاكات، خاصة بعد أحداث الخميس الأسود وقضيّة البترول المغشوش وأحداث الخبز. فقد نجح الرابطيون في التوفيق بين المرجعيّة المدنيّة والسياسيّة من جهة والمرجعيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة من جهة أخرى، فاستطاعت بذلك استقطاب مجموعة هامة من العناصر اليساريّة والنقابيّة.

وتنقسم الآراء حول التحاق اليسار بالرابطة إلى قسمين: قسم أوّل يعتبر أنّ اليساريين بدأوا يشعرون بأهميّة الدور الذي لعِبته الرابطة في مساندة ضحايا القمع، لذلك حاولوا الدخول لاحتلال مواقع بغاية استغلالها ضدّ القمع. وقسم ثان يتزعّمه حمودة بن سلامة اعتبر أنّ اليساريين أرادو السيطرة على الرابطة وتحويلها إلى حزب سياسي معارض حيث يقول: "في الثمانينات أصبحت الرابطة في خانة المعارضة وتحت سيطرة اليسار. فمجموعة خميّس الشماري ومحمد الشرفي وعبد الكريم العلاّقي وفرج فنيش رغبت في الدخول إلى الرابطة، وهو ما رفضته مجموعة الديمقراطيين الاشتراكيين لأنهم يساريون".[15] وهو ما أدّى إلى بروز أزمة فرع تونس الذي حاول كل من محمد جمور وناجي شلّف وراضية النصراوي تأسيسه، لكنّ الهيئة المديرة التي يسيطر عليها الديمقراطيون الاشتراكيون رفضت بعث هذا الفرع لأنّ الفرع سيتحول -في نظرهم- إلى مرتبة الهيئة المديرة. كما شجّعت الهيئة المديرة في إطار بحثها عن التوازن داخل الرابطة دخول المجموعات القريبة من الاتجاه الإسلامي. وفي هذا الصدد يصف صلاح الدين الجورشي، الذي صعد إلى الهيئة المديرة سنة 1982، هذا الاتجاه قائلا: "بالنسبة لي تمّ ترشيحي باعتباري أمثّل وجهة نظر إسلاميّة تقدّميّة."[16]

ويمكن فهم الوزن الذي بدأ اليسار يُشكّله داخل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال الدّور الذي لعبه في صياغة ميثاق الرابطة، والذي مثّل حاجزا أمام الضغط والحضور الإسلامي داخل الرابطة. ترأّسَ لجنة الصياغة محمّد الشرفي وأكّد بذلك الميثاق على جملة من المبادئ العلمانيّة وفرض ما يسمّى بالبنود الأربعة وهي: مناهضة الإعدام، وإقرار حق التبنّي، والمساواة بين الجنسين، وحق زواج المسلمة بغير المسلم، وهو ما جعلَ الأطراف "المحافظة" داخل الرابطة تندّد بهذا الميثاق وتنشر بيانا في جريدة الرأي وَردَ فيه: "اتصلت بالرأي العريضة التالية: نحن الممضين أسفله، بعد اطلاعنا على الميثاق الجديد للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان نستنكر وننند بشدة بما جاء في الفصل الثامن المتضمن لإباحة زواج المسلمة بالكافر، والفصل التاسع الذي يبيح الردة عن الإسلام، نذكر بأن هذين الفصلين يتضاربان مع ديباجة الدستور وفصله الأول ومع ديباجة الميثاق نفسه ونؤكد أن هذين الفصلين يطعنان في الصميم الشعور الديني للشعب التونسي المسلم، وننادي بشطب وإلغاء هذين الفصلين فورا."[17]

هكذا شهدت فترة الثمانينات إقبالا متناميًا من قبل قوى اليسار على النضال الحقوقي وهي العشريّة التي بدأ فيها اليسار المدني في التشكّل في تونس، وبدأ في الظهور جيل جديد اكتسب ثقافة حقوقيّة وبدأ في تأسيس منظّمات حقوقيّة ومنظّمات مناهضة التعذيب.

اليسار وتبنّي النضال الحقوقي في مواجهة قمع نظام بن علي

شهدَت فترة نهاية ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي تطوّرا ملحوظا للحركة الحقوقيّة بتونس، حيث أقبلت العناصر اليساريّة على إنشاء عديد المنظّمات والهيئات الحقوقيّة التي لم تكن وليدة مناخ سياسيّ منفتح، بل على العكس من ذلك وجدت القوى السياسيّة المعارضة نفسها مجبرة على مقاومة القمع من داخل حقل النضال الحقوقي.

في بداية فترة حكمه، حاول نظام بن علي احتواء الحركة الحقوقيّة بتونس، فعمل على استقطاب بعض رموزها وتقليدهم حقائب وزاريّة على غرار محمّد الشرفي وسعدون الزمرلي وحمّودة بن سلامة. بالمقابل قام بملاحقة العناصر المناوئة، لتشهد بذلك الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان أزمتان عميقتان: الأولى سنة 1992، حين حاول وزير الداخلية الأسبق عبد الله القلاّل سنّ قانون جديد للجمعيّات يمكّن السلطة من تصنيف الرابطة كجمعيّة ذات صبغة عامة لتسهيل تدجينها، وهو ما أدّى إلى تجميد نشاطها لمدّة شهر وإلى إغلاق مقرّاتها بسب رفض هذا القانون الذي تمّ التراجع عنه بعد تعرّض السلطة لضغوط دوليّة.[18] أمّا الأزمة الثانية فقد ارتبطت بالمؤتمر الخامس. فقد أدّى الاقتراع الذي تمّ ليلة 30 أكتوبر 2000 إلى فوز قائمة "الوفاق الرابطي" بجميع مقاعد الهيئة المديرة وهي قائمة لم تضمّ أيّ عضو منتم للحزب الحاكم، ممّا دفع مجموعة من الخاسرين في المؤتمر إلى رفع قضيّة استعجاليّة يوم 25 نوفمبر 2000 لغلق مقرّ الرابطة وتعيين حارس قضائي عليها، وهو ما استجابت له المحكمة. كما تمّ في 12 فيفري 2001 إصدار حكم بابطال المؤتمر الخامس للرابطة وكلّ القرارات الصادرة عنه والهيئات المنبثقة عنه وتكليف الهيئة المديرة السابقة بإعادة عقده.[19] وهو ما أدخل الرابطة في أزمة لم تنته إلاّ بسقوط نظام بن علي في جانفي 2011.

كان الانغلاق السياسي وتصاعد وتيرة القمع والتضييق على الحريّات وحق التنظّم والتجمّع دافعا إلى مزيد إقبال العناصر والتنظيمات اليساريّة على تطوير الحركة الحقوقيّة وتأكيد الوزن المتنامي لليسار الحقوقي والمدني، الذي ربط بين النضال السياسي والاجتماعي، بل واستفاد من عامل التحرّر من إكراهات وضوابط الفعل السياسي التي عاشها "اليسار السياسي". في هذا السياق، رَبَطَت المناضلات النسويّات بين النضال من أجل حقوق النساء والمطالبة بدمقرطة النظام، فكانت هذه العمليّة بداية تبلور حركة نسويّة خارج "نسويّة الدولة" عبر تأسيس الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات، التي قدّمت تصوّرا علمانيّا لوضع المرأة وطالبت بالمساواة التامة بين الجنسين واعتبرت تكافؤ الفرص شرطا أساسيّا لتحقيق الحريّة في كنف العدالة[20]. تمّ الاعتراف القانوني بالجمعيّة في 6 أوت 1989، وهو تتويج لجملة من المحطّات التي بدأت سنة 1978 بتكوين النادي الدراسي لوضع النساء داخل النادي الثقافي الطّاهر الحدّاد، مرورًا بتكوين اللجنة النقابيّة للمرأة العاملة داخل الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1982، ثمّ بعث صحيفة نساء لكسر جدار الصمت وبداية بثّ المقاربة النسويّة[21]. كما شهد جانفي 1989 تأسيس جمعيّة النساء التونسيّات من أجل البحث والتنمية، والتي ضمّت مجموعة من الباحثات المهتمّات بإنتاج معرفة نقديّة حول أوضاع النساء.

أمّا في مجال رصد انتهاك حقوق الإنسان وخاصة مسألة التعذيب وأمام انغلاق المجال السياسي وتعدّد موجات القمع ضدّ الناشطين والمعارضين للنظام تمّ في أفريل 1988 افتتاح فرع منظّمة العفو الدوليّة. وفي سنة 1989 وفي إطار توثيق الانتهاكات وتقديم المساعدة القانونيّة ونشر الوعي الحقوقي، تمّ تأسيس المعهد العربي لحقوق الإنسان. إثر ذلك أسّست الناشطة الحقوقيّة اليساريّة راضية النصراوي في سنة 2003 الجمعيّة التونسيّة لمناهضة التعذيب، بهدف الكشف عن ممارسات التعذيب والتشهير بها،[22] لتشهد سنة 2007 إرساء الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام برئاسة الناشط السياسي والحقوقي شكري لطيف.

لقد انخرط جزء واسع من اليساريين في الحركة الحقوقيّة، إمّا تأسيسا للمنظّمات أو مشاركة فيها، وهو ما يجعلنا نلاحظ التغيير الحاصل في المواقف من المسألة الحقوقيّة التي عاينّا نفورا منها في نهاية السبعينات، ثمّ تعاملا براغماتيّا معها طيلة الثمانينات، ليتحوّل الموقف بعد ذلك إلى إيمان بالمسألة الحقوقيّة، حتى صرنا نتحدّث عن "يسار حقوقيّ" و"مدني" يُولي المسألة الحقوقيّة أولويّة مطلقة. فكيف تعامل اليسار

بعد الثورة وبعد انفتاح فضاءات الفعل والتغيير والممارسة مع المسائل الحقوقيّة، خاصة في ظل صعود الإسلام السياسي إلى سدّة الحكم في 23 أكتوبر 2011؟

اليسار وحقوق الإنسان بعد الثورة، بين الالتباس والدّفاع الصّارم

أمام الانفتاح الذي شهدته البلاد بعد الثورة وطي صفحة حظر المعارضة ومنع النشاط السياسي على الأحزاب والتشكيلات اليساريّة شهدت البلاد دينامية اجتماعية وسياسيّة وحقوقيّة، فكانت الفترة التي تَلَت الثورة فترة صراع ومواجهة مع قوى الإسلام السياسي الصاعدة إلى الحكم والساعية إلى الدفاع عن تصوّرها الخاص للدولة والمجتمع والدستور.

أدى الضغط المتواصل الذي مارسته القوى المدنيّة والسياسيّة الديمقراطيّة إلى تحجيم النزعات الأصولية العنيفة، وتمكّنت من خلق حالة دنيا من التوافق مع حركة النهضة الإسلامية داخل المجلس التأسيسي، أدّت إلى فرض دستور 2014 الذي ضمن مبدأ مدنيّة الدولة وإقرار جملة من الحقوق المدنيّة والسياسيّة والفرديّة، مع تصوّر مقبول حول وضعيّة المرأة دعّم حضورها في مختلف جوانب الحياة السياسيّة والتشريعيّة.

في خضم تصاعد النضال الحقوقي بين سنتي 2011 و2013، شهد اليسار المدني نموّا متواصلا، حيث تعدّدت مبادرات إنشاء الجمعيّات والمنظّمات والحركات الحقوقيّة في تونس في تلك الفترة. هذا الانفجار الجمعياتي ساهم بدور كبير في الدفع بالحركة الحقوقيّة إلى أقصاها مستفيدا من الإقبال الكبير على النشاط داخل المجتمع المدني.

أما موقف اليسار السياسي -مُمثّلاً أساسا بالجبهة الشعبية- من بعض القضايا الحقوقية فقد كان مُلتبِسًا. وفي هذا السياق سنحاول تتبّع موقف اليسار من تقرير لجنة الحريّات والحقوق الفرديّة والمساواة. يتضمن تقرير اللجنة المتكون من 230 صفحة والذي دُفع سنة 2018 توصيات ومشاريع قوانين وُصفت بكونها مثيرة للجدل، على غرار المساواة في الإرث وإلغاء المهر والعدة، وإلغاء عقوبة الإعدام وإلغاء تجريم المثلية الجنسية. وقد لقيَ هذا المشروع معارضة قويّة صاحبها تكفير للقائمين عليها، حيث أعلنت التنسيقية الوطنيّة للدفاع عن القرآن والدستور والجمعيّة التونسيّة للعلوم الشرعيّة والجمعيّة التونسيّة لأئمّة المساجد في بياناتها عن رفضها القاطع لهذا التقرير واصفة إيّاه بالمنافي للإسلام والمهدّد للسلم الأهلي. في المقابل، أعلنت الأحزاب الليبراليّة واليساريّة عن دعمها لهذا المشروع، لكنّ الدعم اليساري رآه البعض محتشما وغير كافٍ. في هذا الإطار، أكّدت السيدة بشرى بالحاج حميدة[23] أنّ موقف الجبهة الشعبيّة كان محتشما للغاية وأرجعت ذلك إلى حسابات سياسيّة ضيّقة وتكتيكات انتخابية صرفة. وهو ما نفاه الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبيّة حمّة الهمّامي حين قال: "إنّ اليسار التونسي بصفة عامة والجبهة الشعبيّة بصفة خاصة لا خيار أمامها سوى الدّفاع عن الحريّات العامة والخاصة.[24]

في هذا السياق، أرجع الكاتب التونسي يوسف الصدّيق الارتباك الذي صَاحبَ موقف بعض اليساريين إلى أن "الأحزاب لم تعُد هي التي توجّه المجتمع بل أصبحت تُساير ما يطلبه، ليس في إطار تلبية رغباته بل لربح أصوات انتخابية قد تتّهمها بالزندقة وحتّى الإلحاد إن تشبّثت بالدفاع عن مقوّمات الحريّات أو المساواة"[25]. وهذا الخوف داخل بعض الأحزاب المحسوبة على اليسار يمكن تفسيره أيضا بالخشية من تفكّك الوحدة الدّاخليّة في صورة الانخراط بشكل واضح في تبنّي هذا المشروع. وهو ما نلاحظه في الانقسام الذي شهده حزب التيّار الديمقراطي (وسط اليسار) حسب ما أكدته لنا الناشطة النسويّة اليساريّة أسرار بن جويرة، التي كانت في الوفد الذي كوّنته الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات للتفاوض مع الأحزاب من أجل تبني قضيّة المساواة في الميراث، والذي لقي دعما من حزب التيّار الديمقراطي في نهاية المطاف. وهذا الدعم تسبّب فيما بعد في أزمة استقالات داخل الحزب.[26]

قد يُفسّرُ اختلاف التعامل مع ملف تقرير لجنة الحريّات بين اليسار السياسي واليسار المدني باختلاف التقييم والتقدير لمسألة الحريّات، حيث تؤكّد رئيسة الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات السابقة خديجة الشريف في ندوة نظّمتها جمعيّة نشاز[27]" أنّ المجتمع المدني كان هو من يُبادر دائما في مسائل الحريّات الفرديّة، فاليسار المدني كان دائما متقدّما على اليسار السياسي".

ختاما يمكن القول أن التتبّع الكرونولوجي لتاريخيّة علاقة اليسار بمسألة حقوق الإنسان كشف لنا وجود مسار انطلق منذ السبعينات وما زال متواصلا إلى الآن. وقد شهدت فيه المواقف تطوّرا ملموسا ومرتبكا في بعض الأحيان. في البدايات كان موقف اليسار من قضايا حقوق الإنسان متردّدا بين الرفض والقبول المحتشم خاصة مع تأسيس الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان. لكنّ ثمانينات القرن الماضي تميّزت ببروز نزعة براغماتيّة ميّزت موقف اليسار من المسألة الحقوقيّة التي أصبحت معركة جوهريّة في الصراع مع النظام المتصلّب. لكنّ هذا التعامل البراغماتي تغيّر شيئا فشيئا ليصبح تعاملا مبدئيا خاصة بعد تشكّل يسار مدني حقوقي ركّز مجهوداته في النضال الحقوقي، فنجح بذلك في خلق تمايز مع اليسار السياسي، تمايز لم يحُل في بعض الأحيان دون خلق محطات تعاون وتنسيق بينهما، رغم أسبقيّة اليسار الحقوقي دائما في طرح المبادرَات الحقوقية الجريئة.

1. جميع الشهادات الواردة في المقال مقتطفة من مقابلات أجراها الكاتب مع فاعلين حقوقيين وسياسيين في الفترة الفاصلة بين سنتي 2013 و2014، في إطار إعداد رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر حول خفايا تأسيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان.
2. مقتطف من شهادة مختار الطريفي.
3. شهادة مصطفى التليلي.
4. جريدة الرأي: عدد 215، 6 ماي 1983، ص7.
5. حسيب بن عمار، سياسي تونسي تقلّد عدة مناصب سياسية في الدولة الاستقلالية آخرها وزير دفاع سنة 1971، ثم انشقّ عن الحزب الحاكم لينضمّ إلى حركة الديمقراطيين الاشتراكين، كان من أبرز المساهمين في تأسيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان.
6. شهادة خديجة الشريف.
7. .30/09/2009، (1240): Réalités
8. شهادة خميّس الشمّاري.
9. شهادة هشام سكيك.
10. المرجع نفسه.
11. شهادة خميّس الشماري.
12. شهادة مختار الطريفي.
13. شهادة خميّس الشّمّاري.
14. شهادة مصطفى التليلي.
15. شهادة فتحي بن سلامة.
16. شهادة صلاح الدين الجورشي.
17. الرأي: 6 سبتمبر 1985.
18. محمد أكرم هويمل: الرّابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان: مرحلة التأسيس كلية العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة بتونس، 2014، ص118.
19. محمد مزام : الرّابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان: كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة بتونس، تونس،2010، ص70، ص71.
20. النساء والجمهوريّة من أجل المساواة والديمقراطيّة: الجمعيّة التونسيّة للنساء الديمقراطيّات، تونس،2008، ص7.
21. المرجع السابق: ص8.
22. المنذر الشارني: التعذيب بعد الثورة: بين منع القانون وتواصل الممارسة، في، انتهاكات حقوق الانسان بتونس 2013/1956 بين الذاكرة والتاريخ، المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس،2014،ص295.
23. ورد بمقال في صحيفة العرب في 2018/07/28 بعنوان: "لماذا يتجنّب اليسار التونسي ملفّ الحريّات؟".
24. المرجع السابق.
25. المرجع السابق.
26. شهادة أسرار بن جويرة.
27. ندوة بعنوان: فضاءات اليسار: اليسار المدني واليسار السياسي: أية علاقة؟

اليسار
في مواجهة الإسلام السياسي:
الصّراع المَعطُوب

هشام عبد الصمد

مترجم وعضو في جمعية نشاز

نقله من الفرنسية إلى العربية: محمد معالي

رسم عثمان سالمي

إن أولَى المصاعب التي تعترضنا عند محاولتنا النظر في مستقبل اليسار التونسي هي تحديد الموضوع نفسه. عمّا نتحدث وعمّن نتحدث؟ تنهمِر الأسئلة من كل جانب، حول مدى جدوى الحديث عن يسار يُعتقد أنه انتهى ولم يعد من الفاعلين في الساحة اليوم. بل يذهب البعض إلى أن أيّ إشارات على أن اليسار لا يزال مؤثّرًا في بعض جيوب الحركة الطلابية، أو النقابات العمالية أو الأوساط المنغلقة من قدماء المناضلين المشدودين إلى أمجاد الماضي، لا تعدو أن تكون مجرّد أصداء قادمة من ماضٍ سحيق تماما مثل الأشعّة الخافتة لنجم ميت. هي اعتراضات بمثابة الدعوة إلى الصّمت.

ورغم ذلك، اليسار موجود، واليساريون موجودون. تنطلق حجّتنا من هذا اليقين الهش بأن اليسار، تماما مثل الإسلام السياسي، لا يزال مؤثرا في الفضاء السياسي التونسي، بأشكال خفية حينًا وبوضوح أحيانا. يتجلى هذا التأثير في الأوساط الرافضة للأوضاع السائدة سواء بخطابها الاحتجاجي، أو بإبداعاتها الفنية والثقافية مختلفة الأشكال. كما تجده حيث تَطرح القضايا الاجتماعية نفسَها بإلحاح، من جمنة إلى الهوايدية[1]، ومن حملة "مانيش مسامح" (لن أسامح) إلى الصحافة البديلة، وفي أعمال الباحثين الجدد، وحتى في تُخوم هياكل ما بعد اليسراويّة؛ هذه الهياكل التي تكدَح من أجل ترميم صفوفها وتجميع قوّاتها، في صراع مع الزمن من أجل الوجود، ومدعوم بتراث تَقادَم ولكن لا يزال يجري في عروقه نسغ الحياة.

هذا الوجود الذي يكتسي حسب الأوساط والسياقات شكل المقاومة السلبية أو التجريب المستمر أو الأخطاء المتواترة، طالمَا ارتطم بالإسلام السياسي (معارضا ثم حاكما). ومن الصّعب هنا أن نرسُم الخطوط العريضة لسلسلة من الصراعات المُحتدمة بين اليسار والإسلام السياسي. سأحاول فقط اقتطاع شذرات من خطاب مُبعثَر، ووضع بعض العلامات في صيرورة متقطعة.

مقولات "القدماء" المتضاربة

ظلّت جلّ مكونات اليسار لفترة طويلة تنظُر إلى الإسلام السياسي على أنه مجرّد إيديولوجيا ظلامية تتبنّى تصورا مثاليا وتُضفي هالة قدسيّة ومَسحة دينية على التناقضات "الأرضية". وتنمّ إيديولوجيا عن "وعي زائف" conscience fausse للعالم والبشر تَخدم "في نهاية التحليل" المشروع الرجعي للطبقات المُهيمنة على حساب الطبقات المُهيمن عليها[2].

كان ذلك أيام سيادة التوجه الماركسي التبسيطي، المشُوب بنزعة عروبية والذي يرُوم تحديد أطراف "الصراع الاجتماعي والوطني" بدقة ويرى من دون ريبة البنى الفوقية متطابقة مع البنى التحتية. ظلّت هذه التنظيرات السطحيّة لفترة طويلة التراث "الدعائي" (بل قل الدعوي) التي اعتمدهَا جيل كامل من مناضلي الحركة الطلابية على وجه الخصوص على امتداد السبعينات والثمانينات.

هذه المقاربة الاختزالية للإسلام السياسي عفا عليها الدهر، من دون تنظيرات بديلة، وبالتقادم أيضا. لا مناصّ من التسليم بأن اليسار السياسي لم يعُد ينتج أية معرفة ذات بالٍ تتعلّق بالمجتمع أو بأطراف النزاع السياسي أو حتى بممارسته الخاصة. خلال ما يمكن تسميته سنوات "برسبكتيف" وما تَلاهَا بقليل، وُجدَت نشريات متفاوتة القيمة تناولت "المسألة الزراعية" و"المسألة القومية" و"المسألة الفلسطينية"، لكنها غيّبَت "المسألة الدّينية". ولعلّها اعتُبرَت ضمنيا محسومة منذ الإصلاحات البورقيبية المُبكّرة غداة الاستقلال، ثم تخلّت مختلف عائلات اليسار تدريجيا عن "الممارسة النظرية" وعن طرح أسئلة حول هويتها الخاصة وحول مختلف الفاعلين في الصراع الاجتماعي والسياسي. وهو ما يجعلنا ننقّب مجهريا كي نظفر ببعض النتف النظرية المتعلقة بالإسلام السياسي.

في تمشّ ينزاح عن لغة اليسار التقليدية وفي مناسبتين سوف يفاجئ أبرز رموز برسبكتيف، نور الدين بن خذر[3]، الجميع. وتعود المناسبة الأولى إلى سنة 1986، إذ صرّح قائلا: "أصبحت لدي قناعة ثابتة بأنه لو كان لديّ خيار بين دين أمي والماركسية لاخترت دين أمي، لأن أمي رفضتني لأني شيوعي...وإنني أعارض بشدة من ينفي عني أو ينتقص من انتمائي للحضارة العربية الإسلامية، وأنا أميز بين المعطيات الثقافية الإسلامية والمعتقدات...أنا مُلحد. وإذا لم يعتبر قومي أن إلحادي هو جزء من ثقافتهم لكون انتمائي العميق ووجداني وحياتي لهم، فإني أعلن أن هناك خللا فادحا...حاليا أعتبر راشد الغنوشي من المثقفين العضويين والممتازين في تونس، ومن حقه المشروع أن يتكلم علنًا وبصراحة ويعبر عن أفكاره، وتعبيره ضروري في بلدنا، مع التنبيه إلى أنني رافض لنسق هذا الخطاب وبنيته واستنتاجاته، لكن أقبل التحاور معه".

على عكس الدّوكسَا السائدة، لم يسعَ بن خذر لطمس تناقضاته وتمزقه الداخلي، كاشفا بذلك عن الاضطراب والالتباس في علاقة اليسار التونسي مع الإسلام باعتباره "دين الشعب". لقد تجنّب اليسار دوما المسألة "الإسلامية". والحقيقة أنّه لم يكن بعيدا عن الشعار الذي رفعه سعد زغلول "الدين لله والوطن للجميع" مع إضافة ضمنية: "والصراع الطبقي لليسار وحده لا شريك له". وكأنّ المسألة الدينية قد حُسمت وأنّ المهمّة التاريخية لليسار تتمثّل في معالجة المسألة الاجتماعية المنظور إليها كمسألة ميكانيكية صِرفة منفصلة عن أيّ محدّدات أو مؤثّرات ثقافية أو أنثروبولوجية.

في البداية، حَاول يسارُنا التغطية على عجزه أمام فهم بروز هذا الفاعل غير المنتظر في المشهد السياسي واكتفى بالإحالة إلى مولده في أحضان الحزب الدستوري[4]. عندما اجتاح الإسلام السياسي حلبة السياسة أصبحت القضية معقّدة، وطُرِحَ فجأة ذلك السؤال الحارق: "ما العمل؟" مع فاعل سياسي يستمدّ إيديولوجيته من التراث الديني. وقتها، وجد اليسار نفسه منزوع السلاح (سياسيا وفكريا) أمام هذا التّحدّي المزدوج. تتنزّل مقولة نور الدين بن خذر في قلب هذا الشّرود، وتُعدّ دعوته إلى علاقة أخرى مع الإسلاموية كخصم سياسي محاولة رصينة ويائسة لترشيد التصرف اليساري حيال الظاهرة الإسلامية.

في مناسبة ثانية، سنة 2002، وفي سياق مراجعة طريفة لتجربة اليسار الجديد أدلى نور الدين بن خذر، بشهادة أعادت النظر في بعض الثوابت والمسلّمات: "كنا نعتقد آنذاك أننا نمثّل المعارضة الراديكالية لبورقيبة. لقد كان بالنسبة لنا "الكوميدي الأكبر". ولكننا كنّا في الحقيقة نتبنى تمامًا الإيديولوجيا الوضعية والحداثية البورقيبية. لقد كنا أبناءه الطبيعيين. ولم يكن يفرّق بيننا في الحقيقة سوى المسألة الإمبريالية[5]".

من خلال هذا التغيير في الرؤية، أجرى نور الدين بن خذر تحولًا مزدوجًا: لم تعد حركة آفاق من هذا المنظور حركة تمرّد ثوري، بل إرهاصًا صاخبا لاشتراكية ديمقراطية من طراز تونسي تتبوّأ مكانها ضمن تفرّعات الحركة الإصلاحية التونسية. وفي الآن نفسه لم تعد مواجهة الإسلام السياسي التي كانت لا تزال تُطلق عليه حتى ذلك الحين تسمية "الأصولية"، من مهام اليسار الراديكالي وحده، بل تحوّلت إلى تحدّ تاريخي تُطرح مقاومته على مختلف مكونات الأنتلجنسيا "الحداثية".

لنذكر أولاً أن شبح بورقيبة قد قضّ مضاجع يسار ما قبل الثورة بمختلف تلوّناته، قبل أن يعود ليُربك مسار ما بعد الثورة. وقد كان لأقوال نور الدين بن خذر وقع مختلف بين الأوساط اليسارية. والغريب أن جلبار نقاش الذي كان الأقرب إليه من بين رفاقه كان هو الأشد معارضة لما اعتبره في كلامه إضعافا لذاكرة اليسار الجديد[6] الثورية. وقد رفض بشدة صلة البنوّة المشار إليها وذكر أن المعارضة "اليسارية" كانت أكثر راديكالية من معارضة الإسلاميين اللاحقة لبورقيبة[7]. لا تقتصر معركة الذاكرة بين مؤسسي اليسار الجديد على هذه النقطة[8]، ولكن ما يهمّني هنا هو التركيز على ما يتعلق بالإسلام السياسي ضمنيًا أو صراحة. وبقطع النظر عن رهانات الذاكرة، فإن بروز الإسلاموية كطرف ثالث واكتساحه الساحة منذ نهاية السبعينات وتشكيله معطى دائما سوف يُسهم في إعادة تشكيل سديم ما بعد اليسار.

لنتوقف قليلا عند حالة فريدة أخرى في صفوف اليسار التونسي: هي حالة عزيز كريشان. فقد حرص الرجل دائما على أن يُدلي بدلوه في محطات رحلته الفكرية والسياسية. بعد أن لاحظ أن السياق الجيوسياسي الجديد بعد عام 2001 له أثر بالغ على وضع المعارضة في تونس، عبّر عزيز كريشان عن الموقف الآتي: "لننظر الآن في وضع المعارضة...سوف يؤدي التقارب بين العلمانيين والإسلاميين إلى تحولات كبيرة في المشهد السياسي الوطني، إذ لا يمكن لأي من الطرفين لوحده الادعاء بأنه قادر فعلا على إثارة قلق بن علي... إن ربط الإسلام بالحداثة، على نحو ما، سوف يؤدّي إلى مصالحة البلاد مع نفسها. وسوف يفتح إمكانيات جديدة. إن إعادة الثقة إلى الشباب من شأنه أن يحدّ من الخوف والعزوف، ويُتيح تعبئة الجماهير والانخراط في الممارسة. إن مفاهيم الحركة الإسلامية التونسية وعقليتها قد تطورت كثيرًا خلال السنوات العشر الماضية[9]". على عكس تموقع نور الدين بن خذر الثقافي، بل الثقافوي نوعا ما، يُعيد عزيز كريشان طرح المسألة الإسلامية على صعيد سياسي لا غبار عليه قائلا: "نحن مدعوون جميعًا للانتقال من الإيديولوجيا إلى السياسة، من هيمنة التصورات الدغمائية إلى القبول بالحقائق وفهم الواقع[10]". عَلى هذا النحو كان التفكير داخل اليسار، لا مباليا بالحدث أو في علاقة لصيقة به، في شكل كتابات مُبسّطة مُعدّة للاستخدام لدى المناضلين اليافعين، أو عبر تدوينات سريعة أو خلال أحاديث ولقاءات إعلامية، أو في معرض إعادة بناء الذاكرة أو ضمن برامج معدة في عزلة عن الآخرين.[11]

على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، فاجَأ الصعود القويّ للإسلام السياسي يسارًا في حالة تشتّت وعاجز عن إعادة ترتيب بيته. والحقيقة أن انقسامات اليسار قديمة وتكاد تكون مُلازمة له. ولعلّ الأكثر لفتا للانتباه، عجزه عن صياغة خطاب مشترك بل حتى مجرّد خطاب متماسك إلى حدّ ما. فمشهد اليسار كان منقسما بين حركة طلابية تعيش معارك يومية تقريبا بين اليساريين والإسلاميين (على الأقلّ إلى بداية التسعينيات أي قبل الحملة القمعية الكبرى التي طالت الإسلاميين) والقياديين الموزّعين داخل تشكيلات راديكالية تصدر بين الحين والآخر نصوصا تنعت فيها الإسلاميين على أنّهم الوجه الظلامي للعملة الدستورية، وتشكيلات أخرى يسارية "معتدلة" تنسج كيفما جاء علاقات حسن جوار مع راشد الغنّوشي وجماعته بحثا عن دعم معارضة النّظام، مثلما حدث في انتخابات 1981 و1989.

ثم كانت حركة 18 أكتوبر

انطلقت حركة 18 أكتوبر[12] في شكل ملحمة وانتهت بشكل مثير للازدراء. حيث خابت الهيئة التي تشكّلت بعد الإضراب في مواصلة مسار المقاومة الحقوقية وفي تكوين جبهة مستدامة. لقد استقطَب المُضربون المعتصمون بمكتب الأستاذ العياشي الهمامي ذات يوم من شهر أكتوبر 2005 كل المعارضين في البلد. وانتصبت جمهورية مُصغرة في وسط المدينة في مواجهة جمهورية الاستبداد التي لم يكن لديها من وسيلة للمواجهة سوى القوة الغاشمة. إن ما يهمّنا هنا هو اللقاء غير المسبوق بين اليسار والإسلام السياسي والغموض الذي كان يكتنفه وانتهى بهما إلى فرقة لا لقاء بعدها. إن هناك ميلا إلى اختزال المسألة بالقول إن النقاش لم يبلغ مستوى الآمال

التي عُلّقت على الإضراب، ولكن المسألة أكثر تعقيدًا. لقد فَرضَ المضربون في الحقيقة الأمر الواقع على القيادات. لقد نجح نجيب الشابي (زعيم الحزب الديمقراطي التقدمي) في إقناع حمة الهمامي (زعيم حزب العمال) ولكن حمّة يمثل حزبه لا غير. وإذا كان سمير ديلو (القيادي في حركة النهضة) قد حظي بدعم إسلاميي الداخل، على غرار علي العريض ونور الدين البحيري، فإن زعماء الحركة الإسلامية في المنفى كانوا مُشكّكين ومترددين.

كان الأمر يتعلق، بالنسبة لبعض المضربين، بإيجاد وسيلة لاقتحام مجال اللعبة السياسية عنوة وفك أقفالها وتغيير قوانينها من الداخل. وبالنسبة لآخرين، إنما هي فرصة تُتاح لدخول الساحة السياسية بارتداء زيّ الحداثة وحذق الخطاب الديمقراطي. وبالنسبة للمضربين اليساريين، فقد كان الإضراب عبارة عن تدريب على العمل الجبهوي في مواجهة الدكتاتورية، وهو هدف تهون في سبيله بعض الأضرار الجانبية مثل وحدة فصائل اليسار التي تدخل ضمن حسابات الربح والخسارة.

ظهر تباين الأهداف خلال الفصل الأول من حركة 18 أكتوبر أي فصل الإضراب عن الطعام، لكنه لم يَحُل دون نجاح الإضراب. إلا أن سوء التفاهم الكبير استقرّ خلال الفصل الثاني، وهو فصل النقاش الذي أدارَته الهيئة. فالصّراع الفكري المنشود لم يحصل. كان كل شيء يُوحي كما لو أن صياغة معظم نصوص الهيئة قد جرى بطريقة تهدف إلى تنظيم سوء تفاهم متعمّد. من الإضراب إلى الهيئة، كانت الاستمرارية الغامضة تنبئ بالتمزق النهائي. نجح الحشد حول المضربين في معركة الحريات، وبقي الصراع الفكري عالقا، وغاص المشروع الجبهوي في الرّمال المتحركة.

أمّا فيما يتعلّق بالأضرار الجانبية التي أشرنا إليها، فقد عبّر الكثيرون في صفوف اليسار عنها في حينها: "الحوار الذي وعدونا به ليس حوارا. إنه يفترض الإجماع قبل أي نقاش ويضعنا على سكة "الميثاق الديمقراطي" المحتوم مع الإسلام السياسي. هذا النقاش بدأ باستبعاد المكونات "المتمردة" في المجتمع المدني، بدءا من الحركة النسوية. ويجري كل شيء كما لو أن "الحوار" التعاقدي مع الإسلاموية له الأولوية على كل الضرورات الأخرى؛ وأبرزها الدفاع عن المجتمع المدني ومكاسبه الكونية والعلمانية، وقبل كل شيء وحدة الصف الديمقراطي المتنوع[13]". وبغض النظر عن مصير حركة 18 أكتوبر التي لم تُعمّر طويلا، فقد نشأ تطبّع سياسي جديد أكثر انفتاحا، ورأت النور وثيقة مهمّة سوف تكون لها حياة لاحقة في دستور 2014 داخل البند الذي ينص على حرية الضمير.

بعد 2011: عود على بدء

أسكَرت مفاجأة الأقدار، بسقوط بن علي في البدء ثمّ بالانتصار الانتخابي في 23 أكتوبر 2011، التيار الإسلامي السائد، الذي استعاد راشد الغنوشي الإمساك بزمامه. وسرعان ما نسي "التسوية التاريخية" لحركة 18 أكتوبر. أمّا بالنسبة لليسار فقد كانت سنة 2011 سنة الريبة والتخوف. ومن هنا جاءت التعبئة والهجمات المباشرة ضد الإسلام السياسي بحجج ما قبل 18 أكتوبر (الحداثة مقابل الظلامية). وكانت سنة 2012 في صفوف الإسلاميين سَنة إغراء المدّ الهووي. وشهدت هذه السنة الرهيبة عودة الحنين "الإخواني" وسياسة التواصل مع التكفيريين وتوظيف الميليشيات الفاشية، بعد سنوات من الخطاب المطمئن.

لنُغيّر زاوية الرؤية قليلا: لقد سلك التيار الإسلامي السائد في تونس، بقيادة الغنوشي، خلال سنوات ما قبل الثورة منحًى غير تقليدي في التعامل مع التراث الديني والسياسي لـ "الإخوان"، وصاغ لغة أخرى تُمَيِّعُ العقيدة في عبارات هي أقرب إلى العلمانية[14]. لا أرَى جدوى هنا في خوض جدال حول الخطاب المزدوج المعروف. ولنقلْ إن الإسلام السياسي، كما ظهر طوال تجربته في السلطة، كان يروّج خطابًا يعطي انطباعًا بالتوافق مع ضوابط "الانتقال" ولكن من دون الالتزام به تمامًا: يبدو خطاب الإسلاميين حمّال أوجه وإن غابت فيه التعددية، ولا يخضع لأي التزام دائم. وهكذا مرَرنَا من الإسلام السياسي إلى "الإسلام السياسوي" حسب عبارة فنسان جيسار.

أمكن لحركة النهضة، بفضل النجاح الانتخابي الذي حققته، أن تبسط نفوذها بالاعتماد على أنصارها وهياكلها على كامل أنحاء

البلاد وخاصة في الأحياء الشعبية. بالإضافة إلى الإسناد الذي وجدته لدي شكل من "الإسلاموية الرثة" (التي انبعث في تنظيم جديد بعد سنة 2019 يحمل تسمية ائتلاف الكرامة). إلا أنها لم تتمكن، في مرحلة صعودها هذه، من الحصول على أغلبية في المجلس الوطني التأسيسي تمكّنها من فرض التنصيص على أحكام الشريعة الإسلامية في الدستور. وهكذا سعت حركة النهضة من موقعها في السلطة إلى تحويل عجزها البرلماني إلى حرص على وحدة البلاد وتنصيب نفسها بطلا للوفاق.

إن من مزايا خطاب الوفاق أنّه يوفر لحركة النهضة فرصة للالتفاف على مآزق خطاب الهوية الموروث عن جماعة الإخوان المسلمين، ويُعوّضها عن الخسارة التي ستتكبّدها على الأرض انطلاقا من سنة 2012. ويُتيح لها تقديم نفسها على أنها تيّار وطني حريص على العمل السياسي المشترك في مواجهة الأزمة. ويمثّل قبول الإسلاميين في آخر المطاف بالمحتوى العلماني والديمقراطي للنص النهائي لدستور 2014، رغم بعض الغموض والهنات، ضمانة لهذا التمشّي على هشاشته. ولكن حركة النهضة فشلت مع ذلك في إشاعة الطمأنينة. بل على العكس فإن خطاب الطمأنة ترافق مع ممارسة أخرى تتمثل في مشروع استيلاء مُمنهَج على أجهزة الدولة انطلق خلال فترة حكم الترويكا وتواصَل فيما بعد.

كان هذا هو التوجه الذي طبَعَ الأيام الأولى من حكم الإسلام السياسي. ثم تدعّم خيار "التطبيع الديمقراطي" بعد ذلك من خلال القبول بالعلمنة الموضوعية للممارسة السياسية، في صغور متكلّف في البداية ثم بصورة اختيارية بشكل ما لاحقًا. كانت هذه العلمنة جزئية وصامتة لأنّ القادة الإسلاميين -من محيط الغنوشي على الأقل –غير مهيئين بعد تمامًا لخوض مغامرة الديمقراطية الكبرى. وتَمثل التوجّه أساسا في عقد اتفاق مع الجناح العلماني للمعسكر المحافظ، والقبول بالتقاليد المشبوهة أحيانًا للبرجوازية التونسية. فالتطبيع، في هذه الحالة، هو ضرب من "التبرجز". وهو موقف يمكن أن يمرّ بسهولة أكبر عبرَ خطاب "الوسطية" الذي يقوم على اصطناع طرفين متطرّفين: إسلام متشدد من ناحية و"يسار علماني متشدد" من ناحية أخرى، كقولك مثلا "نصف ساعة لليسار ونصف ساعة للجهاديين...".

في الواقع لا يمكن الاكتفاء بالخطاب التبسيطي التقليدي الذي يرى في الإسلام السياسي انحرافًا إيديولوجيًا عن إسلام اجتماعي يعيش في سلاَم العلمنة. كما لا يمكننا التسليم بوجود صنف مثالي لإسلام سياسي معتدل بين أحضان علمانية ليّنة تُنجب "ديمقراطية عربية" متفرّدة. فذلك محض خيال.

في مواجهة الإسلام السياسي الحاكم

لنعد إلى وجهة نظر اليسار، يُوجد في الحقيقة يساران على الأقل بعد سنة 2011. هدأت نيران حرب الانقسامات الأيديولوجية المنهِكة، وبعد أن أصبح العمل السياسي المعارض العلني ممكنا أخيرًا أصبح صوت اليسار مسموعا على الساحة عبر متحدثين باسمه، إلا أن هؤلاء في سعيهم المحموم للواقعية السياسية افتقدوا الجرأة والخيال وملَكَة الصراع الفكري، وهي من الصفات المميزة لليسار. ويوجد انقسام آخر بين اليسار السياسي أو الحزبي أو البرلماني من ناحية، وصنف آخر من الفاعلين يمكن أن نطلق عليهم تسمية "اليسار العميق" أو "اليسار المدني".

لقد خاض هذا اليسار منذ سنة 2012 مواجهة حازمة لمُحاولات الأسلَمة المعلنة أو المستترة، شاهرًا كل مرة التوليفة الضرورية بين المُساواة والحرية والحريات الفردية والتحرّر الجماعي الذي يُمثل التحدّي الأكبر في العلاقة الخلافية بين اليسار والإسلام السياسي، وقد ظَهَر هذا جزئيًا في الصراعات التي دارت حول الدستور. لم تكن هذه المقاومة ثمرة تنسيق ولم تكن متجانسة، بل جاءت نتيجة جهود فردية واجتهادات أكاديمية أو جمعياتية. وقد تمكّنت -على الرغم من محدوديتها- من تحقيق نجاحات مكّنت من وقف النزيف الهووي ورسم ملامح مجتمع مدني متناغم نسبيا مع "مجتمع المقاومة"[15] المنتشر على امتداد البلد.

أما بالنسبة لليسار البرلماني الذي شَكّلَ مجموعة نيابية وازنة بين سنتي 2014 و2019، فقد بدا عالقا في مرحلة ما بعد اليسراوية.

وأنتجَ هذا الاحتضار الطويل لليسراوية خطابًا فاشلا في الإبلاغ والإقناع رغم الظهور المتكرّر لعدد من رموزه تحت قبة البرلمان وخارجه. ولاَحَ هذا الخطاب كلغة ميّتة لقيادات في نهاية مشوارها. وهكذا تقلّصت هوية اليسار القديم المفقّرة "حدّ التداعي"، حيث عجز عن رؤية الحركات الاجتماعية الجديدة وهي قادمة وعن مواكبتها وهي تنتشر في جميع أنحاء البلاد، وابتعد عن بؤر الصراع الاجتماعي الجديدة التي استعرّت هنا وهناك. وعجز أيضا عن الإصغاء إلى التعبيرات السياسية والثقافية الجديدة وإلى هذا الدفع الإبداعي الحقيقي الذي عَمَّ كل الفضاءات ابتداءً من الشارع. ولأنهم منشغلون بشؤونهم التي عفا عليها الزمن، فقد تجاهل القادة كما الإطارات البحوث الجديدة في العلوم الاجتماعية التي أنجزها جيل طموح وواعد.

قبل حلول الكارثة الانتخابية الكبرى في سبتمبر وأكتوبر 2019، بَدَا السديم اليساري الذي تحوّل إلى ذيل مُذنّب وكأنه فصيل هَرم من الحركة الطلابية يعج بالمشاجرات الصغيرة والكبيرة. لم يكن لدى هذا اليسار فصاحة شكري بلعيد ولا جرأته ليخوض الصراع الإيديولوجي. لذلك اجتهد في محو كل أثر لحدث 18 أكتوبر من الذاكرة، وضجّ في سعيه إلى التكفير عن خطيئة التحالف مع اليمين ما بعد البورقيبي الذي جرى في اعتصام باردو في صيف عام 2013. إن العلاقة بين اليمين الإسلامي السائر نحو العلمنة - على الرغم من محاولات الإنكار والنكوص- واليسار الذي تشلّه الرهبة على أعتاب العمل السياسي هي أشبه بتقاطع غاب فيه الصراع المنتظر. ولم يُفلح الجدل حول الدستور الذي جَرى في ظل الظروف التي نعرفها، في إذكاء الحوار الفكري والسياسي الذي سبق الفاصل الدستوري ولَحقه. ليس من اليسير أن نعرض هنا تفاصيل اللعبة شديدة الخطورة التي حفّت بوضع الدستور. لنذكر أن هذه اللحظة الحاسمة التي لم تبلغ منتهاها، لم تكن مواجهة مباشرة بين فاعلِين لا يتزحزحون قيد أنملة. بالإضافة إلى تبادل الأدوار وتبادل المواقع أحيانا، لقد رأينا على الميدان معارضة تسعى لإسماع صوتها و"لكن لا حياة لمن تنادي"، ومجتمعا مدنيا جهير الصوت، بمحتوى قانوني في كثير من الأحيان، وأخيرًا الترويكا التي تتمسك بالرفض قبل الإذعان والمصادقة[16] على مبادئ ديمقراطية مقابل التنصيص على توجّهات هووية. والحصيلة هي حرية تعبير كبيرة لديمقراطية صغيرة، صِيغت في ظروف متقلبة بين صراعات مريرة وثرية أحيانا ومقايضات برلمانية وترتيبات توافقية أحيانا أخرى.

إن المكسب الدستوري الذي تم بفضل جهود عدة كان لليسار "الخارج" (outsider) قصب السبق فيها على حساب اليسار الرسمي. لكن تحت يافطة "الانتقال الديمقراطي" انخرط كل الفاعلين في ممارسات غيّبت الديمقراطية كتنظيم سلمي للنزاع. هذا الغياب أدّى إلى تـآكل وإنهاك مختلف الفاعلين، بدءا باليسار القائم.

من الواضح اليوم أن اليسار السياسي قد انهزَم من دون شك. كما انهارت قدرة الحركة الإسلامية التونسية على التعبئة. لقد شاع وَهْمٌ لفترة وجيزة بأنّ ما بعد اليسراوية هو الموقع المحوري لإعادة تشكيل يسار جديد، ولكن تبيّن أنه عاجز على أن يكون بديلا حقيقيا للتراث والتنظيمات التي قامت على أنقاض حركة "آفاق" والحركة الشيوعية التونسية. وعنوان فشله الأوّل لا يكمن في حجمه السياسي بقدر ما يتجلى في افتقاره إلى فكر وخطاب يواجه الإسلام السياسي الحاكم، والحال أن هذا الأخير رغم حجمه الانتخابي يتخبط بدوره في تناقضات وتهافت العقل الهُووي في سياق البناء الديمقراطي.

من الواضح أننا نشهد نهاية مرحلة ما زالت دون تسمية: هل هي مرحلة الموت السريري لليسار وبداية مسار جديد تتمحور فيه استقطابات الساحة السياسية حول تيارات الهوية والتيارات الليبرالية على خلفية شعبوية؟ صحيح أن الخطاب الاجتماعي الذي كان يحمل رايته اليسار سابقا، أصبحت تتناوب على توظيفه قوى تدور في فلك أحد هذين القطبين. إنّ هذه الفرضية مغرية في ضوء التوترات الناشئة والقوى الصاعدة التي أصبحت تشكّل المشهد السياسي الجديد. هل هي نهاية سرديات الانعتاق رغم انتعاشها المرتقب بفضل ثورة فُجائية؟ هل انتهى زمن النشوة وآن أوان

الاستسلام لمنافسة استقطاب ثنائي بين يوتوبيا الهوية (المُخففة) والفكر الليبرالي (المتجدد)، تتخلله لفترة -ليس بوسع أحد إدراك مداها- الشعبوية التي تسُود على رأس الدولة وتسري بين الأوساط الشعبية ولدى بعض "النخب"، وجميعها يجتر مشاعر حزينة إزاء اليسار وإزاء الإسلام السياسي وإزاء الثورة.

قبل الثورة، كانت توافقات 18 أكتوبر في أحسن الأحوال حوارًا شكليا. وبعد المصادقة على دستور 2014 هيمنَت التوافقات السياسية وأقصيت المواجهة الفكرية والإيديولوجية، على خلفية أزمة اجتماعية متواصلة. وسوف يذكر المتفائلون أساسا فرصتين مهدورتين لتنظيم "حوارات ديمقراطية": إبّان نشر تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة صيف عام 2018، ثم أثناء الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2019.

مهما تكن حسابات الباجي قائد السبسي عند تشكيل لجنة الحريات الفردية والمساواة، فإن أشغالها قد أثارت أهم "نقاش" بعد الثورة منذ الخلاف الكبير حول الدستور. في البداية، أجبِر كل طرفٍ الطرفَ الآخر على اللعب مكشوف الوجه. فحتى ذلك الحين أتاح التوافق للفاعلين الرئيسيين إمكانيات غير محدودة، بدءًا باللغة الخشبية، وصولا إلى الخداع والتسويف والالتفاف. وبعد نشر التقرير، ظهر كلّ على حقيقته. سقطت أوراق التين وانفتحت بعض الأقفال. يمكننا أن نتذكر التنظيرات السخيفة حول التقدمية ضمن حدود الهوية، أو التواء مجلس شورى حركة النهضة الذي ارتدّ فجأة إلى سنة 2012، واستعَاد -بعد فترة وجيزة من الإحراج- لهجته الإخوانية وأخذ يلوّح بالقرآن إلى جانب الدستور [17]. أما اليسار السياسي فقد أضحى شبحا ثرثارا ولم يعد أحد يعيره أي اهتمام. ولم يبقى في الذاكرة سوى وثيقة هامة في الرفوف، وربما تلك الأصوات الناشزة التي رفعت مطالب لاذعة، لخصتها شمس رضواني العابدي في إشارة إلى الإصلاحات التي طرحتها لجنة الحريات الفردية والمساواة وعلى وجه الخصوص المساواة في الميراث: "أنا آخذها ولا أقول شكراً!".

أما الجدال الثاني فهو الذي صاحَب الحملة الانتخابية سنة 2019. قبل التحول الكبير في المشهد السياسي، حاول الإسلاميون دون جدوى التحكّم في مسار إعادة التشكّل الحتمية. وأعادتهم نعرة الهوية إلى عادتهم القديمة ولم يترددوا في نفض الغبار عن تراثهم الأصولي. وأدّى هذا الى تصلّب مفاجئ في خطاب الغنوشي وأتباعه بعد سنوات من الخطاب الديمقراطوي المطمئن. في هذه الأثناء، ضاع خطاب اليسار مرة أخرى، في حملة صاخبة وفارغة لا جدوى من ورائها تلتها هزيمة مُعلنة.

لقد بلغ الجدال أوجّه مرّتين ولكن الحوار ظلّ غائبا. وفي كل مرة لاحت فيها بوادر انطلاق حوار، كان مآلها الغرق في مشاحنات بائسة. إن حالة الغياب والضياع الداخلي والارتباك الأقصى التي يمرّ بها اليسار اليوم، ولم يعد بإمكان الادعاءات ولا اللغة الخشبية أن تخفيها، تشكّل فرصة دون شك. إن الأمر لا يتعلق بالتأكيد ببرامج إعادة بناء ينكبّ على وضعها جمع من الخبراء الافتراضيين لصالح تنظيمات حَلقية وناشطي المجتمع المدني، بل بمسار متباطئ أو متسارع لا بد أن ينجز بشكل أو بآخر في يوم ما، وفي ارتباط وثيق بديناميات متعددة الأشكال وفاعلة في مجتمعنا حتى إن لم تكن لها علاقة بأي حتمية. سيكون من الضروري الانتباه إلى الفضاءات الجديدة حيث تدور الصراعات الطبقية الجديدة، أين يُعلن "يسار سلبي" دون ضجة ولا غضب عن وجوده صلب "مجتمع مقاومة" متعدد الأصوات والأشكال.

إن اليسار أو ما تبقى منه مدعوّ إلى الخروج من التّيه في عالمه الحزين حتى يكون على وفاق مع نفسه. إن ميزان الحسابات ليس مسألة خاصة، بل تسوية قد تتّخذ شكلا وديّا أو غير ودّي مع الآخر. وهذا الآخر المطلق بالنسبة لليسار ظلّ لفترة طويلة متجسّدا في الحركة الإسلامية. لقد صَاغ الإسلام السياسي ما يؤمن به الناس وعرضهُ عليهم، بينما بذل اليسار جهودا مضنية لعرض أبجديات صراع طبقي لم يؤمن به غيره. كانت هوية اليسار مبهمة في حين كانت الأيديولوجيا "الظلامية" المفترضة لدى خصومه أيسر فهمًا. يُمثل الإسلاميون هذه "الغرابة المزعجة" (l'inquiétante étrangeté) التي كانت لنا بمثابة مرآة معكوسة لعقود. ونحن اليوم مدعوّون إلى التأمّل في المرآة بتواضع ووضوح رؤية، وهي

الفضائل الكبرى للمهزومين. إن العلاقة بالإسلام السياسي هي قضية هوية لليسار. تمامًا مثل التمايز عن كل أشكال الشعبوية.

لقد طمأن اليساريون التونسيون أنفسهم فترة طويلة بالتأكيد مرارا وتكرارا على أنهم في الجانب الحداثي المضيء بينما يقبع دعاة الإسلام السياسي في الجانب المظلم من التاريخ. إن هوس الجري وراء الحداثة خطأ تاريخي دفع من أجله جزء من اليسار ثمناً باهظاً لمّا انجرَّ إلى مستنقع ما بعد البورقيبية. ولم يسلم من الإغراء لا الآباء المؤسسون ولا الوجوه البارزة في حركة 18 أكتوبر الذين افترقوا يمينا وشمالا. كان موعد الانتخابات الأخيرة عام 2019 لحظة فاصلة في الحقيقة. لقد عرّت أسطورة ما يُسمّى بالعائلة "الحداثية" التي تجمع طيفًا واسعًا يتراوحُ من حدود أقصَى اليسار إلى خلفية النظام البائد تُوحده ثقافة "مناهضة الأصولية". هذا التجميع هو بناء مُصطَنع أقيمَ على أساس كراهية بلا ذاكرة: وكأن الخوف من الإسلام السياسي هو مبرّر اللقاء بين جميع أعدائه، بغضّ النظر عما إذا كانوا رجعيين أو فاسدين أو شعبويين. إن إشكالية الحداثة تدور في الفراغ لأنها تتجاهل المسألة الديمقراطية، ولأن الديمقراطية هي بداية السّياسَة ومنتهاها.

اليسار والإسلام السياسي والشعبوية

تستمدّ الشعبوية مُبرّر وجودها من نفاد صبر المقصيّين. وإن كان ما تُقدّمه على أنه استجابة للمطالب الاجتماعية الملحة لا يتجاوز الخطاب الذي لا يُسمن ولا يُغني من جوع، إلا أنه يلاقى آذانا صاغية. ويحدث هذا في غفلة من اليسار المنشغل بالتنفيس عن أحقاده على الإسلام السياسي. إننا نعيش فعلا لحظة شعبوية. هل نُراهن على أنها نزوة زائلة وأنّ علينا فقط أن نطأطئ الرأس حتىّ تمر العاصفة؟ بغض النظر عن رأينا في الثقافة السياسية السلبية (معاداة المنظومة) التي تتشكل من خليط من الجرأة والمكر والغضب التي حرّكت جمهور الناخبين الشبان سنة 2019، فاندفعوا إلى اختيار قيس سعيد باعتباره بديلا عن السائد المرفوض، يجب قبل كل شيء أن نتأمّل فيما تُخفيه الموجة، أي هذه الرغبة الجامحة في العمل السياسي لدى شباب يوصف بأنه لا يهتم بالشأن العام. تلك هي المفارقة التي تغذّي "العقل" الشعبوي. إن ابتعاد هذا الجيل الجديد من الناخبين عن التيارات اليسراوية أو ذات التوجه اليساري أو ما بعد اليسارية ليس مهمّا، الأهم أنه يُعيدنا إلى الواقع والإقرار بوجود فراغ كبير في مرحلة ما بعد الثورة. لقد خَرجنا من المستنقع التوافقي وقد تكفّلت الطّفرة الشعبوية بهذه المهمة. منذ سنة 2019، غَطّت كلمة "شعب" مُجمل الأفق السياسي من أقصاه إلى أقصاه. وهل نحن بحاجة للتذكير بأن هذا "الدّال الفارغ" -كما يقول لاكلو- هو الوثن الكبير لأقصى اليسار. ومع ذلك، يبدو كمَا لو أن تراثه ولغته وأفكاره الثابتة أصبحت بسبب غياب الوصية والوريث الشرعي مِلكية مُشاعة سطت عليها فلول من الوافدين الجُدد لتَنهب ما يَكفي كي تُشكّل خطابا رثّا وناجعا في آن. وبهذا المعنى، فإن يسار "أيام زمان" هو، من دون أيّ رغبة منه، الأم الحاضنة للشعبوية. إن الخطاب الشعبوي على الطريقة التونسية هو أساسا نسخة مُهجّنة من السجل "الثوري" الذي طالما احتكرته التنظيمات اليسراوية. بيد أن هذه الشعبوية القديمة اليسراوية المنشأ كانت تفتقر دائمًا إلى شعب. في حين أن العَرض الشّعبوي الجديد يُعانق طلبا شعبيا لا ريب فيه إلى حدّ الساعة. حيث لم يجد البُعد الاجتماعي الذي غيّبه "الانتقال" منفذا آخر غير الوَعد المجنون للديماغوجيين.

إن سقوط الإسلام السياسي لم يكن أمرا حتميا. ويعود سبب انهيار شعبيته إلى تخلّيه عن الفقراء. حتى أنّ المنشقين عنه أصبحوا يتهمونه بالتنكّر للوعود الاجتماعية التي كان يَرفعها منذ زمن بعيد. وإذا كان لليسار قناعة تُلزمه في كل الظروف فهي المساواة. وإذا كان ثمة ضرورة لخلق راديكالية جديدة، فلن تكون سوى مقاومة إغراءات النزعات الثقافوية والشعبوية مهما كانت مبرراتها، لأنها تسعى إلى تغييب قضية المساواة. إن رهان الصراع الذي يظل مطروحا باستمرار، وهو التدليل على أن الديمقراطية العلمانية مجرّد تكرار وإن كانت الديمقراطية الإسلاموية تضاربا في الألفاظ. وإن الديمقراطية فحسب هي الأفق السياسي الذي لا يمكن تجاوزه.

أما طرح ما بعد الديمقراطية الذي جاءت به الشعبوية فهو إعلان عن نهاية السياسة نفسها.

خاتمة: من أجل "استراتيجية أقلّية"

إن الانتصار للمساواة في هذا السياق الشعبَوي يجب أن يسلكَ مسلكا آخر غير الذي سَلكه اليسار في مواجهة المدّ الإسلامي. بقدر ما كان اليسار التونسي فاعلا أقلّيا في الحياة السياسية، فهو ما فتئ يتماهى دومًا مع استيهام جماعي أغلبي، ألا وهو الشعب الذي سوف ينتهي به الأمر إن عاجلا أم آجلا إلى التعرّف على ذويه. هذا التناقض يَكشف عن جميع أبعاده في المواجهة مع الإسلام السياسي. فمختلف اليسارَات قد خَبِرت هذا الإسلام السياسي من خلال علاقات شتّى: سواء بالكيل للظلامية كيل الطرشان ضربا على الطنبور، أو بالتعامل معه "كحليف مُزعج" طمعًا في زيادة العدد أمام دكتاتورية بن علي، أو "بقبول التواجد" مع النواب الإسلاميين في رحاب البرلمان، أو بالالتفاف على الأسئلة التي يصعب تحمّلها. على أنّ مختلف هذه الوضعيات وقع تبريرها في كلّ مرّة سواء بالوفاء للقيم اللائكية والمساواة الاجتماعية، أو على العكس من ذلك عملا بالواقعية السياسية. وفي كلتا الحالتين، أي معارضة الإسلام السياسي أو التعامل معه، فإنّ العلاقة تظلّ علاقة لا حِوار متواصل.

وعلى صعيد آخر، حرص اليسار على التناغم مع الذهنية المُحافظة العميقة للشعب العميق بدعوى عدم الاصطدام بمشاعر الشعب، متوهّما أنّ خروجه في حلّة السياسي المحترم سوف يعبّئ رصيده السياسي والانتخابي. فمنذ عام 2011، نادرًا ما استمعنا إلى كلمة "الشيوعية" أو "الاشتراكية" في خطابات الناطقين الرسميين باسم مختلف التشكيلات، وكأنّهما سُحِبا من قاموس المصطلحات الصالحة لهذا الزّمن ودخلا متحف الألفاظ العتيقة. كما حرِص هذا اليسار السياسي على التباين مع المواقف النسوية الجريئة بحجّة "موش وقتو" (ليس الوقت المناسب)، وأغمَض عينيه على القضايا الحسّاسة من قبيل تجريم استهلاك الزظلة[18] أو الدفاع عن قضايا "مجتمع الميم". نفس الشيء بالنسبة لقضايا البيئة والمحيط، باعتبارها قضايا اجتماعية بامتياز، فإنّ التزام اليسار تُجاهها ظلّ خِطابيا صرفا. وفيما يخصّ مكافحة التجاوزات البوليسية، لم نشهد سوى المنشقّين عن اليسار القديم يقفون إلى جانب حركات الألتراس وضحايا القمع من أبناء الأحياء الشعبية. ولعلّ هنا مكمن سوء التفاهم الكبير: فهل يمكن لليسار أن يكون شيئا آخر غير الحاضنة للقضايا "الخاسرة" في مجتمع مثل مجتمعنا والنّصير لها والمدافع عنها؟

لا يمكن مواجهة الفكر المحافظ الذي يتبنّاه الإسلام السياسي -أي الخطاب الديني للنسق الأخلاقوي- بعموميات "تقدّمية" مُثقلة بعقل باطني لا يقلّ محافظة. وحدها "الاستراتيجية الأقلية" المتخلّصة من هاجس التناغم مع المتعارف عليه من العقليات والمواريث والأعراف، والمتحرّرة من حسابات الربح والخسارة الانتخابية، كانت لتوفّر لليسار إمكانية مواجهة الإسلام السياسي دون عُقد، وتُطوّر اليوم عرضا سياسيا مُغايرا، وتُولّدَ خطابًا مفتوحًا على آفاق مغايرة تماما للخطابات المُنادية بنظام أخلاقوي، إسلامويا كان أم شعبويا.

1. للاطلاع أكثر على التحركات الاجتماعية في منطقتي الهوايدية وجمنة. انظر مقالة "مغلق بقرار شعبي: حين واجهت قرية الهوايدية الدولة". موقع إنسان. 07 أكتوبر 2020. وانظر مقالة "تجربة جمنة: مسيرة قرن من أجل استرداد الأرض" موقع المفكرة القانونية، 17 نوفمبر 2020. (هذا الهامش من إضافة المحرّر).
2. هذا التصور ليس حكرا على أقصى اليسار الذي يجسده بوضوح كتيّب صدر لحمة الهمامي بعنوان "ضد الظلامية" سنة 1986، عن دار صامد للنشر.
3. من مؤسسي تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي المعروف باسم صحيفته "آفاق" (برسكتيف).
4. صحيح أنّ مجلة "المعرفة" الإسلامية كانت تُطبع في الستينيات في مطبعة الحزب الاشتراكي الدستوري، وصحيح أنّ القادة الإسلاميين المستقبليين كانوا دعاة ضمن جمعيات الحفاظ على القرآن الكريم المدعومة من النّظام، لكن ذلك لا يُفسّر تحوّل الإسلام السياسي وظهور حركة الاتجاه الإسلامي منذ بداية السبعينيات كقوّة معارضة راديكالية للنّظام البورقيبي.
5. في حديث أدلى به إلى فانسان جايسار وميشال كامو (Vincent Geisser et Michel Camau) وردت كلمة "Illégitime" أنظر: Bourguiba la trace et l'héritage, Kharthala, 2003.. وقد ذكر نور الدين بن خذر لاحقا: "ليكن الأمر واضحا. أنا أتحدث عن أبناء شرعيين لبورقيبة لا عن أبناء طبيعيين" انظر "الطريق الجديد" عدد 26 ماي 2004.
6. هكذا كان يصنف أعضاء منظمة "آفاق" أنفسهم وذلك رغبة منهم في التمايز عن الحزب الشيوعي التونسي.
7. أنظر Gilbert Naccache Le mouvement Perspectives : lecture d'une trajectoire peu commune, communication auprès de la Fondation Temimi.
8. أحيل القارئ هنا على مقدّمة العمل المشترك الصادر بعنوان 68 ربيع تونس الأول، هشام عبد الصمد وفتحي بن الحاج يحيى، نشاز 2019.
9. «Pour sortir de la dictature» publié le 11-06-2002 sur le site Tunisnews. http://www.tunezine.tn/read.php?1,188580,188580
10. مداخلة ألقيت يوم 19 ديسمبر2006، ونُشرت بتاريخ 11 جانفي 2007 بمقدمة قصيرة من فرنسوا بورغا في موقع. https://oumma.com/laics-islamistes-pourquoi-lunion-2/
11. وحتى نكون أكثر دقّة، نشير إلى أنّ الساحة السياسية شهدت خلال الثمانينات فترات عابرة لجدل ثري بين أطراف من اليسار (بن خذر، الهاشمي الطرودي وغيرهم)، من جهة، وجماعة 21-15 والاتجاه الإسلامي من جهة أخرى. وكان لمجلة المغرب (قبل منعها) دور هام في ذلك.

12. هي حركة بدأت بإضراب جوع في 18 أكتوبر 2005، شاركت فيها شخصيات مستقلة وأحزاب معارضة لنظام بن علي (حزب العمال اليساري، الحزب الديمقراطي التقدمي، حركة النهضة الإسلامية) وقد كانت مطالبها متعلقة أساسا بالحريات العامة (حرية التنظم، حرية التعبير، العفو التشريعي العام) وقد تطورت نحو تأسيس ما يعرف بهيئة 18 أكتوبر التي لم تحظى بتأييد كل مساندي مطالب الإضراب. للوقوف أكثر حول حركة 18 أكتوبر انظر: وثائق هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس، موقع نشاز. (هذا الهامش من وضع المحرّر).
13. مقتطفات من عريضة بعنوان " انحراف غريب" أمضاها 150 شخصا من اليساريين المستقلين. وهي من ضمن ملحقات كتاب "اليسار والإسلام السياسي الصراع المعلق"، نشاز 2020 (صدرت النسخة الفرنسية سنة 2017).
14. هذا التحوّل والتأقلم هو من إنجاز راشد الغنوشي. أنظر كتابه: الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993.
15. يعود استخدام مصطلح "مجتمع المقاومة" في السياق التونسي للباحث ماهر حنين، من خلال كتابه "مجتمع المقاومة، ما بعد الإسلاموية، ما بعد البورقيبية، ما بعد الماركسية" منشورات جمعية نشاز 2019. (هذا الهامش من وضع المحرر).
16. لا نعود هنا إلى السياق الجيوسياسي الذي سرّع تنازل قيادة النهضة وبالخصوص الانقلاب الدموي في مصر.
17. انظر في هذا الصدد البيان الختامي للدورة 21 لمجلس شورى حركة النهضة، على موقع حركة النهضة على الرابط التالي: http://www.ennahdha.tn (هذا الهامش من وضع المحرّر).
18. هو المصطلح الذي يطلق في العامية التونسية على مادة القنب الهندي، يجدر التذكير أن ثلث المساجين في تونس من شباب الأحياء الشعبية محكومين من أجل تعاطي هذه المادّة.

قراءةِ اليسار لـمَا حَدثَ سنة 2011

بين الثورة والانتفاضة والمؤامرة

أيمن سلام الفارحي

باحث في الحضارة العربية والإسلامية

—

ينقسمُ اليسار التونسي ويَتخبّط في تحديد ما وقع سنة 2011. فهناك من يسمّي ذلك "ثورة" وهو جزء من اليسار الماركسي اللّينيني، وثمّة من يُسمي تلك اللّحظة وما رافقَها من أحداث بـ"الانتفاضة". أمّا القسم الآخر فيذهبُ إلى القول بأنّ ما حدث هو "مؤامرة"، على الرّغم من أنّه عَدَّل قليلا في هذا التوجّه فيما بعد، لكنّه لم يتخلّ عن هذه الفكرة، ونعني بذلك الحزب الإشتراكي اليساري الذي يرأسه القيادي اليساري محمّد الكيلاني. تفترض الثورة من وجهة نظر ماركسيّة لينينيّة قطعًا كليّا مع النظام الموجود وتعويضه بنظام آخر. وتفترض أيضا وجود قيادة سياسيّة ماركسيّة لها؛ أي حزب ماركسي. يقول سلامة كيلة في تفسير معنى الثورة من منظور ماركسي: "من وجهة نظر الماركسية يَجري تحديد معنى الثورة بشروط تتعلّق

مؤلّف جماعي. أفريل 2023

صورة لـ *Gwenael Piaser*

بوجود الحزب الماركسي وقيادته لها، والسّعي للقطع مع النمط القائم"[1]. بهذا المعنى لم تكن للثورة التونسيّة قيادة سياسيّة-طبقيّة أو توجيها مُنسّقا من بعض الرّموز الماركسية. في هذا السياق، يقول زعيم الحزب الاشتراكي اليساري محمد الكيلاني في تفسير الأحداث: "ما هو موجود ليس له قوّة ثورة فعليّة، هو حراك اجتماعي غير مُؤطّر، ردّ فعل على عمليّات اغتيال أو قنص، هو ردّ فعل احتجاجي. لم تكن عمليّة ثوريّة تستهدف السّلطة حتّى نقول عنها ثورة. فيمَا بعد دخَل العامل السّياسيّ، وهو مُسقط على الوعي العام، باعتبار أنّ الشّباب الذي كان في الجامعة حَمَلَ بعض الشعارات التي لم تكن مؤطّرة أو متحزّبة أو ضمن خيارات استراتيجيّة واضحة، أو تعمل في إطار بديل عن السّلطة السّياسيّة القائمة؛ بديلا عن نمط التنمية أو الدفاع عن النّمط المجتمعي. هي مجرّد شعارات للمطالبة بالتشغيل والعيش الكريم"[2].

ويستطردُ محمد الكيلاني في تفسير ما وقع من أحداث عام 2011 ملمّحا إلى وجود "مؤامرة" غير مرئية، قائلا: "ليست هناك ثورة، وأهل السّياسة في تونس يُكابرون ولا يريدون الاعتراف بذلك. كنتُ أدعو النّاس والسّياسيين إلى التنسيب لتقييم هذه اللّحظة"[3]. وقد أقرّ الكيلاني بأنّ مسيرات 2011 خرَجت فيها بعض الشخصيّات السّياسيّة كما خرج الشعب التونسي كلّه، ولم تكن هناك "دعوات تنظيميّة" ثمّ "عدنا إلى منازلنا"، مُواصلاً: "نحن لا نَعلمُ من أسقط بن علي. يجبُ على السّياسيّين أن يتوقّفوا عن الثرثرة. فقد تمّ ابتزاز الشعب التونسي بما يكفي". ويشير في موضع آخر "لا وُجود لثورة في العالم من دون قيادة سياسيّة. وإذَا وَصلَ الأمر إلى حدّ اعتبارها انتفاضة فقد التفّت حولها بعض القوى خدمة لمصالحها "[4].

ما يريدُ محمد الكيلاني الإيحاء إليه هنا، هو أنّ النظام أسقِط جزء منه بينما ظلّت أجزاؤه الأخرى قائمة. وقد أشار في مرحلة سياسيّة لاحقة إلى أن: "الدّستوريّين[5] ليسُوا كلّهم مذنبين، فقد كان يخضعُ جزء منهم للنّظام القائم، وهم بدورهم أرادوا التحرّر من الأمر، فلمَ لاَ يتمّ التعامل معهم؟"[6].

اليسار وتعدد سرديات "الثورة"

بالعودة إلى المواقف السّياسيّة لأغلب قيادات اليسار حينها نلاحظ الاختلاف داخلها، إذ قَدّرت كلّ فئة من اليسار الموقف بناءً على قراءتها الذّاتيّة، لأنّ اليسار لم يكن كتلة واحدة متّحدة، بل كان فسيفساء لا يمكن تحديدهُ أحيانًا. فقد رأَى أمين عام حزب العمّال حمه الهمامي حينها أنّ الثورة "لا تُكتملُ إلاّ برحيل بن علي" وكذلك زعيم الوطنيّين الدّيمقراطيّين شكري بلعيد الذي تبنَّى نفس الموقف. وفي تصريح وجّهَه حمّه الهمامي إلى الرئيس التونسي الراحل الباجي قايد السبسي، قال: "أرفض ما قالهُ الباجي قايد السّبسي أنّ الثورة لم تكن مُؤطّرة، فيوم 13 و14 جانفي 2011 كُنت في السجن وكانت قيادات من الحزب في السّجن أيضا من بينهم عمّار عمروسيّة. وهناك مناضلون من الحزب الدّيمقراطي التقدمي في السجن أيضا. بالإضافة إلى مناضلين ينتمون إلى تيّارات فكريّة وسياسيّة يساريّة في السّجن. عندها كان السّبسي في منزله. هل شاركوا هم في هذه الثورة؟"[7].

جزء آخر من اليسار -سواءً المنتَظم حزبيّا أو غير المُنتظم- اعتبر الأمر مجرّد "انتفاضة" و"حدث ثوريّ" ينضافُ إلى بقيّة الأحداث التي شهدتها تونس قبل 2011، وهو ما يعبّر عنه مثلا حزب العمل الوطني الدّيمقراطي بقيادة اليساري عبد الرزّاق الهمّامي، والذي خاضَ الانتخابات وقبِلَ اللّعبة الدّيمقراطيّة وشارك في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي عام 2011. ويذهب أيضا تيّار "الوطد الثوري" إلى أنّ ما حدث يمكنُ توصيفه "بالانتفاضة " عوضًا عن الثورة.

توجدُ تنظيمات يساريّة أخرى دعت إلى مقاطعة الانتخابات في محطتين (2011 و2014) ولم تَقبل باللّعبة الدّيمقراطيّة القائمة، من بينها خاصة ما عُرف بـ"ملتقى مقاطعة انتخابات 2014"، الذي ضَمَّ كلّ من الهيئات الثوريّة المستقلّة وحزب الكادحين الوطني الدّيمقراطي وحزب النّضال التّقدّمي ورابطة

النّضال الشّبابي ولجنة باريس للمقاطعة الشّعبيّة لانتخابات 2014. وقد اعتبرت هذه التنظيمات "مسار الانتقال الدّيمقراطي، بمحطّاته المختلفة، مسارًا لترميم النّظام". وتتكرّر في بيانات هذا الملتقى عبارة "الانتفاضة" و"مسار 2011" عوضا عن مصطلح الثورة. ودَعَت هذه التنظيمات إلى رفض المنظومة الانتقالية برمّتها ومقاطعتها و"الانضمام إلى المقاومة"[8].

"لم تتّفق قُوَى اليسار في تأصيل هويّة ما حدث سنة 2011"

لم تتّفق كلّ قُوَى اليسار في تأصيل هويّة ما حدث سنة 2011، فقد حاول كلّ فصيل قراءة المعطى بالنّظر إلى الأحداث التي وقعت أثناء الحراك الثوري ومن بعدهُ. وقد يجدُ كلّ فصيل تبريراته لما حدث في الأدبيّات المرجعيّة التي يتحرّكُ ضمنها سواء اليسار الماركسي اللّينيني أو التروتسكي أو الستاليني، ولا يُوجد تحديد دقيق لما حدث في خطاب الأحزاب اليساريّة، أو صرامة نظرية وسياسية في الثبات على مفهوم واحد بعينه دون غيره. فقد لاحظنا تشابك هذه المفاهيم الثلاثة في خطابات كلّ أحزاب اليسار سواء في التصريحات الإعلاميّة أو الشّعارات أو البيانات. فهل تُرجعنا مواقف قيادات اليسار ممّا حدث إلى زمن بعيد، إلى ثورة 1905، ودعوة لينين إلى محاولة تجذير الثورة في الدعوة إلى إسقاط النّظام القيصري وتغيير واقع المجتمع وإنتاج نظام اقتصادي بديل، ضمن ما يُسمّى "بالمهمّات الديمقراطيّة"؟ ولكنّ الدّعوات اليسارية التونسية لم ترافقها خطّة أو مهمّات أو تصوّرات بل ظلّت المواقف رهين التفاعل مع معطيات سياسيّة عَرَضيّة ومفروضة بالقوّة.

حراك اجتماعي مُمتدّ باغت الموقف اليساري

باغتت الثورة الموقف اليساريّ، الذي لم يكن مستعدّا تنظيميّا أو منهجيّا أو نظريّا لتفسير ما حدث. فقد انخرط في الاحتجاج ثمّ بدأ فيما بعد باستيعاب اللّحظة. إنّ تقييم اليسار للحظة 2011 كان بَعديًّا، باعتبار ما وَقعَ من نتائج بعد ذلك الحراك، أي بعد إفرازات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011 وما تولّدَ عنه من حكم الترويكا والأحداث التي وقعت في البلاد، وهو ما جعل حمّة الهمّامي مثلا يقول بأن تونس تتهيّأ لثورة ثانية في أكثر من مناسبة آنذاك. وهي نفس الدّعوة التي نجدها لدى حزب "رابطة اليسار العمّالي" المحسوب على التيار التروتسكي، من خلال إلحاحه على تجذير الثّورة وتَعميقها[9].

جزء آخر من اليسار الاجتماعي الوَسطي انخرط في عمليّة الإصلاح، وهو ما تجسّد في الحزب الدّيمقراطي التقدّمي. فقد شارك أحمد نجيب الشّابي مؤسّس الحزب في حكومة الباجي قايد السّبسي الأولى في سنة 2011، ثمّ انخرط فيما بعد في عمليّات تسوية ونقاشات أدّت إلى انتهاء الحزب واضمحلاله تدريجيّا وبروز جسم حزبي آخر لهُ أصبح يعرف حاليا بـ"الحزب الجمهوري". بالإضافة إلى حزب "التكتّل من أجل العمل والحرّيات"، وهو حزب يساريّ إصلاحيّ وسطي. ويمكن أن نعتبر أيضا "حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة" حزبا يساريّا إصلاحيّا وسطيّا. فهذان الحزبان (التكتل والمؤتمر) انخرطا في الحكومة التأسيسيّة وتقاسما السّلطة مع الإسلاميّين في إثر انتخابات أكتوبر 2011. بعد تلك المشاركة السلبية التي لم تدم طويلا (انتهت بداية عام 2014)، آل كِلاَ الحزبين إلى مواقع سياسية وانتخابية هامشية، ولم يعد لهما تأثير كبير في الحياة العامة.

من هنا يمكنُ أن نرصُد ثلاثة مواقع لليسار بعد الثورة:

- اليسار الرّاديكالي الماركسي اللّينيني أو التروتسكي: تبنَّى هذا التيار (غير المتجانس) الثورة من منظور سياسي عملي نوعا

ما وحَاولَ اكتشاف نفسه وتحديد موقفه على ضوئها. وهو ما سيسمحُ له في فترة تالية بالتقارب نوعيّا داخل جبهة واحدة، هي الجبهة الشعبيّة. وستكشف هذه التجربة لاحقا عن تناقضات هذا اليسار وهشاشته التنظيمية والسياسية.[10]

- اليسار الماركسي اللّينيني "الإصلاحي": الذي رفَضَ الثورة واعتبرهَا مؤامرة أو بأحسن الأحوال حركة احتجاجيّة. ولذلك برّرَ فيما بعد انخراطه في جبهات وتحالفات مع أحزاب غير يساريّة، على غرار الحزب الاشتراكي اليساري.

- اليسار الوسطي والاجتماعي الإصلاحي: فقد شارك في الحكومة وحاولَ الإصلاح من الدّاخل. فآل في نهاية الأمر إلى التفتت داخل تجربة الحكم وفَقَد بالتدريج وزنه الانتخابي الذي حظي به سنة 2011، مثلما أشرنا إلى ذلك سابقا.

بناءً على ما سبق، يمكنُ أن نستنتج أنّ موقف الحزب الاشتراكي يتمَاهَى مع الموقف الماركسي الكلاسيكيّ في المستوى النّظري الذي يرى في الثورة - كما سبق وذكرنا- قطعًا نهائيّا مع النظام القائم، وضرورة وجود حزب يساري ماركسي وقيادات تقود الثورة، بالإضافة إلى وجود بديل قائم. وهو ما برّر به محمد الكيلاني فيما بعد تحالفه مع بعض الأحزاب ذات التوجّه اللّيبرالي أو الاجتماعي، فيما سُمّي وقتها "بالاتّحاد من أجل تونس"، وهو تحالف سياسي ضد حكومة الترويكا أعلِن عنه في فيفري 2013، وضَمَّ حزب نداء تونس وأحزابا أخرى محسوبة على التيارات الليبرالية والاجتماعية اليسارية على غرار الحزب الجمهوري وحزب القطب الديمقراطي الحداثي وحزب المسار الديمقراطي الاجتماعي.

أمّا الكتلة اليساريّة الماركسيّة اللّينينيّة الأخرى، على غرار حزب العمال وحزب الوطد الموحّد، فقد قارَبَت اللّحظة من منظور الواقع التونسي، وربّما كانت الحاجة إلى مواكبة التغيير الاجتماعي الطارئ هي التي جعلت هذا الجزء يتخلّى عن البُعد النصي للنظريّة في تقدير الموقف من الحراك الاجتماعي. لذلك تبدُو هذه الكتلة مُجدّدة -إلى حدٍّ ما- في نظرها المؤقت إلى طبيعة اللّحظة ومُتساوقة مع المطالب الكثيرة بضرورة تجديد النّظر إلى مفاهيم الماركسيّة الكلاسيكيّة التي أصابها الجمود في ظلّ واقع سياسيّ متغيّر.

مثلما باغتَ الحراك الاجتماعي اليسار التونسي، فقد باغتهُ أيضا جمود النّظريّة، وكان فهم طبيعة ما حدث متفاوتا بين شقّ وآخر. فالواقع السّياسي كان بعيدًا عن القولَبة النّظرية. فمن رأى الأمر "مؤامرة" انخرط مع بقيّة القوى السياسية في عمليّة الانتقال الدّيمقراطي. أمّا من رأى الأمر ثورة فقد تمترسَ في جناحِه مفضّلا ثنائيّة الدّفاع والاحتجاج: الدّفاع عن شرعيّته في الواقع ومدى قدرته على استيعاب حاجات التونسيّين، واحتجَاجه على المنظومة التي أفرزتها انتخابات المجلس التأسيسيّ في أكتوبر 2011. ومن الضروري الإشارة إلى أنه بإمكان الفريقين أن يجد في كتب لينين ما يفسّر الحالة التي وقعت. فلينين بدوره قد طوّرَ مفهوم الثورة وقام بمراجعات بناء على جملة من "المراكمات الثوريّة". كذلك فإن من اعتبر ما حدث "مجرّد انتفاضة" أو "حراك ثوري" فإنّه تمَاهَى إلى حدّ بعيد مع مطلبيّة الشارع ولم يقوَ على تكوين رؤية سياسيّة واضحة.

اليَسارفي مواجهة "طفولته السّياسية"

دخل اليسار انتخابات المجلس الوطني التأسيسيّ عام 2011 مُشتّتا. وممّا زاد الأمر تعقيدا هو عدم تخلّيه عمّا يسّميه الباحث في علم الاجتماع المولدي القسّومي "بالطّفولة السّياسيّة"[11]. وقد يقتربُ هذا المفهوم إلى حدّ كبير مع ما كتبهُ لينين في كتابه "مرض اليسار الطفولي"، وهو إيمان كلّ طرف من اليسار بأنّه هو الوصيّ الحقيقيّ والأوحَد على المقولات اليساريّة. لذلك كانت نتائج انتخابات المجلس التأسيسي هزيلة وصادمة للكثيرين، وقد أطلَقَ عليه مُنافِسوه فيما بعد "جماعة الصّفر فاصل". ولعلّ هذا الوَصم التحقيريّ من أعدائه السّياسيّين

والإيديولوجيّين هو ما دَفعَ جزءًا منه فيما بعد إلى تأسيس "الجبهة الشعبيّة".

حَاول اليسار فيما بعد قراءة المُعطَى الموضوعيّ المتمثل في حالة المدّ الثوريّ الشعبي من خلال تنامي المطلبيّة والاحتجاجات في تَفاعله مع المُعطَى الذّاتي المتمثل في تجميع العائلة اليساريّة من خلال تأسيس الجبهة الشعبيّة. وهو ما أنتج لنا مقولة "المسار الثوري" كصيغة مقبولة من كل مكونات الجبهة الشعبية، وهي صيغة موجودة بشكل جليّ في الأدبيّات اللينينيّة أيضا. ولكن فجأة تحوّلت المعركة في لحظة ما بعد الثورة من محاولة إثبات الوجود الخاصّ من خلال الدفاع عن تناسب البدائل اليسارية مع الواقع السياسي إلى توجيه الاهتمام اليساري نحو الصراع مع المدّ الإسلاموي الذي بلغ أوجه بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011، وعَبَّر عن نفسه -خاصة عام 2012- كتحدّ إيديولوجي ووجودي لليسار، وللآخر السياسي بشكل عام. وقد قارَب اليسار نظرته لمنظومة الحكم الجديدة التي أفرزها صندوق أكتوبر 2011 من خلال الدفاع عن صيغَة "الوفاء للثورة".

الدّعوات اليسارية التونسية لم ترافقها أي خطّة أو تصوّرات بل ظلّت رهينة التفاعل مع معطيات سياسيّة عَرَضيّة ومفروضة بالقوّة.

تتأكّد وجهة النّظر هذه، عندما نحاول تحليل مواقف وخطابات بعض وجوه اليسار. فقد أطلق شكري بالعيد مثلا على منظومة الترويكا "حكومة الالتفاف على الثورة"، وهو يقول في هذا السياق: "المسار الثوري في بدايته ليس هو نفسهُ في الفترة الثانية عندما دخل المال السياسيّ. والمدّ الثوري يشلّ المال السياسي، وفي حالة الركود يلعب المال دورهُ. ومن لديه وهم أنّ البلاد تشكّلت سياسيّا فهو وَاهم. فالخارطة السّياسيّة لم تتشكّل بعد"[12]. مَكّن هذا المسار الثوري اليسار من محاولة التّموقع بطرق عديدة في الإعلام وفي النقابات وفي منظّمات المجتمع المدني، وهو ما أفرز حالة يساريّة في البلاد. فقد شكّل تحالف الجبهة الشعبية والاتحاد من أجل تونس في اعتصام الرّحيل صيف 2013، نوعا من التّموقع الجديد من أجل هدف فوريّ وهو إزاحة الإسلاميّين ومنظومة الحكم برمّتها من السّلطة. وقد اعتقد البعض أنّ هذه الحالة سوف تدوم، وستدخل الأحزاب اليساريّة في تحالف انتخابي مع "الوطنيّين اللّيبراليّين" وغيرهم. ولكنّ الأمر باء بالفشل. يقول حمّة الهمّامي: "لاحظنا في الاجتماع الذي وقّع في البحيرة بين قيادات نداء تونس وقيادات الجبهة الشعبيّة أن بعضهم يناصرُ فكرة التحالف مع حركة النّهضة، وهو ما جعل الأمر غير ممكن"[13]. وبالنّظر إلى نتائج انتخابات 2014 الهزيلة نسبيا والتي حصلت فيها الجبهة الشعبية على 15 مقعدا فقط، يمكنُ القول أنّ الجبهة اليساريّة قد كانت حطبًا لقوى سياسيّة أخرى، لأنها كانت الأقدر على تحريك الشارع وتجييش النّاس.

اصطَدَم اليسار التونسي بمشاكله التنظيميّة والحزبيّة والإيديولوجية وبمحاولة التّطابق مع المطالب الشّعبيّة، زد على ذلك سطوة الإسلام السّياسي واحتكاره للسّلطة خلال السنوات الثلاث التي تَلَت الثورة. ولئن خرَج اليسار مُنتصرا نسبيا من تلك الفترة من خلال بروز نوى توحيد جسّدتها الجبهة الشعبية، إلاّ أنّ ذلك كان ظاهرة مؤقتة. ولم يكن اليسار قادرًا على الالتحام بالعمق الشعبي، لذلك وجدَ نفسهُ في رحى ساحة سياسيّة مشتعلة وغليان شعبي حادّ، فضيّع بوصلتهُ تدريجيّا، أو ربّما لم يستطع أن يفعلَ أكثر ممّا فعل بالنّظر إلى طبيعة قواه الذاتية التي أعطته تواجدا سياسيا واجتماعيا

ضعيفا داخل ميزان القوى السياسي العام.

ما يمكنُ إجمالهُ عموما أنّ اليسار مَرَّ بمراحل كبرى منذ لحظة الثورة:

1) المرحلة الأولى: لحظة الالتقاء بالثورة والصّدمة، ومحاولة فهم الذّات والواقع خاصّة بعد نتائج انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011.

2) لحظة التّجميع والحُلم والتحالف مع القوى الدّيمقراطيّة، التي جَسّدَها اعتصام الرّحيل باردو صيف 2013. وكانت الجبهة الشعبية تعبيرًا عن هذا الحلم الذي لم يُعمّر طويلاً.

3) انتخابات 2014-2019: حصيلة هزيلة وبداية الانحلال وبروز بعض التيّارات الأخرى، تم تلتها انتخابات 2019 التي كان فيها حضور اليسار باهتا مما أدى إلى غيابه على مستوى المجلس النيابي المنتخب.

4) مرحلة 25 جويليّة والموقف اليساري بين الاصطفاف وراء الرئيس قيس سعيّد أو معارضة قراراته.

الديمقراطية والثورة: الجدل الملتبس

تلتصق فكرة الدّيمقراطيّة عند اليسار تاريخيّا بفكرة الثورة. فالديمقراطيّة السّياسية هي الطريق إلى الاشتراكيّة في نظر جزء من اليسار الماركسي اللينيني. وهذا تقريبًا الموقف اليساري العام الذي بَرهنت عليه الممارسة السياسية بعد سنة 2011. يُمكن القول أن جزءًا كبيرًا من اليَسار انخرط في مسار الديمقراطية التمثيليّة بعد الثورة، خلال ثلاث محطات انتخابية (2011، 2014، 2019). اختار اليساريون الصراع من داخل اللّعبة الدّيمقراطيّة، وقد انخرط بعضهم في "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة" سنة 2011، على غرار حزب الوطد الموحّد وحزب العمل الوطني الديمقراطي والحزب الاشتراكي وحزب المسار وغيرها من الأحزاب. وبالتوازي مع ذلك، دَخل اليسار في "حالة صراعيّة" مع الديمقراطية القائمة باسم مقاومة انحرافها عن المسار الثوري، كما أدَانوها بسبب ركونها إلى آليات التلاعب بالتّنافس الديمقراطي، على غرار استخدام المال الانتخابي الفاسد والعنف السّياسيّ من خلال الدّعوات التحريضية داخل المساجد وتَكفير بعض وجوه اليسار. في هذا السّياق يقول عبد الرّزاق الهمّامي حول العنف السّياسيّ الذي ساد قبل اغتيال شكري بلعيد في 06 فيفري 2013: "هذه اللّحظات تستدعي الوعي والوضوح. ما وَصلنَا إليه كان متوقّعا، وقد كنّا نبّهنا إليه، هناكَ تراكم وتصاعد للغة جرّ البلاد للعنف السّياسيّ القاتل، وقد اكتشفنا اليوم أنّه مُنظّم. هناك دعوات لحرق المقرّات والتكفير والتحريض على المعارضين السّياسيّين خارج إطار الدّولة وخارج إطار التنافس السّياسيّ"[14].

ما نودّ التأكيد عليه هنا أنّ اليسار التونسي قد آمَن بفكرة الانخراط في الدّيمقراطيّة ودَافع عنها في جلّ خطاباته، ولكنّه اصطدم بميزان قوى اجتماعي وسياسي مختلّ لصالح فاعلين سياسيّين حاولوا هم أيضا فرض رؤيتهم الخاصّة لديمقراطيّة قائمة على التحالفات المصلحيّة بكلّ الطّرق[15]. وأصبحَ مفهوم "الدّيمقراطيّة" ومتطلّباته التأسيسية مُجرّد قوالب لفظيّة يُحاجِج بها كلّ طرف الآخر بعيدا عن التأصيل الواقعي. إجمالا حاول اليسار خوض هذه اللّعبة برؤى مختلفة وقَبِلَ بكلّ مقتضياتها ونتائجها التي لم تكن عموما لصالحه. ولئن نجح تدريجيّا في محاولة فرض نفسه إلاّ أنّ عوامل عديدة قد وجّهت جهوده ورؤاه نحو قضايا أخرى أنتَجها المخاض السّياسيّ لسنوات مرحلة ما بعد الثورة.

شقّ آخر من اليساريّين يرَى أنّ التجربة الدّيمقراطيّة التي دشّنتها لحظة الثورة "جوفاء" و"شكليّة" ولا معنى لها لأنها لا تعبر عن المقولات الماركسيّة. وهو موقف يساري أقلّي دافعت عنه مجموعات يسارية تتبنَّى فكرة الديمقراطية المُباشرة والطّرح المَجالِسي على غرار الهيئات الثورية المؤقتة. وقد قاطَعت في معظمها العمليّة الانتخابية بعد الثورة، ودَعَت إلى "العودة إلى النّضال والمقاومة من أجل الشّغل والحرّية

والسيّادة على القرار"[16] على حد تعبيرها.

اليَسار والتفاعل "العالق" مع المجتمع

يتوفّر المجتمع التونسي على قوى اجتماعيّة محافظة متحصّنة بالتقاليد السّياسيّة والثقافيّة السائدة، وقد سَعى الخصوم السّياسيّون لليسار إلى استثارة هذه النزعة الاجتماعية من أجل شيطنة قياداته، وحوّلوا المعركة من صراع على البرامج والرّؤى إلى صراع بين "المؤمنين" "والكفّار وبين "الحلال" و"الحرام"، بخاصة في الفترة التي شهدَت صعود التيارات الأصولية مباشرة بعد ثورة 2011. لم يقدر اليسار على مواجهة هذه الظاهرة وتفسيرها سياسيّا وسوسيولوجيا، ولم تستطع قياداتُه تنزيل برامج اليسار في واقع التونسيّين وتكييفها مع طبيعة المجتمع وثقافته، وبَقيت التغييرات سطحيّة ولم تخترق العمق الشّعبيّ والعمّالي. فحزب العمّال مثلا حذف لفظ "الشّيوعيّ" من تسمية الحزب في جويلية 2012، وقد برّرَ ذلك بالضّرورة الاتّصاليّة، لكنّه لم يُفلح في إنتاج مقاربة سوسيولوجيّة أو ثقافيّة أو سياسيّة تمكّنه من اختراق العمق الاجتماعي للتونسيين، وبقيَ متحصّنا داخل شعاراته التاريخيّة. نفسُ الأمر حصلَ مع "حزب الوطنيّين الدّيمقراطيين " بشقيّه، فمُحاولات التوحيد والتجميع لم تُبنَ على قاعدة فهم موضوعيّ للواقع، ولكن برَزَت الغاية الانتخابيّة بوصفها الهدف الرئيسي للحزب.

ما نودّ قولهُ أساسًا أنّ اليسار التونسي عُموما لم يُفلح في إنتاج نظريّة أو مقاربات تستهدفُ الوعي السّياسيّ أو الإجتماعيّ للتونسيّين، بل ظلّ يجترّ مقاربات قديمة في واقع يتميّز بتغيّر طبيعة المجتمع وثقافته. ولعلّ تشرذم اليسار في فترة سابقة قبل الثورة كان مردّه الأساسيّ الاختلاف في مقاربة طبيعة المجتمع التونسي، فهناك من اعتبر طبيعة المجتمع "شبه إقطاعي شبه مستعمر" (الوطد) أو "رأسماليّ تابع " (حزب العمال).[17] وقد تواصَلت هذه الأطروحات القديمة في التأثير في اليسار بعد الثورة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المعطى الدّيني وتفاعله مع المعطى السّياسي بعد الثورة أربكَ اليسار عموما، فاليساريّون -ربّما- لم يكونوا ليتخيّلوا حجم تأثير ذلك المعطى في الواقع، وقدرة خصومهم على استغلاله ضدّهم، وبخاصة حركة النهضة والتيارات السلفية التي صعدت بعد سنة 2011، لتختفي تدريجيا عن التأثير في المشهد السياسي.

من ناحية أخرى فإنّ اليسار لم يَقدر على احتضان وقيادة بعض التحرّكات وتأطيرها وبقي مُناصرًا لها من خلال المواقف فقط. وعَلى الرّغم من قيامِه بحملات ميدانيّة مثل حملة "آش تبدّل" التي نظّمهَا حزب العمّال سنة 2012، إلاّ أنّها لم تستهدف العمق الشعبي ولم تُفلِح في استقطاب فئات اجتماعية جديدة مُناصرة لليسار الحزبي ومرتبطة به. عمومًا بقيَ اليسار نُخبويّا وفي موضع عُزلة دائمة، بل إنّ قطاعات من النّخبة اليسارية نفسها أعادت صياغة تموقعاتها بعد الثورة، وهاجرَ الكثير منها إلى أحزاب ديمقراطية ليبراليّة لأسباب كثيرة.

1. للمزيد: أنظر مقال لسلامة كيلة " الثورة في الماركسيّة "(ملاحظات حول منظور لينين للثورة)، موقع الحوار المتمدّن،العدد 4856(7،4،2015) على الرّابط التالي .https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=474889
2. (انظر تصريحاته على الرّابط التالي)https://www.youtube.com/watch?v=USpcP1t7KSA حوار مع السيّد محمّد الكيلاني
3. أُنظر تصريحات محمد الكيلاني على الرّابط التالي، وموضوع الحوار "انقلاب أم ثورة في تونس"؟ https:// www.youtube.com/watch?v=l7qiaCdObsk
4. محمّد الكيلاني، ن، م .
5. المقصود هنا بالدستوريين المنتسبين إلى حزب التجمع الدستوري الحاكم في ظل نظام الرئيس بن علي.
6. ن، م.
7. انظر تصريح حمة الهمّامي على الرّابط التالي https://www.youtube.com/watch?v=R2MPsBr4qy0
8. انظر بيان ملتقى مقاطعة الانتخابات أو ما عرف " بالهيئات الثوريّة المؤقّتة " على الرّابط الآتي https:// kanaanonline.org/2014/11/ 9%81%D9%8A-15-%D9%86/
9. انظر أغلب بيانات " رابطة يسار العمّالي " وموقفها من الثورة و "حالة الامتداد الثوري " و تصريحات أبرز قياداتها على صفحتها في الفايس بوك على الرّابط التالي : .https://www.facebook.com/profile.php?id=100064786625864
10. للوقوف اكثر حول التطورات التنظيمية للجبهة الشعبية، انظر في نفس العدد مقال ضمير بن علية.
11. المولدي، قسّومي: خارطة اليسار التونسي، ص 16 ضمن "خارطة اليسار العربي"، بحث منشور لدي مؤسّسة روزا لكسمبورغ- تونس 2014.
12. انظر حوار مع شكري بلعيد في قناة الحوار التونسي سنة 2012 على الرابط التالي .https://www.youtube.com/watch?v=GGjOo__7Jp
13. انظر كلام حمّة الهمّامي على الرّابط التالي. https://www.youtube.com/watch?v=tO11xORWcA4
14. أُنظر كلام عبد الرّزاق الهمّامي على الرّابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=Ipfj88v_0hA
15. يجسد مفهوم "التوافق" الذي أيده وشجعه كل من الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي تأكيدا لهذا الطراز الديمقراطي الذي ساد خاصة بعد الانتخابات التشريعية سنة 2014.
16. بيان الهيئات الثوريّة المؤقّتة، مرجع مذكور سابقا.
17. للوقوف أكثر حول طبيعة الاختلافات التي تشق أطروحات تحليل طبيعة المجتمع، انظر العدد السابع من مجلة أطروحات، جانفي وفيفري 1985 (هذا الهامش من وضع المحرّر).

اليسار التونسي ومسألة الديمقراطية الداخلية:

الفشل المُزمن

ضمير بن علية

أستاذ وباحث في الأدب الفرنسي

—

في الكثير من الأحيان تَكشف سنوات النضال الطويلة عن مشاكل هيكلية يُعاني منها التنظيم اليساري. وتكمن خطورة هذه الحقيقة في الشلل التام الذي تصبح عليه "آلة الحزب" عندما لا تكون قادرة على قيادة الخلاف وتنظيمه والسّير به نحو خُلاصات موضوعية تمكّنها من التأقلم مع الواقع السياسي والطبقي، ومع وعي الجماهير أيضا.

بعد اندلاع المسار الثوري في تونس، وَجدَ اليسار نفسه داخل جملة من التناقضات المستعصية التي فَرضها الواقع الجديد، فانتشرت دعوات مختلفة تفتقر إلى التبلور الكافي -على غرار فكرة الحزب اليساري الكبير أو فكرة التسيير الذاتي- رغم أنها تهدف إلى التفكير في هويات وتجارب تنظيمية جديدة قادرة على فهم الواقع الموضوعي بشكل أفضل، واستيعاب أكثر ما يمكن من الجماهير والتسلّح بآلة دعائية ممتدة وقادرة على مجاراة التبدّل السريع في حركة الثورة. فَرض هذا الواقع الجديد نفسه على مجمل التنظيمات اليسارية، بخاصة الكلاسيكية منها، التي برهنت عن إرادة منقوصة في إصلاح ما يمكن إصلاحه. ولا سيّما فيما يتعلّق بالبنية التنظيمية والقاعدة الاجتماعية لأحزابها.

وفي خضمّ هذا التحوّل الثوري، تجَاهلت أحزاب اليسار الدعوات الجديدة الرامية إلى إعادة قراءة المعطى التنظيمي من زاوية نظرية وسياسية جديدة. وانكبّت من جهة أخرى على ترميم بيتها الداخلي وإعادة تنظيم نفسها دون تفاعل مع حالة الوعي الجديدة الرافعة لشعار "المزيد من الديمقراطية الداخلية". وهو ما يظهر خاصّة من خلال تجارب حزب العمال وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد والجبهة الشعبية، بوصفها تجارب تمتلك الحدّ الأدنى من الوضوح الذي يسمح بالحديث عن مآزق الديمقراطية الداخلية صلبها، وليس بوصفها التعبيرات التاريخية الوحيدة لليسار التونسي.

حزب العمّال: القيادة الشاملة والمُهيمنة

لم يكن حزب العمّال حالة استثنائية في انعدام الخلافات مثلما يعتقده كثيرون. فهذا التنظيم الذي انحدَر من الحلقة الماركسية اللينينية "الشيوعي"[1] قد رَاكَم سنوات طويلة من الخلافات حول الطابع الديمقراطي للتسيير. وربّما لا نُبالغ عندما نقول أنّه لا يمكن معرفة الأسباب الحقيقية لخروج عديد المناضلين من جيل التأسيس. إن ظاهرة الاستقالة والطّرد لأسباب ذاتية وسياسية وتنظيمية قد رافَقت بشكل عضوي مسيرة هذا الحزب. ولكنها أصبحت بادية للعيان بعد الثورة، إثر المرور إلى حالة العلنية التي صاحبتها هي الأخرى جملة من الخلافات المُتمحورة حول سلامة هذا القرار من عدمه. وقد تمحورت الخلافات أساسا حول سلامة الحزب وهياكله والخوف من العودة المُحتملة للديكتاتورية إبان الثورة.

في ظروف ما بعد الثورة، حَسمت القيادة قرار العلنية ورفعت شعار إعادة بناء الحزب. ولكنّها لم تقدر على الإيفاء بهذا الشعار بما يحمله من تحويل ثوري شامل لبنية الحزب التنظيمية. وهكذا أجرت تغييرات على الهيكلة القيادية فقط (قيادة وطنية/كتابة وطنية) إثر عقد المؤتمر العلني الأول

صيف عام 2011. من الضّروري هنا الإقرار بأن التغيير الأوّل في هيكلة الحزب قد فَتح الباب أمام موجة من الوافدين بفضل تغيّر الأوضاع السياسية في البلاد. ولكن بالمقابل، لم يقدر لا الحزب ولا منظماته على هيكلة الوافدين عليه بشكل سليم، لأن الحزب بكل بساطة يشكو عجزا على مستوى بنيته التنظيمية غير القادرة على فهم الذهنية الجديدة للمناضلين الذين انضمّوا إلى صفوفه بفعل المدّ الثوري. إن التنصيص هنا على سياقية الأزمة مردّه المرجعية التنظيمية للحزب التي لم تتغير منذ تأسيسه في 1986. فحزب العمال هو حزب "ما العمل؟" اللينيني الذي أرسَى في بداية القرن الماضي مبدأ المركزية الديمقراطية التي تفترض وجود أغلبية مُسيطرة وأقلية خاضعة، وهياكل قيادية وأخرى دنيا.

اكتست تجربة حزب العمال في السنوات الأولى للثورة تخبّطا تنظيميا وسياسيا واضحا، بخاصة أثناء تجربة المجلس الوطني لحماية الثورة[2] التي مثّلَت دليلاً قاطعًا على الفوقيّة التي مارستها القيادة. إذ عَرفت تلك الفترة صعوبة انتقال المعلومة بينها وبين بقية الهياكل نظرا إلى غياب خطة تنظيمية واضحة تسمح بذلك، ممّا أضعف قدرة الحزب على التأثير داخل المجلس. كان للقيادة مطلق التصرّف في اتخاذ المواقف داخل هذا الإطار الذي اضمحلّ من تلقاء نفسه في إثر الإعلان عن انتخابات المجلس التأسيسي[3].

ترك حرية التصرف للقيادة ينبع من اعتبارها قادرة على قلب الأوضاع في البلاد فجأة

إن ترك حرية التصرف لدى القيادة ينبع خاصة من الذهنية الإيديولوجية للمناضل الذي يعتبرها قادرة على قلب الأوضاع في البلاد فجأة. وهذا وعي سطحي وضعيف راكمتْه سنوات السرية الطويلة التي سمحت للقيادة حسب رأي هؤلاء المناضلين بإنقاذ الحزب وحمايته. ينسف هذا الوهم على حد سواء مقولتيْ الأقلية والأغلبية، لأنه لم يكن متشبعا بالديمقراطية الداخلية التي لا تعني حرية إبداء الرأي فقط بل تعني عقد المؤتمرات الدورية والاستثنائية واستعراض التقارير المالية وخاصة دراسة حالة وضع المركزية الديمقراطية في الحزب بطريقة مستمرة من وجهة نظر مدى النجاح في تطبيقها. بالرغم أنه كان من الضروري تكريس تقييم مستمر لحالة انسجام الهياكل وقدرتها على التفاعل الجماعي-النقدي مع خطط ومواقف القيادة، إلا أن الأمور في حزب العمال كانت تسير على نحو مغاير حيث لا يتم تخصيص ركن قار في مجلة الحزب النظرية "الشيوعي" لهذه المسألة.

إثر اغتيال محمد البراهمي في 25 جويلية 2013، دخَل حزب العمال في جبهة الإنقاذ[4] مع قوى جديدة أهمّها حزب نداء تونس الذي بَنَى تكتيكه السياسي على قاعدة الصراع معَ حركة النهضة. وسخّر الحزب كلّ إمكانياته في جبهة الإنقاذ التي أحدثت خلافا في الموقف صلب الحركة اليسارية حول التكتيك السليم الذي يجب اتّباعه في تلك اللحظة من المسار الثوري. وَضعَت القيادة كل هياكل الحزب في التحركات الميدانية إلى حدّ استنزافها. ولكن في المقابل لم تُرسم خطة للاتصال الداخلي تُمكّن المناضلين من معرفة ما يحدث في النقاشات السياسية، ليتفاجأ الجميع بعد ذلك بنهاية اعتصام الرحيل إثر لقاء باريس الذي جَمع يوم 15 أوت 2013 الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي برئيس حركة النهضة راشد الغنوشي[5]. لم يَقدر حزب العمال ومن معه في الجبهة الشعبية على مواصلة الاعتصام. فقد أنهَى اللقاء المذكور أي إمكانية لتغيير موازين القوى، لتعود الأمور كما كانت عليه وليستفيد حزب نداء تونس في الأخير من كل ذلك الزّخم.

هنا واصلت قيادة الحزب في نهجها الذي لا يعترف بالجدوى

الثورية لعملية التقييم وظلّت تتخفّى دائما وراء ميزان القوى العام في البلاد، لتتهرّب من أخطائها في مجال التنظيم، وحمّلت في المقابل مسؤولية فشل الإعتصام في تحقيق أهدافه لحزب نداء تونس ومن ورائه "القوى المضادة للثورة" حتى تتجاوز الإحراج الداخلي الذي وقعت فيه. إن غياب التقييم الموضوعيّ بوصفه منهجا في التسيير سمح للقيادة أيضا بالبروز بثوب الغيّور الأول على وحدة الحزب المُهددة بفعل كثرة الأخطاء التكتيكية. كما أن هذا السلوك المزمن يكشف عن إرادة في عدم إيجاد أغلبية وأقلية داخل الحزب، أي عدم ترك المجال للتفاعل الديمقراطي الحرّ ولتصويب الجهاز التنظيمي المُتهالك غير القادر على مجاراة الوضع بسبب عدم فهم القيادة لمسألة الترابط الجدلي بين بنية الحزب التنظيمية من جهة واتجاهات المسار الثوري ومزاج الجماهير من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك هناك أمر مهم وهو مرتبط بعملية التقييم في حد ذاتها، إذ أن خطاب القيادة يحصر مسألة التقييم التنظيمي في مجرد مفاهيم كـ"الهشاشة الإيديولوجية" و"ضعف الإستقطاب والهيكلة" و"ترهّل منظمات الحزب"، وهو في الواقع خطاب يُعالج الأزمة بشكل سطحي ولا يسعى إلى تحليل جذورها البعيدة والمباشرة بدعوى الحفاظ على وحدة الحزب وبهدف الظهور كقيادة صلبة ومتملكة لإشكالات التنظيم. يَخلق هذا الأسلوب في العمل في نظر سمير حمّودة القيادي السابق في حزب العمال ''الاستياء لدى البعض وروح التبعية لدى البعض الآخر ويُساهم أيضا بصفة غير مباشرة في ظهور النقاشات الهامشية خارج الهياكل. أعتقد أنه لا يمكن تطوير المقدرة النظرية والسياسية لأعضاء الحزب وكوادره دون تطوير الصراع الفكري والسياسي داخله. ولكن لا يمكن تطوير الحياة الداخلية للحزب وتطوير الصراع الفكري والسياسي دون تغيير أساليب العمل التنظيمي وأساليب القيادة والإشراف''[6].

أعتقد أنه من الضروري الإقرار من خلال تكتيك القيادة في مجلس حماية الثورة وفي جبهة الإنقاذ بفشل آلية المركزية الديمقراطية في إجراء تقييم شامل وموضوعي حول حياة الحزب الداخلية، في الفترة الأولى للثورة، وبخاصة خلال تجربة الجبهة الشعبية. لأن الفشل في إدارة الصراع السياسي الوطني لا يرجع فقط إلى هَيمنة القوى السياسية الأخرى على غرار نداء تونس وحركة النهضة، وإنما أيضا إلى ضعف نظرة القيادة التي تتأثر جدليّا بضعف المركزية الديمقراطية التي كان يفترض منها خلق دينامية فكرية حول موضوع ما، حتى تصل إلى تشكيل أغلبية وأقلية واضحتين. تبدُو المعضلة هنا عميقة، إذ أنّ الطابع الشموليّ للمركزيّة الصارمة يضفي مناخًا من التكلّس التنظيمي يدفع الجميع إلى التّمترس وراء القيادة وإلى مقاومة كل محاولة للقيام بإصلاحات جدية بتعلة عدم الزج بالحزب في نقاشات عقيمة تُلهيه عن أداء مهامه. وهكذا تُصبح الإدارة الفوقية أسلوبًا في التسيير وليس مجرد تشوّه عَرضي أو انحراف مَرحلي.

أما من جهة أخرى فإنه من الأنسب الاعتراف الفكري بأن مفهوم المركزية الديمقراطية بمعناه اللينيني، دخَل في أزمة منذ زمن بعيد، ممّا أثر على البنية التنظيمية اليسارية عموما. إذ أن جملة التناقضات المستعصية الموجودة داخل أيّ تنظيم يساري لم تقدر المركزية الديمقراطية على حلّها سوى بالتطهير أو العقوبات أو التحريض ضدّ هذا "الرفيق" أو ذاك لسحق ما يمكن سحقه من أقلية معارضة.[7] إن التناقض بين الجمود والتجديد النظري وبين القيادة والقاعدة قد أصبح أمرا واقعا. وهو ما يجعلنا ندور دائما حول سؤال أين الخلل إذا؟ أهو في المركزية الديمقراطية في حد ذاتها أم في وعي المناضل الحزبي وتَمثّل القيادة من ورائه لمسألة الديمقراطية الداخلية بما هي أسلوب تسييري يقوَى بوجود الحركية الفكرية ويضمر بغيابها؟ أم هو في الظروف الموضوعية المتجسّدة أساسا في اختلال ميزان القوى السياسي والطبقي؟

إن الحزب اليساري ليس مجرد تنظيم فقط، بل هو وعي قبل كل شيء. ويمكن لهذا الوعي في بعض الظروف أن يكون مقلوبا

على رأسه بفعل تبعيته لهيئة قيادية أو لفرد. في إطار هذه الهيمنة الشاملة التي بسطتها قيادة حزب العمال في مرحلة المسار الثوري يجب أن نقف على خاصية أخرى مهمة وهي الطابع التكتّلي لسلوكها. فهي لا تسمح إلا لنفسها بتكوين كتلة بالمعنى السياسي والتنظيمي لا بالمعنى القانوني. لأن حزب العمال يمنع التكتلات في نظامه الداخلي ولكن الهيمنة القيادية لا تعترف بالقانون.[8] فكيف يمكن لحزب أن يُطوّر فكره وممارسته في ظل هذا المنهج؟ وكيف للعلاقات بين المناضلين أن تكون قائمة على النقد المتبادل في حين أن زاوية نظر القيادة هي الانتصار على الأقلية وسحق إرادة التغيير لديها ونعتها بالتخريب وبمحاولة هدم الحزب من الداخل، وإلى غير ذلك من الصفات التحقيرية التي تُذكّرنا بالأنظمة الشمولية.

تنطلق القيادة من فكرة إطلاقية تقول بأنه لا يجب المساس بالثوابت التنظيمية مثلما وردت في التراث اللينيني، معتبرة أن تجربة الحزب البلشفي التنظيمية لا تزال من أرقى التجارب إلى حدّ اليوم وأن مراجعة هذا النمط التنظيمي يدلّ على نزعة تحريفية وتخريبية لا تخدم إلا الأعداء الطبقيين.[9] وهذه النزعة تملك القيادة سلطة تحديد معالمها ومجالات تطبيقها. إن الطابع الجامد والإطلاقي لفكرة منع التكتل يَعكس اصطفاف القيادة ورَاء مقولات الثوابت التنظيمية والهوية الفكرية والسياسية للحزب التي تَستخدمها للدعاية تحت يافطة "مقاومة بوادر التكتل"، ليُصبِح "المتكتلون" في خطاب القيادة عبارة عن أشخاص متفسّخين طبقيا وضعيفين سياسيا ونظريّا، إلى جانب أنهم يستغلون الحزب من أجل قضاء مآربهم كحب المناصب والشهرة على حساب التنظيم وربما حتى اختراقه خدمة لأطراف خارجية.

حزب الوطد المُوحّد: الوحدة العاطفية لا تصنع الديمقراطية

اتّجَه حزب الوطد الموحد منذ انعقاد مؤتمره التأسيسي في 2011 نحو القضاء على الثقافة الحَلَقيّة القديمة (من الحلقات) التي طَبعت تجربة التيار الوطني الديمقراطي اليساري منذ بداية ظهوره أواخر السبعينات وبداية الثمانينات. ولم يكن التنظّم الحلقي يُولي اهتماما كبيرا بفكرة خوض النضال السياسي والطبقي عبر تأسيس حزب الطبقة العاملة وطليعتها الثورية على غرار المنحى الذي اتخذه حزب العمال الشيوعي التونسي، سليل تجربة العامل التونسي، الذي تأسّس أواسط الثمانينات[10]. وقد لَعب شكري بلعيد ومجموعة قيادية أخرى دورا في تجميع حلقات الوطنيين الديمقراطيين داخل حزب موّحد قادر على إرجاع اليسار إلى واجهة الأحداث السياسية في السنوات الثلاث الأولى بعد الثورة. ويُفهم هذا الاتجاه التوحيدي من خلال صِفة "الموحّد" التي أطلقت على اسم الحزب. إلا أن اغتيال شكري بلعيد قد كان له بالغ التأثير على وحدة الحزب الذي عقد مؤتمره الثاني بانتخاب زياد لخضر أمينا عاما جديدا، ولم تكن هذه الخطوة كافية لوضع حدّ لحالة الفوضى التنظيمية التي بَدَا عليها حزب الوطد الموحد. في هذا السياق، بدأت الخلافات بالتراكم تدريجيا لتبلُغ مداها مع ما بات يُعرف في أوساط اليساريين بـ "شق المنجي الرحوي" القيادي والنائب البرلماني السابق. ومهما تكن صدقية هذه التسمية فإنها تعكس حالة التصدّع الداخلي التي يعيشها الحزب. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن أصل الخلافات مردّها القراءة المختلفة للوضع السياسي وموازين القوى خاصة بعد الإجراءات الاستثنائية في 25 جويلية 2021. ولكن المهم في الأمر أن التناقض في القراءة كان له أثر تنظيمي ترجَمه انقسام الحزب إلى مناصري القيادة من جهة ومناصري منجي الرحوي من جهة أخرى. وقد حظيَ الرحوي بتأييد نسبي داخلي، بفضل فتراته النيابية الممتدة من أكتوبر 2011 إلى غاية تجميد عمل البرلمان في 25 جويلية 2021، وبفضل حضوره الإعلامي المكثّف، ممّا جعله قادرا على التأثير في صفوف حزب الوطد الموحد.

رغم الاتفاق النسبي صلب قيادة الحزب حول الموقف من الإجراءات الاستثنائية المتخذة في 25 جويلية،[11] إلا أن اتجاه الرئيس إلى مركزة السلطات بيده وتعاظم مظاهر الاعتداء على الحريات العامة والفردية والعسكرة المتزايدة للفضاء العام، سرعان ما أحدَثَ خلافا في القراءة السياسية بما فيها تحديد طبيعة التناقضات والمهام النضالية المترتّبة عنها. في هذا السياق، وخلافًا لموقف اللّجنة المركزية للحزب، شارَك منجي الرحوي في أشغال الحوار الوطني الذي سطّره الرئيس قيس سعيد. في حين قاطعته قيادة الوطد الموحد الذي اعتبرته شكليا ولا يستجيب لانتظارات الشعب التونسي،[12] ولا هو بقادر على إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمّقت في عهد الرئيس سعيّد.

وَسطَ هذا التناقض السياسي، برز تناقض آخر مشتق منه ذو طبيعة تنظيمية. إذ أن تأثير منجي الرحوي داخل الحزب مَكّنَه من كسب أعضاء من المكتب السياسي واللجنة المركزية ورابطات جهوية (صفاقس-المهدية) حول عناوين تنظيمية أهمها عقد المؤتمر وتغيير قيادة الحزب الحالية وإعادة تشكيل هياكله الوسطى المنحلة، وإعادة بناء منظماته في مجالي النساء والشباب. وهو ما نص عليه بيان الهيئة التسييرية المؤقتة الصادر بمدينة صفاقس في 25 سبتمبر 2022، الذي اعتبر شِق قيادة الحزب "بيروقراطيا" ومستفردا بالرأي و"فاشلا" في إدارة شؤون الحزب وتطوير مردوديته.

زيادة عن ذلك هناك ازدواجية في المواقف المُعلنة إلى الرأي العام. فشقّ الندوة الوطنية وشق قيادة الحزب[13] يعبّران عن مُقاربات مختلفة باسم نفس التنظيم وهو ما يدلّ على حالة من الفصام التي لم يعد بإمكان النقاش الديمقراطي إيجاد حلول جدية ونهائية لها.[14] ولكن الاقتراب أكثر من الواقع الداخلي للحزب يجعلنا نفهم بأن هناك خطين واضحين. فمنجي الرحوي عمل منذ انعقاد المؤتمر التأسيسي للوطد الموحد على تقديم نفسه كمنافس جدي لشكري بلعيد. كما برهن في أكثر من مناسبة عن رغبته الدخول في حكومة يوسف الشاهد في فترة سابقة ودَافع عن الحوار الوطني الذي سطرّه الرئيس قيس سعيّد كوسيلة مُثلى لتغيير واقع البلاد دون أن ننسى مساندته لوثيقة اتفاق قرطاج 2 [15]. إن اشتداد الصراع بين شق القيادة وشق الندوة الوطنية لم يجد أي طريقة للحل بفعل ضعف الديمقراطية الداخلية للحزب. ومرد ذلك هو عدم قدرة الوطد الموحد وكل مكونات المشهد اليساري عموما على التكيف التنظيمي مع حركة تطور الأحداث والعجز عن إيجاد قراءة موحّدة على الصعيد السياسي والفكري من منعرج 25 جويلية. فالتنظيم الذي لا يتكيّف داخليا مع الوضع السياسي الجديد والذي يفشل في إنتاج دينامية داخلية قائمة على النقاش الفكري والسياسي حول تجديد الأساليب التنظيمية البعيدة عن برود البيانات وعن سلبية "الوحدة العاطفية" التي عوّضت الوحدة الحزبية، سيكون مصيره التشظي في نهاية المطاف.

يبدو أن الديمقراطية الداخلية المرتكزة على شعار "التنوع داخل الوحدة" قد أضعفت الوطد الموحد الذي ضلّ طريقه بين التنوع الممكن الذي يطرح من خلاله كل شيء للنقاش بما فيها ثوابت الحزب والوحدة الصلبة التي تتطلب الانضباط الصارم عندما يتعلق الأمر بلحظة تاريخية مهمّة. إضافة إلى ذلك، يجب القول إن تمثّلات السلطة وكيفية طرح البدائل الكفيلة بتجاوز حالة السلبية و الانتظارية والتردّد المَوقفي أصبحت من مُعيقات الحوار داخل الحزب. فالقيادي منجي الرحوي يعتقد أن الوقت قد حَان للقطع مع سياسة المعارضة الجذرية وأنّ بإمكانه المساهمة من موقعه في الحكومة القادمة في إرجاع الدولة إلى دورها الاجتماعي. أما شقّ قيادة الحزب فترى أن موقفه شخصي -في حين أن ندوة المنستير قد شارك فيها أعضاء من المكتب السياسي واللجنة المركزية من دون احتساب الرابطات الجهوية- ويهدد وحدة الحزب واستقلالية خطّه السياسي[16]. لا يمكن للديمقراطية الداخلية أن تكون خَلاّقة للوحدة في ظل هياكل مُنحلّة في أغلبها وفي غياب

مناضلين مؤمنين حقا بالفهم المادي للتاريخ وبتأثير التحولات الاجتماعية العميقة على المشهد التنظيمي. فلو كانت أحزاب اليسار واعية بهذه الحقيقة وتُمارسُها خاصة في أوقات الأزمة وتخلق الأطر المناسبة لها لما حدثت مثل هذه الخلافات داخل الوطد المُوحّد. لأن تعطّل الهياكل وانحلال جزء كبير منها جَعل الحزب يُواجه هذا الصراع بصعوبة، انتهت بطرد منجي الرحوي ومن معه في نهاية المطاف في حلّ يعبّر عن يأس حقيقي ونُكوص واضح عن مبدأ اشتهر به الحزب وهو الاستفادة الفكرية والسياسية من تنوع الرؤى داخله.

من الضروري الإشارة هنا إلى أن الاختلاف في قراءة "ظاهرة قيس سعيد" بكل أبعادها الانتخابية والسياسية وحتى القانونية، إلى جانب التردّد في فهم طبيعة التعبيرة الطبقية لحكومته، فَرضَ نفسه على وحدة الحزب وأدخلها عُنوة في سيرورة من التآكل الداخلي. وفي الكثير من الأحيان يعلّمنا تاريخ الخلافات داخل التنظيمات اليسارية بأنه لا يجب علينا النظر لمسألة الوحدة التنظيمية كمُعطى قَبْلِي، بل كتفصيل مهم ينحَتُ باستمرار بفضل التملّك العميق لفهم التحولات السياسية التي تمرّ بها المسارات الثورية وبفضل الانتباه لقيمة اللحظة التاريخية وتأثيرها على المزاج الشعبي العام. إن التعلق العاطفي بالتنظيم -الذي أصبح "موضة إيديولوجية" جديدة- له انعكاسات سلبية على الصراع الداخلي والمفتوح. لأنه يقلل من دور الصراع الديمقراطي ويفتح المجال لفكرة كون الحزب واقعا عاطفيّا سلبيّا، لا واقعا نضاليّا إيجابيا.

الجبهة الشعبية: المُحاصصة أو "ديمقراطية مجلس الأمناء"

مَثّلت الجبهة الشعبية مرحلة جديدة في تنظيم القوى اليسارية وقدَّمت ممارسة نوعية عن العمل المشترك صلب الحركة الماركسية والقومية وطرحت نفسها كبديل سياسي جاهز للحكم. تَشكّل هذا الإطار السياسي بعد الخيبة الانتخابية للمجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، وأعلن عن تأسيسها في أكتوبر 2012 بعد جلسات نقاش مضنية تُوّجت بالاتفاق على أرضية عامة تترجم رؤية الجبهة للمسائل المطروحة وقتها (طبيعة السلطة القائمة والبديل الاقتصادي والاجتماعي).[17]

الإدارة الفوقية أسلوب في التسيير وليس مجرد تشوّه عَرضي أو انحراف مَرحلي

لم يكن المشهد الدّاخلي للجبهة مُنفصلا عن أزمة الأحزاب اليسارية المكوّنة لها. فالإدارة الفوقية المستفحلة قد تسرّبت إلى هياكل الجبهة وأصبحت مُعرقلا لتطورها، وكان مجلس الأمناء عنوانها الأبرز، فهو الذي شُكِلَ من أجل القيام بدور تنسيقي قيادي مع العلم أنه الهيكل الوحيد الذي يمتلك سلطة تقريرية. لقد كان أمر هذا الهيكل عجيبا، فكلّ ما يحصل داخله من خلافات ينعكس على باقي الهياكل المحلية والجهوية (ينعكس حتى على المنظمات الأخرى مثل الإتحاد العام لطلبة تونس) أين تجد كل مكونات الأحزاب الجبهوية نفسها مرغمة في غالب الأحيان على الانضباط لمواقف قياداتها. بالتالي خَلقَ مجلس الأمناء صراعا مزدوجا: صراع داخله وصراع داخل الهياكل المنضوية تحته. ورغم وجود اليساريين المُستقلين داخل الجبهة، إلا أنهم لم يستطيعوا التدخل لفض النزاعات الحزبية "السكتارية" بسبب تهميشهم من مجلس الأمناء، الذين سعَى إلى تقزيمهم ومنعهم بذكاء من تنظيم أنفسهم داخل الجبهة، رغم ما كانوا يمثّلونه من وزن نوعي وكمّي. واكتفى مجلس الأمناء بتمثيل البعض ليس على قاعدة الإضافة إلى مشروع الجبهة بل على قاعدة قوّة العلاقة بهذا الأمين العام أو ذاك والقدرة على

الدفاع عن موقف مُمثلّ حزبي معين داخل المجلس.
من البديهي إذا أن يتحوّل هيكل قيادي بهذا التصوّر وبهذه العقلية إلى عنوان صراع مُستمر إما حول ترأس القائمات الانتخابية أو حول جدول أعمال الندوة الوطنية التي لم تُعقد وفقا للوثائق الأساسية للجبهة (كل ستة أشهر) أو حول توحيد قائمة نقابية قطاعية، وحتى حول توحيد المنظمة الطلابية. فالصراع هنا كلّه مرتكز في عديد المحطات على المواقع وترجيح الكفة لحزب دون آخر، لا على أساليب النضال الكفيلة بتغيير موازين القوى لصالح المسار الثوري. ولعلّه في لحظات سياسية مهمة يبرز التردد المَوقِفي داخل مجلس الأمناء، بما يُحيل على ممارسة مغشوشة للوحدة التي تعني بالنسبة إليه إصدار أكثر من موقف لتخفيف الاختلاف لا لتسويته، مثلما حصل في الدّور الثاني في رئاسية 2014 وما خلّفه موقف "قطع الطريق" أمام الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي من لخبَطة وتشويش بين من يعتبره مقاطعة صريحة وبين من يرى أنه تشجيع ضمني على انتخاب الباجي قايد السبسي.[18] إضافة إلى ذلك مَارَس مجلس الأمناء أشكالاً متنوعة من تهميش الرّافد العِلمي الذي يمثله مجلس "خبراء الجبهة" وسعى دائما إلى التقليل من دوره وإبعاده عن التأثير القيادي داخل أطر الجبهة. يعكس هذا السلوك التنظيمي نزعة نحو التأسيس غير المنطقي لعمل جَبهوي يُقيم تناقضا بين الكفاءة السياسية والكفاءة العلمية، ممّا خلق ضبابية في شعارات الجبهة المتعلقة بالمنوال التنموي الجديد وتطوير الفِلاحة وتحديث الاقتصاد الرقمي والتضامني. يقول المؤرخ الهادي التيمومي في هذا السياق "إن منوال التنمية الجديد الذي ظل اليسار يردده شعار غائم جدا ويختلف مضمونه من شخص إلى آخر، لكن الاتفاق الضمني الحاصل بين الجميع هو أنه صيغة رأسمالية مُخفّفة''.[19]
في جانب آخر، لاحظَ العديد ممّن حضروا ندوة الجبهة سنة 2016 في مدينة الحمامات أن هناك توترا كبيرا بين مجلس الأمناء ومجلس الخبراء. وهو ما ترجَمه إقصائهم من التمثيل في القيادة السياسية للجبهة مما سرَّع في إنهاء العلاقة بينهم. وبالتالي هيمَن المعطى السياسي على المعطى العلمي. فعوض البحث عن آليات تنظيمية تَحول دون سيطرة طرف على آخر على الأقل واصَل مجلس أمناء الجبهة الدفاع عن عقليته العجيبة المتمثلة في أهمية السياسي على حساب العلمي التي أثّرت على صياغة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي نظريا ودعائيا، وعلى الحلول التي تقترحها الجبهة في هذا المجال. إذ تم الاكتفاء بترديد الشعارات العامة كالعدالة الجبائية وسن الضريبة على الثروات الكبرى من دون توضيحها تقنيا. اصطدَم بالتالي تفاؤل العقل الطموح لخبراء الجبهة الذين تميّزوا بتكوين علمي محترم في اختصاصات عديدة بتكلّس الأمناء العامين لأحزاب الجبهة، الذين عملوا على الحفاظ على مواقعهم خلال هذه الندوة اعتمادا على المحاصصة رغم تنظيم انتخابات في نهايتها،
فقد اقتصرت الانتخابات فقط على تجديد الهياكل القيادية للجبهة (مجلس الأمناء والمجلس المركزي) وفقا لمنطق المحاصصة السياسية الذي يقضي بتوزيع المقاعد حسب حجم كل مكون من مكونات الجبهة وليس حسب الانتخاب على قاعدة برنامج كل مترشح لمهمّة من المهام، وهكذا لا يمكن اعتبار مخرجات هذه الندوة على الصعيد الهيكلي من قبيل الممارسة الديمقراطية حيث صادق المؤتمرون في نهايتها على القائمة التي تم التوافق عليها داخل مجلس الأمناء ولم تُطرح أصلا للنقاش أثناء الأشغال.

نجحَت الجبهة الشعبية خلال الفترة النيابية الثانية (2014-2019) في الحصول على 15 مقعدا وخَلقَ هذا النجاح تناقضا جديدا بين مجلس الأمناء والكتلة البرلمانية التي أصبح لها تأثير سياسي يُضاهي ويفوق ما كان يتميّز به الهيكل القيادي للجبهة، هذا دون الحديث عن التداخل التي أصبحت عليه الأوضاع التنظيمية، فعديد القياديين من بينهم أمناء عامين

قد أصبحوا أعضاء في مجلس نواب الشعب (اليسار العمالي-الوطد الموحد-حزب الطليعة العربي الديمقراطي) وهو ما سيؤدّي بالضرورة إلى التداخل بين المهام النيابية والسياسية والتنظيمية. ولكن ما يمكن ملاحظته في هذا المستوى هو ابتعاد الجبهة عن الشارع وافتقارها للمبادرات الخاصة بمشاريع القوانين باستثناء مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني. وساهم هذا التقوقع -بالتوازي مع سلبية مجلس الأمناء وسقوطه في مصيدة العمل البرلماني- في خلق مسار كامل من الانحلال التنظيمي. حيث اندثرت عديد الهياكل الجهوية والمحلية من تلقاء نفسها وحلّت محلها الخلافات الداخلية التي أخذت في التطور حتى بلغت مداها عام 2018.

مرة أخرى لم تستطع الديمقراطية الداخلية التي لا يؤمن بها مجلس أمناء الجبهة ولا المحاصصة الحزبية المُطبقة من فوق إلى تحت في إنقاذ حلم طيف واسع من اليسار من السقوط. فبعد أسابيع متتالية من الاقتتال الإعلامي والاتهامات المتبادلة بتدمير الجبهة خاصة بين حزب الوطد الموحد وحزب العمال انتهى حلم اليساريين في بناء النواة الأولى ليسار ثوري مُوحّد حول مهام واضحة. في تلك الفترة، تأكّد أن مجلس الأمناء يمثل خطرا حقيقيا على وجود الجبهة (مع الكتلة البرلمانية التي استقال تسعة من أعضائها كاحتجاج على الوضع التنظيمي) لأنه منبع الأزمة في حد ذاتها، إذ لم يَعتمد على مقاربة واقعيّة تسمَح بتخفيف التوتّر داخله خاصة إزاء اختيار مرشح للانتخابات الرئاسية ورؤساء القائمات عام 2019. في تلك الانتخابات، فشلت أحزاب الجبهة الشعبية في توحيد قائماتها التشريعية، كما أنّها لم تختر مرشحا واحدا للانتخابات الرئاسية، فقد رشح حزب العمال أمينه العام حمه الهمامي، بينما رشّح حزب الوطد الموحد القيادي البرلماني المنجي الرحوي. ومثلما هو متوقع كانت النتائج الانتخابية التشريعية هزيلة، فلم يحصد اليسار سوى مقعد برلماني واحد.

في حالة الجبهة الشعبية، تدلّ بيروقراطية مجلس الأمناء على فقر كبير في إبداع أساليب جديدة للتسيير الداخلي، خاصة في أوقات الأزمة. وهو ما يعني عدم قدرة العقل البيروقراطي على التكيّف مع تغيّر الأوضاع السياسية وتأثيرها على البنية التنظيمية لأنه بكل بساطة منغلق على بقية الهياكل (بفعل هرمية التنظيم) ويسعى إلى الحفاظ على ميزان قوى داخلي تَسهل السيطرة عليه. يبدو أن الأنموذج التنظيمي في حالة الجبهة لم يتغيّر إطلاقا مقارنة بمثيله داخل الأحزاب. فالعقل اليساري التونسي لا يزال مُقتنعا بالهرمية التنظيمية الثابتة التي لا تُعطي قيمة للكادر الوسيط رغم ما خلّفته تلك الهرميّة من أزمات وانشقاقات ومن تكلّس نظري ومن انفعالية في صياغة التكتيكات المرحلية. من الطبيعي إذن أن يكون انقسام الجبهة ثم سقوطها بتلك الطريقة المشهدية والمُخزية تعبيرا واضحا عن الأزمة التي تعيشها "النظرية الثورية" وتجارب اليساريين في بقاع مختلفة من العالم، خاصة في الجانب المُتعلق بالتسيير الديمقراطي الداخلي وبعلاقة الهياكل ببعضها.

إن الإقرار بأن استحالة الديمقراطية الداخلية في التنظيمات اليسارية مردّه أزمة القيادة الممارسة للفعل السلطوي الذي لا علاقة له لا بقوانين الحزب الداخلية ولا حتى بالأخلاق النضالية ليس مجرد انطباع ذاتي، بل هو مبني على معطيات تنظيمية تُبرهن بأن خطورة "الانحراف التنظيمي" تأتي دائما من القيادة. إن بنية الحزب لهَا دور أساسي في إشاعة الصراع الديمقراطي وفي تطويره، حيث أن التناقض الحتمي للآراء يحتاج إلى ديمقراطية قوية كي يتبلور في شكل أغلبية وأقلية. أما على الصعيد الموضوعي خلقَ مسار الثورة في تونس معايير جديدة تتعلق بانتشار التنظيم اليساري وبجماهيريته ووضَع بالتالي مسألة الديمقراطية الداخلية -كما تفهمها قيادات الأحزاب اليسارية الآن- موضع تساؤل حول مدى تكيّفها مع تغير الأوضاع، وأثبتَ أن الرؤية الشكلية التي تحصر العمل الحزبي في مجموعة من المعايير التنظيمية الضيقة قد أغلَقَت كل إمكانية للتطور أمام العقل اليساري التونسي الذي ازداد

انقساما وعزلة بعد الإجراءات الاستثنائية المتخذة في 25 جويلية 2021. فإذا أراد المناضلون اليساريون -خاصة المتحزبون منهم- العودة إلى واجهة الصراع فعليهم أولا القضاء على البيروقراطية داخل أحزابهم وتحطيم جهازها المفاهيمي المرتكز على أسطورة ''القيادة التاريخية'' المتعالية عن واقع التنظيم الداخلي والخارجي، وخلق أكثر ما يمكن من الوعي القاعدي بضرورة تجاوز النماذج التنظيمية القديمة لأن اليسار لا يحتاج إلى تجارب مستوردة بقدر احتياجه إلى قراءة جديدة للواقع.

1. يتحدث محمد الكيلاني وهو من مؤسسي حزب العمال في كتابه "تاريخ الحركة الشيوعية في تونس 1985-1920" فيقول: "لعبت (حلقة) الشيوعي دورا كبيرا في هذا الشأن (يقصد هنا مسألة تجاوز النظرة العفوية لمسألة تأسيس حزب الطبقة العاملة) إذ كانت الأداة التي دارت على صفحاتها النقاشات حول تقييم الحركة وحول تأسيس الحزب وتم وضع خط الفصل النهائي بين الماركسية-اللينينية وبين الإنتهازية على جميع الأصعدة". ص 113-1989.
2. في فترة ما بعد الثورة تَشكّل هذا المجلس كإطار قيادي لتحقيق أهداف الثورة وحمايتها من المخاطر التي تهدّدها خاصة رجوع النظام القديم
3. ذهبت قيادة الحزب في ذلك السياق ضد المزاج العام للمسار الثوري المطالب بمواصلة الاعتصام بالقصبة وباعتبار مجلس حماية الثورة إطارا وحيدا لتحقيق أهداف المسار الثوري على قاعدة القطيعة مع ممثلي المنظومة السابقة والأحزاب المتحالفة معها وقتها واعتبرت المرور لانتخابات التأسيسي دليلا على صحة تحليلها.
4. بيان الإعلان عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني في تونس. نشر بموقع نواة. 26 جويلية 2013.
5. انظر في هذا الصدد: "لقاء باريس بين الغنوشي والسبسي لحل الأزمة التونسية". موقع العربية نت. 18 أوت 2013.
6. سمير حمودة، صراع داخل حزب العمال 2019،ص 34
7. جاء في برقية فصل أحد أعضاء حزب العمال (تحصل الكاتب على نسخة منها) الصادرة عن اللجنة المركزية بتاريخ 11 نوفمبر 2018 ما يلي: "ومع ذلك فقد تم الاتصال بكَ مجددا والنقاش معك في محاولة لإقناعك بعدم مواصلة المشاركة في ممارسة تكتلية مضرة بالحزب تجري في الخفاء وتهدف عمليا إلى تفكيكه واستبداله بأطر أخرى تحت غطاء "التوسع والتوسيع".
8. ينص الفصل السادس من القانون الأساسي لحزب العمال على ضرورة "صيانة وحدة الحزب ومقاومة كل اتجاه تكتلي أو تصفوي أو بيروقراطي".
9. أصدرت قيادة حزب العمال إبان ما يعرف بالخلاف مع مجموعة "مؤمن بلعانس" العدد الثالث من مجلة الحزب النظرية "الشيوعي" التي خصصته للردود على أفكار هذه المجموعة وجاء في أحد نصوصها الممضى من طرف أحد أعضاء اللجنة التنفيذية ما يلي: "فيما يتعلق بالبيروقراطية في حزبنا وسبل مقاومتها, هذه الشماعة التي تستعمل كيفما اتفق وفي أحيان كثيرة دون كنه معناها الفكري والسياسي ومردها الطبقي العميق, آن الأوان إلى الخوض فيها لتوضيح بعض المفاهيم وتبديد ما يروج حولها من دعايات تبدو في ظاهرها ثورية وبريئة وهي في عمقها انتهازية وتخريبية".
10. للوقوف أكثر حول تاريخية التشكيلات اليسارية التونسية، انظر في نفس العدد مقال فطين حفصية.
11. في الأيام التي تلت حالة الاستثناء المعلنة في 25 جويلية 2021 كان حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد ينظر إلى الأحداث بوصفها استجابة جزئية للمطالب الشعبية. وقد أصدر بيانا مشتركا مع بعض الأطراف اليسارية للتعبير عن هذا الموقف. انظر في هذا الصدد: "مناضلون يساريون وأحزاب يدعمون القرارات الهادفة إلى تفكيك منظومة الفساد والإرهاب والاغتيالات". موقع شمس أفم. 01 أوت 2021.
12. الوطد يؤكّد أنه "غير معني بالمشاركة في حوار شكلي هدفه تمرير خيارات معلومة ومحدّدة سلفا". موقع شمس أفم، 25 ماي 2022.
13. للوضح أكثر هنا: شق الندوة الوطنية هو الجناح الذي يقوده القيادي منجي الرحوي، وشق القيادة هو الجناح الذي يقوده الأمين العام الحالي زياد لخضر.
14. حزب 'الوطد': ما أفرزته الندوة الوطنية 'شق الرحوي' لا شرعية له وللحزب هياكله القانونية. موقع شمس افم. 05 سبتمبر 2022.
15. انظر في هذا الصدد، العلوي: "هذه حقيقة الخلاف بين الوطد والرحوي...وبالمرصاد لمن يريد التخريب". موقع موزاييك افم. 06 سبتمبر 2022.
16. بيان اللجنة المركزية للوطد الموحد (صادر في 4 جوان 2022) قررت فيه فصل منجي الرحوي من هياكل الحزب.
17. انظر الجبهة الشعبية: مشروع الأرضية السياسية، موقع البديل (موقع حزب العمال) 29 سبتمبر 2012.
18. الجبهة الشعبية تدعو لعدم التصويت للمرزوقي في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية. موقع فرانس 24، 11 ديسمبر 2014.
19. الهادي التيمومي: موسوعة الربيع العربي في تونس 2010-2020، الجزء الثالث، ص 100.

المحور الثالث

اليسار وديناميات الفعل السياسي: قراءة في بعض النماذج

اليسار حيث لا تنظر أو "حملات" اليسار القادم

ماهر حنين

باحث في علم الاجتماع وعضو الهيئة المديرة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

—

قد نفاجئ البعض ونحن نتناول اليوم هنا مسألة اليسار والشباب بقولنا أنّه مشكل قديم -لا نزال رغم مرور أكثر من نصف قرن بعد طَرحه محلّيا وعالميا في حقلي السياسة والفكر- نَدُور حوله من دون حسمه عمليا ومن دون الاستفادة من المراكمة المعرفية، التي وَلّدتها ورشات التفكير عامة والنقد الماركسي واليساري تحديدا حول بَاتولوجيّات القديم ومَخاضات الجديد.

لنُذكّر بداية أن كلّ الدراسات التي اتّخذت من الواقع التونسي مختبرا تحليليا، منذ 2011، قد انشغلت بدور شباب الجهات الداخلية والشباب المعطلّ والمدوّنين ومجموعات الرّاب والألتراس في جَعل مرجل الغضب ساخنا لسنوات، ثم التحشيد الشعبي الذي أطاح بالنظام. ولا تزال مواضيع البحث الاجتماعي تَدُور حول الهجرة والحركات الاجتماعية والتطرّف العنيف ومطالب حرية الضمير والحق في الحريات الفردية والجنسية وحق النفاذ العادل إلى الثقافة ومجالات الإبداع الفني. وأيضا تعبيرات فنون الشارع الجديدة كلها لصيقة بالتّحول الجيلي الجاري في تونس منذ عشرة سنوات. كما لا تزال حتى مواضيع البحث المُتعلقة بالسلوك الجنسي واللّباس ومظاهر الاحتفال مُلازمة لخفايا التحوّلات العميقة، التي يعيشها المجتمع من خلال جيل الشباب. يحق لنا الانتباه إلى ما مثّلته هذه التحّولات من اختلاق مستمرّ للقيم، نعدّه في نفس اتجاه المؤرّخ الإنكليزي هوبزباوم[1] تجديدا للقيم ولقواعد العيش بموجب قوانين الصّراع والحركة.

عُموما وبالمعنى الديمغرافي نُعايش اليوم تنامي الوزن الاجتماعي والسياسي لجيل الثورة. وهو الجيل الذي شَاركَ فيها ولا يزال يُرافق تفاعلاتها. وكذلك الجيل الذي واكبها في سن الطفولة وكبُر معها. أي عَاشَ كلّ محطّاتها ومارَسَ الحريّة التي أتاحتها، بمعناها الفردي والمدني وذَاق مرارة خيباتها. ومع ذلك وَضعَ هذا المعيش جيل اليسار الذي رافق الثورة قبالة أجيال سبقته، ليستأنف الجميع جدلاً ظلّ معلّقا لعقود خلتْ.

أحداث ماي 1968 في فرنسا

من هنا نحن لا ننطلق في طرح موقع ودور الحركات والحملات الشبابية في فعل اليسار وفكره اليوم من صفحة بيضاء. فحدث ماي 1968 قَلبَ باراديغم الثورة لدى معشر اليسار رأسا على عقب. إذ جاء بنفحة فرويدو-ماركسية ليضع شتات الشباب الطّلابي في خط المواجهة الأول، في مرحلة تاريخية كانت فيها أوروبا تعيش عشريات الرخاء بتوافق بين رأس المال والعمل بعد عقدين من الحرب العالمية الثانية، ممّا أجّل وإلى اليوم ثورة البروليتاريا في مركز النظام الرأسمالي. بل من قسوة الأقدار أن تعود الفاشية الجديدة للصعود و تعجز أغلب يسارات العالم عن عرض البدائل.

ما يَهمّنا من ماي 68 الفرنسي زخمَه الفكري ورهاناته النظرية التي أعلنت مولد الحركات الاجتماعية الجديدة غير الحركة العمالية التي نذكّر بها دون العودة إليها بالتفصيل. وما يهمّنا أكثر هو رجع الصّدى في ديارنا لهذا الحدث الجلل في جيل يسار الستينات التونسي والسبعينات حينها. وهو اليسار العائد اليوم إلى حاضره لا إلى ذاكرته فقط. باقتضاب نقول جَمعَت الثورة من جديد أجيال اليسار لا فقط للاحتفال بمرور قرن عن ميلاد أوّل تعبيرة يسارية تونسية. بل للتفاوض حول مهام الرّاهن أوّلاً لمن استطاع إليه سبيلا. وهو يعني العودة إلى النقاش الجدّي حول طبيعة الذات الثورية الجديدة المُمكنة بعد استحالة تعهّد الذات الثورية البروليتارية المفترضة بمهامها الإصلاحية منها والراديكالية.

فهل حلّ الشباب تحديدا والجموع "la Multitude " عامة محل العمال في مغالبة الهيمنة؟ وهلّ حلَّ التنظّم الأفقي المرن

محلّ الحزب الهرمي؟ أي هل صار الرّهان على عفوية الجماهير أكثر جدوى من الرهان على القيادة المركزية والطلائعية؟

من دروس التاريخ ومن حِيَلِه اليوم بعد 2011، هي عودة الجدل حول شباب اليسار. وعودة فاعلين غيّبتهم سنوات التسلّط وتَشكّلَ وعيهم النقدي في صدمة ماي 68 وهم شباب. عادوا لمُعاصرة حدث ثوري اقترن سيمائيا بالشباب. وهي عودة لا تضطلع بالضرورة بدور سلبي، أي لا تأتي لتُذكّر الشباب ببطولات الآباء. بل نُنزلّها في سياق جدلي يجعلها آلية تأليف ممكن لرحلة عقل اليسار وتشوّف لتحقيق مُمكن لفكرة اليسار الأصلية. ونعني بذلك العدالة والتحرّر الإنساني من الاغتراب والتسلطية في روح الجمهورية الجديدة.

علاقة أجيال اليسار ببعضها لا نُقاربها من جهة النفي المتبادل. بل من جهة القدرة على التحدّث نفس اللغة في زمن لا مجال فيه للفعل دون تواصل مع الذّاكرة ومع المجتمع الحيّ؛ أي دون تحليل الواقع الملموس كما يفترض أن يكون عليه كلّ تحليل ينهل من منابع اليسار الفكرية وهي كثيرة. ما يعنينا من هذه المقاربة الجيليّة هو ما صارت تُمثله من خيط ناظم لكلّ معرفة ميدانية مُمكنة بالحركات الاجتماعية والمواطنية الجديدة التي يُجسّد الشباب عمودها الفقري. ومع تشكّل إرهاصات وعي جيلي، بَرزَ بوضوح شرخٌ على مدى أكثر من عقد بين طموحات الشباب ومُستطاعه وسقف المُمكن أو المُتاح في ظلّ موازين قوى ما بعد 14 جانفي، التي أدّت الى اضطلاع نخب مدينيّة من الطبقات الوسطى والعليا بإدارة المرحلة الانتقالية. وقد بدَتْ هذه النخب أكثر استعدادا تنظيميا وذهنيا من جيل الشباب الثّائر الذي كان الأقدر في الدّفع نحو سقوط رأس النظام ولم يكن الأقدر والأكثر جاهزية في تصور سيناريوهات محتملة "للمرحلة الانتقالية". وهو ما حَوّلَ عنوان المرحلة بموجب لعبة الأدوار الجديدة على خشبة مسرح السياسة، من مطالب الثورة "الحالمة" الى مطلب حفظ الدّولة "الواقعي" أوّلاً. حتى لا تتسرّب داخلها عناصر الفوضى والتفكّك.

في ظاهر الأشياء انتصرت أطروحة أوّلية الدّولة وتبنّتها نخب يسارية. لكنّه نصر مؤقت ومغشوش قَبِلَ بجعل الدولة في متناول مشروع أحزاب ذات مرجعية إسلامية والريعيين معًا. حتّى أن أشدّ المدافعين عنه اليوم إما شاخصون من هول صدمة ما يجري أو يائس من ديمقراطية لا تستقر إلا من فوق، أو هم بصدد تغيير زاوية نظرهم قبل فوات الأوان مُنتبهين إلى ما في مجتمع المقاومة التحتي من معنَى. من أجل ذلك يتنزّل التفكير في العلاقة بين الفاعل الشبابي الجديد واليسار ضمن التفكير خارج منطق الانتقال المؤسساتي وخاصة دون قيود الأطر القديمة التي فقدت جاذبيتها في نظره. ويُجازف هذا التفكير بتناول تحولات المجتمع من منظور سوسيولوجي قائم على مفهوم التاريخانية "Historicité" في نظرته للمجتمع التونسي، كغيره من المجتمعات المعاصرة التي تتحوّل من خلال حركات اجتماعية تتنافس على تحديد التوجّهات الثقافية المشتركة والتأثير فيها وبالتالي دفع المجتمع إلى التفكير في حالته وبناء هويّته بشكل مستمرّ.

ومن ثم، يصير دور علم الاجتماع العمل على إخراج هذه الصّراعات التي تتجاوز أكثر أشكال الفعل الاجتماعي القديمة تنظيماً واستقرارا وتنفتح في مطلبيّتها على حقوق اقتصادية واجتماعية ومدنية وثقافية. ضمن هذه المهمة العامة، نحاول إدراج مقاربتنا لعلاقة الالتباس بين الحملات الشبابية واليسار ونسعى إلى إيضاح أسباب هذا الالتباس بما هو حَمّال أوجه ولا يزال مفتوحًا على ما هو آتٍ.

الحملات الشبابية راديكالية محمودة

لقد وَفّرَت طفرة الحرية التي أعقبتْ الثورة فضاءات جغرافية وحركية تجاوزت دلالاتها الحينية والمحلّية. لتتحوّل إلى ما يمكن أن نسمّيه اقتباسا من ميشال فوكو[2] (des hétéropies) وهي فضاءات جغرافية ومساحات وأمكنة تتعهّد برعاية طاقات باحثة عن بدائل جديدة، وتُعزّز قوة الانعتاق من واقع صعب،

وتَسمح بتقاطع فاعلين اجتماعيين من أجل رؤية مشتركة وخطط نضال جماعيّة تسمح بتواصل الصراع من أجل التغيير الديمقراطي والاجتماعي.

ضمن هذه الفضاءات، أينَعَت الحملات الشبابية التي عرفت نسقا مرتفعا منذ سنة 2008 وصولاً إلى سنة 2021 وإلى حدود تاريخ 25 جويلية. ويُمكن اعتبار عودة التحرّكات والاحتجاجات بصفة دورية في شوارع العاصمة وأمام مجلس النواب وفي الأحياء الشعبية والجهات وفي الفضاء الافتراضي العابر للحدود -خاصة بعد الثورة- تعبيرا عن هذه المقاومات الطافحة. وهي العلامة على تواصل ارتدادات لحظة الثورة وتواصل اقتدار التمسّك بتحقيق وظيفتها التأسيسية. لذلك يبدو من الأنسب تجنّب أي إسقاط معياري عليها لا يعبّر عن إرادة الفاعلين وهم يفعلون الآن وهنا، لأنه يُلحق بالنتيجة بفعلهم وصمًا يحقّره.

العامل المضاعف للاهتمام بعلاقة هذه الحركات الشبابية والاحتجاجية باليسار هو خصوصياتها المرتبطة بطريقة التنظيم وأدوات عملها وطبيعة الناشطين فيها. وخاصة الدّور الذي لعبته بشكل مباشر أو غير مباشر في الضغط والتأثير على المشهد السياسي. ما يؤكّد ذلك ميدانيا عدم توقّف دورات الاحتجاج الاجتماعي منذ 2011. وتعني دورة الاحتجاج كما عرّفها سيدني تارّو (Sidney Tarrow) توفّر العناصر التالية: تزايد كثافة الصراع، انتشاره الجغرافي والاجتماعي، ظهور أفعال عفوية، تشكّل مجموعات منظمة جديدة، ونشوء رموز جديدة.[3]

بفضل هذه الدّورات، يبتعد شباب الحملات الشبابية بِصيَغه الأفقية والمجدّدة عن أطر اليسار التقليدي السلطوية. ويجد في فترة الانفتاح الديمقراطي فرصة للمروق. وأصبحت المبادرات الميدانية والتنظيمية الجديدة بمثابة خطوط هروب (des lignes de fuites) بالمعنى الذي يُضفيه غواتاري[4] على هذه المقاومات الشّتّى والمتشظية. ما يُجسّده اليسار الشبابي إذن بحضوره الميداني وبصيغ تنظّمه الأفقية الجديدة خاصة بعد 2014 هو تحريره لأرض صارت بحوزته ودخوله حقل الفعل السياسي ومُجازفته دخول الفضاء العام من دون وصيّ. راديكالية الحركات الشبابية تُبقِي على الثورة خارج كلّ وصاية معيارية، أي تُبقيها في رحم المجتمع. لتجعَل الديمقراطية بما هي صراعات مُمكنة ومستمرّة. حيث يكون الصراع تجلّيا لتفاعلات متوترة. إذ يُثير طيف من الفاعلين مطالب تتصادم مع مصالح فاعلين آخرين باحثين عن عقد اجتماعي وجمهوري يجعل المشترك ممكنا ويمنع احتمال الحرب والتطبيع مع العنف.

خوض الصراع جماعيا من قبل الشباب يؤدي إلى تشكّل فعلهم كفعل سياسي في جوهره. لأنه فعل جماعي كما تعنيه حنة أرندت.[5] فهي تنفي عن الفعل السياسي طابعه الفردي. فهو لا يبدأ إلاّ حين يجتمع الناس لتعهّد مشاكلهم بأنفسهم. ويتجلّى حين يُبدعون معًا ما هو غير متوقّع. من هنا كانت الحملات الشبابية مُبدعة لأنها أبدعت جماعية، ما لم يخطر على بال. تشكُّل الفعل السياسي الجماعي وعودة الصراع للحياة السياسية هو الفضل الأكبر للحملات الشبابية على التجربة الديمقراطية التونسية اليوم. لأن هذا الشّكل من التنظيم المرن وحتى المؤقت سَمحَ بربط كل مشكلة بجمهورها، وجَعلِها قضية رأي عام بلغة "البراغماتيين"، أي تحويلها إلى مشكلة سياسية.

اليسار البروليتاري والحداثيون والشباب: العلاقات الصعبة

أزمة الديمقراطية التمثيلية لهَا وجه عالمي، بعد أن أصبحت ديمقراطية الساحات العامة ترفع شعار "أنتم لا تمثلوننا". ولها وجه محلي، حيث بدَت مجموعات واسعة من اليسار رافضة لما أفرزته الديمقراطية التمثيلية. بل كلّ منظومة الانتقال الديمقراطي التي أريدَ لها أن تكون هندسة فوقية لسلوك الجسم الاجتماعي في مرحلة ما بعد التسلطية. ولأنّ السياسة الديمقراطية في جوهرها صراع، ظلّت هذه الهندسة القائمة

على احتواء الصراع أو توجيهه نحو وجهة غير وجهتِه عَقِيمة. حيث لم تهدأ حركة الشّارع ولم يخفُت صوت الشّباب. فحين نقارب هذه الحركة "المُوفمَا"[6] كما يصفها الشباب أنفسهم نقف عند هويّة جماعيّة شبابية تُبرز منزلة الروابط الاجتماعية الجديدة ووظيفتها السياسية المُمكنة. وهي غير روابط الشباب الطلاّبي المألوفة ولا روابط اليسار النقابي. فمن خلالها نرصد أشكال التسييس الجديدة التي تُبتَكر وتتطوّر.

إنّ تفكّك الرابطة الاجتماعية التي كان يضمنها العمل المأجور ومكمّلاته -المتمثلة في الحماية الاجتماعية من المرض وضمانات التقاعد التي تكفل للعامل مكانة ودورا معترفا بهما والتي كانت قاعدة لتنامي رابطة المواطنة وعامل إدماج وصعود اجتماعي- قد أنتجت واقعا جديدا للعلاقات الاجتماعية. وصعّدت إلى مسرح الحياة شرائح متعددة من المُغتربين والمَقصيين وفاقدي الحماية. وولّدَت تبعا لذلك صيغًا مغايرة للفعل الاحتجاجي والسياسي أكثر تلاؤما مع هذا التحوّل السوسيولوجي الذي طبَع المجتمعات المعاصرة.

وتكفي العودة هنا إلى التحوّل الذي شهدته الدراسات الاجتماعية المعاصرة من علم اجتماع الطبقة العاملة الذي هيمَن على العلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا زمن النضالات النقابية والسياسية الاشتراكية-الديمقراطية والشيوعية وحتى الأناركية، إلى علم الاجتماع الذي يمكن تسميته بسوسيولوجيا الطبقات الشعبية التي أصبح يُنظَر إليها كتركيبة اجتماعية مختلطة تضمّ المجموعات الأكثر هشاشة وحرمانا، ومحدودي الدّخل، والمعطلين عن العمل، والنساء العاملات في أنشطة اقتصادية بأجور ضعيفة، وصغار الحرفيين، والكَسَبة، وفئات من الطبقة الوسطى. إنّ جهد تجميع هذا الشتات يبدو عسيرًا بل هو فعل سريالي وعديم الجدوي لمن أراد مقاربته بأدوات الهندسة اليسارية القديمة.

ضمن هذا الباراديغم الجديد -وعلى مسافة من مقولة الطبقة منظورا إليها من جهة الموقع في عملية الإنتاج كما نجدها في النظرية الماركسية- صَارَ البحث الاجتماعي مُنشغلا بفهم أشكال فعل الذّوات المقصيّة والمهمّشة وغير المندمجة والمحدودة الدّخل. وأصبح يتناول ديناميات الفعل الجماعي الجديدة التي يُفرزها واقع هذه الفئات. فليس من العسير رصد وتتبّع مسارات تشكلّ متنوعة لذوات يسارية شبابية عاشت منعطف الثورة أو ساهمت فيه ولا تزال إلى اليوم ذوات فاعلة. فالقول بتعدّد المسارات وتنوّعها يجعلنا نقف خارج الرؤى الحزبيّة والأيديولوجية الضيّقة التي تُعطي لليسار دلالة واحدة، أو توصيفا واحدا. ولا تؤمن إلا بصراط مستقيم واحد والوفاء الأبدي له. وتتعمّد إقصاء المُغايِر من العائلة اليسارية. تنوّع المسارات وتعدّد الحملات وكثرة المطالب ومرونة الحركة وفّرت للشباب فضاءات مفتوحة تشَكّلت فيها وبفضلها ذاتيات سياسية متنوعة "des subjectivités politiques diverses ".

من منظور آخر، أصبح معنى التهميش يتجاوز الاستغلال الاقتصادي ليشمل الاحتقار والتغييب والإهانة والتميز. وفقا للمعنى الذي يَقرنُ بموجبه طومبسن،[7] مُنظّر الاقتصاد الأخلاقي، بَينَ مطالب الاعتراف والديمقراطية والعدالة. وقد أصبحت الإحالة على هذه المرجعية متواترة لفهم مطلب العدالة أنثروبولوجيا ونفسيا. وقد تأكّد لنا هذا بوضوح حين سعينا إلى فهم ما جرى في جانفي 2021 مع انتفاضة[8] شباب الأحياء الشعبية. وحَاولنا فهمه بتنزيله ضمن السّياق التاريخي والأنثروبولوجي والديمغرافي والعمراني والاجتماعي التونسي.

ويُمكن القول بكل إيجاز أن الثورة لم تكن ممكنة بقيادة الشيوعيين النظرية والميدانية لأنها لم تكن ثورة بروليتاريا. بل حقَّ لنا أن ننتبه إلى سؤال أدرنو الساخر منذ بداية القرن الماضي: "أين هي البروليتاريا؟" ولم تكن ممكنة أيضا بقيادة حداثيين مؤمنين حتّى النخاع بكونية حقوق الإنسان. لأن هذه التّرسيمة تمَّ احتواؤها على مراحل ضمن مقولة "التونسة" و"نمط" المجتمع التونسي. فصَارت في تمثّلات الشباب الثائر

حراك «مانيش مسامح»

بلا أهلية للقطع مع القديم وذريعة للإبقاء على علاقات الهيمنة وتبرير الازدراء الطبقي. من هنا تتحوّل حقيقة الحملات الشبابية إلى قرينة لاقتراح موقف نظري أكثر واقعية مداره سؤال؛ كيف يمكن للشباب أن يُواصل ثورة يتّخذ فيها الصراع الطبقي والنضال في وجه الحيف الاجتماعي لُبوسًا جديدا، ويتّخذ فيها الصّراع الديمقراطي والنضال الحقوقي وجهًا راديكاليا يحرّره من النخب المحافظة باسم الحداثة؟

فالتفاوتات أو مظاهر الهيمنة الاجتماعية لم تختفِ قطّ. بل توسّعت وتغيّرت أشكالها. لكن من العناد الإيديولوجي اختزالها في مواقف طبقيّة يمكن تحديدها بوضوح. فنحن صلب نظام من اللامساواة المتعددة التي تُفلت من كلّ نمذجة تبسيطية تُريد رسم الحواجز الواضحة بين الطبقات والفئات وتُنتج بسهولة خطابا سياسيا عائما على غرار شعارات اليسار القديم. من الجليّ أن هذه المهمّة ليست هيّنة لأن ما يتجلى اليوم عينيا هو لا أهليّة اليسار البروليتاري. فلا بروليتاريا لديه ضمن قواعده أو حوله. وهو اليوم يقف حائرا بحثا عن منافذ للطبقات الشعبية دون جدوى.

ولا أهلية ''الحداثيين'' خيّروا دولة قوية وحتّى فاشلة على ثورة يافعة. في مُقابل ذلك تملأ حركات الاحتجاج الشوارع والفضاءات في دورات متعاقبة معتدّة بأهليتها في تعبئة موارد مقاومة، وعلى تحشيد جماهير مختلفة حول مطالب شتّى. إن طي صفحة القديم كإطار لفعل سياسي مُمكن. وتخصيب أفكار جديدة أمر أخلاقي قطعي. ومع ذلك يبقى سؤال البدائل أو ما العمل؟ معلقا من دون إجابة.

أرخبيل المقاومات: عناصر القوة وعناصر الضعف

لقد أطلقت الثورة التونسية، كغيرها من الثورات، تعبيرات متعددة وأخرجت إلى السطح تناقضات لا يمكن اختزالها بين قوّتين. ففي هذا الاختزال إهمال لثراء الحياة الاجتماعية. عديدة هي التعبيرات والقوى الاجتماعية التي تُعبّر عن نفسها، في إثر انفجار الثورة، بشكل متناقض أحيانا. فصَدَى عدد من المطالب من قبيل؛ السيادة الوطنية والحرية والمساواة وحقوق الأفراد والأقليات والعدالة الاجتماعية والهوية والمحافظة صَعَد إلى السطح بعد 14 جانفي 2011. والتاريخ يُبيّن أن مطالب المجتمع وتعبيراته المتناقضة تترافق جميعها حين تُفجّر الشعوب ثوراتها. وتحتاج إلى زمن طويل للتعايش السلمي وبناء عقد اجتماعي.

سلسلة التحركات الاحتجاجية والميدانية هي تعبيرات تُترجم هذا التنوع وتُبرز دور الشباب في عموميّته وسعيه إلى تحقيق ذاته مجاليّا وجغرافيا، عبر الانغراس المحلّي في المدن الصغرى والأرياف لعشرات التحرّكات المطلبية. مما يُخوّل قراءة جغرافيا الاحتجاجات في علاقة بجغرافيا الفقر وضعف مؤشرات التنمية وصعود فاعلين محليين تَعَهّدوا بالدفاع عن حقوقهم بأنفسهم. فلا مناصّ من التوقف عند هذه الصحوة المُواطنية التي تعكس نمطاً مُغايرا من آليات الفعل والرغبة في المشاركة السياسية المحلية بأدوات لا نمطيّة. وهي ضرب من دمَقرَطة الفضاء العمومي بفتحه أمام شرائح أوسع من المجتمع المحلي بدل أن يكون ممركزا ومسيّجا لفائدة الفئات المُهيمنة.

تجريبيا، كانت تجربة "مانيش مسامح" (لن أسامح) أكثر الحملات نجاحا على المستوى التنظيمي والتعبوي. وقد جَمعَت بين المجتمع المدني الديمقراطي والمنظمات الوطنية وأحزاب يسارية وعدد كبير جدّا من الشابات والشبان غير المُتحزّبين مركزيّا وجهويّا. وطَرَحت مطلب العدالة الانتقالية ومُحاربة الفساد.

-حملة "فلقَطَنا"[9] جاءت في سياق الانتفاضة العالمية ضد العنف الاجتماعي والجنسي المُسلّط على النساء. وانطلقت من شهادات النساء اللواتي تعرضنا إلى كل أشكال التمييز والعنف. ووسّعت من مجال تعبئتها لتَشمل إلى جانب المساواة بين الرجال والنساء المطالبة بإلغاء تجريم المثلية الجنسية والدفاع عن الحرية الفردية في التصرف في الجسد. لتؤكّدَ بذلك التحالف بين ديناميات الحركة النسوية.

حملة "تْعلّم عوم" (تعلّم السباحة)؛ حملة قِوامها شباب الأولتراس والمتعاطفون مع قضية "عمر العبيدي"[10] باختلاف مشاربهم، عبر الهاشتاغ على مواقع التواصل الاجتماعي أو خاصّة في أغاني "الأولتراس" وأغاني الرّاب. وتَطرح الحملة معضلة الإفلات من العقاب وعُنف الدّولة الغير شرعي كعنف يستهدف بالدرجة الأولى شباب الهوامش. ومن المهمّ التأكيد أن حملة "تعلّم عوم" صارت ترمز إلى كلّ معارك الشباب ضد العنف البوليسي. لتؤشر إلى حدّة القطيعة والكراهية بين "دولة البوليس" والشّباب.

- حملة "الحبس لا" التي تمحوَرت حول رفض العقوبة السجنية لمستهلكي القنّب الهندي. وذلك عبر إلغاء القانون عدد 52 الذي ذَهب ضحيته عشرات آلاف الشباب، جلّهم من الأوساط الشعبية.

- حملة "لوقتاش" (إلى متى؟) للمطالبة بإلغاء القانون 230 القاضي بالفحص الشّرجي المُهين للكرامة والمسلّط خاصة على مجتمع الميم ع والشباب المِثلي. إضافة إلى حملتي "stop pollution" (من أجل إيقاف للتلوث) و"مانيش مصب" (لست مصب فضلات). وهي حملات تندرج ضمن دينامية النضال البيئي المنادية بمراجعة السياسات البيئية العمومية وإيقاف التلوث.

- وأخيرا حملة "كلنا راعي سليانة" التي كانت وراء التعبئة التي أطلقت انتفاضة "الحُومْ الشّعبيّة" (الأحياء الشعبية) في جانفي 2021 وساهمت في سقوط حكومة المشيشي. ثم

حملة "تعلم عوم" ، جمهور النادي الافريقي، نوفمبر 2022 ، تكريم عمر العبيدي خلال المباراة التي جمعت بين النادي الإفريقي بفريق كرة القدم للشباب في تنزانيا.
المصدر: صفحة النادي الأفريقي على فيسبوك

حملة ''مَانَاشْ مْسَلّمين'' (لن نُفرّط في حقوقنا) والتي أطلقتها مجموعة من الشباب بعد 25 جويلية 2021 للضغط من أجل طَرح قضايا الاغتيالات السياسية واقتصاد الرّيع مثلا.

لا نُبالغ حين نقول أننا ننام ونصحو، على مدار العام، على وقع صعود وخفوت الحملات الشبابية والاحتجاجية المتواتر بلا كلل. أكثر من عشر سنوات مَرّت على سقوط النظام وانفتاح الفضاء العام أبرزت بوضوح هذا الجيل الذي تَعلّم رَبْط مواجهات الأفكار والمصالح بالتحول الديمقراطي والمطالبة بالحقوق. ونجد لديه وعيا مزدوجا ما انفك يتطوّر بالديمقراطية حين تشير إلى المجال السياسي. ووعيا بالحقوق حين تشير إلى كل علاقات الهيمنة الاجتماعية. إن هذا اللّجوء المتزايد إلى لغة الحقوق هو بالضبط ما يُترجم طموح الشباب إلى التغيير الجذري. وهم في ذلك جزء من حركة شبابية عالمية أنَاركية الهَوَي كملاذ ما بعد-شيوعي لا مسؤولية أخلاقية له على الغولاغ وغيره.

فسواء أخذت هذه المطالب وَجهًا طبقيّا محوره الفقر والهشاشة أو وَجها جندريا محوره المساواة أو وجهًا تحرّريا يهم الفرد في ضميره وجسده أو وجها أخلاقيا محوره الاعتراف، فهي في مُجملها عناوين جديرة أن تُوحّد دون ترتيب أولويات وتفضيل الرئيسي عن الثانوي، ضمن إيتيقا يسارية جديدة. تلك هي مهمة المرحلة الرّاهنة التي لا تزال بعيدة المنال. فهذا اليسار الحركي لا يزال عاجزا عن تصعيد مَطالبه في اتجاه رؤية

سياسية وطنية وديمقراطية، فهو مُجهَد بسبب ما يكابده من محاصرة أمنية وتسلطية. ويشكو ذاتيا من ضعف التشبيك داخله ومن تخلّيه عن مراكمة دروس تجاربه. كما يشكو اليوم معضلتين: الأولى نعدّها ظرفية ونعني بها ظاهرة الرئيس قيس سعيد الشعبوية. فبعده لن يترك في رأينا سعيّد حركة شعبوية متماسكة. لا يوجد وريث سياسي لجمهور سعيّد لأنه شَتات لا توحّده لا إيديولوجيا شعبوية قومية معادية للحريات ولا شعبوية يسارية ناجزة. لا وجود لحركة شعبوية بهذا المعنى في نظرنا اليوم. أما المعضلة الثانية فهي هيكلية لأن جسور التواصل والتفاهم والنضال المشترك بين الشباب الراديكالي وجمهور الطبقات الوسطى ضعيفة وربما مُنعدمة. ولأنه لا مستقبل لليسار دون كتلة تاريخية جديدة من المهمّ أن نضطلع بالتفكير في بناء هذه الجسور وفي وصل النظر بالفعل، وربط الشارع المُحتج بالمؤسسات القارة، والراهن بالمستقبل. أي الانخراط في تاريخانية المجتمع المفتوحة بعد 2011، كذات سياسية لها هوية يسارية قادرة على تمثيل المشترك وصون المختلف داخلها.

وفي حال تعطّل تَشكُّل قوّة مدنية مستقلة خلال فترة الأزمات العضوية بما هي لحظات من الانسداد السياسي -بتعبير غرامشي- وقادرة على إنتاج هيمنات بديلة، سيَكون من العسير على الجماهير المنفردة تغيير موازين القوى. فلا ديمقراطية من دون صراع. ولا عدل إلا إذا تعادلت القوى. وسِرّ هزيمة الوسطيّة اللّزجة والتوافق -الذي بدأ ضرورة ظرفية وانتهى مهزلة- هو تناسي هذه الحقيقة.

1. هوبزباوم وترينس رينجر. اختراع التقاليد (ترجمة أحمد لطفي) هيئة أبو ظبي. 2013.
2. M Foucault , Des espaces autres (1967) Dits et écrits 1984
3. انظر دورة التعبئة في قاموس الحركات الاجتماعية ص 147 سيسيل بيشو، أوليفية فيلول ليليان ماتيو (ترجمة عمر الشافعي). مبادرة الإصلاح العربي
4. Felix Guattari, lignes de fuite pour un autre monde possibles Ed de L'Aube 2011
5. حنة أرندت: ما السياسة؟، ترجمة زهيرالخويلدي وسلمي بالحاج مبروك، منشورات ضفاف، بيروت، الطبعة الثانية،2018.
6. هو مصطلح مستعمل في العامية التونسية مقتبس من الفرنسية un mouvement. والمقصود به الإشارة إلى الحركة.
7. Didier Fasin , les économies morales revisités , Annales , Histoires , sciences sociales 2009 pp 1237 -1266
8. المواطنة والحق في المدينة. منشورات المنتدي التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أنظر للمزيد من التفاصيل " إنتفاضة أولاد الحوم "
9. مصطلح مستخدم في العامية التونسية ويشير إلى الشعور بالضِّيق والغيظ.
10. للوقوف أكثر حول تفاصيل قضية الشاب عمر العبيدي. انظر أميمة مهدي: حملة "تعلم عوم" في مواجهة النقابات الأمنية. موقع المفكرة القانونية. 05 فيفري 2022.

نجيبة الحمروني،
صحفيّة تونسيّة، أول سيّدة تونسيّة
تُنتخب نقيبة للصحفيّين

المُغيّبات في تاريخ اليسار التونسي:

مقاربة تأريخية جندريّة

يُسرى بلالي

صحفية وباحثة دكتورا في الفلسفة الاجتماعية

—

نُحتت أسماؤهنّ في الذاكرة النسويّة وغُيّبَت في ذاكرات أخرى، هنّ مناضلات ومقاومات زعزعن جدران المعاهد والجامعات بصراخهنّ، وامتلأت الشوارع والسجون بأجسادهنّ العصيّة عن العجز؛ زينب بن سعيد، فوزية الشرفي، ميّة الجريبي، راضية النصراوي، ليلى تميم، دليلة محفوظ، نجيبة الحمروني، وأسماء عديدة من اليساريات والنقابيات والنساء اللواتي قهرْن النظام بقوّتهنّ وتجاوزْن الخوف من "النمط الاجتماعي" وانحرفْن عن مسار "الحزب الواحد" بعد أن تمّ التنكّر للعديدات منهنّ وعدم الاعتراف بمطالبهنّ "الثانويّة" دائما وأبدا.

"إنّ شهادتي تتعلّق بسياق نضالي لحركة سياسية ماركسية من أقصى اليسار كُنت قد انخرطت فيها سنة 1970 لمّا كنت طالبة بفرنسا، بجامعة السوربون تحديدا حيث كنت أتابع دراسات ما بعد الإجازة. كُنت في العشرين من عمري غير أنّ انتباهي إلى قضايا الظلم ورفضي لتجاوزات السلطة يعُودان إلى ما قبل تلك الفترة." هكذا بدأت المناضلة اليسارية صلب حركة برسبكتيف- العامل التونسي زينب بن سعيد الشارني تدوين شهادتها في كتاب "بنات السياسة: سردية مناضلات برسبكتيف-العامل التونسي"، وهي شهادة تتعلّق بمسيرة نضالية خاضتها زينب ورفيقاتها اللواتي كنّ حاضرات في أصعب الفترات النضالية التي خاضها اليسار التونسي خاصّة منها ستينات وسبعينات القرن الماضي خلال المحاكمات التي عُرفت بملف أمن الدولة.

نشَأ اليسار التونسي من خلال تجربة الحزب الشيوعي التونسي في فترة الاحتلال الفرنسي سنة 1920، وهو ما يُعبّر عنه المؤرّخ التونسي عبد الجليل بوقرّة بـ"اليسار الكلاسيكي"[1]. وكان العنصر النسائي حينها يتكوّن من النساء التونسيات اليهوديّات على غرار غلاديس عدة[2] والدة المناضلة ليلى عدّة. بعد الاستقلال وبداية من سنة 1961 "تبنّى النظام البورقيبي سياسة التخطيط، وباتت مهمّة الاتّحاد العام لطلبة تونس واضحة ومحدّدة في دعم اختيارات النظام البورقيبي وتعزيز التحالف مع الحزب الاشتراكي الدستوري. ولكن هذا التوجّه لم يكُن محلّ إجماع الاتّحاديين، فقد تمكّن الرافضون لاختيارات القيادة من الفوز بكلّ مقاعد فرع اتّحاد الطلبة بفرنسا ودَخلوا في مواجهة مفتوحة مع قيادتهم اتّخذت شكل تنظيم سياسي جديد بفرنسا سنة 1963، تحت اسم تجمّع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي، الذي عُرف باسم المجلّة التي أصدرها بعنوان برسبكتيف[3] " Perspectives ومنها نشأت فكرة اليسار الجديد مع الحركة التي تأسّست في مركّب أنطونيون الجامعي بباريس، حسب عبد الجليل بوقرّة[4].

النشاط النسوي وذكورية اليسار

"كانت سنتا 1967 و1968 متميّزتين. إذ ذاع بالجامعة صدى محاكمة مجموعة من الطلبة والمناضلين من الشيوعيين ومن أقصى اليسار. وكان يخيّم على المكان جوّ قاتل وثقيل، يجثم على صدورنا ويحيي فينا رغبة في أن نصرخ ونثور"، هنا تسترسل زينب الشارني مُثنية على نشاط برسبكتيف داخل وخارج أسوار الجامعة. كان النشاط النسائي في الستينات مُرتبطا ارتباطا وثيقا بالوسط الطلاّبي، حيث اصطدَمت النساء في تلك الفترة بعدّة مصاعب أبرزها الانتماء إلى العائلة المحافظة والتي واجهت فكرة تعليم البنات وفكرة خروجهنّ إلى باريس لإتمام الدراسات العليا بصعوبة تامّة. كما أنّ الانضمام إلى الحركات السياسية لم يكُن طريقهُ سهلا في ظلّ العوائق الاجتماعية والثقافية والرقابة الأمنية.

إثر الانتفاضة الطلاّبية التونسية التي وقعت في مارس 1968، تمّ اعتقال العديد من الطلبة اليساريين ومحاكمتهم في إطار "محكمة أمن الدولة" ذات الصيت الذائع والتي كانت قوانينها استثنائية وذات مفعول رِجعي. وكانت السياسة البورقيبية آنذاك تستثني محاكمات النساء. مع أحداث ماي 1968 وتهديدها للنظام الفرنسي، تغيّرت الرؤى البورقيبية حول المعارضة اليسارية في تونس التي أصبحت تُشكّك في مفهوم "دولة الاستقلال" وتطرح حوله العديد من التساؤلات، ممّا جعل السلطة البورقيبية تُسلّط أشدّ العقوبات على الطلبة اليساريين، في حين بقيَت النساء في حالة سراح خوفا من زعزعة "صورة المرأة البورقيبية"، التي كانت الإنتاج الأوّل لـ "نسوية السلطة".

هذا الاستثناء البورقيبي لا ينفي نضالات النساء ولا يحجب تواجدهن في انتفاضة مارس 1968/ماي 1968. وهذا ما عبرت عنه المناضلة التونسية آمال بن عبّا في كتاب بنات السياسة: سردية مناضلات برسبكتيف- العامل التونسي في السبعينات: "أمّا عن أفضل ذكرياتي، فهي يوم أسعفني الحظّ

بأن أعيش حدث ماي 68. فمنذ 3 ماي، أصبحت أشعر بنفسي صوتا ينضاف إلى الأنشودة المتعدّدة الأصوات التي مثّلتها تلك الحركة الرائعة، وجَسّدَها ذلك الرفض الذي عبّر عنه الشباب الجامعي والتّلمذي والعمّالي لمجتمع محافظ قائم على قيم عفا عليها الدّهر، وساهم في الكشف عن طريقة اشتغال المنظومة الاستبدادية المغلقة والمهيكلة هرميّا، والتي هي ذاتها السائدة في المدارس والجامعات والمصانع والمنظّمات النقابية والسياسية وكذلك في العلاقات بين النساء والرجال، وفي يوميّات كلّ واحد منّا."

القارئة في تاريخ اليسار التونسي لا تجد تأنيثا لكلمات مناضل أو يساري أو طالب أو سجين

ومن خلال هذه الذكرى، نَسترجع شهادة الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو في حوار صدر له سنة 1980 بمجلّة "ألكنتريبيتو" ردّا على عتاب ماركوز له على غيابه عن أحداث ماي الفرنسية وتثمينا منه للحركة الطلابية التونسية التي عَاينَها فترة تدريسه بكليّة العلوم الانسانية بتونس "أذكر أنّ ماركوز سأل يوما بنوع من العتاب عمّا كان يفعله فوكو زمن المتاريس في ماي. فليعلم إذن، أنّني كنت وقتها في تونس. وأضيف أنّني عشت تجربة مُذهلة. قبل أحداث ماي بباريس بقليل، شهدت تونس انتفاضة طلابية بالغة الوقع. كنّا في مارس 1968 حين عرفت الساحة الطلاّبية إضرابات وانقطاعا عن الدروس وحملات إيقاف وإضرابا طلاّبيا عامّا."[5]

غيّبت الكتابات والأعمال الصحفية المرتبطة بتلك الفترة نضالات النساء. بل إن جلّ الكتابات حتى تلك التي تذكر بعض المناضلات كانت تُخاطب المناضلين واليساريين بالصيغة المذكّرة دون التأنيث أو الثناء على النضالات النسوية. فالقارئ/ة في تاريخ اليسار التونسي لا يجد تأنيثا لكلمات من قبيل مناضل أو يساري أو طالب أو مُعتقل أو سجين، وقد انعكس هذا الأمر على مواقع القرار التنظيمية أو النقابية التي لا نجد فيها صوتا نسائيا، باستثناء الأمانة العامّة للحزب الديمقراطي التقدّمي التي تقلّدتها المناضلة الراحلة ميّة الجريبي في مؤتمر الحزب لسنة 2006.

إنّ عدم تقلّد النساء مناصب قياديّة داخل المجتمع اليساري يطرح العديد من الأسئلة السوسيو-ثقافية والسياسية ويُعيدنا إلى إشكالية واقع اليسار داخل المجتمع التونسي واستتباعاته الفكرية، خاصّة منها التي واكبت التغيّرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي شهدتها سبعينات القرن الماضي.

السبعينات: طفرة المناضلات اليساريات

فَتحَ نموذج بورقيبة المجتمعي القائم على تحرير المرأة الباب على مصراعيه في طرح قضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق النساء الحقيقية من قبل النساء. كما شكلت الفترة الفاصلة بين 1970 و1973 طفرة تزايد الحضور النسائي في الفضاء العام، وذلك بتزايد عدد الطالبات بالجامعة التونسية خاصّة منهنّ المُنتميات للأوساط الفقيرة. وأصبح التعليم العالي لا يَشمل الأوساط النخبوية وبنات العائلات الثريّة فحسب. إضافة إلى أن المبيتات الجامعية كانت تلبّي حاجيات كلّ الطالبات وبالتالي لم يُمثّل الابتعاد عن العائلة إشكالا ماديّا بالنسبة لهنّ.

من جهة أخرى، ساهَمت المناهج التعليمية العلمانية في تبنّي الفكر اليساري ونموّه شيئا فشيئا داخل الأوساط الطلاّبية اليسارية النّسائية. وهو مَا دَفع إلى تغيير التعامل البورقيبي مع المعارضة اليسارية عامّة والنساء خاصّة، إذ وجد النظام في

"الشبّان المنتمين إلى جمعيّات المحافظة على القرآن الكريم والمتأثّرين بفكر الإخوان المسلمين مشروع حليف بإمكانه المساعدة على التصدّي للتيّار اليساري الاشتراكي بالجامعة التونسية".[6] فطالت النساء اليساريات حملات تشويه مثل توظيف الأصول اليهودية لعائلة المناضلة سيمون للّوش. كما تمّ التشهير بالمناضلات اليساريات اللاتي احتججن على مُحاكمتها سنة 1972. وفي هذا السياق يطالعنا تصريح الأمين العام السابق لاتحاد الشغل الحبيب عاشور الذي قال فيه: "إنّنا لا نقبل تنظيم إضراب من أجل امرأة صهيونية وإثارة الإضرابات من أجلها، وإذا لم يُدرك الطلبة هذه المعاني، ولم يردّوا الجميل بالمثل، فإنّ الحكومة مضطرّة لاتّخاذ تدابير تحفظ بها ناموسها."[7]

هذا إلى جانب حملة الاعتقالات التي طالت البعض منهنّ سنة 1974 على غرار ليلى بن تميم، روضة الغربي، زينب بن سعيد، ليلى بن عبا، وتراوحت الأحكام بين السجن وحَالة سراح، وكان دور النّساء اللواتي لم يُعتقلن في تلك الفترة حاسما، إذ ساهمن بشكل كبير في تكمِيد جراح أهالي المعتقلين والمعتقلات والاهتمام بعائلاتهم، خاصّة المفقّرين منهم.

وعقب اعتقالات 1974 و1975 والتي ضمّت العديد من النساء، نشَبت داخل اليسار خلافات داخلية ومشاكل هيكلية حول أفكار اليسار الطوباوية والبرامج السياسية العملية الممكنة، في حين طرحت النساء إشكالات أخرى تتمحور حول الحضور النسائي ومكانة المرأة داخل الأفكار التقدمية من جهة وتناقض هذه الأفكار مع الذهنية الذكورية التي عايشتها بعض النساء على المستوى التنظيمي والشخصي من جهة ثانية. وهذا ما أدّى إلى توسّع الفكر النسائي نحو طرح أفكار تُكمّل مكاسب مجلّة الأحوال الشخصية الصادرة سنة 1957 وتَزيد من تقليص السلطة الأبوية على غرار المساواة في الميراث والحريات الفردية.

النسوية مقابل إنتاج يساري للبطريركية

"وجدتُ نفسي بعد ولادة ابنتي في 1979 مُنهكة، إذ لم يكن لديّ أيّ حق مدني. انضممْت حينها إلى نادي الطاهر الحدّاد حيث انطلقت حلقات النقاش. أتذكّر أنّ هذه الحلقات كانت تطرح مسائل شتّى تتعلّق بأوضاع المرأة. كان هناك كلّ من إلهام المرزوقي، ساسية الرويسي وزينب حامد، آمال بن عبا، بهيجة الدريدي، حياة قريبع، رشيدة النيفر، راضية الدريدي وروضة الغربي. لا بدّ أنّ هناك أخريات لا أتذكرهن." من هنا تشكّل بريق الأمل في شهادة زينب بن سعيد[8]، ومن هنا انطلقت حريّة التواصل وبُعث الأمل من داخل عواطف الإحساس بالاضطهاد التي مرّت بها النساء بعد التعذيب والطرد والتعسّف والرقابة الأمنية، وأيضا من داخل الإقصاء اليساري الجندري الذي كان ومازال يستثني قضايا النساء.

تأسّست الحركة النسوية في تونس والتي انبثقت عنها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (1989) من رحم نقاشات النادي الثقافي الطاهر الحداد في أواخر السبعينيات والتي دارت أساسا حول تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين ومقاومة التميز. في هذا السياق تصف محرّرات مؤلّف النساء والجمهورية بدايات الحركة النسوية بالقول: "في البدء كنّا مجموعة من النساء بادرن إلى تكوين حركة نسوية مُستقلة ذات خطاب وتمشّ مختلفين عمّا هو سائد في البلاد. مجموعة تحدوها عزيمة النضال ضدّ الظلم الأبوي من أجل بناء المواطنة."[9]

خرجت المطالب النسوية آنذاك بعد مقاومة وصراع داخل التنظيمات التي لم تستجبْ لمطالب النساء ولم تجد فيها المناضلات صوتهنّ ومكانتهنّ، فأصبح العمل الجمعياتي سبيل تحرّرهنّ من الذهنية الأبوية/الذكورية وانفتاحهنّ على تجارب عالمية تُناصر النساء وحقوق الإنسان، ذلك أنّه و"رغم سعيها إلى الدفاع عن الحريات، تبقى أحزاب المعارضة الديمقراطية

والتقدمية مفتقرة إلى رؤية واضحة، وإلى استراتيجية تتبنّى فعليًا قضيّة المساواة بين الجنسين"[10]. تمثّلت ثورة المناضلات اليساريات آنذاك في الانضمام إلى كلّ المجالات التي من شأنها تغيير واقع النساء بدرجات متفاوتة. فأسّسن سنة 1989 كلًا من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، ونشطنْ في منظمة العفو الدولية، وكنّ وما زلْن رئيسات في مجالاتهنّ على غرار أحلام بالحاج ويسرى فراوس الرئيسات السابقات لجمعية النساء الديمقراطيات، ونجيبة الحمروني الرئيسة السابقة للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، كلثوم كنّو الرئيسة السابقة لجمعية القضاة التونسيين، والعديد من المناضلات اللواتي كرّسن حياتهنّ من أجل الدفاع عن العدالة الاجتماعية والجندرية بداية من أواخر سبعينات القرن الماضي.

لم تتجرّأ الأحزاب "التقدّمية" على تطبيق مبدأ التناصف داخل هيكلتها التنظيمية

في المقابل، كانت حركة الانضمام النسائي للنقابات قد تطوّرت بداية من السبعينات تحت المفعول المزدوج للتحولات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق "نمَا نضال النساء خلال هذه المرحلة (من عاملات النسيج ونقابيات ومنتسبات للحركة النسائية ومثقفات من كل صنف) عبر الهياكل المنظّمة وأطر التعبير والتعبئة كالنادي الثقافي الطاهر الحداد والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل".[11] وقد تكوّنت اللجنة النقابية للمرأة العاملة صلب الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1982 لمواجهة كلّ أشكال التميز داخل الحياة النقابية أو الاجتماعية أو المهنية.

وفي المجال الثقافي، تُعدّ كلّ من الصحفية زينب فرحات والموسيقية آمال الحمروني من أبرز المناضلات اللواتي أخرجن الثورة السياسية والثقافية من كهوف الدغمائية اليسارية. تقول زينب فرحات في هذا الصدد ضمن شهادات كتاب بنات السياسة، "نادرا ما تمّ تسجيل شهادات في سجلات الذاكرة الجماعية سواء بشكل شفوي أو غيره من الأشكال الإبداعية النسائية على عكس رفاق الاعتقال من أمثال جلبير نقاش، وفتحي بن الحاج يحي، والشريف الفرجاني، وعز الدين الحزقي، وآخرين كتبوا أو هم بصدد الكتابة". هكذا جابهت هذه المناضلة التي قدّمت الكثير إلى عالم الثقافة، الذكورية في الكتابة التي غيّبت سجينات برسبكتيف-العامل التونسي وأقصَتْ معاركهنّ الثقافية والحقوقية من أجل تغيير الذهنيات. ومن خلال هذا الإشعاع والإصرار النسوي نجد أنّ النساء استطعن في فترة وجيزة تجديد الفكر والخطاب النسوي السياسي والحقوقي، وتفرّقن على جميع المجالات لافتكاك حقوقهنّ وحقوق المجال الذي نشطْن فيه سواء كان جمعياتيًا أو نقابيا أو سياسيًا داخل اللجان النسوية، في حين أنّ اليسار التونسي وحسب المؤرّخ التونسي عبد الجليل بوقرّة[12] شارَف على الموت لعدّة أسباب هيكليّة أبرزها عدم قدرته على تجديد خطابه السياسي والتفاعل مع الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي بقراءة دقيقة ونقدية، وعدم قدرته على تجديد الأهداف، وعدم قدرته على القطع مع العقلية الذكورية.

ثورة 2011: حركات نسوية شبابية وموت تدريجي لليسار بعد هجر الأحزاب السياسية

كانت الساحة السياسية ما بعد الثورة ساحة ساخنة ومتعدّدة المشارب الإيديولوجية، وقد مثّل خروج اليسار إلى العلن فرصة للعديد من الطلبة والطالبات للانضمام إلى تنظيمات تقدّمية ومعارضة من شأنها بناء مواجهة متوازنة مع خصوم اليسار

ومن بينها الإسلام السياسي، لكن قراءة اليسار للواقع السياسي آنذاك كانت غير ناضجة وغير متجدّدة.

ورغم أنّ الصورة التي جمَعت المناضلة اليسارية راضية النصراوي بالفنّانة المسرحية ريم الحمروني من أمام مقرّ وزارة الداخلية صباح 14 جانفي 2011 -والتي كانت رمزا نسويّا ونضاليّا حُفر في الذاكرة الثورية- إلاّ أنّ واقع اليسار في علاقة بالنساء المناضلات بقي على حاله من دون رؤية نقدية أو قراءة جندرية، إذ كان الحضور النسائي بالمواقع القيادية للأحزاب السياسية اليسارية بعد الثورة يتراوح بين 3 و9 بالمائة مقابل 91 و97 بالمائة من القيادات الرجالية.

ولكلّ هذه الأسباب، اتّجهت المجموعات الشبابية بعد الثورة نحو تأسيس العديد من الحركات الغير منظّمة هيكليّا، ولكنّها فتحت إمكانيات التواجد داخلها بتعبيرات ومبادئ مختلفة مع مراعاة المساواة الجندرية، فانبثقت من انهيار اليسار عدّة حملات على غرار حركة "مانيش مسامح" (لن أسامح)، "فاش نستنّاو" (ماذا ننتظر؟)؟، Me too (أنا أيضا)، "ماناش مسلمين/مسلّمات"، حركة "الجيل الخطأ" والعديد من الحركات التي تُعبّر عن قضايا لم يفِ اليسار بوعده تُجاهها.[13]

لم تُنصف الإنتاجات الوثائقية والدّراسات التاريخية والأعمال الدرامية والفنيّة والإنتاجات الصحفية نضالات النساء رغم بعض المجهودات المتواضعة، وكانت أقل بكثير من مكانة هاته المناضلات والسجينات السابقات اللواتي قدّمن الغالي والنفيس من أجل الحركة اليسارية التونسية. كما أتقنت الدولة التونسية إنتاج "نسوية السلطة" بدءا من النظام البورقيبي ونزع "السفساري"[14] وصولا إلى الأحزاب التقدمية اليسارية والأحزاب الإسلامية والمجتمع المدني ونظام 25 جويلية الذي كان سبّاقا في نسونة رئاسة الحكومة وأعضاء المجلس الوزاري، إضافة إلى مبدأ التناصف الانتخابي الذي رغم أهميته كإجراء قانوني، فإنه لم يعكس في الحقيقة تطورا نوعيا في قبول المجتمع السياسي الذكوري بمساهمة نوعية للنساء في السياسة.

لم تتجرّأ الأحزاب "التقدّمية" على تطبيق مبدأ التناصف داخل هيكلتها التنظيمية، فلا نجد في مكاتبها التنفيذية أو حتى الجهوية حضورا مُكثّفا للنساء، ولا تُسمَع أصواتهنّ إلاّ داخل اللجان النسائية -إن وُجدت- أو في التحرّكات الاحتجاجية والتعبئة الميدانية. أمّا الاتحاد العام التونسي للشغل ورغم تطبيقه لمبدأ الكوتا (نظام المحاصّة النسائية) في الانتخابات، فإن التمثيل النسائي داخل هياكله المتشعبة مازال ضعيفا. رغم ما يحمله مبدأي التناصف والمحاصصة النسائية من هوامش قليلة للتواجد النسائي تُقدم عادة في شكل "مزايا" على حقوق النساء تسمح بها الذهنية الذكورية، فإن حضور النساء القيادي داخل التنظيمات والنقابات يبقى محتشما مقارنة بتواجدهنّ الميداني ومقارنة بتأثيرهن في الحياة بمختلف مجالاتها.

أخيرا، يمكن أن نلاحظ في العموم أن المناضلات التونسيات وجدن مكانتهنّ داخل فضاءات حقوقية ونسوية أخرى مع صعود عدّة حركات نسوية عبر العالم بصدد المقاومة والصراع من أجل إنصاف هذا المدّ النسوي داخل حركة التاريخ الذكورية.

1. من مقابلة أجرتها المفكرة القانونية مع المؤرخ التونسي عبد الجليل بوقرة.
2. للوقوف أكثر حول ملامح من حياة المناضلة غلاديس عدة، انظر في نفس العدد حوار رشأ التونسي مع المناضل الراحل جورج عدة (هذا الهامش من وضع المحرّر)
3. مجلة أكاديميا: ورقات من تاريخ الحركة الطلابية في تونس
4. مقابلة مع عبد الجليل بوقرة، مرجع مذكور سابقا.
5. انظر حوار ميشال فوكو كاملا في المؤلف الجماعي "ربيع تونس الأول" (إشراف هشام عبد الصمد وفتحي بالحاج يحيى) منشورات جمعية نشاز، 2019.
6. مجلة أكاديميا: ورقات من تاريخ الحركة الطلابية في تونس (مرجع مذكور سابقا)
7. الحبيب عاشور، جريدة الشعب 16 فيفري 1972.
8. شهادة مقتطفة من كتاب بنات السياسة، مرجع مذكور سابقا.
9. النساء والجمهورية من أجل المساواة والديمقراطية. اصدارات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، تونس: 2008.
10. المرجع نفسه.
11. درة محفوظ. النساء التونسيات في الشغل والحركة النقابية، منظمة فريديريش إيبرت.
12. مقتطف من مقابلة أجرتها معه المفكرة القانونية.
13. للوقوف أكثر حول علاقة اليسار التونسي بالحملات الشبابية بعد الثورة. انظر مقال ماهر حنين في هذا العدد (هذا الهامش من وضع المحرّر)
14. السفساري هو لحاف نسائي تقليدي تونسي يوضع على الرأس وكامل الجسد. وقد قام الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة عام 1957 بنزع لحاف "السفساري" عن إحدى السيدات أمام حشد شعبي كبير للدليل على مساندته لتحرر النساء. وقد ظلت نسوية الدولة تجتر هذه الصورة وتستغلها دعائيا.

اليسار والاتحاد العام التونسي للشغل: تاريخ من التقلبات

يوسف الشادلي
باحث دكتورا في فلسفة القانون

—

على الرغم من أنّ الحزب الشيوعي التونسي[1] قد تأسّسَ سنة 1920، وهو بذلك أوّل حركة سياسيّة يساريّة تتواجد في الجغرافيا السياسية التونسية، إلاّ أنّ تبعيّة هذا الحزب أثناء تأسيسه للحزب الشيوعي الفرنسي (SFIC) كما تركيبته التأسيسية التي خَلتْ من التونسيين -مَا عدا مختار العيّاري- جعلت الكثيرين يذهبون إلى القول أنّ بدايات "اليسار التونسي" لم تكُن سياسيّة وأنّ الحزب الشيوعي الذي وقعت تونَستُه تدريجيّا لم يكُن أكثر من تعبير جزئي عن اليسار في تونس وليس بأيّ حال منشأ "اليسار التونسي". في هذا السياق، يعزو بعض المؤرخين[2] نشأة اليسار التونسي إلى الحركة النقابيّة ومؤسسها الأوّل محمّد علي الحامي، فالحامّي الذي عادَ إلى تونس من ألمانيا مُحمّلا بالأفكار الاشتراكيّة ومتأثّرا بطروحات "عُصبة سبارتاكوس" عن الثورة والمساواة والعدالة الاجتماعيّة حَاولَ تكييف هذه الأفكار مع الواقع التونسي، وكانت النتيجة أن أسّسَ جامعة عموم العملة التي سُرعان ما وقَعَ حلّها وتمّت محاكمة مؤسّسها من قِبل السُلطات الاستعماريّة. هكذا نشأت الحركة النقابية التونسيّة يساريّة في توجّهاتها وتصوّراتها ونشَأ اليسار التونسي نقابيّا في هيكلته، لكن تبدّل الأحوال والفاعلين والمراحل التاريخية والأهداف ألقَى بظلاله على العلاقة بين اليسار والحركة النقابيّة.

الاتحاد العامّ التونسي للشغل والحزب الشيوعي التونسي: حبّ من طرف واحد؟

لا يخفَى على أحد اليوم أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل قد وقَعَ تأسيسه على يد شخصيّة تتبنّى طروحات الحركة الوطنيّة مُمثّلة في الحزب الحرّ الدستوري الجديد. إذ أنّ فرحات حشّاد لم يكُن يرى في العمل النقابي مجرّد وسيلة لتحسين ظروف العمال التونسيين بل أداة سياسيّة تُعبّر عن الوجود التونسي باعتباره وجودًا مُستقلاً أو في الحدّ الأدنى يسعى إلى الاستقلال. وليس أدلّ على هذه الحقيقة من المعطيات التاريخية التالية:

- انسحاب فرحات حشّاد سنة 1944 من الكونفدرالية العامّة للشغل (الفرنسية) ليس بسبب هيمنة الشيوعيين عليها فحسب بل كذلك لأنّه وجدَ نفسه في صراع لا وجود فيه للهوية الوطنيّة التونسية، وهو الصراع بين الاشتراكيين والشيوعيين الذين رأى فيهم حشّاد تمثيلا للوطنيّة الفرنسية والوطنيّة الروسية[3].

- تحمّله مسؤولية قيادة الحركة الوطنيّة في أكثر فتراتها عُنفا بعد تبنّي الحزب الدستوري الحرّ الجديد الكفاح المسلّح في جانفي 1952، وذلك بعد اعتقال أغلب القيادات السياسية للحزب.

- توظيفه للمؤتمرات والاجتماعات النقابية الدوليّة للتعريف بالقضية الوطنية التونسية.

صُبغ إذا الاتحاد مُنذ تأسيسه بطابع وطني وذلك بالنظر إلى غايات مؤسّسيه وتصوّراتهم للعمل النقابي باعتباره شكلا من

أشكال النضال الوطني من أجل الاستقلال، فتمَاهَى بذلك مع القيادة الدستوريّة وغاياتها. أمّا اليسار السياسي في تلك الفترة مُمثَّلا في الحزب الشيوعي التونسي فكان يرَى المسائل من منظار آخر هو منظار الأمميّة ووحدة الطبقة العاملة في نضالها من أجل الاشتراكية. وعلى الرغم من أنّ الحزب الشيوعي كان قد بدأ في استيعاب القضية الوطنية والانخراط فيها سياسيا وعمليّا إلاّ أنّه لم يقُم بمراجعة تصوّره للعمل النقابي إلاّ متأخّرا جدّا. في العام نفسه الذي أُسِّسَ فيه الاتحاد العام التونسي للشغل، قامت عناصر من الحزب الشيوعي بتأسيس الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (USTT). وقد بدأ هذا الاتحاد نشاطه باعتباره فرعا من الكونفدرالية العامّة للشغل (الفرنسية) تحت مُسمّى اتحاد النقابات. وفي مؤتمر 26 و27 أكتوبر 1946 اتخذ قرار الانفصال عن الكونفدرالية الفرنسيّة وتبنّى التسمية الجديدة، كما انتخُبَ على رأسه القيادي في الحزب الشيوعي حسن السعداوي.

وبالرّغم من أنّ اتحاد النقابات خاضَ مفاوضات مع قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل توحيد الحركة النقابية، إلاّ أنّ هذه المفاوضات أخفقَت لأنّ فرحات حشّاد وضَعَ شروطا لم تلقَ قبول الشيوعيين. وأهمّ هذه الشروط، الآتية:

1. حيازة كافة أعضاء المكتب المدير للنقابة الموحدة على الجنسية التونسية.
2. اعتماد اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للنقابة الموحدة.
3. اعتماد تسمية الاتحاد العام التونسي للشغل للهيكل الموحّد.

مثّلت هذه الشروط عقبة أمام توحيد الاتحادين بالنظر إلى الخلافات الفكريّة بينهما. فالاتحاد العام التونسي للشغل كان مسكونا بهاجس القضية الوطنيّة والتأكيد على الهويّة التونسيّة وهو يريد بذلك أن يكون نقابة للعمال التونسيين. أما "الاتحاد النقابي"، فكان مهتمّا بقضيّة وحدة الطبقة العاملة وهو ما يتأكّد في تسميته فهو اتّحاد لأيّ عامل موجود في تونس مهما كان أصله.

من اليسير أن نستنتج من هذه المعطيات أنّ العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الشيوعي التونسي طوال الفترة الاستعمارية كانت علاقة تنازع فكري وإيديولوجي تجلّت نقابيا في وجود اتّحادين على الرغم من وجود تقارب سياسي يتعلّق بتبنّي شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها. فالحزب الشيوعي الذي أقرّ تونسيته في تسميته وعملَ على تكريسها في هياكِله عبر استقطاب أكبر عدد ممكن من التونسيين لم ينجَح في التخلّي تماما عن بُعده الأممي وظلّ ساعيا إلى تثبيته في ممارساته. وبالرغم من النقد الذاتي الذي قدّمه الحزب الشيوعي التونسي في مؤتمره سنة 1952 إزاء موقفه من الحركة الوطنيّة وتبنّيه لفكرة الوحدة مع الدستوريين في مواجهة الاستعمار، إلاّ أنّه لم يعمل على تكريس الوحدة نقابيا إلاّ متأخّرا عن ذلك التاريخ، إذ لم يقع حلّ الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي إلاّ في سنة 1956.

من المُحتمل أن قرار الحلّ جاء متأخّرا كنتيجة لقناعة الشيوعيين بضرورة توحّد الاتحادين على أساس تفاوضي مثلما أقرّ المؤتمر التأسيسي للاتحاد النقابي. لكن الواقع الملموس جَعل من تحقيق ذلك أمرا مستحيلا. وهو ما أدّى إلى الاقتناع بضرورة الالتحاق بالاتحاد العام التونسي للشغل، لكن هذا القرار ولأنّه جاء متأخّرا، لم يكُن بداية تجربة لطيفة للشيوعيين داخل الاتحاد العام التونسي للشغل.

مثلما أتينا على ذكر ذلك سابقا، كان الاتحاد العام التونسي للشغل مُنذ تأسيسه مسكُونا بالقضيّة التونسيّة وكان يُنسّق جهوده مع الحزب الدستوري الجديد. وبالتالي، بدا طبيعيا جدّا أن أغلب عناصره كانوا طوال تلك المرحلة من الدستوريين الجُدد. وثُبّت هذا الارتباط العضوي بين الاتحاد وحزب الدستور بعد الاستقلال من خلال مقولة "الوحدة القوميّة" التي تبنّاها الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، والتي تَعني فيما

جريدة العامل التونسي، الصادرة في باريس. العدد 27، ماي 1979

تعنيه تبعيّة المنظمات الوطنية لسياسات الدولة والحزب الحاكم، الأمر الذي مَكّن السُلطة السياسيّة في تونس من وضع يَدها على هذه المنظمات وتسليمها للموالين لها وإدارتها عن طريقهم. إذ أن بورقيبة كان يتحكّم بدرجة كبيرة في الوضع الداخلي للاتحاد وكانت الأسماء المُرشّحة للمكتب التنفيذي يتمّ التفاوض حولها معه وتشترط قبوله أوّلاً[4]. مكّنت هذه السياسة النظام من التحكّم إلى حدّ كبير في الاتحاد. وعلى الرغم من معارك الاستقلالية التي خاضتها المنظمة، كانت

يد بورقيبة تمتدّ عن طريق الموالين له لمنع المناوئين من تحصيل مراكز في الاتحاد. فمُنع شيوعيون كثيرون من الترشّح للمناصب القياديّة ووصل الأمر حدّ منعهم من الانخراط فيه، إضافة إلى تجميد نشاطهم وطردهم[5]. مع ذلك واصلَ أعضاء الحزب الشيوعي التونسي نضالهم داخل المنظمة متبنّين مبدأ لا خروج من الاتّحاد. وحتّى في الفترات التي عَرفَ فيها الاتحاد هزّات وانشقاقات من جرّاء الصراع داخل أجنحة السلطة السياسية، ظلّ الشيوعيون متمسّكين به على الرغم من أنّه لم يكُن يهضم وجودهم بيُسر. وكدليل على ذلك، نشير إلى ما كتبه الطيب البكوش، (وهو أوّل أمين عام مساعد ضمن تركيبة المكتب التنفيذي للاتحاد يُعرف بميوله اليسارية وبقُربه من الشيوعيين، انتخب سنة 1977 وهو كذلك أول أمين عام غير دستوري للاتحاد)، بشأن ترشيحه لخطة أمين عام مساعد: "عندما أعلَمت الحبيب عاشور بالنتيجة، أعلمني بأنّ الرئيس بورقيبة عبّر لهُ عن عدم موافقته على ترشيحي بحُجّة أنّني لا أنتمي إلى الحزب الدستوري وأنّي شيوعي بحسب ما قال له الهادي نويرة الوزير الأول. فنفى عاشور انتمائي الشيوعي، بل قال له إنّني من عائلة دستورية."[6]

منظمة آفاق-العامل التونسي والاتحاد: تقلّبات في المواقف فرضتها المحن

في السّنوات القليلة التي أعقبت الاستقلال والتي تميّزت بهيمنة شعار الوحدة القومية، وانخراط الحزب الشيوعي التونسي في سياسة "المساندة النقدية" للنظام، بدأت في الظهور جماعات يسارية مُعارضة للنظام. لعلّ أهمّها تجمّع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي والمعروف باسم "آفاق" نسبة إلى المجلة التي كان يُصدرها التجمّع. كانت الفكرة السائدة عند كافة المنتمين إلى تجمّع الدراسات تتمثّل في أنّ دور الحزب الشيوعي التونسي قد انتهى وأنّه من الضروري إيجاد بديل لمعارضة يسارية جديدة تتدارك أخطاء الحزب الشيوعي وتتبنّى أطروحات أكثر ثورية وتقدميّة وتساهم في البناء الوطني[7].

كانت التركيبة الأساسيّة للتجمعيّين في أغلبها طلابيّة. وعلى الرغم من وجود بعض العناصر العاملة كجلبار نقاش، إلاّ أنّ مجال الفعل والتأثير الحقيقي للتجمّع كان متركّزا في الأوساط الجامعيّة. مع ذلك لم يكُنْ التجمعيون دُون موقف من الاتحاد العام التونسي للشغل. فقد بادروا منذ أوّل عدد أصدروه إلى تضمين موقفهم منه، إذ أوردت "آفاق" في صفحتها العاشرة فقرة لتكريم فرحات حشّاد والإشادة به كزعيم ثوري واشتراكي وذلك بمناسبة ذكرى اغتياله. وجاء فيها: "كان حشّاد قد وضع للجماهير العاملة، التي تحرّرت من نيّر الاستعمار، أهدافا أكثر طموحا: أهداف ثورة اشتراكية حقيقية. لكن للأسف، من الواضح- والتاريخ وحده سيحكم على ذلك- أن المركزية النقابية التي كرّس حياته لأجلها وجدت نفسها بإرادة خلفائه منحرفة عن نهجها الأساس. لكن، في حماية الجهاز الثقيل الذي لا حياة فيه والذي أضحى عليه الاتحاد العام التونسي للشغل، يُمكن للمسؤولين النقابيين الحاليين أن يضحّوا دون وجل بمصالح الطبقة العاملة لصالح ما يعتبرونه "المصلحة العامة"."[8]

يبدو واضحا أنّ "البرسبكتيفيين" منذ انطلاق عملهم كانوا يحملون نظرة رومنسية عن الاتحاد العام التونسي للشغل في بداياته وخاصة عن مؤسسه فرحات حشاد الذي كما ذكرنا لم يكُن يؤمن بالطروحات اليسارية سواءً الاشتراكية أو الشيوعية على الرغم من احتكاكه بها خلال فترة تنظّمه في الكونفدرالية العامة للشغل. لقد تَصوَّرَ التجمعيون الاتحاد كقاطرة للثورة الاشتراكية التي يرغبون في تحقّقها، مُعتقدين أنّ انخراط المُنظمة في النضال الوطني ضدّ الاستعمار كان له خلفيّة اشتراكية، إلاّ أنّ هذا لم يكُن صحيحا. وعلى الرغم من أنّ حركة برسبكتيف لم تكُن في بداياتها ماركسية بالمعنى التقليدي للمفهوم إلاّ أنّها كانت تتبنّى بعض المقولات الماركسيّة التي

كانت تُعبّر في غاياتها عن رغبة في التحرّر الاجتماعي أكثر منها تعبيرا عن طرح دغمائي.

يُمكن فهم موقف البرسبكتيفيين أيضا من مُنطلق آخر وهو أنّ أحمد التليلي الأمين العام للاتحاد في بداية الستينات كان يَسعى إلى فرض استقلالية المنظمة عن السُلطة عن طريق تحقيق استقلاليتها المالية. وهو ما دفعه مثلا إلى بناء نُزل أميلكار، فاعتبره مناضلو التجمّع لهذا السبب بالذات خائنا للطبقة العاملة وكانوا يصفونه والقيادة النقابية التي عملت معه بـ"Affairistes". مع ذلك فإنّ هذه المواقف التي سجّلها التجمعيون لم تكُن ضدّ وجود الاتحاد كمؤسسة أو منظمة بل كانت ضدّ ما اعتبروه صراحة انحرافا عن خطّها الثوري الأصلي الذي يتمثّل حسب رأيهم في الثورة الاشتراكيّة.

طوال الفترة المُمتدّة من تاريخ تأسيس تجمّع الدراسات إلى تبنّيه الماويّة في 1967، لم يتغيّر موقف هذا التنظيم من الاتحاد. ولكن مع التحوّل الإيديولوجي ظهر التحوّل السياسي وتبعه تحوّل في الموقف من الاتحاد. بعد تبني الماويّة والتركيز على العمل داخل الجامعات (في تناقض تام مع ما تفترضه الماركسية من التركيز على الطبقة العاملة)، كان الشُغل الشاغل للبرسبكتيفيين هو تحقيق استقلالية الاتحاد العام لطلبة تونس. وقد جاءت حركة فيفري 1972 لتأكيد هذه الغاية، وقد انخرط التجمعيون صُحبة تشكيلات معارضة أخرى في هذه الحركة ودعموها بكُلّ ما لهم من قوّة وجُهد. في تلك المرحلة، كان الاتحاد العام التونسي للشغل تحت قيادة الحبيب عاشور، وهو المعروف بانتمائه الدستوري وبقُربه الشديد من النظام على الأقل في تلك الفترة. وكما أزعجت حركة فيفري الطلابية نظام بورقيبة، فإنّها أزعجت الموالين له وصار لزاما عليهم أن يصرّحوا بعدائهم للمعارضين اليساريين. لكن عاشور لم يكتفِ بالتصريح حين قال في اجتماع حضره محمد الصياح والهادي نويرة عن الحزب الدستوري وممثلون عن اتحاد الفلاحين واتحاد الصناعة والتجارة: "هؤلاء الطلبة لينينيست ونحن بورقيبيست"[9] (هؤلاء الطلبة لينينيون ونحن بورقيبيون)، بل انتقل إلى الفعل المباشر فأرسَل نقابيين مُوالين له للاعتداء على الطلبة يوم 5 فيفري 1972 [10].

بقيت إذا العلاقة عدائية بين حركة برسبكتيف والاتحاد العام التونسي للشغل خلال أوائل وأواسط السبعينات، وهي الفترة التي تعرّضت فيها الحركة لسلسلة اعتقالات وحوكِم المنتمون إليها بأحكام قاسية. لكن ما لبث أن صار التحوّل في الموقف بعد أن طفت على السطح مجدّدا قضيّة استقلالية الاتحاد العام التونسي للشغل وعرفت أوْجَها في أحداث ما أصبح يُعرف بالخميس الأسود في 26 جانفي 1978. كانت استقلالية المنظمات الوطنية عن السُلطة إحدى أهمّ النقاط التي ركّز التجمعيون عليها مُعتبرين تبعيّة هذه المنظمات أحد أوجه الديكتاتورية وتعبيرا عن غياب الحريات العامة. وقد نالوا ما نالوا من سجون وتعذيب ومضايقات نتيجة لقناعتهم تلك. وعليه، لم يكُن من المعقول أن لا يساندوا الاتحاد عندما كان يُدافع عن استقلاليته، على الرغم من أنّهم ظلّوا متحفّظين في ما يتعلّق بقيادة الاتحاد التي لم ينسوا موقفها من حركة فيفري[11]. وقد عدّل البرسبكتيفيون موقفهم من القيادة وتعاطفوا معها بعد أن وقع عزلها ومحاكمتها بل وحاولوا التواصل مع الحبيب عاشور شخصيا عندما أودِع في سجن برج الرومي معهم[12].

من الواضح أنّ محنة السجن جعلت البرسبكتيفيين يُغيّرون موقفهم من الاتحاد وقيادته. إلاّ أنّ السجن لم يكُن السبب الوحيد وراء هذا التحوّل. في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، كان كثير من البرسبكتيفيين والمتعاطفين معهم قد أنهوا دراستهم بالجامعة. ومن لم يكُن منهم في السجن أو ممنوعا من العمل بحُكم المراقبة الإدارية، التحق بالعمل (التعليم خاصة) وانخرط في نقابة تابعة للاتحاد العام التونسي للشغل. بالتالي أصبحت خلافاتهم مع الاتحاد وقيادته ذات طابع داخلي تهمّ الاتحاد نفسه، أي بين نقابيين لهم تصورات

مختلفة لدور النقابة، ولم يعُد خلافا بين طرف سياسي ونقابة. مع ذلك فإنّ الحبيب عاشور بعد خروجه من السجن وعودته إلى رئاسة الاتحاد بعد مؤتمر قفصة 1981، لم يُغيّر قيد أنملة موقفه من اليساريين. بل وكان يتقرّب لبورقيبة من خلال إعلانه في أكثر من مرّة أنّه سيُخلّص الاتحاد من "المتطرفين والشيوعيين" المتواجدين فيه[13]. لم يكُن كلام عاشور مجرّد تصريحات يتقرّب بها إلى النظام بعد أن تصادم معه، بل تجسّدت في أفعال منها القانوني وغير القانوني، الأمر الذي أعاد اليساريين عموما والبرسبكتيفيين خصوصا إلى مربّع الصراع الأوّل مع الاتحاد. لكن الفارق الزمني نقل الصراع إلى داخل المنظمة كما ذكرنا. ولعلّ هذا المقتطف من كتاب الطيب البكوش يشكل دليلا على سلوك القيادة النقابية المعادي لتواجد اليساريين داخل المنظمة، حيث يقول: "رأينا في الفصول السابقة أن أسلوب الحبيب عاشور في خرق القانون وحلّ النقابات لتعويضها بالأتباع بغير وجه حق، وحصول انشقاق كبير في الاتحاد قد خلق جوّا من المعارضة لما يسميه اليساريون خاصة بالبيروقراطية النقابية، تطورت بصفة سلبية إلى التشويش وتعطيل السير العادي للاجتماعات. [...] وقد تجلى ذلك بالخصوص في احتفال 1 ماي 1984 ببورصة الشغل[14]، بمبادرة من "الشعلة" و"العامل التونسي" الذين اعتبروا ذلك انتصارا على البيروقراطية وردّ فعل على إيقاف الحبيب عاشور الهيئة الادارية للتعليم الثانوي التي هاجمت بشدّة اتفاقية 13 أفريل 1984 [15] مع الحكومة. وقد أصبح تزامن التجريد وإفشال اجتماع الاتحاد في عيد الشغل موضوع تنظير باعتبار ذلك صراعا بين "الاتحاد الثوري" و"الاتحاد البيروقراطي" صلب الاتحاد العام التونسي للشغل ولذلك أفسدوا أيضا اجتماع عبد السلام جراد في قفصة وفي عدّة جهات."[16]

اليَسار والاتحاد من أواسط الثمانينات إلى الثورة

مع انتهاء بعض التجارب اليسارية وظهور أخرى، كان من المتوقّع أن تشهد مواقف اليساريين من الاتحاد بعض التحوّلات، لكن الواقع العيني يقول عكس ذلك تماما. مثلما بيّنته الفقرة السابقة على لسان الطيب البكوش، فإن موقف اليساريين إزاء الاتحاد كان عدائيًا إلى حدّ ما. إذ يبدو واضحا أنّ اليساريين أرادوا دائما أن يحوّلوا الاتحاد إلى نقابة ثوريّة تكون وسيلة في أيديهم لتحقيق غاياتهم السياسية (وهم في ذلك لا يختلفون عن بورقيبة من حيث المنهج بل من حيث الغاية فحسب). لكن المُعطَى المهم الذي تغيّر يتمثّل في تحوّل التركيبة الاجتماعية لليسار خلال الثمانينات والتسعينات، حيث لم يعُد اليساريون ناشطين في نقابات "نخبوية" كنقابتي التعليم العالي والثانوي فحسب بل تمدّد وجودهم إلى نقابات أخرى كالنقل والبريد وغيرها[17]، وهو ما سَمحَ لهم بإعلاء صوتهم داخل المنظمة وإيجاد قاعدة أمتن لخوض صراعهم مع "البيروقراطيّة النقابيّة". مع ذلك فإنّ الظرف السياسي العام الذي شهدته تونس منذ انتهاء مرحلة الفسحة الديمقراطية في أوائل حُكم الرئيس بن علي جعلت اليساريين يتعاملون مع الاتحاد باعتباره ملجأ وغطاء لهم من القمع السياسي. رافقَت هذه الرحلة عمليّة انغراس مُكثّف لليسار داخل المنظمة حتى عرف له تواجدا في كثير من النقابات الأساسية والاتحادات الجهويّة، أي في الهياكل الدنيا والوسطى. مع ذلك فإنّ المركزية النقابية خلال هذه الفترة كانت مُحافظة على طابعها الموالي للنظام واتبعت سياسة عدم التصادم والتوفيق بين المُتطلبات الداخلية للمنظمة والطبيعة الدكتاتوريّة للنظام. وقد ساهمت هذه العوامل في أن يكون الاتحاد حلبة صراع وتنازع وهو ما تجسّد مثلا في ظهور "اللقاء النقابي الديمقراطي" الذي جَمع معارضي النظام ومعارضي البيروقراطية النقابية في الوقت ذاته. ظَهَر "اللقاء النقابي الديمقراطي" عشية الثورة التونسية في

سنة 2010، بوصفه تكتلا نقابيا معارضا من داخل الاتحاد العام التونسي للشغل. وقد انخرط في هذه الحركة النقابية يساريون ونقابيون مستقلون. ولئن كان اللقاء النقابي يرفع شعارات مُتعلقة بدمقرطة الحياة النقابية والدفاع عن مصالح العمّال وتثبيت استقلالية الاتحاد[18]، إلا أن نظام بن علي كان ينظر إليه بوصفه امتدادًا للمعارضات "الراديكالية" المحظورة على غرار حزب العمال والتيار الوطني الديمقراطي. عموما اندلعت الثورة التونسية ولما تزال هذه التجربة النقابية في بداياتها، لذلك ضَاعت رهاناتها وأهدافها في زحام المطالب والاهتمامات الاجتماعية والسياسية الضخمة التي دشنتها الثورة، كما أن البيروقراطية النقابية أفلحت بعد الثورة في تحييد تجربة اللقاء النقابي الديمقراطي من خلال استراتيجيا تمثيل الأحزاب اليسارية داخل المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل في مؤتمر طبرقة المنعقد في ديسمبر 2011.

لقد كان لتَصاعد التّواجد اليَساري في الاتحاد خلال زمن بن علي نتيجتان أساسيتان: الأولى تتعلّق بانحسار الفعل السياسي اليساري داخل الاتحاد حيث أنّ اليساريين عملُوا أساسًا باعتبارهم مناضلين نقابيين لا باعتبارهم سياسيين وإن كان عملهم النقابي لا يخلو من السياسة (أحداث الحوض المنجمي سنة 2008، الثورة التونسية أواخر 2010 وبداية 2011). أمّا النتيجة الثانية فهي هيمنة العقل النقابي على العقل السياسي اليساري، حيث أضحت تقريبا كُلّ المناورات السياسية والتكتيكات اليسارية كأنّها مناورات لتحصيل أغلبية نيابية في مؤتمر اتحاد جهوي أو مؤتمر نقابة أساسية.

تجلّت هذه النتائج بوضوح بعد الثورة وبداية مرحلة التأسيس للجمهورية الثانية. ففي الوقت الذي كانت فيه الأطراف السياسية غير اليسارية تعمل جاهدة على بسط نفوذها السياسي وملء الشغور الحاصل على مستوى مؤسسات الدولة، كانت أعناق اليساريين متّجهة أساسا نحو المؤتمر الوطني للاتحاد المنعقد في مدينة طبرقة ديسمبر 2011. وقد كانت أغلب النقاشات مُتركّزة على المناورات وحجم تمثيلية الأطراف اليسارية في المكتب التنفيذي واسم الشخصية المُرشّحة لتحتلّ منصب الأمين العام.

إنّ هذا التاريخ من الصراع بين اليساريين والاتحاد من جهة، والاتحاد والسُلطة من جهة أخرى، جعل اليساريين يقعون في خطأ قاتل كان قد وقع فيه الحبيب عاشور قبلهم، وهو اعتقادهم أنّه يُمكن لهم قيادة البلاد إذا ما استطاعوا السيطرة على الاتحاد العام التونسي للشغل. لكن ما حصل في الحقيقة هو أنّ الاتحاد بوصفه نقابة سيطَر على اليساريين وعلى قلوبهم وأفئدتهم كما فعل سابقا مع الحبيب عاشور.

1. عند التأسيس نشط الحزب الشيوعي التونسي باسم الفرع التونسي للحزب الشيوعي الفرنسي والذي كان يُسمّى حينذاك "الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية". في العام 1939 تبنى الفرع التونسي قضية تونسة الحزب وغيّر اسمه إلى "الحزب الشيوعي بالقطر التونسي" وأقرّ انفصاله عن الحزب الشيوعي الفرنسي. في العام 1943 تغيّر اسم الحزب ليُصبح الحزب الشيوعي التونسي.
2. هذا هو مثلا الموقف الذي عبّر عنه المؤرخ والجامعي التونسي عبد الجليل بوقرة في حوار خاص أجرته معه المفكرة القانونية.
3. انظر التعريف بمسيرة فرحات حشاد في الموسوعة التونسية المفتوحة.
4. الطيب، البكوش، بورقيبة كما عرفته: خفايا اللقاءات حول الأزمة النقابية، PR Factory Leaders، تونس 2021. ص18.
5. ورد في اللقاء الذي أجرته المفكرة القانونية مع الأستاذ عبد الجليل بوقرة.
6. الطيب، البكوش، بورقيبة كما عرفته: خفايا اللقاءات حول الأزمة النقابية، PR Factory Leaders، تونس 2021. ص18.
7. الطرودي، الهاشمي، أضواء على اليسار التونسي: حركة آفاق نموذجا، دار محمد علي الحامي، تونس، 2014. ص 18-17.
8. Perspectives Tunisiennes, No1. P.10.
9. كرعود، أحمد، من دروس الشيخ خليف بمسجد القيروان إلى اليسار الماوي، شهادة نقلها وعلّق عليها عبد الجليل بوقرة، دار آفاق برسبكتيف للنشر بتونس، تونس 2017. ص60.
10. المصدر السابق، ص60.
11. المصدر السابق، ص94.
12. المصدر السابق، ص 96.
13. الطيب، البكوش، مصدر سابق، ص93.
14. هي قاعة اجتماعات تقع وسط العاصمة التونسية ينظم فيها الاتحاد العام التونسي للشغل لقاءاته النقابية وخاصة الاحتفال بيوم الشغل العالمي الذي يوافق يوم 01 ماي من كل سنة (هذا الهامش من وضع المحرر)
15. هي اتفاقية إطارية اجتماعية عقدها اتحاد الشغل في أفريل 1984 مع الحكومة التونسية ضمن مفاوضاته النقابية مع الطرف الحكومي، وقد كانت تلك الاتفاقية محل معارضة من قبل النقابيين اليساريين (هذا الهامش من وضع المحرر)
16. نفس المصدر، ص143.
17. من حوار أجرته المفكرة القانونية مع المؤرخ التونسي عبد الجليل بوقرة.
18. بيان اللقاء النقابي الديمقراطي، موقع الحوار المتمدن، 22 نوفمبر 2010.

اليسار التونسي والجامعة:
قراءة في مآزق الارتباط

مطاع أمين الواعر

باحث دكتورا في علم الإجتماع

—

أزمة اليسار موضوع مُجترّ، كُتِبَت في تقييم أسبابها واستقراء سُبل تجاوزها محاولات كثيرة لا يسمح هذا الإطار بجردها بجدّية. بل سأكتفي في الأسطر القادمة برصد مظاهر علاقة مأزومة بين اليسار والجامعة والحركة الطلّابيّة. ولعلّ تغيير زاوية النظر سيُساعدنا على طرح أسئلة أنجع لفهم الواقع. ربّمَا يَكمن أوضح مؤشر عن تأزّم هذه العلاقة في ربط محنة اليسار التونسي بتدهور النضال الطلّابي كمّا ونوعا، ممّا أضعَف تدفّق المناضلين على التنظيمات اليساريّة. هذا بالإضافة إلى الإدانة الشائعة التي تُدافع عن فكرة "عجز القوى اليسارية عن الخروج من الجامعة"، وبلغة أخرى يُلَخّص الإشكال عادة في عجز اليسار عن بلوغ "النضج السياسي" الذي يُعتقد أنه مطلوب كي تنجح السياسة اليساريّة على المستوى الوطني، أو التخلّص من "المراهقة السياسية"، أو ما يطلق عليه "الرومنسيات التي عفّ عنها الزمن"، أي الأحلام الثورية للستينات والسبعينات التي مَيّزت النضال الطلّابي الحَالم وغير الواقعي. فكيف للجامعة أن تكون سبب المشكل ومكمن الحلّ أيضا؟ سيحاول المقال طرح هذا السؤال بأشكال متعدّدة من أجل تعميق التفكير فيه، من دون السعي إلى تقديم إجابات ناجزة أعتقد أنه وجب إنضاجها كمحصّلة لنقاش جماعي معمّق. سأستهلّ المقال بتقديم نوعيّة العلاقة التي تربط اليسار بالحركة الطلّابية قبل أن أتوقف عند خصائص التنشئة السياسيّة التي يتلقاها اليساريّون في الجامعة، لأناقش في مرحلة تالية معاني فكرة فك الارتباط بين اليسار والجامعة، لأنهي قراءتي بالدفاع عن أحد هذه المعاني.

اليسار التونسيّ كأحد تعبيرات الحركة الطلّابيّة

من المفيد أوّلاً وقبل الخوض في أوضاع الحركة الطلّابيّة التونسيّة التساؤل عن مَعانِي وتبعَات تعليل أزمة اليسار بالصعوبات التي تعيشها هذه الحركة. أيّ معنى لأن يكون سبب أزمة قوة اجتماعيّة مَا كامنًا في صعوبات تعيشها كتلة اجتماعية أخرى؟ يؤدّي هذا أساسا إلى اعتبار العلاقة بين الطرفين عضوية، أي أن الوضع الصحّي للحركة الطلّابيّة ضرورة حياتية لليسار والعكس صحيح أيضا.

ربّما تحتاج مُساءلة هذه القناعة إلى الإقرار الموضوعي بأن الجامعة كانت حقّا المزوّد الرئيسي وشبه الحصري لليسار التونسي بالمناضلين والمناضلات. وتكفي مراجعة السيرة الذاتية لقياديي التنظيمات اليسارية الحالية للتأكد من مركزيّة النضال الطلابي فيها. هذا بالإضافة إلى أن دور بقيّة الروافد الاجتماعيّة التي قد تزوّد القوى اليساريّة بالمناضلات والمناضلين هامشي جدّا. فدور الرافد العمّالي شبه منعدم، كما أن الرافد الثقافي مُلحق كلّيّا بالحركة الطلّابية، في حين تغيب كلّ القوى الأهليّة غير الطلّابية عن هذا المشهد. أما علاقة عاملات وعمال الفلاحة باليسار فهي تقريبا منعدمة. وبالإمكان الاسترسال في تعداد علاقة اليسار بمختلف الفئات الاجتماعية طلبا لمزيد الدقّة، غير أن الأهمّ في رأيي هو الخروج باستنتاج يؤكد ضحالة وانعدام الوجود الاجتماعي لليسار التونسي خارج الجامعة، وقد كان هذا هو الحال منذ ستينات القرن المُنصرم. فالحركة الطلّابية التونسيّة -خلافا لفكرة رائجة- لم تكن يوما رافدا من روافد اليسار، بل إن العكس هو الصحيح. إذ أن اليسار كان أحد تعبيرات الحركة الطلّابيّة، وإن كان له نشاط غير جامعي في النقابات ومنظمات المجتمع المدني والفضاء السياسي الاحترافي فإن هذا النشاط قد تطوّر تدريجيّا مع الوقت.

خصائص التنشئة السياسيّة الطلّابيّة اليساريّة

في سياق استقراء النشأة الاجتماعية والسياسية للتنظيمات اليساريّة[1] التونسيّة الناشطة في الجامعة، يُمكن ضبط جملة من الخصائص التي سَاهمت في نحت الخطوط العريضة لما اصطُلحَ على تسميته بالعائلة اليساريّة التونسيّة. تتحدّد الخاصيّة الأولى بالموقع الاجتماعيّ لعناصر هذه القوّة السياسيّة، بوصفهم أفرادًا ينحدرون من أصول اجتماعية متنوّعة ولهم تقديرات متباينة لتموقعهم الاجتماعي المستقبلي، غير أن ما يُعطيهم حدًّا أدنى من التناغم الاجتماعي -اللازم لتجربتهم المشتركة في الحركة الطلّابيّة- هو الرّصيد المعرفي والثقافي المشترك المُتراكم الذي يُميّزهم ويُشعِرهم بالتميّز عن أولئك الذين لم يبلغوا التعليم الجامعي. أما الخاصيّة الثانية فهي المَعيش اليومي الطلّابي كتجربة جماعيّة يتفاعلون فيها بشكل مُكثّف لعدة أعوام، ولن أبالغ إن اعتبرتها تجربة استثنائيّة غالبًا ما تَترُك أثرًا ملحوظا في حياة من مرّوا بها. والخاصيّة الثالثة هي فرادة الالتزام الطلّابي كإطار محدّد لتعلّم ممارسة السياسية في تونس قبل عام 2011، وتُزوّد هذه التجربة صاحبها بزاد نظري وعملي وعلائقي ورمزي خاصّ، يَختلف عن الخبرات المُكتسبة من مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى.

ولهذهِ الخصائص تبِعَات حاسمة على التجارب السياسيّة اللاحقة لأصحابها، وتترُك أثرا في التنظيمات التي يُواصلون النضال فيها أو يلتحقون بها. إذ أنّ مركزيّة تجربة التعليم كإطار "موضوعي" جامع لهذه العناصر أعطىَ البعد النظري والخَطابي والرمزي في النضال السياسي التونسي وزنا كبيرا. في المقابل، ظلّ البعد العملي والميداني مُهمّشًا في الإرث اليساري التونسي. وبالمقارنة مع هذه التجربة، فإنّ تجارب يساريّة أخرى نشأت في فضاءات العمل أو الأحياء أو النقابات، وأعطتْ قيمة اعتباريّة مُغايرة لمختلف المهام النضاليّة. ويبلغ الاختلاف أقصاه في تجارب بلغت حدّ معاداة "الترف الفكري" والعمل النظري.

ليس الهدف هنا المفاضلة بين إحدى هاته المدارس اليساريّة، بل التذكير بتاريخيّة نشوء النزوع "الثقافوتي"[2] المبالغ فيه لدى اليسار التونسي.

هذا بالإضافة إلى أن قضاء وقت طويل سويّا وعيش تجارب حياتيّة عميقة مشتركة يَخلق بين المناضلين صداقات ورفقة وحميميّة لا تنفصم عُراها بسهولة، وهو ما يساهم في تشكيل "مجموعات أُلفَة" تتّسم بدرجات عالية من الانسجام الذي يتداخل فيه السياسي والفكري بالعاطفي، وحتّى الأسَري. ولا تقتصر هذه الديناميّة الحياتية على المدى الطويل فقط على المنتمين لنفس التنظيم، بل قد تضمّ هذه المجموعات أولئك الذين عاشوا التجربة الطلابية في نفس الفرع الجامعي، وأحيانا -بأكثر ندرة- حتّى أولئك الذين عاشوا تجارب سياسيّة متزامنة، مع شرط تواتر اللقاءات بينهم[3]. وقد تتشكّل مجموعة ما في الجامعة لتتركها فيما بعد وتؤسس تنظيما أو تترك الجامعة لمواصلة النضال السياسي صلب نفس التنظيم السياسي الذي انتمت إليه أثناء نشاطها الجامعي. لكن الأمر سيّان في الحالتين باعتبار أن العلاقات الشخصيّة الصّلبة التي تشكلت بين العناصر اليساريّة الطلّابيّة ستَلعب دورا كبيرا في نحت أسلوب اجتماعها في تجربتها السياسية خارج الجامعة. يبرز ذلك مثلا في الانغلاق النسبي لهذه المجموعات وصعوبة انفتاحها على عناصر من روافد أخرى، وتحويل الثقة الشخصيّة بينها إلى عامل تنظيمي مؤثر، وقد يفسّر هذا جزئيّا انحسار الاستقطاب اليساري في العناصر الطلّابيّة.

وتتمة للخاصيّتين السابقتين، فإن التمرّس على العمل السياسي في الجامعة التونسيّة قبل عام 2011 مَكّنَ أجيالا متعاقبة من تعلّم آليات نضال وطرق تنظّم وأشكال احتجاجيّة غير مُتاحة بنفس القدر خارج أسوار الجامعة. ليس بالغريب بعد إدراك هذا، أن نفهم سبب هيمنة الخُطب العامة (يُطلق عليها الاجتماع العام في التقليد الطلّابي التونسي) على النشاط اليساري في تونس، رغم بداية تقلّص أهمّيتها خلال السنوات الأخيرة. كما أن انفتاح الجامعة النسبي على النشاط السياسي وهامشية تأثيرها في الدورة الاقتصادية جعلا الخطاب اليساري الطلاّبي ينحو بسهولة أكبر نحو التحريض المباشر والمُزايدات الكلامية. هذا بالإضافة إلى أنّ التجربة الجامعيّة تُزوّد صاحبها بشبكة علاقات سياسيّة لا يُمكن نسجُها بسهولة خارج أسوار الجامعة. ورغم الإمكانيات الكامنة التي تمنحها هذه الشبكة، فإنها قد تتحوّل أحيانا إلى فخّ يُطوّق صاحبها، أو بعبارة أخرى تتحوّل إلى فضاء معرفي (espace épistémique) منغلق.

إنّ العلاقة العضويّة بين اليسار التونسي والحركة الطلّابية مسألة واقعيّة تُثبتها المعطيات، وليس لهذه العلاقة من تبرير سياسي طبعا، فاليسار كحركة سياسية قادر على النشوء خارج الجامعة وعلى الانتشار في كل فضاءات الحياة الاجتماعيّة مثلما تُخبرنا بذلك التجارب المقارنة في كل أنحاء العالم. إضافة إلى أن الطلاّب كفئة اجتماعية لا تحتوي خصائص تؤهّلها للعب أدوار أساسية في تغيير المجتمع ثوريّا، بسبب غياب التناغم الطبقي صلبها. لا ينفي هذا التنوع الطبقي قدرة الحركة الطلابيّة على مدّ الحركة الثورية بعناصر فاعلة ولا يُلغي قدرتها على لعب أدوار سياسيّة، لكنّها حتما غير قادرة على لعب الدور المحوري في الحركة الثوريّة، ولعلّ التجارب التاريخيّة المتعدّدة لا تترك مجالا كبيرا للشك في كل هذا.

فك ارتباط اليسار بالجامعة: هل هي ضرورة؟

بالعودة إلى الانتظارات المُتناقضة التي يُعلّقها اليسار التونسي على الجامعة -والتي انطلق بها هذا المقال- فإنّي سأُصَدِّقُ الرأي القائل بأن أزمة اليسار التونسي تكمن في عجزه عن تجاوز تجربة الجامعة. أعتقد حقّا أنها أحد أسباب أزمة اليسار. لكن ما أعنيه بهذا الموقف ليس ما يُراد منه عادة، حيث دأبَ المدافعون عن هذا الرأي بتفسير هذا الجانب من الأزمة بالعجز عن بلوغ "النضج السياسي" الذي يُعتقد أنه مطلوب كي تنجح السياسة

اليساريّة على المستوى الوطني، وعادة ما يدعو أصحاب هذا الموقف إلى ضرورة التخلّص من "المراهقة السياسية".

وقبل أن أوضّح ما أعنِيه بربط أزمة اليسار بالجامعة، أرى أنه من الضروري التفاعل مع التأويل الرائج لهذا الرّبط. إن وصم النضال الطلّابي بـ"المراهقة السياسيّة" يشي باحتقار دفين لهذه التجربة وثرائها وقدرات الشباب في تلك المرحلة العمرية. وماذا تعني "المراهقة السياسية" في نهاية الأمر غير العجز عن الاستغلال الأمثل للإمكانيات المُتاحة للحركة بسبب إسراف في الانجراف خلف العواطف والنّزعات غير المحسوبة؟ من نافل القول طبعا بأن إقرارا كهذا يؤكّد جهل أصحابه بواقع النضال الطلّابي وبزاد المرونة التكتيكية ورهافة الإحساس بميزان القوى التي يلقّنها النضال الطلّابي لكل من مرّوا به. لكنّي أعتقد أن أصحاب هذا الرأي يدعون اليسار الطلابي إلى التحوّل من "المراهقة السياسيّة" إلى "الواقعية والنضج". وهذان المصطلحان يوضّحان القصد السياسي الفعلي من إطلاق صفة المراهقة. فالواقعيّة تَعني في هذا القاموس السياسي التخلّي ببساطة عن مشروع التغيير الجذري للرأسمالية والإمبرياليّة والابتعاد عن محاولات التمايز الثوري عن آليّات العمل والتنظّم المهيمنة داخل المنظومة الرأسمالية السائدة. فالخطابات الثوريّة التي لا زالت حاضرة في الجامعة مزعجة في هذا السياق، لأنها تُعيق ترسّخ هذا الاتجاه، رغم أنّه في الحقيقة قطع أشواطًا من الهيمنة داخل تنظيمات اليسار التونسي.

يحتاج تعليل المأزق الذي يعيشه اليسار التونسي، الذي اصطلح على تسميته بـ"أزمة الحركة الطلابية"، بدوره إلى المساءلة. لابد أن نُشير أوّلاً إلى غياب الاتّفاق حول معاني الأزمة بين الذين تناولوا واقع الحركة الطلّابيّة. لكن يبدُو في الوقت نفسه أن تقلّص تأثير الحركة الطلّابية في الطلاب والجامعة يحظى بحدّ أدنَى من القبول لديهم. ويمكن تفسير صعوبة تحديد معنى لهذه "الأزمة" بأن مصطلح الأزمة في حدّ ذاته ليس مفهوما تحليليا نافعا، بل مصطلحا انطباعيّا وغائيّا، إذ يُنتِج التفكير "الأزموي" حَجبًا للظاهرة المدروسة أكثر من فهمها والكشف عنها. وتعُود أول التحاليل لأزمة الحركة الطلّابية التونسيّة إلى أواسط خمسينات القرن الماضي في بعض المقالات المنشورة في جريدة الطالب التونسي، الصوت الرسمي للمركزية الطلابية حينها. ومن نافل القول أن هذه الأزمة فرضَت نفسها كحجر زاوية كلّما تصدّت دراسة مَا لواقع الحركة الطلّابية. كما أن كلّ أجيال المناضلين الذي مرّوا بالجامعة كانوا مسكونين بهاجس الإحساس بتلاشي الحركة الطلّابية كلّما غادروها. فكيف لهذه الأزمة التي دامت عمرا كاملا -منذ الخمسينات- أن تسعفنا في فهم ظاهرة الحركة الطلابية؟ هل يعني هذا أن الحركة الطلّابية لا تعيش صعوبات جمّة اليوم أو أنها لم تجتز مشاق ومخاطر في السنوات السابقة؟ طبعا لا، ما يعنيه هذا أن "الأزمة" ليست المدخل الأمثل لتحليل هذه الصعوبات. والأزمة كمفهوم غير مفيد أيضا لتحليل واقع اليسار التونسي. لهذا أجدني شديد التحفظ من استعماله في هذا السياق. إذ يفترض ذلك أن اليسار التونسي كان له عصر ذهبيّ سابق للأزمة، وهو ما يُجانِب الصّواب تمامًا. لكن الأخطر في رأيي يتمثّل في التّبعات الوَخيمة التي تأتي من مطابقة الرؤى الماضويّة المشدودة إلى زمن سالف مُتخيّل مع الحلّ السياسي الذي يُرجى منه إخراج اليسار من هذا الوضع: أي إعادة إحياء الماضي الذهبي. لهذا اكتفيت في هذا المقال باستعمال الأزمة وصفيّا لا تحليليّا، لنعت العلاقة التي تجمع اليسار التونسي بالحركة الطلّابيّة.

في أفق علاقة صحّية بين الطرفين

ما أعنِيه بضرورة تجاوز اليسار لتجربة الجامعة، هو بالأساس نقل المجهود الفكري والتنظيمي والسياسي من الجامعة إلى فضاءات اجتماعيّة أخرى وإعطاء الجامعة الدّور الذي تستحقّه كأحد الفضاءات المكمّلة -الثانويّة للعمل الثوري، لا نواته وطليعته ومجاله الأساسي. ويعني هذا منطقيا داخل كلّ تنظيم يساري أن تصبح شؤون الجامعة شؤونا قطاعية ثانوية

لتنظيماتهم أو المشاركة في تنسيقيّات أو الاشتراك في تنظيم تحركات احتجاجية جهوية أو وطنيّة، إلخ.

لا تخصّ غير مناضليه الطلّابيين، عوضا أن تكون -مثلما هي اليوم- مجالا استراتيجيا للتنظيم، تتدخّل فيها حتّى القيادة الوطنيّة. إضافة إلى أن المناسبات الداخلية الكبرى للحركة الطلّابية لا يجب أن تتحول إلى رهانات حيويّة للتنظيمات يُبالغ في الاهتمام بها، مُقابل التخلي عن تحالفات سياسيّة وطنيّة أوسع. ويعني تجاوز اليسار الجامعة فيما يعنيه أنّ حجم المناضلين الطلّابيّين يجب أن تكون نسبته ثانوية مقارنة ببقية مناضلي التنظيم في القطاعات الاجتماعية الأخرى.

إنّ دُخول الحركة الطلّابيّة في مواجهة مع النظام ورفع جزء منها شعارات مناهضة للإمبرياليّة والرأسماليّة في ستينات وسبعينات القرن الماضي كانت مرحلة من بين مراحل متعددة مرّت بها الحركة الطلّابية التونسية، وكانت ممكنة بسبب توفّر ظروف وعوامل مُحدّدة. لكن التعسّف الذي وقعَ في قراءة طبيعة هذه الحركة عمَّم الوضع الاستثنائي للنشأة بشكل مبالغ فيه، وحَوّلَه إلى إحدى خصائصها المكونّة.

وفي ختام هذا المقال فإنّي سأجَازف بالتأكيد على فوائد تقليص اليسار لمكانة الحركة الطلّابية بناءً على ما سبق من تحليل، وليس ذلك بالهيّن طبعا، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار العلاقة العضوية بينهما والتي سبق أن أشرت إليها. غير أن فوائد هذا التحوّل -حسب اعتقادي- ستكون إيجابية بالنسبة لليسار والنضال الطلّابي أيضا. فاليسار سينفتح حينها على بقيّة المجتمع ويخرُج من عزلته التي فرضَها على نفسه بشكل لا إرادي، أمّا الحركة الطلّابيّة فإنها قد تجد نفسها متحرّرة من صراعات ورهانات تنظيمية تتجاوزها، ممّا يجعل نضالها السياسي أكثر ارتباطا بواقع أعضائها والمنتمين إليها.

1. لن أتوقّف في هذا المقال على تجربة الحزب الشيوعي التونسي. إذ نشأ الحزب في ظل الاحتلال الفرنسي وخضع في نشأته إلى وضعية محلّية (احتلال مباشر) ودوليّة (ثورة أكتوبر، نهاية الحرب العالميّة الأولى وسقوط الإمبراطوريّة العثمانية...) ومجتمعيّة (عمّال ومهمّشون ومثقفون أوربيّون غير فرنسيّين، مستعمرون فرنسيّون، يهود أوربيّون، تونسيّون من خلفيات دينيّة وثقافية متنوّعة، مغاربيّون...) شديدة التباين عن المسار الذي عاشته بقيّة تنظيمات اليسار التونسي التي نشأت بعد الاستقلال.
2. لا يعني التركيز المفرط على الصراعات المفهومية والجدل التاريخي شَرطا وجود ثراء فكريّ. إذ أن أبرز الإضافات التي حصلت تاريخيّا للفكر اليساري توافقت مع اتقاد في النضالات الميدانيّة وقلّما حصل وصيغ مفهوم ثوري أو فكرة ثوريّة في مكان يفتقر لعمل جماعي ثوري مؤثّر.
3. قد يشمل ذلك الانتماء إلى نفس المكتب التنفيذي أو عضويّة لجنة وطنيّة أو لعب دور قيادات جهويّة

الخطاب الاقتصادي لليسار أو خطاب اليمين المُستَتر:
من تبنّي المصطلحات إلى الانصهار في الإطار الليبرالي

وليد بسباس
باحث في الاقتصاد السياسي

—

كثيرًا ما أجد نفسي في حالة إحراج كبيرة حينَ يدُور أمامي حديث عن "اليسار" وعمّا يَطرحه من برنامج وعن أساليب عمله وتواصله مع النّاس، ثمّ يُوجّه إليّ اللّوم والعِتاب كمُمثل "محلّي" لليسار. أسباب هذا الحرج عديدة؛ أوّلها أنّ من يطرح هذه النوعية من النقاشات قليلاً ما يكونون حقّا ممن ينتمون إلى هذا "اليسار". ثانيها أنّنا لا نسمع أبدا عن لومٍ لليمين أو أزمة لليمين، رغم أنّ اليمين وسياساته هم الحاكمون الفعليون في هذه البلاد وفي العالم منذ سبعينيات القرن الماضي على الأقل، حتى تحت مسمّيات يسارية خصوصا في انجلترا وألمانيا وفرنسا، وهو مسؤول عن الحالة التي وَصَلهَا الوضع البشري في هذه الفترة. لكن ثالثا وبالخصوص لأنني لا أشعر بالانتماء إلى هذا "اليسار" أو على الأقل لا أتبنّى الخطاب الذي يأتيني بسببه اللوم من أصدقائي: هؤلاء من يتكلّمون ويُسمَعون ويُحسبون على اليسار لا يمثلونني.

عـن أيّ "يـسـار" نـتـحـدّث؟

لا أتحدّث هنا عمّن أبحرُوا دونَ رجعة نحو ضفاف اليمين ويتبنّون اليوم الطرح الليبرالي بكلّ فضاضته. وقد كان "الرافد اليساري" لحزب نداء تونس خير مثال على هؤلاء. أتحدّث هنا عمّا سأسمّيه "يسار العدالة الجبائية": هو يسار صَبَّ كل همّه في "تحصيل الموارد" من أجل مُعالجة "التوازنات الكبرى للدولة" والتقليص من "عجز الميزانية" و"الحدّ من المديونية" التي "ارتفعت إلى مستويات كبرى"، ذلك التداين الذي "لم يذهب في خانة الاستثمار" ولا في "مشاريع مُنتجة". ويتمّ إنجاز العدالة الجبائية عبر "الترفيع في الضريبة بالنسبة للشرائح العليا" و"سنّ ضريبة على الثروات الكبرى" و"مُحاربة التهرب الضريبي" و"مقاومة الاقتصاد الموازي" لجَرّه إلى مربّع الشرعية القانونية. ونكُون بهذا قد عالَجنا "أزمة المالية العمومية" ووَجدنا أخيرا الحلّ النهائي ضدّ التقشف وتفادينا "اللجوء إلى المديونية"[1].

كلّ المفردات الموجودة بين ظفرين في الفقرة السابقة هي مفردات تسلّلت في السنوات الأخيرة إلى معجم اليسار وحتى أكثر مُمثليه راديكالية. وهذه المفردات لَيست الوحيدة، فهناك أيضا طيف واسِع من اليسار وضع لنفسه شعاريْ "مقاومة الفساد" و"محاربة اقتصاد الريع"، وتَطول القائمة إلى ما يُنهكُ النّفسَ حتى في ذكرها. هي مفردات عَوّضت شيئا فشيئا مقولات الصراع الطبقي والاقتصاد التّابع والإصلاح الزراعي ومحاربة الرأسمالية والإمبريالية. بطبيعة الحال، لم يكن المطلوب أن تتواصل تلك المفردات بعينها، فالعلم والمعرفة تطوّرَا وتَغذّى المخزون الاشتراكي الجَماعي بتجارب نضالية عديدة، إلاّ أنَّ يسارنا لم يَستلهم منها لا فكرًا ولا ممارسة.

وَجبَ هنا في البداية رسم حدود هذا اليسار الذي أتحدّث عنه، كي لا أسقط في نفس أخطاء من يأتونني غاضبين ومُنددين بأفكار هذا وممارسات ذاك، ولو أن المهمّة صعبة بعض الشيء. سألجأ إذن هنا إلى التقسيم الذي قدّمه الكاتب التونسي بكّار غريب في كتابه الذي صدر بداية 2014 تحت عنوان "من أجل إعادة تأسيس اليسار التونسي".[2] يتحدث الكاتب في الجزء الذي عنونَه بـ "المصالحة بين اليسار والاقتصاد" عن "يسار إيديولوجي" و"يسار سياسي". بالنسبة إليه، فإن اليسار الإيديولوجي فاقد لكلّ صلة بالواقع ويكتفي إمّا بالتنظير أو المزايدات وليس له أي تأثير فيه. أما اليسار السياسي، فهو اليسار الذي يجب أن يُراهَن عليه بعد الثورة وهو اليسار الذي يَطرح برنامجا جديّا من أجل الحكم والخروج بالبلاد من المأزق. أنا هنا أتحدّث عن هذا اليسار السياسي والذي لم يكتفِ بمكوّناته التقليدية (حركة التجديد التي تحوّلت إلى حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي، الحزب الديمقراطي التقدمي الذي تحوّل إلى الحزب الجمهوري) بل جَلَبَ إليه حتى المكوّنات "المؤدلجة" وجَمعها في الجبهة الشعبية. لكن اليسار السياسي كان كذلك مجالاً مُغريا إلى درجة أن التحقت به أحزاب شاركت في الحكم زمن الترويكا على غرار التيار الديمقراطي (سليل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية) والتكتل من أجل العمل والحريات، وصَدَحت بانتمائها إليه بصفتها وسط-يسار أو ديمقراطيين-اجتماعيين. لكن إضافة إلى هؤلاء، فإنّ هذا المجال اتّسع لمن يمكن أن نعبّر عنهم بالـ "يَسار المدني" (إن قبلنا بالتقسيم مجتمع مدني-مجتمع سياسي) أي بعض المنظمات والأفراد التي اشتغلت على موضوع العدالة الجبائية وصارت هي المزوّد الرسمي لليسار السياسي بالأفكار والأرقام والتوجهات والمقترحات.

ليسَ المَجال هنا بأن نقدّم لهم نقدًا أخلاقويا ونُعطيهم دروسا في السياسة الحقة. كان هذا توجّهًا غالبا في تلك الفترة وكانت تجربة المشاركة السّياسية مُغرية، خصوصا بعد النّجاحات الحَاصلة للأطراف اليسارية في أمريكا الجنوبية في الألفينيات،

كاريكاتور،
الطريق الجديد.
العدد 62، 18 ديسمبر 1982

وصُعود حكومات يسارية هنا وهناك في أوروبا وخاصة النجاحات الانتخابية التي حققتها حركتا بوديموس في إسبانيا وسيريزا في اليونان. نحن اليوم نتحدّث من موقع زمني مُتقدّم وفي سياق يُتيح لنا النظر إلى الوراء بنظرة رصينة. لنا فقط أن نَفهم محرّكات ذلك الخطاب ومآلاته لنُعدّل بوصلتنا، وهذا ما يطرح هذا المقال المساهمة به.

"اليسار" زمن عشرية الانتقال ومسارات الانحدار

يمكن القول بأن كتاب "من أجل إعادة تأسيس اليسار التونسي" كان بمثابة المانيفاستو الحقيقي لفترة "الانتقال الديمقراطي" حتى دون عِلم صاحبه أو عِلم الأطراف المكوّنة لذلك اليسار. لقد قال بكلّ وضوح وبساطة ما كانت تُضمره أغلب المكوّنات التي انتمت إلى مجال "اليسار" في العشرية

الماضية. ويُمكن أن نُلخّص ما أرَاد الكتاب قوله في فصله المُتلّعق باليَسار والاقتصاد، كالآتي: "آنَ الأوان أن نحكُم... آن الأوان إذن أن نكتسب بعض المشروعية والمُحترميّة في الساحة السّياسية ولدى الإعلام وننزع عنّا صورة الرافضين دائما لأيّ شيء...علَينا أن نقبل بالعالم كما هو لا كما نُريده نحن...علينا أن نَقبل إذن بالعولمة وما تُحتّمه علينا من سياسات... فلنكُن براغماتيين، لا يُمكن للدولة أن تفعل كلّ شيء ويجب علينا تشجيع القطاع الخاص ليقوم بمهامّ التنمية... يجب أن نُدير ظهرنا لليسار الإيديولوجي وننخرط جميعنا في اليسار السّياسي الذي يقبل بخوض غمار المعارك الانتخابية والحوارية الرسمية مع الأطراف الأخرى...لنَجلس معهم على نفس طاولات الحوار ونفتح أيادينا لقراءة الفاتحة على الأولياء والصالحين".

"ما فقدَه اليسار هو التفكير في حياة الإنسان"

يُمكن أن نقرأ مشروع الميزانية البَديلة الذي قدمته الجبهة الشعبية في مارس 2014 [3] في هذا الإطار. كانت تُحرّك الجبهة الشعبية آنذاك رغبة كبيرة في أن تُثبت ذاتها كجسم قادر على الحكم ولا تُعارض فقط من أجل المعارضة، فقدّمت ذلك المشروع. لقد قرأ بكّار غريب اللحظة أحسن قراءة. لقد كان هناك تيّار عميق يشق كل هاته المكوّنات وأغلب مُنظّريه وقياداته في تلك الفترة، يحمل داخله صوتا يقول: علينا الدخول إلى المجال الرسمي للسياسة وافتكاك المواقع ودفع مؤسسات الدولة إلى انتهاج سياسات اجتماعية تخفّف عن المضطهدين والمضطهدات وطأة الحياة. وكان كتاب بكّار غريب خيرَ مُعبّر عن الخطاب الذي تبنّوه وعن السياسة التي اتّبَعها اليسار طيلة عشرية الانتقال.

أمّا اليوم، وبعد إثنتي عشرة سنة من الثورة وثمان سنوات من المنعرج الإنتخابوي المُحتَرمِي الذي أخذه اليسار، علينا أن نقف وقفة تأمّل للخراب الذي لحق خطابه وبرامجه. مشهَدان علِقا في ذهني يعبّران خير تعبير عن ذلك: الأوّل[4] مَشهد الزعيم التاريخي لليسار، حمّة الهمامي، في حصّة تلفزية وهو يُشيد بتحاليل "سي عز الدين سعيدان" الخبير الاقتصادي الليبرالي، مؤكّدا أنه تحدّث معه قبل بداية الحصّة. لم يكتف بذلك، بل تبنّى مقولة الخبير في أنّ الدولة "تطبع العملة لخلاص الأجور، وهو ما سيسبّب في مزيد ارتفاع التضخم"، وهي المقولة المركزية الداعمة لسياسات التقشف[5]. لم تَحصل طباعة العملة في حقيقة الأمر وهَا نحن نَرى اليوم بالكاشف أن أسباب التضخم هي ارتهاننا للسوق العالمية في أساسيّاتنا وافتقادنا لسيادتنا الغذائية والطاقية. تُرى هل يعلم عز الدين سعيدان بأنّه صار من المراجع الفكرية لحزب كان يسمّي نفسه شيوعيا؟ أما المشهد الثاني فهو أقرب إلينا زمنيا وأتانا من لقاء حواري نَظّمَه موقع نواة مؤخرا[6]، لقاء حول موضوع "إفلاس الدولة، فزاعة أم خطر حقيقي؟" -تجدر الإشارة هنا إلى أن ما يقصده واضِعو الحوار بكلمة فزّاعة ليس أن إفلاس الدولة غير ممكن، بل المقصود بها أنه لايزال أمام تونس الفرصة للتدارك وإنقاذ وضعها الإقتصادي والإجتماعي[7] - من بين المدعوّين والمدعوّات لهذا الحوار نَجِدُ لبنى الجريبي، النائبة السابقة في المجلس التأسيسي والدّاعمة لحكومة الترويكا من حزب التكتل من أجل العمل والحريات المحسوب على اليسار والوزيرة السابقة المكلّفة بال"مشاريع الكبرى" في حكومة إلياس الفخفاخ. مداخلة الوزيرة السابقة تمّ خلالها إطلاق العنان لزُبدة الخطاب الإيديولوجي الليبرالي: "قرض صُندوق النّقد أنقذنَا ويُعطينا اليوم الفرصة لإنجاز الإصلاحات، هناك نزيف في المالية العمومية" (أي نزيف؟ هل تتحدث عن الأجور أم عن الدعم؟)، "يجب خلق الثروة عن طريق الإبداع والتجديد من أجل إعادة توزيعها" (وكأننا لسنا الآن في حالة عبودية لدى المستثمر الأجنبي وبلغنا أقصى درجات الإنهاك في أجسادنا

وأراضينا من أجل العملة الصعبة[8] وكأننا معزولون عن سياق نهب الجنوب من الشمال[9]، هذا دون التعمّق في معنى هاته "الثروة" ومن سيستفيد منها؟)، و"يجب الدفاع عن الملكية الفكرية" (بتعلّة "الستارتابس" وباسم "الفنانين والمبدعين"، متناسين أنّ المستفيد الأول من منظومة الملكية الفكرية هي دول الشمال[10]) "يَجب توجيه الدعم إلى مستحقيه" (وهي التعلّة التي تَستعملها السلطة وصندوق النقد لإلغاء الدّعم وتعويضه بمبدأ التحويلات المباشرة لفئة من الناس سنسمّيهم "فقراء"، ونكون بهذا الفعل قد صنعنا لغويّا وسياسيّا فئة "الفقراء" ويتمّ حصرهم فيها إلى الأبد، ومن ناحية أخرى أطلقنا العنان للسوق للتحكم في أساسيّات عيش الناس بظهور حقيقة الأسعار[11]).

إن لم تَكن هذه النماذج المذكورة سلفًا استسلاما نهائيا ومن دون رجعة للغة الاقتصاد اليميني، فما عساه يكون؟ وهكذا نكون قد أغلقنا الدائرة؛ من تبنّي المصطلحات في محاولة منّا لإضفاء شرعيّة على كلامنا وأفكارنا في المجال السياسي الرسمي، أخذَنا التيار إلى الانصهار في الإطار الليبرالي، وهذا تجاهل لأول الدروس التي تُعلّمنا إياها الماركسية: لا يُمكن للفرد وحده أن يقاوم البُنى. إنها مؤسسات تشتغل يوميّا لكي تفرض الهيمنة الفكرية الليبرالية. إنّه خطاب يلُوكُه صباحا مساء الصحفي و"الكرونيكور" والخبير. أرَدتَ التَّموقع بتبنّي نفس المصطلحات فوجدتَ نفسك لا تستطيع تحريك تلك الكلمات إلاّ بنَحوِهم وصرفِهم: في نهاية المطاف، وجدتَ نفسكَ ليس فقط تتحدّث لغتهم، بل كذلك تجترّ أفكارهم.

في محاولة تفكيك شيء من ذلك الخطاب

ليسَ المجال هنا لتقديم خدمة تصحيح لهذا الخطاب "اليساري" إزاء الظاهرة الاقتصادية ونقدِه في جميع جوانبه وإثبات كيف أنّه خطاب يعزّز الهيمنة الليبرالية ولا يخدم في شيء مصالح المُضطَهدَات والمضطَهَدين. هذه المُهمّة عويصة، وعَلَى الأرجح فإنّ التيار القويّ الذي حَملَ هؤلاء إلى مثل ذلك التّموقع وذلك الخطاب أعمق من أن يُواجَه فقط بخطاب يُفكّك تلك المقولات. لن نستطيع هنا تناول كلّ الخطاب، لكن سنختار إذن فيما تبقّى جانبا منه يعيننا على إدراك جُلّه. وعليه سيتمّ التركيز فقط على محور "العدالة الجبائية" ونثبت أنه تمظهر مركزيّ لتهافت اليسار في عشرية الانتقال.

الخطاب في ظاهره منحاز طبقيّا، لكن مآلاته تصبّ في الإبقاء على المنظومة"

من العادي أن نتساءل: ما الإشكال في المطالبة بالعدالة الجبائية ولماذا كل هذا التركيز حولها؟ ببساطة لأنّ جميع العناصر التي تَفصل هذا اليسار عن كونه تنظيمات تَدعو حقّا إلى قلب منظومة الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية تتكثّف في خطاب العدالة الجبائية. هذا الخطاب يبدو في ظاهره منحازًا طبقيا، لكن جميع مآلاته تصبّ في خانة الإبقاء على المنظومة. بداية لأن خطاب العدالة الجبائية صار هو الخطاب الاقتصادي المركزي للجميع، من منظمات المجتمع المدني إلى القيادات السياسية[12]، وكأنّ السياسات الاقتصادية الوحيدة الممكنة هي سياسات الدولة التي تحققها عبر ميزانيتها وتعبئة مواردها. ونسينا إمكانيات وجود سياسات زراعية وصناعية وغاب عنا الصراع الطبقي وغابت عنا المسألة الفلاحية. أن تجمع الدولة مداخيل جبائية أكبر لن يغيّر من البنى الاقتصادية والاجتماعية ولن يمسّ من منظومة الهيمنة. في أحسن الحالات سُيدخل عليها بعض التحسينات الهامشية لا غير. وهنا نرى كذلك أن

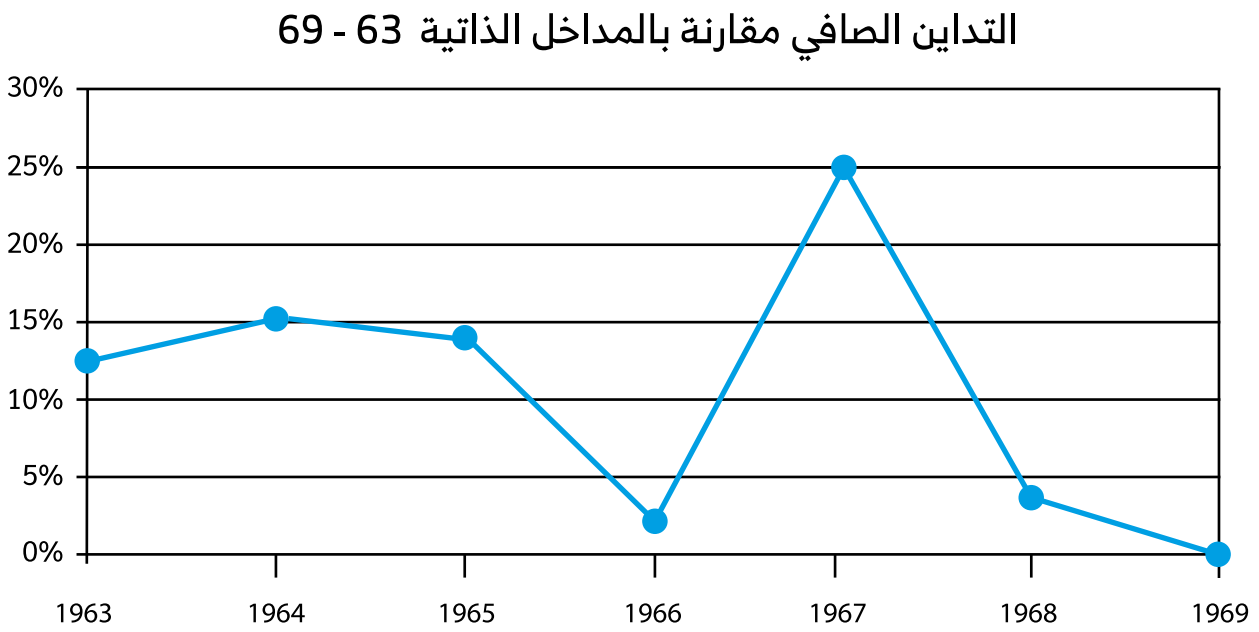

العدالة الجبائية تحوّلت بقدر قادر من شعار مركزي للحركة العمالية في سياق خوضها للصراع الطبقي إلى مطلب تقني مُحاسباتي بحت أُفرِغ من جوهره الطبقي: طيلة فترة الرئيس بن علي كانت موارد الدولة كافية لإنجاز سياساتها ولم تكن هناك لا مشاكل مديونية ولا عجز في الميزانية، هل يختفي إذن مطلب العدالة الجبائية في سياق مُماثل؟ كذلك في هذا التركيز على العدالة الجبائية وهمٌ بأنها ستكون حلاّ لجميع المشاكل بإجراءات قانونية محلية بحتة، متناسين أن اللاعدالة الجبائية بدأ تَاريخها مع دخول منطق الإصلاحات الذي فرضته الإمبريالية عبر صندوق النقد الدولي. يتناسُون كذلك أن هيكلة الاقتصاد ككلّ خاضعة اليوم إلى منطق التقسيم العالمي للعمل ونحن مُنخرطون فيه اليوم من أسفل حلقاته. والدولة في كل هذا ليست إلاّ أداة لتيسير حركة مرور العمل والسّلع والتدخل الدائم لإنقاذ الميزان التجاري -المختل هيكليا- عبر الاقتراض الخارجي. هذا اليسار فقد بوصلته الطبقية.

من زاوية أخرى نُسجّل أن خطاب العدالة الجبائية يكرّس منطق "التوازنات العامة" للدولة. حيث أن هذا الخطاب يُعطي الشعور أن موارد الدولة الإضافية الوحيدة الممكنة هي التي تَجنيها عبر الجباية وكذلك أن الدولة لا يمكن أن تنفق إلاّ من الأموال التي تَجمعها عبر الجباية. ومن هنا نستشفّ كذلك الخوف من فزاعة العجز في الميزانية، أي أن اليسار استبطن القاعدة الأخلاقية التي تقول بأنه لا يجب أن يُنفق المرء أكثر من مداخيله. وهو منطق يمكن أن يسري على مستوى الأفراد لكن لا على مستوى الدولة أيضا. تصوّروا إن امتنع الجميع في نفس الوقت عن أي مصاريف جانبية واكتفوا فقط بالأساسيات وادّخروا ما بقي لهم من مداخيلهم: هذه الممارسة الجماعية ستُدخل الاقتصاد برمّته في أزمة وتؤدّي إلى الانهيار الحقيقي! والدولة في هذا السياق هي آخر متدخل يمكن أن يسمح لنفسه بذلك[13]. هنَا يتجلّى اليسار تابعا فكريّا للقوالب الليبرالية.[14]

الزاوية المعتّمة في هذا التفكير هو أن الدولة لا تنفق فقط من ضرائبها، بل كذلك من خلق العملة الذي يتمّ عبر القروض التي تسديها المنظومة المالية. وهنا يبرز مرة أخرى غياب القراءة التاريخية لهذا اليسار: "التنمية" التي حققتها الدولة التونسية وبلدان الجنوب بصفة عامة تمّت عبر المديونية. نذكر هنا بأنّ

الميزانية الأولى للدولة التونسية سنة 1958 [15] جمعت فيها الدولة التونسية موارد ذاتية تقدّر بـ51 مليون دينار بينمَا بلغت مصاريف التسيير في تلك السنة مبلغ 50 مليون دينار: أيّ تنمية يمكن أن تقوم بها دولة بمثل ذلك المبلغ؟

وهنا يكفي أن ننظر إلى منحنيات الاقتراض الصافي[16] في فترة الستينات، وهي الفترة التي حققت فيها الدولة التونسية أولى خطوات ما سُمّي بالتنمية، وبَنت المدارس والمستشفيات والمؤسسات العمومية وغيرها. كل تلك الاستثمارات لا تأتي بتجميع الموارد الضريبية، بل تأتي من التّداين كشكل من أشكال خلق العملة. وبتقدّم الزمن فإنّ حجم الدولة يكبر عبر الاستثمارات وتكبر كذلك مداخيلها وتصبح المبالغ التي تمّ اقتراضها في السابق هامشية أمام الموارد الذاتية للدولة بعد بضع سنوات[17]. هذا اليسار لا فقط غير حامل لقراءة جدلية في الاقتصاد، بل هو كذلك لا يقرأ التاريخ.

وهنا نرى زاوية معتّمة أخرى في خطابات العدالة الجبائية. كل ذلك التكرار أخفى عن الأنظار ممكنات السياسات النقدية، هذه السياسات النقدية التي فقدت الدولة السيطرة المباشرة عليها بالمصادقة على القانون الأساسي للبنك المركزي لسنة 2016 والذي يكرّس استقلالية هذه المؤسسة عن القرار السياسي (لكنها ليست استقلالية عن المنظومة المالية). تطوّرت المعارف والتحاليل في مجال الاقتصاد السياسي في هذا الميدان ونشأت "النظرية النقدية الحديثة" تحت أقلام اقتصاديين تمرّدوا على الإطار المعرفي الذي حصرهم فيه "علم الاقتصاد" ففتحوا الأبواب على التاريخ والعلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا. مفاد خلاصاتهم فيما يهمّنا هنا هو أن العملة هي مؤسسة اجتماعية وهي ضرورية لتدور الحياة في شرايين المجتمع. ثانيها أن العملة لا تَخلُق بالضرورة بوجود مقابل مادّي ملموس (ما يعبّر عنه مُجترّو الجُمل الاقتصادية الليبرالية بـ"إنتاج الثروة") بل كذلك بوجود مقابل اجتماعي لها. أخيرا بالنسبة إلى ما يهمّنا هنا؛ العُملة تاريخيّا هي صَنيعة الدّولة خَلقتها لسدّ احتياجاتها وليست صنيعة "السوق". أمّا الآن فقد تمّ خوصصَة خلق العملة من المنظومة المالية، بلغة أخرى: لا يُوجد أساس علمي لمنطق الكلفة إن كانت بالعملة المحلية، وإن أرادت الدولة بناء مستشفى عبر طاقات محلية وموادّ أولية محلية وتنتدب إطارات طبية وشبه طبية وموظفين وعملة ليديروا ذلك المستشفى، فلا شيء يمكن أن يَمنعها من ذلك. يمكنها إمّا التداين من البنك المركزي أو من المنظومة البنكية مُراعاة لمشاعر الاقتصاديين الرسميين. هذه ملامح عن الزوايا المعتّمة في خطاب اليسار؛ لأنّه يسار لا يقرأ ولا يطّلع على مستجدات العلوم والمعرفة. هو يسار مثالي[18] خاضع لمؤسسة "الخبراء الاقتصاديين". وفي كلمة، هو يسار تخلّى عن ماركسيته ومُهيمن عليه ثقافيا من اليمين.

أيّ مصير لهذا اليسار؟

الآن وقد قلنا ما قلنا، من البداهة أن الأسئلة التي يجب أن تُطرح ليست من قبيل "من أين نأتي بالأموال؟" الأسئلة الواجب طرحها هي كيف نفكّ الارتباط بمنظومة الهيمنة الإمبريالية؟ كيف نمرّ إلى مشروع سياسي للسيادة الغذائية؟ وما هو مصير الزراعات التصديرية (القوارص وزيت الزيتون والدقلة) التي تستنزف الأرض والماء؟ ماهو مصير الفلاّحات والفلاحين الذين يعملون في الزراعات التصديرية؟ كيف نَخرج من حالة التعويل شبه المطلق على الاستثمارات الأجنبية والمؤسّسات المُصدّرة كلّيا في توفير الشغل من ناحية وفي تحصيل العملة الصعبة من ناحية أخرى؟ أيّ إعادة توجيه لمنظومتنا التعليمية والجامعية كي لا تكتفي بتكوين مهندسين مصيرهم جميعا العمل بأجور زهيدة لدى المُناولين المحليين للشركات الكبرى أو الهجرة للعمل مباشرة لدى تلك الشركات؟ كيف نُحقق سيادتنا الطاقية دون الارتهان للاستثمارات الأجنبية والخضوع للمشاريع المُسطّرة شمالا ودون الإضرار بأراضي الناس ومجالات عيشهم؟ كيف

نبني علاقات مع بلدان الجنوب الأخرى من دون أن تكُون علاقات اجترار للهيمنة الاستعمارية البيضاء ومن دون اجترار مفردات من قبيل "غزو السوق الإفريقية"؟ أي أولويات لجهازنا الإنتاجي وفي أيّ ناحية نوجّهه؟ ماهي الإمكانات المتوفّرة لدينا محلّيا وما الذي يمكن أن نتعاون فيه مع شبيهاتنا من بلدان الجنوب وأيّ منتجات سنكون مجبرين على التوجّه من أجلها نحو بلدان الشمال؟

في كلمة: أيّ حياة مُجتمعيّة نريد؟ لأنّ ما فقدَه هذا اليسار هو التفكير الفعلي في حياة الإنسان لتكون حياة كريمة هانئة آمنة، حياة لا تقتصر على أبعادها الشغلية والاقتصادية. هذا اليسار بقيَ محصورا في مربّع التفكير الاقتصادي الليبرالي، خاضعا لهيمنته الأيديولوجية ويتحرّك فكريا فقط في ذلك المربّع. فقدَ هذا اليسار القدرة على تقديم تصوّرات شاملة ووضع الخطط اللازمة للوصول إلى هذا التصوّر. قد يُقال لنا أنّنا "شموليّون". سنجيب: انظروا حياة الإنسان اليوم وحياتنا نحن بالخصوص، ألسنا خاضعين وخاضعات لنموذج ليبرالي قوامه الاستهلاك والسوق والعمل صباحا مساء من أجل توفير مرتّبات تسمح لنا بالاقتراض من أجل السيارة أو بعض التجهيزات المنزلية؟ ألسنا مُرغمين على سماع نفس نوعية الإنتاجات الفنية والثقافية والرياضية التي تتخلّلها ومضات إشهارية تُصوّر لنا حياة مُغرية من الترف لن تتحقق أبدا؟ ألسنا مرغمين اليوم على الذهاب جميعنا إلى المساحات الكبرى لاقتناء حاجيات الأسبوع والشهر القادم ونختار بين ماركات حمراء أو زرقاء أو صفراء؟ مَا نسيّه هذا اليسار أن الليبرالية مشروع شمولي، مهما ادّعت إعطاء الفرد حرية الاختيار؛ نعم ستختار يا صديقي، لكن فقط بين سندويتش "مقلوب إسكالوب" و"بيتزا" ذات الأربعة أنواع من الأجبان، ثم تُنزّل صورَها على الانستاغرام وتصبّ جام حزنك وإحباطك بـ"مِيمزَات" على الفايسبوك، وتَشتكي قيام صباح الإثنين للذهاب إلى عمل رتيب رتابة حياتك.

بعد كل هذا، هل يمكننا فعلا الحديث عن أزمة لليسار؟ في رأيي، هذا القول مجانب للصواب: من تحدّثنا عنه أعلاه هو اليسار الفعلي. أو بالأحرى هو التمظهر الحالي لليسار في شكل يمين مستتر في بلدنا وفي بلدان أخرى، يقدّم نفسه كبديل لليمين الرسمي داخل نفس المنظومة لإدارة الشأن العام، لا لقلب منظومة الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية. نحن نقول: ليبقى ذلك اليسار في مكانه، وهو المكان الذي اختاره لنفسه اليوم، وعلى من يطرحون حقا على أنفسهم قلب المنظومة أن يتمَوقَعوا فوق أو تحت أو "شمال غربي" حلبة الصراع تلك برمّتها. ولنترك هذه الجثّة المُتهالكة المسمّاة يسارًا تندثر في صمت في مربّعها الليبرالي.

1. La justice fiscale en Tunisie, un vaccin contre l'austérité, Oxfam, 2020.
2. Gherib Baccar. Pour une refondation de la gauche tunisienne, Diwen éd, 2014.
3. مشروع بديل لميزانية 2014، الجبهة الشعبية.
4. حمة الهمامي في حصّة Rendez-vous9، في 25 جانفي 2022.
5. وليد بسباس، عندما يسخر المغرور من يده المشلولة: "تحبّو طبعان الفلوس؟" أو سياسات الوصم الساذج في خدمة التقشف، موقع إنحياز، 8 سبتمبر 2021.
6. نقاشات نواة: إفلاس الدولة، فزاعة أم خطر حقيقي؟ نُشر بتاريخ 23 نوفمبر 2022 على الموقع الرسمي.
7. مقتطف من كلمة تقديم ميسّر الحوار.
8. وليد بسباس، عبودية الديون أو الشكل الآخر للإستخراجية: أية قيمة لأي عمل و أية زيادة في أي إنتاج؟ موقع إنحياز، 8 جانفي 2022.
9. Jason Hickel, Dylan Sullivan & Huzaifa Zoomkawala, Plunder in the postcolonial era: Quantifying the drain from the global south through unequal exchange, 1960-2018. New political economy, 17 April 2019.
10. محمد ليمام صميدة، عن قيود الملكية الفكرية، موقع إنحياز، 3 جانفي 2020.
11. أنظر.ي:
- وليد بسباس، من التعويض إلى الدعم: سرورة القضاء على السياسة الغذائية للدولة، موقع إنحياز، 3 مارس 2022.
- آمنة المرناقي، إلغاء دعم المواد الأساسية: تقشف الدولة يفقر المواطنين.ات، موقع إنكفاضة، 2 سبتمبر 2022
12. مثلا:
La justice fiscale en Tunisie, un vaccin contre l'austérité, Oxfam, 2020.
- العدالة الجبائية، مع أمين بوزيان، إنكفاضة بودكاست، 16 سبتمبر 2022.
- حمة الهمامي في ميدي شوو، 17 أوت 2022.
- مداخلة لطفي بن عيسى في حوار نواة المذكور أعلاه وحديثه عن ضرورة إطلاق "جيش من المراقبين الجبائيين.
13. أنظر.ي في ما يلي الجزء المخصص لـ"النظرية النقدية الحديثة".
14. أو بلغتنا الماركسية هو يسار مثالي.
15. تقرير البنك المركزي لسنة 1959.
16. أي الفارق بين مبلغ الاقتراض الذي تقوم به الدولة ومبلغ تسديد الديون.
17. مثلا، سنة 1963 كان مبلغ الاقتراض الصافي للدولة التونسية حوالي 8 مليون دينار، ما مثل 12% من الموارد الذاتية لتلك السنة. لكن لم يعد يمثل سوى 7% من الموارد الذاتية لسنة 1968 و3,5% من الموارد الذاتية لسنة 1973.
18. بالمعنى الماركسي المذكور أعلاه.

المحور الرابع

سرديات يسارية

مسيرتي النضالية من القومية إلى الماركسية

محمد الصالح فليس

مناضل حقوقي وسجين سياسي سابق

رسم عثمان سالمي

لقد كان من طبيعة مُكوّنات الظّرفية التاريخية مطلع ستينيات القرن الماضي أن تسُود الفكرة القومية وتَكُون شائعة في الثقافة السياسية العامة لشباب تلك الفترة في بلادنا، لأنها الحامي والذائد على حُرمة الأوطان وسلامتها في مقاومة فكرة الاستعمار والهيمنة الاستعمارية. وَزادني انخراطا في هذا المَنحَى ما عشته بأمّ عيني أيام الأربعاء 19 إلى السبت 22 جويلية 1961 من مواجهات عسكرية دموية، صَبّ خلالها الاستعمار الفرنسي على مدينة بنزرت ومنطقتها أطنانا من القنابل الحارقة، من ضمنها المحظورة دوليّا.

أن تشهد برؤيا العين تلك الحِمم من القنابل والطلقات تودي بحياة العسكريين والمدنيين التونسيين بكمّهَا الرهيب من الجثث الملقاة على قارعة الطرقات بدون هويات، معناه أن تفهَم بالملموس أن الوطنية والقومية عدوّ لَدود للاستعمار. وقضيْت فيما يخصّني بعد هذه الفاجعة الرهيبة ستّ سنوات من التعليم الثانوي في معهد Stéphane Pichon نتصَارع فيها يوميّا مع العُنصر الفرنسي، اعتبارا منّا بأنه -على إطلاقيته- استعماري وهيمَني. ولم نُحوّل انتباهَنَا إلى التناقض الذي يشقّ الصف التونسي، إلاّ عندما غادَرَ العنصر الفرنسي بالكامل مَهمّة التدريس في معهدنا.

حقبة الستينات والحماس الوطني والقومي

لم يتطلب التنقلّ من الفكرة الوطنية إلى الفكرة القومية سوى استيعاب خطاب اللحظة السائدة (بداية الستينات)، الآتي من مصر الناصرية ومن الثورة الجزائرية التي كان صوتُها عاليا على قدر انتصاراتها الباهرة على أحد أعتى الجيوش الاستعمارية في العالم. وسأظل أذكر قوّة الحَماس الذي سيطر علينا يوم الاحتفال الأول بذكرى جلاء آخر عسكري أجنبي من قاعدة بنزرت، حيث زارَنَا جمال عبد الناصر وأحمد بن بلة في ديسمبر عام 1963. وكانت حناجر الشباب، وأنا من ضمنهم، قد بحّت من أثر الهتاف بحياة عبد الناصر ومُطالبته بنصرة القضية الفلسطينية أثناء مواكبة ركب ضيوف تونس من مقر ولاية بنزرت إلى الميناء التجاري، حيث ألقى عبد الناصر خطابًا حمَاسيّا قاطعته الجموع مرارًا بالتصفيق الحار. ويُذكر أن دينامية الحراك الذي خلقته الدعاية الناصرية عالية الصوت، كان مجنِّدا لنا وحامِلاً في ثناياه تقاربًا مع الفكر الاشتراكي العالمي بحكم انحياز مصر للاتحاد السوفياتي على خلفية معاداة الاستعمار والإمبريالية.

ولمّا كانت الفكرة القومية مُغرية في عمومها بحكم انحيازها الجلي ضد فلول الاستعمار ومشتقّاته، فقد انسقت وراءها. كنتُ حينها مشروعا معارضا لنظام الحكم التونسي لتردده وعثراته التي استفحَلَت خلال ستينات القرن الماضي وقد توافقت الفكرة القومية مع استفاقة وعيي وإدراكي الشخصي الذين هذّبتهما معركة بنزرت وكارثية أداء السلطة التونسية خلالها. أدت معركة بنزرت إلى نتائج وخيمة عايشتُها مباشرة فطبعتني بسياقاتها وأحداثها.

ساعدني على المستوى الذاتي منذ العام الدراسي الأول في معهد بنزرت (1961-1962) التّعرف على أستاذٍ فذّ ملتزم، عَرف كيف يُجسّد على أرض الواقع مضامين التزامه. هذا الأستاذ الراحل هو عزّ الدين الشابي الذي كان يُلاحظ مثلا أن نسبة من تلاميذ الصفّ لم تكن لهم لا الكتب ولا أدوات العمل الدّنيا بعد فترة من بداية العام الدّراسي، فكان يُخرِج من جيبه قطعا نقديّة ويعطيهَا لمن كان يبدو أكثر فقرا من التلاميذ. وعندما كانوا يرفضون تعفّفًا كان يتوجّه إلينا بخطاب أخوي، تضامني، منخرط في التفكير بالمستقبل. كان ذاك الخطاب يملؤنا فخرا وتقديرا لأستاذنا ويُحرّك فينا بقوة أن المستقبل له فعلا كل مجالات الإمكان. بعد عامين، اقترح عليّ هذا الاستاذ بعد أن أصبحنا صديقين الانضمام إلى حزب البعث، حيث حدّثني مرارًا عن نضالات هذا الحزب من أجل الوحدة العربية وعن تشبّعه بالاشتراكية، فلم أمانع ولم أطرح الأسئلة التي كان

يفرضها النقاش بيننا.

ومع ذلك، بدأت بمجهود فردي في التقصي في مواقف هذا الحزب إزاء أمّهات القضايا والتناقضات التي كانت تطرأ بين أنظمة البلدان التي وصَلَ فيها هذا الحزب إلى الحكم، وصِيَغ ممارسته للسلطة وآليات إدارة علاقاته مع الجماهير في العراق أو في سوريا مثلا. ولم يترتّب عن هذا الانخراط التنظيمي أيّ تبِعات عملية ولا أي نشاط ولا أي انتظام في هيكل. وكنت أخوض صحبة أقران صفّي وبعض أقراني في الحيّ نقاشات فكرية انطلاقا من أحداث وتطوّرات عاشتها تونس أو المنطقة العربية، أو نقرأ عنها في الصحف العربية التي نطالها أثناء تردّدنا على المكتبة العمومية ببنزرت، حيث كنّا نَلتهم كلّ ما يقع بين أيدينا من كتابات ومنشورات.

ونعرف اليوم أن عشرية الستينات كانت حُبلَى بالأحداث الكبرى ضمن صراعات التّموقع في إطار الحرب الباردة وحركات التحرر الوطني، ومُحاولات الاستعمار المدحور إعادة التموقع. إضافة إلى عودة الصحوة الوطنية الفلسطينية إثر فشل السّردية العاطفية لجيل أحمد الشقيري. المهم أن كل هذه الدينامية المعقّدة من القراءات والأحداث ألقت بظلالها على التزامي" التنظيمي" الغريب إلى حدّ الآن، طالما أنه التزام لم يشفعه أي نشاط ولا تبادل ولم يجسّده أي مظهر عملي ملموس في مجال التكوين والفعل النضالي العملي الواضح. ولذلك، فقد أشحتُ عنه عمليّا وكأنه لم يكن، لا سيما وأن علاقاتي بالأستاذ الشابي قد انقطعت قبل التحاقي بالجامعة، حيث أخذني الحراك النضالي العملي الملموس في ثناياه الرائعة وحمّس قناعاتي وحفّزني أكثر للإسهام النضالي الفاعل.

وبالفعل، قبل أن يتمّ اعتقالنا في مارس 1968، كانت نضالات الحراك الطلاّبي الديموقراطية الوطنية قد وضعتني في علاقات نضالية عملية ملموسة مع مناضلين من الحزب الشيوعي التونسي (يوسف الحمروني مثالا) ومن منظمة آفاق (المرحوم حاتم الزغل مثالا) وكانَا مع آخرين يقترحون عليّ الانضمام إلى أحد التنظيمين المذكورين. وكانت حواراتنا اليوميّة تتقدم بحكم برودة المعنى في التزامي التنظيمي "الشّرفي" الذي عاد إلى السطح، ولكن في صيغة أكثر نضالية والتزاما عن طريق رشاد الشابي الذي كان رفيق دراسة، وكنّا متلازمين وقريبين. وزادَتنا قربا إسهاماتنا النضالية المشتركة في المطالبة بإطلاق سراح القيادي الطلابي اليساري محمد بن جنات الذي حُوكِم بعشرين عاما أشغالا شاقة لمشاركته في مظاهرة الخامس من جوان 1967. وكذلك في نضالنا المندّد بالسلطة في بلادنا لاصطفافها إلى جانب الإدارة الأميركية في حربها على الشعب الفيتنامي البطل.

كل هذا، لأقول بأن ميل البدايات للخيار القومي لم يكن وليد قراءات نظريّة بقدر ما كان في ارتباطٍ وثيق بمجريات المعايشة الملموسة لمسار استكمال عملية التحرر الوطني. ولمّا انطلقت في عمليّة الفرز في الصف التونسي كان خياري، هنا أيضا، محكوما بمعارضة الحاكمين لعدة أسباب مترسّخة في الوعي الأوّلي. زادَها الأداء الكارثي لهؤلاء في علاقة بمعركة بنزرت ترسيخا وتثبيتا. وكانَ الأساتذة المدافعون عن خيار السلطة يلجؤون إلى الترهيب الفج إزاء بقية زملائهم المُجاهرين بمعارضتهم. وكان أغلب الأساتذة المعارضين قوميّي التوجّه. وكنا بفعل قوة الأشياء ندافع عنهم وننحاز إلى صفّهم، بحكم أنهم في علاقة قوة لا يملكون فيها الغلبة.

التخلي عن الفكر القومي وتأسيس التجمع الماركسي اللينيني التونسي

مع بلوغ العامين الأخيرين من المرحلة الثانوية وبداية التمكن عبر القراءات من أصول الفكر الماركسي، بدأت أكتسب وعيا نقديا للظاهرة القومية في شمولية طرحها و"سِكتاريتها" ومجمل المآخذ الفكرية الموجّهة إليها. وكان لتعرّفي على أستاذي محمد الكراي -أستاذ الفلسفة بمعهد بنزرت الذي

عرف الإيقاف والخضوع للمراقبة الإدارية ودرّسني بكل حب أصول الفلسفة في السنة الختامية للتعليم الثانوي ضمن برنامج رسمي لهذه المادة شديد الانفتاح- دور محوري في تمكيني من الإلمام بمنهجية الولوج إلى الفكر الماركسي والنضال الاشتراكي التقدمي الذي يستمدّ أصوله ومقومات مقولاته من روح الماركسية. وانفتحت أمامي بفضل هذا الأستاذ المتمكّن آفاق معرفية داعمة لأخرى نضالية، أخذتني في سياقها إلى مراجعات عميقة، وفتحت وعيي على عالم أرحب وأقرب لاستيعاب وضعي الاجتماعي وطموحاتي الفكرية التي انخرطت فيها بكل جدية ومثابرة.

وبعد أن كوّنتُ صحبة جمع من الرّفاق تجمّعًا أطلقنا عليه اسم "التجمع الماركسي اللينيني التونسي"، تجلّى بوضوح تخلّينا الفكري والسّياسي والتنظيمي عن الفكر القومي. وبعد نقاشات طويلة قرّرنَا الانشقاق ونحن في سجن برج الرومي خلال صائفة 1969، وبالتحديد يوم الجمعة غرة أوت 1969. بعد إطلاق سراحنا في جانفي ومارس 1970 أصبحنا نخوض النضالات أساسا في الوسطين الطلابي والتلمذي من جهة، وضمن باقي فئات المجتمع من جهة ثانية. جَمعَتنا على أرض الواقع محطّات نضالية مشتركة مع ممثلين عن الحزب الشيوعي التونسي ومنظمة آفاق. وهو مَا فرضَ بالضّرورة نقاشات وتبادلات تطوّرت إلى عمل تنسيقي يهدف إلى مزيد إحكام حَبك تحركاتنا جميعًا، لمزيد الضّغط على سلطة الحكم.

فكان لهذه النقاشات دور القادح في الدّفع نحو خيار تجميع قِوانا مع الفصيل اليساري الثاني المتمثل في حركة آفاق، الذي كنّا تشترك معه في العديد من المشاغل الفكرية والسياسية. وكنّا في التّجمع الماركسي اللينيني وَاعين بضرورة التأني في عدم اتخاذ أي قرار إلا بعد إنضاج كل عناصره. ووفّرت لنا محطة فيفري 1972 أرضية خصبة أكثر في هذا الاتجاه. لاسيما وقد مَكّنتنا العملية القمعية الواسعة التي تلتها من التلاقي في زنازين الإيقاف ثم الاعتقال، فتعرّفَ المناضلون على بعضهم البعض عن قرب، واختبروا تباعا الصّدقيّة والجدية النضاليتين، وتلمّسُوا سويا رؤيتهم لآفاق النضال الديمقراطي الوطني في بلادنا. وهي جميعًا عناصر مُيسّرة للتقارب والتّلاقي، ثمّ للاندماج.

الاندماج صلب منظمة آفاق/ العامل التونسي

وقد شرَعنا فعليّا في تجسيد هذا التمشّي منذ اللحظة الأولى التي تلت إطلاق سراحنا في إطار سراحٍ مؤقت بداية السبعينات. وبقدر ما كان انسلاخنا من التنظيم القومي سلسا وميسورا، بقدر ما كان تلاقينا في صلب آفاق/ العامل التونسي سلسا وبدوره مُثمرا. لأن ماهية النضال عموما شكّل دافعا قويا للتوحّد والإصرار على إنجاز المهمّات الثورية في مناخ سلطوي متشبّع بثقافة الشّخصنة والمزاجية والاكتفاء الذاتي وحبّ الاستئثار بكل مساحة الوطن. وهي كلّها عوامل بطبيعتها مجنِّدة وفاتحة للآفاق النضالية. وبالفعل، فبين العمليّتين القمعيّتين لفيفري 1972 وأكتوبر/ نوفمبر 1973 تقدّمنا خطوات نحو تجسيد مبدأ الحضور التنظيمي في أغلب مناطق البلاد، وتوفّقنا في إضفاء وضوح أكبر في تحديد مهمّاتنا المباشرة وتجذير استعداداتنا النضالية.

وبحكم نقيصة العمل السري -كضرورة حتمية لحماية هياكلنا من السقوط السهل بين أيادي الأمن المختص للنظام- فقد راوحنا عمليا بين ضرورات اللحظة التنظيمية والفكرية ومتطلبات إطلاق المبادرة للفروع لصياغة برامجها التكوينية وتحديد صِيَغ تنظّمها وتموقعها في علاقة بالسرّية. ولأن هذه التجربة لم تدُم إلا عاما واحدا، فقد كان من نتائجها أن العملية القمعية لموفّى العام 1973 لم تودِ بكل هياكل التنظيم، وأنجَت نواة لا بأس بها استطاعت أن تُفلت من القمع، فكانت هي أداة تواصل التجربة وصمود التنظيم.

وكان ذلك مهمّا للغاية على المستوى السياسي، نظرا لحصول حدثين هامين إلى اقصى الحدود في بلادنا في تلك الفترة. وكان

علينا أن نتخذ منهما كتنظيم قائم الذات موقفا واضحا عبر جريدتنا ومناشيرنا. ويتمثل الحدث الأول في إسناد الرئاسة مدى الحياة إلى الرئيس الحبيب بورقيبة سنة 1974 الذي استنفذ عدد مُدده بمنطوق دستور جوان 1959، ولم يقبل الامتثال لقانون اللعبة التي حدّدها بنفسه في دستور خِيطَ على قياسه. ومعروف أن التداول السّلمي على السلطة يمثل أحد مضامين الديمقراطية المثلى ومعنًى أساسيا من روح وجوهر النظام الجمهوري، فضلا عن احترام الدستور والقبول بقانون اللعبة. وفي هذا السياق، أصدرنا عددين من جريدة العامل التونسي الإخباري ندّدنا فيهما بهذا التّطاول الفج. وأمّا الحدث الثاني فتمثل في "الوحدة التونسية الليبية"[1] التي بِيعت بمقتضاها تونس لمُغامر. وقد ندّدنا في منشوراتنا بهذه الخطوة المسقطة والخطيرة.

عندما حوّلنا السجون إلى حلقات نقاش

ومع انتصاب محكمة أمن الدّولة مجدّدا في أوت 1974 لمقاضاتنا حضوريا وغيابيا قُمنا بالتنديد بالقمع والتعذيب ومصادرة الحريات، وربطنا المحاكمة بالموقف من الرئاسة مدى الحياة، حيث كنّا الصوت الأعلى في هذه المسألة. كما نوّهنا من جديد بنضالية رفاقنا ورفيقاتنا، وجدّدنا التزامنا بمواصلة النضال من أجل حقّنا في مواطنة ناجزة وكاملة. وواصَلنا مُواكبة كل مظاهر التطوّرات السياسية الحاصلة في بلادنا إلى حدود اعتقالنا.

كان هذا الاعتقال الثالث بالنسبة لي. فبين فيفري وأفريل من العام 1975، انتصبت محكمة أمن الدولة وأصدرت أحكاما قاسية لا يُسندها أي منطق عدا تصفية الحساب على التجرّؤ في ممارسة حقوق التنظّم والتعبير المستقل والإصداع بالحق في المشاركة في إدارة شأننا الوطني المشترك. انتقلتُ أثناء الحكم بين سجون تونس والقصرين "وبرج الرومي" لمدة خمس سنوات قبل أن يُطلق سراحي في الثالث من شهر أوت 1979. ثم ستتراجع السلطة عن هذا القرار في فيفري 1980 بحيث تمّت إعادتي مجددا إلى برج الرومي، إلى كهف السجن بالتحديد، أين قضّيت ثلاثة أشهر إضافية أُطلقَ سراحي بعدها بتاريخ 30 أفريل 1980.

كما في كل اعتقال، دارت بين المناضلين في مختلف السجون نقاشات وحوارات أبرزت جملة من الرؤى التقييمية المختلفة وحتى المتناقضة. وتبعا لذلك فقد حدّد كلٌّ منّا سبيلا خاصة به جسّدت تقييمه للعمل المنظّم في ظل نظام قمعي شرس، والعلاقة بين العمل السري والعمل العلني من حيث الجدوى ومُتطلبات معركة النضال من أجل إرساء الحريات والحقوق في ظل نظام سياسي "مُشَخصَن" واستبدادي.

وأيا كانت الاختلافات ضمن هذه التقييمات، فقد علّمتنا تجاربنا النضالية أن نتشبث بقيمة الوطن وأن نُعلي الحق في الذود عن المواطنة وعن الحريات واحترام القانون وإعلاء شأنه على الجميع، حتى يقوم البناء الوطني على غير أسس الشخصنة والانفراد بالرأي والقرار. وهنا دائما ما أستحضر مقاطع للشاعر الفلسطيني محمود درويش والكاتب الألماني برتولت بريشت، لمحاولة التعبير عن كنه مسيرتي. يقول محمود درويش: "لا تندم على حرب أنضجتك."

ويقول أيضا: "هناك عند التلال

وفوهة الوقت

نفعل ما يفعل السجناء

والعاطلون عن العمل،

نُربّي الأمل "

أما القول المأثور لبرتولت بريشت فهو: "من يناضل، ربما يخسر، أما من لا يناضل فهو خاسر في كل الأحوال ".

1. هي اتفاقية وحدة تم توقيعها بين تونس وليبا في 12 جانفي 1974 بين الرئيسين التونسي الحبيب بورقيبة والليبي معمر القذافي. ولكنها لم تعمر أكثر من 24 ساعة. وأطلق عليها آنذاك الجمهورية العربية الإسلامية. للوقوف حول تفاصيل عامة عن هذا الحدث انظر: "الوحدة بين تونس وليبيا، يوم تنازل القذافي عن الحكم لبورقيبة". موقع ترت عربي. 12 جانفي 2022. (هذا الهامش من وضع المُحرّر

روضة الغربي ونجوى الرزقي وجواهر شنة

يساريات في قبضة الاستبداد:

حكايات المنسيات بين الالتزام والمُعاناة والإصرار

أميمة مهدي

باحثة قانونية من فريق المفكرة القانونية

—

لم تكن سرديّة النضال اليساريّ وفيّة لمساهمات الرفيقات العديدة رغم امتدادها على سنين طوال، ولم تُخلِّد تحمّلهنّ التعذيب والتنكيل والعقاب بالتساوي مع "الرفيق المناضل".

حفظَت الذاكرة الجماعية تجارب الرجال وتضحياتهم حتى حُفرت أسماؤهم كمناضلين وقادة، بينما تناسَت أسماء المناضلات وتجاربهنّ، في عملية تمييز واضحة على أساس جندريّ. وباستثناء بعض الشهادات التي تمّ تقديمها إلى هيئة الحقيقة والكرامة[1]، لم تُكتب قصص مناضلات اليسار ولم توثّق مواجهاتهنّ للمستبدّ والجلاّد حتّى بعد مرور سنوات من الثورة.[2]

في هذا السياق المسكُون بالتجاهل والنسيان، يُحاول هذا المقال -دون الادعاء أنه عمل توثيقي مفصّل- العودة إلى تجارب ثلاث مناضلات يساريات، روضة الغربي ونجوى الرزقي وجواهر شنة. ثلاث نساء اخترن مواجهة آلة القمع النظامية في حقب زمنية متباعدة وانتمين إلى أجيال يسارية مختلفة. والجيل هنا لا يعبّر عن مرحلة عمرية بقدر ما يؤرّخ لفترات نضالية تدلّ على تحوّل هيكلي في تاريخ اليسار. هذه المسارات النسائية تقاطعت في روحها النضالية التي لم تنطفئ إلى اليوم، ولكنها اختلفت في التكوين والتنشئة الاجتماعية والمسارات الحياتية، وهي تُشكّل ملمحًا لكفاح إنساني حيّ وقف بإمكاناته الصغيرة أمام جبروت السلطة والمجتمع.

سياقات مختلفة، بدايات مختلفة ونضال طلابي واحد

وُلدت روضة الغربي سنة 1950 بتونس العاصمة في محيط تميّز برأس ماله الثقافيّ لا الماديّ، ونشأت بمنطقة باردو وسط عائلة متوسّطة ومحافظة نوعا ما، حسب المعايير المجتمعيّة آنذاك. فقدت روضة الغربي أباها المعلّم والمناضل والمنتمي لنخبة من المثقّفين والنقابيين في سنّ الثانية من عمرها. فتحمّلت الأمّ التي لم تزاول مقاعد الدراسة مسؤولية سبعة أبناء وبنات وحرصت على تكوينهم وتحصيلهم العلميّ. شابَهت روضة في إكمال مسارها العلمي شقيقتيها المعلّمتين وأشقّاءها الذكور، الطبيب والصحفي والمتحصّل على شهادة الدراسات العليا للتجارة بباريس، فتميّزت بتعليمها الابتدائيّ والثانويّ والتحقت فيما بعد بكليّة الآداب بتونس سنة 1968 لتَدرس علم النفس. رغم مرور ما يزيد عن خمسين سنة تحدّثت روضة الغربي بكثير من الحيويّة والحمَاس والشغف عن أيام الجامعة وديناميّة طلاّبها، فقد كانت الجامعة التونسية في سنوات الستين تعجّ بجيل نشيط، متعلّم، ثائر، متحرّر ويتابع زخمّ الحركات الطلابية المنتشرة في العالم ويُساهم في النقاشات الفكرية والإيديولوجية التي سَادت إثر نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية استقلال العديد من بلدان الجنوب.

تصف محدّثتنا التجربة الطلابية وأجواء الجامعة آنذاك بالمتأجّجة واللاّمعة. فقد تراوَحت بين محاضرات قدّمها ألمع الأساتذة والمفكّرين ونقاشات وخطابات شهدتها ساحات الجامعة وحدائقها. نقاشات فكرية حماسية حول الماركسية والإمبريالية والتحرّر والهيمنة والنسويّة. حرّكت فكر الطلاّب والطالبات وحرّرت طاقاتهم، فوصفهم ميشال فوكو الذي درّس أواسط الستينات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، خلال حوار له عن الحراك الطلابي الفرنسي في ماي 1968، قائلا:

" أمّا في تونس (..) لمست شيئا مخالفا تماما لكلّ ما نشهده في أوروبا من لغو المؤسسات والخطب السياسية.(..) أتذكّر برودة تلك النقاشات الأكاديمية الخالية من الحماس والتي شاركتُ فيها حول الماركسية في الستينات. في حين في تونس، يحدث العكس تماما، إذ الجميع يتبنّون الماركسية على نحو عنيف وبدرجة من الراديكالية والاندفاع المذهل. فالماركسية، بالنسبة لهؤلاء الشبّان، لم تكن فقط طريقة أفضل لتحليل الواقع بل كانت في نفس الوقت نوعا من الطّاقة الأخلاقية أو الدّفع المعنوي وفعلا وجوديّا مثيرا. شعرت وقتها بالمرارة والخيبة تنتابني كلّما قارنت بين كيفية تبنّي الطلبة التونسيون لماركسيتهم وكيف يعيشونها وبين ما كنت أعلمه عن كيفية اشتغال الماركسية في أوروبا (فرنسا، بولونيا أو الاتّحاد السوفياتي)."[3]

ولم تكن روضة سوى واحدة من بنات جيلها الشغوف والمندفع والذي حلم بالتحرّر والتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مقابل نظام حكم ما زال يتغنّى بالظفر بالاستقلال ومجده ويدّعي الإيمان بالحداثة والانتصار لمبادئها، بينما يرفض تمكين أبناء دولة الحداثة الفتية من حقوقهم ومواطنتهم. وهو ما حتَّم

المواجهة بين الطرفين.

في تلك الأثناء وتحديدا في 07 جانفي 1973، وُلدَت نجوى الرزقي في منطقة ريفية تابعة لمعتمدية الكريب[4]. نشأت نجوى في عائلة فقيرة تقطن أرضًا على ملك شخص من جنسية جزائرية ويعمل بها أبوها كخمّاس[5] وراعي أغنام. تقول نجوى بأنّها كانت البنت الأقرب لأبيها من بين أخواتها الأربع، حيث كان يكنّيها "بالجرو" بسبب مرافقتها له في كلّ خطواته. بعد انقطاع أخواتها الثلاث عن الدراسة بسبب طول المسافة التي تفصِل بين المنزل والمدرسة وخطورتها (تقطع أماكن خالية وبرية)، اضطرّ الأبوان إلى إرسال نجوى للعيش في منزل أحد الأقارب القاطنين بالقرب من المدرسة. تقول نجوى: "لقد كبرت بعيدا عن عائلتي.. كما كانت نشأتي وسط فوارق اقتصادية واجتماعية هامّة".

بالاضافة إلى انخراط العديد من أفراد العائلة في تيارات سياسية مختلفة، التقت نجوى بعالم السياسة خلال سنّ مبكّرة، فقد درَست بالمعهد الثانوي لدى أساتذة مسيّسين ووسط حركة تلمذيّة يساريّة نشيطة بالمعهد. خلال دراستها الثانوية، شاركت نجوى في بعض حلقات النقاش التي نظّمها أقرباؤها من القوميين الناصريّين، كما شهدت خلالها حرب الخليج وما تخلّلها من مظاهرات بالمعهد ومواجهة مع البوليس مازالت آثارها على جسدها حتّى الآن. التحقت نجوى سنة 1993 بجامعة الآداب برقّادة بولاية القيروان، حيث كان لقاؤها الأوّل بالعديد من المناضلين بالاتحاد العام لطلبة تونس. تعتبر نجوى أنّ هذا اللقاء كان مفروغا منه. فقد كانت النقابة الطلابية تتبنى المطالب والصعوبات التي تعترض طريق الطلبة المنتمين إلى طبقات فقيرة، منادية بالعدالة الاجتماعية وهو ما كان له صدى عندها نظرا لما تتقاسمه مع هؤلاء من انتماء ومعاناة. اتّسمت تلك الفترة باستقرار حكم بن علي وبداية التضييق على الحركة اليسارية بعد أن شنّ أعتى هجوماته على الإسلاميين بداية من سنة 1990. وتُشكّل بداية التسعينات، التي تخلّلتها أقسى عمليّات التنكيل والتعذيب للناشطين السياسيين والمعارضين، مرحلة الانغلاق التي جاءت بعد سنوات قليلة من الانفتاح السياسي ومن النشاط الجمعياتي والنقابي المفتوح الذي تخلّل مرحلة الانتقال من نظام بورقيبة إلى نظام بن علي. كما جاءت أيضا بعد سنوات من الحراك والمقاومة الطلاّبية لكلاّ النّظامين. فبالإضافة للأحداث التاريخية التي خلّدَها الحراك الطلابي في السبعينات والثمانينات، شهدت بداية التسعينات محاولات عدة من قبل السلطة لتدجين الحراك الطلابي ووضع اليد عليه. خلال سنة 1993، ومع طرحه لمشروع إصلاح التعليم[6]، واجهَ نظام الاستبداد الحراك الطلابيّ بالتنكيل والتعذيب قصد إخماد أي موجة معارضة، وقد كانت نجوى الرّزقي إحدى ضحاياه.

أسابيع قليلة قبل انقلاب بن علي ودخول تونس مرحلة جديدة من الاستبداد، وُلدت جواهر شنّة في 17 أكتوبر 1987 بمنطقة ريفية بولاية المهدية. نشأت جواهر في وسط ريفيّ وفي عائلة متعلّمة وتقليدية. عمل الأب المنخرط بالحزب الحاكم في دار الشباب والرياضة بينما اهتمّت الأمّ المُعلّمة بالشعر والأدب ومناصرة القضية الفلسطينية (عبر المساهمة رفقة زميلاتها في العديد من نشاطات منظمة اللاجئين الفلسطينيّين). الوعي بالقضية والشّغف بالأدب سعت الأم إلى مشاركتهما مع أطفالها. تميّزت جواهر خلال تعليمها الابتدائيّ والثانوي بتفوّقها الدراسي وبشخصية مندفعة وقوية. في هذا السياق تقول جواهر بأنّها كانت تُعرف في المعهد بكثرة انتباهها إلى شؤون زملائها وتقدّمها للدفاع عنهم في مواجهة الإدارة والأساتذة.

على غرار العديد من أبناء جيل تلك الفترة، لم تهتمّ جواهر بالسياسة خلال سنواتها التلمذية ولم تكن على دراية بالشؤون السياسية التونسية والشأن العام آنذاك. فقد اتّسمت آخر التسعينات وبداية الألفية الثانية بتراجع الحياة السياسية في البلاد وانغلاقها خصوصا بعد تضييق الخناق على كلّ الناشطين السياسيين المعارضين ومحو كلّ الشروط الموضوعية لإقامة فضاء عام حرّ. التحقت جواهر بالجامعة سنة 2005 واختارت

أن تبدأ دراستها بالمعهد التحضيري للدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية بتونس رغم تخصّصها خلال التعليم الثانوي في شعبة الرياضيات. تماما كروضة ونجوى، ستبدأ جواهر أولى خطواتها السياسية من خلال النقابة الطلابية التي كانت المتنفّس الوحيد للعمل السياسي، وستغيّر هذه التجربة مسارَها الحياتي.

في مواجهة سلطة الاستبداد وقمعها: بين آلام التعذيب والتّضامن الرفاقيّ

انعقد المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام لطلبة تونس، النقابة الطلابية الوحيدة آنذاك، في أوت 1971 بمدينة قربة. وقد كانت روضة الغربي إحدى المشاركات فيه. ركّزَ الطلبة اهتمامهم خلال هذا المؤتمر على تغيير النظام الداخلي وإعادة هيكلة اتحاد الطلبة على النحو الذي يحمي استقلاليته من الحزب الحاكم ومن تدخّلات السلطة. إثر ذلك، شهد المؤتمر تدخّلا مباشرا من قبل البوليس الذي قام بتطويق المكان وإيقاف العديد من الطلبة، كما تمّ الانقلاب على مخرجاته، خصوصا بعد أن تبيّن فوز الجناح غير الموالي للسلطة وعلى رأسهم الطلبة اليساريين. إثر هذه الأحداث، قرّر الطلبة اليساريون عدم اختتام المؤتمر وإرجاء بقية أعماله إلى السنة الجامعية الموالية. بعد العودة الجامعية اللاحقة شاركت روضة الغربي في أعمال التنظيم والحشد للمؤتمر الخارق للعادة الذي استمرّ على امتداد الأيام الفاصلة بين يومي 02 و05 فيفري 1972، بحضور آلاف الطلاب[7] الذين واكبوا مختلف أعماله. يوم 05 فيفري 1972 تمّ إيقاف أشغال المؤتمر بتدخّل عنيف من البوليس، وهكذا نفّذَت السلطة حملة إيقافات طالت مئات الطلبة[8] ومن بينهم روضة الغربي التي كانت تنتمي آنذاك للتنظيم السياسي اليساري "العامل التونسي".

خلال فترة الإيقاف التي امتدّت على أسابيع (لم تكن مدة الإيقاف تخضع لتسقيف زمني أو لأيّ ضمانات حقوقية)، تمّ استجواب روضة عن تفاصيل مشاركتها في تنظيم المؤتمر وعن التنظيمات السياسية السرية التي تقف وراءه وعن مظاهر قوّة الحراك الطلابي. بعد إطلاق سراحها وبالتزامن مع فترة تخرّجها من الجامعة، تمّ إحداث لجنة داخل تنظيم العامل التونسي للدفاع عن المساجين السياسيين، وكانت روضة الغربي عضوة فيها. اهتمّت لجنة الدفاع أساسا بتوفير "القفّة"[9] للمساجين وفكّ الحصار الإعلامي عنهم عبر مساندتهم والتشهير بإيقافهم في وسائل الإعلام الأجنبية. تقول روضة ساخرة أنّ هذه اللجنة أدخلت الرعب في صفوف البوليس الذي كان يشكّ في سلمية أعمالها وكان يفتش عن احتمال حيازتها على أسلحة نظرا لوصفها "بلجنة الدفاع". كانت مشاركتها في لجنة الدفاع سببًا وراء اعتقالها أكثر من مرة في فترة لاحقة، في نوفمبر 1973 وأكتوبر 1974 ومارس 1975.

تمتدّ الإيقافات في كلّ مرّة على أشهر من دون إعلام العائلة أو المقرّبين عن مكان تواجد روضة. وفي الأثناء، تتواصل الاستجوابات ومحاولات انتزاع المعلومات عبر التعذيب والتنكيل. خلال الإيقافات المتكرّرة، تمّ اقتياد روضة مع مجموعة من الرفيقات إلى مكاتب أمن الدولة[10]. تعرّضت خلالها روضة ورفيقاتها إلى شتّى أنواع التعذيب الممنهج عبر ضربهنّ وشتمهنّ بعبارات ذات إيحاءات جنسية وتعرية أجسادهنّ وربطهنّ في وضعية "الرّوتي"[11]، ثم تهديدهنّ بالقتل ومكافحتهنّ برفاقهم وهم عراة، إضافة إلى استجوابهنّ في ساعات متأخرة من الليل ومنعهنّ من النوم والراحة عبر الإضاءة المستمرّة للمكاتب، مع حرمانهنّ من الاغتسال وتغيير ملابسهنّ لمدة طويلة. خلال سنة 1975، تذكر روضة أنّه وقع حرمانها من الاغتسال وتغيير ملابسها من 19 مارس إلى 06 جوان 1975، ثم وقع تحويلها إلى سجن النساء بمنوبة حيث تم إيداعها الحبس الانفرادي في الأسابيع الأولى، ليتمّ بعدها إلحاقها ببقة رفيقاتها السجينات.

تُشبّه روضة محنة السجن الانفرادي بتجربة حجز أحدهم داخل خزانة مطبخ. فكلتا التجربتان تتشاركان في واقع الظلمة

والضيق. رغم المعاناة التي رافقت التجربة السّجنية صرّحت روضة خلال حديثها إلينا بأنّها كانت مسرورة نوعا ما عندما تمّ اقتيادها إلى السجن وعدم إطلاق سراحها، لأنه كان في نظرها أقل وطأة من الحصار الأمني اليومي. إذ تعرّضت في كلّ الفترات التي تلت الإيقافات إلى الملاحقة البوليسية اللصيقة، وعانت من المداهمات الليليّة والتّهديد والمراقبة الشديدة أمام المنزل وملاحقتها في كل مكان ذهبت إليه. وهو ما كان يضيّق الخناق عليها وعلى أفراد عائلتها. حُوكمت روضة ورفيقاتها أمام القضاء الاستثنائي خلال مناسبتين: فتمّ في سنة 1974، محاكمة 202 متّهم من بينهم 26 إمرأة، وفي سنة 1975 تمّت محاكمة 101 متّهم من بينهم 14 امرأة من أجل تهمٍ فضفاضة تدور أساسا حول التآمر على أمن الدولة والانتماء إلى جمعية غير مرخّص فيها (العامل التونسي)[12]. خلال المحاكمتين، قضتْ محكمة أمن الدولة بأحكام قاسية في حقّهنّ تراوحت بين 7 سنوات سجن وعدم سماع الدعوى،[13] وهو ما تمتّعت به روضة الغربي. وبعد إطلاق سراحها، عادت روضة إلى مساندة رفاقها المسجونين، وخصوصا رفيقها الطاهر شقروش الذي حُكم بسبع سنوات سجن، إذ جمعتها به علاقة غراميّة وتزوّجا بعد سنوات من انتظار إخلاء سبيله.

تماما مثل تجربة روضة الغربي، كانت نجوى الرزقي شاهدة على فترة تاريخية عرِفت أزمة حقيقية بين النظام والجامعة. فخلال السنة الجامعية الثانية لنجوى (1994)، تبنت السّلطة مشروع قانون جديد "لإصلاح التعليم العالي" المتضمّن للفصل 72 الذي نصّ على رفت الطلاّب الرّاسبين لسنتين على التوالي. حينَها قررت الحركة الطلابية التصدّي لهذا المشروع الذي سمّي "بنظام الخراطيش"، الذي اعتُبِر مجحفًا في حقّ الطلبة، خاصة المهمّشين اقتصاديا واجتماعيا. واقعيّا، مَثّل نظام الخراطيش حكمًا بحرمان آلاف الطلبة من مواصلة تعليمهم العالي وإقصائهم من التحصّل على الشهادات الجامعية نظرا إلى الظروف الصعبة التي كان يعانيها الطلبة. كان النظام الجامعي القائم أواسط التسعينات يمكّن الطلبة من منحة مالية ضعيفة وسكن جامعي لسنة واحدة فقط، رغم أن التكوين الجامعي يمتد لأربع سنوات. وهو ما يعدّ تمييزا في حقّ الطلبة الذين يعيشون ظروفا مادية صعبة، وأصبح يُنظر إلى التعليم الجامعي بوصفه حكرا على الطبقة الاجتماعية المرفّهة، وهو ما دفع النقابة الطلابية إلى التحريض ضدّ هذه الظروف.

تمّ تنظيم عدّة تحرّكات طلابية قادها الاتحاد العام لطلبة تونس في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس وكلية الحقوق بتونس وكلية الآداب بولاية سوسة وجامعة الآداب بولاية القيروان[14]. في الأول من نوفمبر 1994 شاركت نجوى الرزقي التي كانت تنتمي حينها إلى اتحاد الشباب الشيوعي التونسي (التنظيم الشبابي لحزب العمّال) في الاجتماع العام الطلابي الذي تمّ تنظيمه في كلية الآداب برقّادة بولاية القيروان. وبعد انتهاء الاجتماع العام بالكلية، قرّر الطلبة التصعيد والاعتصام هناك وهو ما رفضته العميدة وهدّدت بفضّ الاعتصام باستدعاء القوة العامة. بالفعل شرعت السلطة في فضّ الاعتصام الطلابي عبر تدخّل البوليس الجامعي وقامت فرق أمنية مختلفة بتطويق الكلية لتفريق الطلبة المحتجّين باستعمال الهراوات والغاز المُسيل للدموع والكلاب والأحصنة والدراجات النارية. تمّ إلقاء القبض على العناصر الناشطة بالاتحاد العام لطلبة تونس، بمساعدة البوليس الجامعي[15] الذي كان يتولّى مراقبة النشطاء داخل الجامعة. كانت نجوى الرزقي ورفيقتها عفاف بالناصر من بين المعتقلات. فقد تمّ إيقافهما إثر عودتهما إلى المبيت الجامعي بعد أن نجحتا في مرحلة أولى في الهروب من قبضة البوليس خلال عملية فضّ الاعتصام. تمّ سَحل نجوى الرزقي وصديقتها وضربهما بالهراوات التي سبّبت جروحا عدة بعد جرّهما أمام صفّ من أعوان البوليس وإرهابهم بالكلاب المدرّبة. ثمّ وقع اقتياد الطلبة الموقوفين إلى منطقة الأمن وحشدهم وسط غرفة كبيرة، حيث تمَّ تكبيلهم ووضعهم قبالة الحائط حتّى لا يتمكنوا من رؤية تحرّكات البوليس وتوقّع ما

سيحدث لهم.

خلال خوضها في ذكريات تلك الليلة، اعتبرت نجوى أنها تعرّضت وصديقتها إلى التنكيل والتشفيّ مقارنة بالموقوفين الآخرين. إذ تعرّضت عفاف للجلد من قبل أحد عناصر البوليس الذي كان يقول لها بأنه لن يتوقف عن جلدها إلا عندما تُعبّر له عن شعورها بالألم. وتمّ تهديد نجوى من قبل البوليس بالاغتصاب بواسطة الهراوة، وهو ما جعلها تسقط من شدّة الرعب وتنكمش على نفسها قصد حماية جسدها، هذا بالاضافة إلى تعرّضهما للإهانة باستعمال شتائم أخلاقية. تمّ الإبقاء على الموقوفين بتلك الوضعية لساعات متأخرة من الليل، حيث تمّ الشروع بعدها في التحقيق معهم بشكل فرديّ. استمرّت عملية الاستنطاق والبحث لمدة سبعة أيام، مُورست خلالها شتى أنواع التعذيب قصد انتزاع اعترافات ومعلومات تخصّ ناشطين آخرين في اتحاد الطلبة، ثم إرغامهم على توقيع محاضر استنطاق مفبرَكَة. كُسِرت قدرات نجوى وصديقتها على المقاومة في اليوم السابع، حيث أجبرَتَا على التوقيع على أقوال واعترافات لم تصدر عنهما بعد أن تمّ تعذيبهما بطرق شتّى، من ضمنها الضّرب على الرأس والصدر والظهر والأقدام والتعليق في وضعية "الرّوتي"، إضافة إلى الضرب على الأصابع وكسرها، وهو ما تحمِل نجوى آثاره إلى اليوم.

بعدها تمّت إحالة الموقوفين على الإيقاف التحفظي بالجناح المخصّص للنساء بسجن سيد أحمد بمنطقة القيروان، حيث قضّت الرفيقتان هناك ثمانية أشهر. تذكر نجوى السجّانة "هدى السّايح" التي استقبلتهما هناك وأحسنت معاملتهما، حتى أنّها حاولت العثور عليها بعد الثورة لشكرها على ما قدّمته من أجلهما. فقد سمحت لهما بالمشاركة في أعمال مطبخ السجن رغم أن قانون السجن يحجّر ذلك على المحتجزات اللاتي لم تصدر ضدّهن أحكام، وسهّلت حصولهما على السجائر، كما لم تُخف عطفها عليهما ودعاءها من أجلهما. حُوكمت نجوى بعامين وأربعة أشهر سجنا من أجل تهم عدة كالاعتداء على موظف أثناء أداء عمله ووضع حواجز بالطريق العام والإضرار بملك الغير وتكوين وفاق. وتمّ الدفاع عنها (كما كان الحال بالنسبة لبقية الموقوفين) من قبل مجموعة من المحامين المتطوعين وأنهت مدة عقوبتها بسجن النساء بمنوبة. تواصلت معاناة نجوى بهذا السجن بعد أن تمّ حرمانها من تلقي رسائل المساندة من العائلة والأصدقاء، كما تمّ منعها من قراءة الكتب والجرائد. وبما أنّها سجينة "ذات صبغة خاصة" كما كان يحلو للنظام تسمية السجناء السياسيين، تمّ منع سجينات الحقّ العامّ من التواصل معها قصد مضاعفة عزلتها داخل السّجن. هذه العزلة سيتحتّم على نجوى مواجهتها أيضا حتّى خارج أسوار السّجن.

كان لقاء جواهر مع الاتحاد العام لطلبة تونس في عامِها الأوّل من الحياة الجامعية من خلال حضورها اجتماع عام بالمعهد، ومازالت تتذكّر الطريقة التي خطب بها مالك الصغيري[16] وسط الطلبة وتأثّرها به حدّ البكاء: "لم أصدّق ما سمعته..لم أكن أعلم أنّ هنالك أشخاصا يطرحون علانية مثل هذه المواضيع.. بكيت حينها لأنني أحسست أنني وجدت الأشخاص الذين أنتمي إليهم". انطلقت حينها رحلة جواهر مع اتحاد الطلبة والتحقت بعد عام من ذلك باتحاد الشباب الشيوعي التونسي إثر تجربة قصيرة مع الطلبة القوميين.

بخصوص تجربتها التنظيمة، قالت جواهر: "لم يتمّ استقطابي من قبل الرفاق الشيوعيين... لقد طرقت أبوابهم بنفسي.. ظللت أتابع كافة لقاءاتهم وأرتاد الأماكن التي اعتادوا الذهاب إليها.. علمت بعد ذلك أنّ اهتمامي البارز بهم أخافهم لأنّهم كانوا يحتاطون من اختراقات النظام الحاكم". انطلقت مواجهة جواهر مع السلطة بعد عام من الدراسة الجامعية بتونس العاصمة، فقد شارَكت باعتصام مفتوح بالمعهد مع نشطاء آخرين في الاتحاد العام لطلبة تونس، للمطالبة بتوفير نقل جامعي للطلبة وتغيير منهجية احتساب نتائج الاختبارات التي كانت تتمّ بطريقة عشوائية وغير متناسبة مع اختصاصات

الطلاب. تمّ فضّ الاعتصام الذي شهد تصعيدا في الخطاب السياسي من قبل الطلبة، وتمت معاقبة المشاركين فيه بعقوبات متفاوتة، طُردِت إثرها جواهر من المعهد التحضيري فانتقلت للدراسة بكلية الآداب بسوسة. انطلقت رحلة جواهر في الاشتباك مع السلطة والبوليس منذ سنة 2006 وامتدّت إلى حدود اندلاع الثورة وما بعدها.

قبيل 14 جانفي 2011، تمّ اعتقال جواهر عدة مرات. الاعتقال الأول حصل حتّى قبيل انتمائها الفعلي لاتحاد الشباب الشيوعي التونسي. خلال حديثها معنا، اكتفت جواهر بالإفصاح عن وقائع ثلاثة إيقافات فقط، كانت بالنسبة إليها الأكثر وقعا على نفسها وعلى ذاكرتها. تحدّثت جواهر عن مشاركتها سنة 2007 في مسيرة طلابيّة تجاوزت أسوار الكليّة فتمّ قمعها من قبل قوات البوليس وإيقافها رفقة العديد من الطلاب والاعتداء عليهم بالعنف الشديد داخل سيارات الشرطة واقتيادهم إلى مركز الأمن أين وقع تشديد العنف عليهم وضربهم أثناء الاستجواب، ممّا أدّى إلى فقدانها الوعي. أمّا حادثة الايقاف الثانية فكانت سنة 2008 بولاية المهدية، حيث تنقّلت جواهر إلى هناك لمساندة مجموعة من الطلبة وقع طردهم على خلفيّة عملهم النقابي. تمّ إلقاء القبض على جواهر بعد أن عضّت يد أحد أعوان البوليس لمساعدة إحدى الطالبات على الإفلات من قبضته. تمّ تعذيب جواهر ورفاقها إلى حدّ فقدان الوعي، ثم قاموا برشّها بالماء البارد ومواصلة الاعتداء عليها ومحاولة تمزيق سترتها، وهو ما أصابها بالذعر الشديد حسب تعبيرها.

لم تكتفِ سلطة الاستبداد بالاعتداءات الجسدية بل قامت بالاتصال بوالد جواهر لإعلامه بنشاطاتها السياسية التي كانت تخفيها عنه. كما تمّت إحالتها مع رفاقها لمقاضاتها من أجل تهم أخلاقية ومن أجل تهمة الاعتداء على موظّف عمومي أثناء أداء عمله. حُوكِمت جواهر بالسجن لمدة ثمانية أشهر نافذة وقامت برفع دعوى استئنافية بمعيّة محامين متطوّعين لتحصل على حكم بعدم سماع الدعوى بعد الثورة. أمّا حادثة الإيقاف الثالثة والتي كانت الأكثر إيلاما ووحشية، فكانت يوم 09 جانفي 2011، حيث تمّ إيقاف جواهر على خلفية مشاركتها في أحداث الثورة وتمّ تعذيبها بالضرب الشديد والتعليق في وضعية "الروتي" والحرق بالسجائر على مستوى الظهر والفم، مما ترك آثارا تحملُها جواهر على جسدها إلى الآن.

ما بعد المواجهة: مثابرتهنّ للنجاة بين ثقل المسؤوليات وشغف النضال

لم تتعلّق معاناة التجربة السجنية والملاحقات الأمنية فقط بالضرب والتعذيب والتنكيل، بل ارتبطت أيضا بموقف العائلة من العمل السياسيّ وثمنه الباهظ الذي كان على المناضلات تحمّله. تحدّثت روضة الغربي عن عتاب أخواتها لها عندما تدهورتْ صحة أمّها أثناء سجنها، وتذكّرت نجوى الرزقي باكية مشهد والدها وهو يُدفَع إلى الوراء من قبل أعوان البوليس أمام المحكمة، ويهمس لها "لماذا فعلت هذا بنفسك؟" كما تصف جواهر موقف عائلتها المتأرجح بين الخوف عليها والخوف من تبعات نشاطها السياسي على مستقبل العائلة. لعلّ أهمّ ما تشترك فيه المناضلات الثلاث هو موقف الأمّ الذي كان أكثر حدّة من مواقف بقية أفراد العائلة. فبينما انقطعت أمّ روضة عن الأكل عند سجن ابنتها، لم تزر أمّ نجوى ابنتها في السجن إلاّ مرة واحدة. لقد تحمّل الأب في تجربة نجوى مشقّة الزيارات الشهرية وغيّرَ شيئا فشيئا من موقفه تجاه نشاطها، فعبّر عن مساندته لها وافتخارها بما تقوم به قائلا: "ارفعي رأسك فليس هناك ما تخجلين منه.. لم تقومي بشيء خاطئ، لقد قلت فقط كلمة حقّ".

أمّا بالنسبة لجواهر، فقد تركّزَ لوم الأمّ واهتمامها على مدى تأثير العمل السياسي على فرص زواج ابنتها وحياتها الشخصية في المستقبل: "من سيتزوّجك الآن؟.. لن يرتبط بك أحد". تركيز الأمّ على هذه النقطة بالذات لا يجد فقط جذوره في

معايير المجتمع الريفي الذي كانت تنتمي إليه جواهر بل كان يعكس نظرة مجتمعية عامة للناشطة السياسية في تلك الفترة، هي نظرة ذكورية تُترجم أساسا إحساسا بالخوف من تلك المرأة القوية التي لها ما يكفي من الشجاعة والصمود لمعارضة نظام الاستبداد وتحدّي جبروت أجهزته رغم التعذيب والتنكيل، جنبا إلى جنب مع رفاقها الذكور. وكان من مظاهر الخوف والحذر من الناشطات السياسيات تحاشي الطلبة غير المنخرطين في العمل السياسي إقامة علاقات وديّة وغراميّة معهنّ، بينما كان الرفاق الذكور يحظون بنظرات الإعجاب والانبهار حسب ما أدلت به جواهر.

تواصلت معاناة كلّ من روضة ونجوى بعد التجربة السجنية إلى حين بلوغ تاريخ 14 جانفي 2011. فبعد إطلاق سراحها، تواصلت مشقّة روضة الغربي التي واظبت على مساندة حبيبها والتكفّل بزيارته بانتظام في السجن الذي قضّى فيه عقوبة مدتها سبع سنوات، ليتزوّجا فيما بعد ويتحمّلا صعوبة توفير أبسط مقوّمات العيش الكريم تحت وطأة المضايقات والمحاصرة الأمنية. كما كان عليها أيضا أن تتخلّى عن فكرة العمل في اختصاصها الجامعي، والتحقت للعمل كأستاذة تعليم ثانوي من أجل التمتّع بحماية الاتحاد العام التونسي للشغل التي كان يوفّرها لمنخرطيه من الناشطين السياسيين. بعد وفاة أختها وتأثّرها الشديد لفقدانها، وبعد بلوغها مرحلة متقدمة من التعب والإرهاق النفسي إثر التضييق على النقابة التي كانت تنتمي إليها، وبسبب صعوبة التوفيق بين مسؤوليات العمل والاهتمام بالعائلة والاضطلاع بالزيارات السّجنية، قرّرت روضة مغادرة سلك التعليم والالتحاق بمركز الدراسات والتوثيق بوزارة الثقافة. أمّا نجوى الرزقي فقد كانت معاناتها مضاعفة بعد مغادرتها السجن، فبعد أن قرّرت الانقطاع عن زيارة العائلة لحمايتهم من كلّ مضايقة أمنية وتزوّجها من رفيقها في حزب العمال عبد الجبّار المدّوري وحملِهَا بابنها الأوّل انطلق جزء جديد من محنة طويلة ومؤلمة.

عند بلوغ ابنها شهرا واحدا تواترت أنباء عدة عن أخطار أمنية تُحيط بزوجها وبعض رفاقه، وهو ما استدعى اتخاذهم قرار الدخول في السرّية[17]. قبيل لقائها بزوجها وانتقالها للعيش معه بمنزل سريّ، وقع القبض على نجوى رفقة رضيعها وتمّ الإبقاء عليها بمكان الإيقاف بينما ارتفعت حرارة ابنها ولم تجد أيّ طريقة لتخفيضها إلاّ عبر تمزيق سُترتها واستعمالها ككمّادات. بعد إطلاق سراحها، توجّب على نجوى تحمّل مسؤولية رضيعها، فاشتغلت في مخازن الخضر والغلال بمنطقة صنهاجة الفلاحية (ولاية منوبة) في ظروف عمل صعبة. عندما قرّرت العودة إلى الدراسة الجامعية، تحتّم على نجوى العمل بعدة أراضي فلاحية خصوصا في الصيف لتوفير مصاريف العيش والإيجار، وكانت تترك ابنها عند الجيران كلّما أرادت الذهاب إلى الدراسة. استمرّ عمل نجوى بالفلاحة حتى بعد تخرّجها لاستحالة حصولِها على عمل بسبب نشاطها السياسي، إلى حين اندلاع الثورة وانتدابها فيما بعد كمدرّسة.

عند سؤالهنّ عن كيفية تجاوزهنّ لكلّ تلك المحن الثقيلة والتجارب المؤلمة، أجابت كلّ منهنّ انطلاقا من مسارها واختياراتها الحياتية. فبينما عبّرت نجوى الرزقي عن وفاء كبير لتجربتها الحزبية وعن إصرارها المستقبلي من أجل ضمان مصير أفضل لأبنائها وحمايتهم من مصاعب ماضيها، أكّدت جواهر على قيمة الروح الرفاقية وأهمية قيم التضامن التي جمعت الرفيقات والرفاق، وخفّفت من آثار بطش الجلاّد ووقعها على أنفسهم، كما ساهمت في إسنادهم معنويا ودفعتهم إلى الاستمرار في النضال. أما عن روضة الغربي، فقد عملَت على توجيه التزامها النضالي نحو القضايا الحقوقية، لأنها تعتبر أنّ المسألة الحقوقية لا تتطور إلا بالنضال داخل الحركة الديمقراطية، فالتحقت في مرحلة أولى بنادي الطاهر الحداد، ثم ساهمت في تأسيس الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، كما عملت متطوعة بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. في جوابها عن سؤال أي شعار أو قضيّة

تحملين إلى الآن؟ تقول روضة الغربي: "في سنة 1972، عندما كنّا ننظّم مؤتمر اتحاد الطلبة، جمعتُ تبرّعات أصدقائي وتوجّهت إلى باب سويقة لشراء 20 متر من القماش الأبيض وعلبة دهان أحمر. فور عودتي للمنزل، أغلقت باب الغرفة لكي أختبئ عن أنظار أمي وكتبت شعار [18]"Pour une UGET démocratique et autonome" الذي تمّ رفعه فيما بعد بمدرج الكلية. مازلت إلى اليوم أحمل هذا الشعار ومازلت أناضل من أجل مجتمع مدني مستقلّ، يعبّر بديمقراطية عن إرادات المنتمين إليه، فيكون بذلك صدّا منيعا في وجه الاستبداد والظلم."

1. تراكمت مواقف العديد من مناضلي ومناضلات اليسار التونسي الرافضة للتعامل مع هيئة الحقيقة والكرامة وبالتالي تقديم شهاداتهم بهدف توثيقها وحفظها. تعدّدت أسباب الرفض المتسقة بالسياق السياسي الذي شهدته البلاد أثناء عمل الهيئة ودارت أساسا حول الشكوك المتعلّقة بمدى تدخّل حزب حركة النهضة بأعمالها وبالمواقف المتخذة من رئيستها.
2. يعد كتاب بنات السياسة: سردية مناضلات برسبكتيف-العامل التونسي في السبعينات، الذي صدر سنة 2020 استثناء في هذا السياق.
3. حوار مع « ميشيل فوكو » (باريس – أواخر 1978) صدر بـمجلّة (ألكنتريبيتو Il Contribiuto – السنة الرّابعة – العدد 1 – جانفي/مارس 1980)، ترجمة فتحي بن الحاج يحيى ونشر على موقع جمعية نشاز.
4. تقع مدينة الكريب في ولاية سليانة الواقعة شمال غرب العاصمة التونسية، وهي منطقة معروفة بنشاطها الفلاحي، حيث تشكل فيها الأراضي الصالحة للفلاحة حوالي 95 بالمائة.
5. الخمّاس أو الخمّاسة (بالجمع) هم الفلاحون دون أرض، وقد أطلقت عليهم هذه الصفة في تونس لأنهم يحصلون على خُمس عائدات الإنتاج الفلاحي مقابل عملهم في أرض لا يملكونها، وعادة ما تكون علاقتهم مع ملاك الأراضي قائمة على الاستغلال والاحتقار، وتعتبر هذه العلاقة الشغلية من آثار الإقطاعية في تونس وقد ظلت موجود في بعض المناطق الفلاحية حتى أوائل السبعينات والثمانينات، ويُرجح أن بعض مظاهرها مازالت موجودة في بعض واحات الجنوب التونسي (على غرار واحات توزر).
6. مشروع قانون لإصلاح التعليم العالي، تضمّن الفصل 72 الذي ينصّ على الرفت النهائي للطلاّب الرّاسبين لسنتين على التوالي، لذلك لاقى رفضا من قبل الحركة الطلابية ومعظم الطلاب.
7. شهادة روضة الغربي بجلسة الاستماع العلنية، هيئة الحقيقة والكرامة، 10 مارس 2017.
8. التقرير الختامي الشامل، الملخّص التنفيذي، هيئة الحقيقة والكرامة، 2018، ص 262.
9. القفّة هي عبارة يتمّ استعمالها لوصف السلّة التي يتمّ تقديمها للسجين عند زيارته وتحمل أساسا بعض الأكل والمستلزمات التي قد يحتاجها.
10. هي مكاتب بمقرّ وزارة الداخلية يتمّ إخلائها وتحويلها لأماكن احتفاظ واستجواب سرّيّة.
11. تحيل أساسا هذه العبارة الفرنسية للدجاج المشوي. تعبّر عن طريقة تعذيب، تتمثّل أساسا في ربط أيدي وأرجل الشخص بعصا ومن ثمّة تعليقه في وضعية مشابهة لطريقة شواء الدجاج.
12. بنات السياسة، سردية مناضلات برسبكتيف العامل التونسي في السبعينات، إعداد هيفاء زنكنة، مارس 2020.
13. نفس المصدر.
14. لتقرير الختامي الشامل، الملخّص التنفيذي، هيئة الحقيقة والكرامة، 2018، ص 269.
15. البوليس الجامعي أو «الأمن الجامعي» هي وحدات أمنية لها مقرات رسمية داخل الجامعات في ظل نظام بن علي، وفي الظاهر تم تركيزها للحفاظ على الأمن داخل الجامعات، إلا أن دورها الفعلي كان يتجسد في مراقبة الطلبة المعارضين للنظام.
16. مالك الصغيري قيادي طلابي سابق درس بالمعهد التحضيري للدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية ودار المعلمين العليا، كما عرف بنشاطه السياسي في تنظيمات سياسية وشبابية مختلفة على غرار اتحاد الشباب الشيوعي التونسي وحركة جيل جديد والحزب الديمقراطي التقدمي والتيار الديمقراطي، وقد عُرف الصغيري بموهبته الخطابية ومواقفه المعادية للاستبداد التي كلفته الطرد من المعهد التحضيري والملاحقة الأمنية والاعتقال أثناء أحداث الثورة التونسية. تُوفي مالك الصغيري في حادث غرق أليم عندما حاول إنقاذ صديقه شهر في جوان 2021، وقد خلفت وفاته حسرة كبيرة لدى رفاقه وعائلته ومختلف العائلات السياسية في تونس.
17. ما يعبّر عنه بالسريّة هو أن يغيّر الناشط السياسي نمط حياته عبر قطع علاقته بكلّ المحيطين به وانقطاعه عن شتى مجالات الحياة العادية واختبائه بمكان سرّيّ مع حمل اسم مستعار قصد الاختباء من أجهزة البوليس التي تلاحقه.
18. الترجمة إلى العربية: «من أجل اتحاد طلبة مستقلّ وديمقراطي».

حوار مع الباحث في علم الاجتماع منير السعيداني:

"مَشَاريع اليَسار في تونس ارتَبطَتْ بالطبقات الوسطى وليس بالطّبقة العاملة"

منير السعيداني

مازال إلى حدود اليوم الحَفر في سوسيولوجيا اليسار التونسي مشروعا مُعَلقًا أو خارج دائرة المُفكّر فيه. وفي الأثناء، تراكَمتْ الكثير من المسلّمات والأحكام الإطلاقية حول التركيبة الاجتماعية لليسَارَات التونسية وعلاقاتها بالتحوّلات الاجتماعية، ومَوقعَها داخل التناقضات والصراعات الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يُشكّل الحوار مع منير السعيداني، الباحث في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية وأستاذ التعليم العالي بالجامعة التونسية، فُرصةً لتوسيع زاوية النظر للنّسيج الداخلي لليسار التونسي ووَضعِه ضمن الديناميّة العامة للمجتمع والاقتصاد. وخلال هذا الحوار، يعُود السّعيداني إلى جملة من المحَاور من بينها علاقة اليسار بالتّحولات الاجتماعية وتفاعلاته التنظيمية والسياسية معها. إضافة إلى تمثّلاته الكبرى لذاته ولمختلف المؤسسات والطبقات الاجتماعية المحيطة به.

المُفكرة القانونية: عادة يجري الحديث عن اليسار التونسي -خاصة لدى خصومه- بوصفه هُويّة مُتجانسة تُعِيد تكرار ذاتها بنفس الصّيغ، هل نحن بالفعل إزاء يسار مُتشابه أم أننا إزاء يَسَارَات؟

منير السعيداني: للإجابة على سؤالك، أعتقد أنه علينا التّعاطي مع يَسَارَات، ليس في المعنى التعاقبي التاريخي فقط وإنما بالمعنى التّزامني أيضا. يُمكّن هذا الاعتبار من توسيع زاوية النظر لتُصبح مُتعلقة بتناول تحوّلات اليسار بوصفه نوعا من التعبير عن التحوّلات الاجتماعية التي عاشهَا المجتمع التونسي. أنا هنا لا أضع نفسي في المعنى التقليدي الذي يقول بأن التغييرات التي تمسّ البُنى التحتية تؤدّي ضرورَةً إلى تحوّلات في البنية الفوقية، وإنما أريد البحث عن أفق تفسيري آخر، إن شئتَ، لأدفع بأطروحة تقول إننا عندما نتحدّث عن اليسار في تونس نكون بصدد الحديث عن ظاهرة تقَع داخل الطبقات الوُسطى بالتحديد، بغض النظر عن الطابع الإشكالي الذي يَطرحه

مفهوم الطبقات الوسطى.

المفكّرة: هل أنتَ بصدد دَحض المسلّمة الشائعة بأن "اليسار هو التعبيرة التاريخية للطبقة العاملة"؟

السعيداني: ارتبَطَتْ بدايات الوجود العمّالي في تونس -بالمعنَى الطبقي- بالمشاريع الاستثمارية والاستخراجية الاستعمارية. وبالتوازي مع ذلك، كانت هناك دائمًا تعبيراتٌ سياسية ارتبطَت بعناصر مُثقفة ومجموعات تفكير تدّعي تمثيلَهَا للطبقة العاملة. وأقصد هنا بكلمة "تدّعي" أنها تَطرَح نفسها مُرَشَّحَةً لتمثيل الطبقة العاملة عبر تقديم نوع من العرض السياسيّ. وتبقَى استجابة الطبقة العاملة لهذا العرض من عدمها مسألة أخرى. وعلى العموم، لم يُخلَق دائمًا انسجام بين بدايات الطبقة العاملة وتطوّراتها اللاحقة ومختلف التعبيرات السياسية المُتحدثة باسمها.

هذه مسألة ذات درجة تعقيد عالية في علم الاجتماع. يَطرح حلّها التقليدي في الماركسية فكرة عمل العناصر المثقفة ومجموعات التفكير على إيجاد روابط اجتماعية رديفة أو بديلة تتجسّد عبر النقابات والجمعيات والحركات أيضا، حيث تضمن تواصلها مع الطبقة العاملة. وفي السياق التونسي، وُجِدَت هذه الارتباطات عبر الخلايا الأولى للعمل النقابي بداية القرن العشرين. وكانت قياداتها خليطا من العناصر ذات التوجهات الشيوعية والاشتراكية أو الماركسية في معناها الأوروبي، وعناصر أخرى ذات توجه استقلالي تونسي-أهلي، وكان لبعضها ارتباطات مغاربية. كان هذا خلال حقبة العشرينات والثلاثينات وصولاً إلى تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل (1946) الذي مَثّلت قيادته آنذاك النّخبة التي انشقت عن التركيبة اليسارية التقليدية للقيادات النقابية ذات الأصول الأوروبية. يمكن تقديم نفس التحليل تقريبا لدى ملاحظة التشكّل الداخلي للحزب الشيوعي التونسي، حيث طغَت عليه في البداية عناصر مثقفة ونخبوية أوروبية وافدة، قبل أن يضطرّ في وقت لاحق إلى اتخاذ قرار "تونَسَة" التنظيم. ويمكن الحفاظ على نفس التقدير أيضًا إذا ما عُدنا بالتحليل إلى تركيبة الذين أسّسوا تنظيم "برسبكتيف" (حركة آفاق) بداية الستينات، إذ سنُلاحظ أنهم كلّهم ينتمون إلى الطّبقات الوسطى، إذ لم يُوجد في هذه التركيبة من لديه علاقة بالطبقة العاملة.

ويُمكن المجازفة بالتأكيد على أن هذا ينسحب على التيارات اليسارية اللاّحقة. وبطبيعة الحال تُوجد بعض العناصر التي انخرطت في العمل النقابي ونسجت علاقات وروابط مع عناصر عمالية ذات نشاط نقابي والتزام سياسي. ولكن هذا الارتباط ظلّ في الحدود النقابية ولم يؤدّ إلى تبني العمال لأطروحة اليسار السياسية الكبرى. قليلة جدّا هي إذا العناصر المُنحدرة من أوساط عمّالية وارتبطت باليسار الماركسي في تونس. ولذلك، عندما نتحدث عن يسار في تونس، نحن نتحدث عموما عن ارتباط تركيبته بالطبقات الوسطى في المجتمع من خلال أفراد ومجموعات مثقفة وذات ارتباط بمهن غير عمالية وغير يدوية. وبطبيعة الحال بإمكاننا التدقيق في ذلك من خلال تعيين شرائح اجتماعية مختلفة داخل الطبقات الوسطى، إذ يمكن أن تكون شرائح عليا أو وسطى... إلخ.

المفكّرة: بالعودة إلى أطروحَتِكَ، كيف يمكن الربط بين التحولات الاجتماعية والتحولات الداخلية التي شهِدَها اليسار في تونس؟

السعيداني: إلى حدّ الآن أكّدتُ على التركيبة الطبقية والمنحدر الاجتماعي للمنتمين للتشكيلات اليسارية. ولكن يمكن تطوير التحليل بالإشارة إلى ارتباطات أخرى بين اليسار والمجتمع في تونس. في البداية لا بُدّ من الإشارة إلى أن هناك تحوّلات جِيلية داخل اليسار التونسي. وأنا هنا أتحدث عن الجيل بمعناه السوسيولوجي المَعروف. لاحظ معي أنّ التاريخ الاجتماعي الذي سبق وأن سَردته لك في خطوطه الكبرى تَركَ تأثيرا في كل الأجيال اليسارية المتعاقبة. أما الفترة ما بعد الاستعمارية

فيُمكن تقسيمها في تقديري إلى ثلاثة أجيال: جيل الستينات، جيل التسعينات، ثم جيل ما بعد 2011. لاحظ معي، أن مع كلّ جيل تُطرح فكرة "يسار جديد". في بداية الستينات، اعتُبرت حركة "برسبكتيف" يسارًا جديدا لأنها طرَحَت نفسها بوصفها تجاوزا ليَسار قديم، وُصِفَ آنذاك بـ"التحريفية"، ممثلا في الحزب الشيوعي التونسي. وفي بداية التسعينات بدأت بعض التشكيلات اليسارية في البروز بشكل جليّ رغم أن بدايات تأسيسها الفعلي تعود إلى بداية الثمانينات، على غرار حزب العمال الشيوعي التونسي والتيارات اليسارية ذات الطرح الوطني الديمقراطي. كانت مُختلف هذه التّشكيلات تَنظر إلى نفسِها وتنظّر مَسَاراتها بوصفها خروجًا عن يَسار الستينات الذي بات "قديمًا" في تقديرها. ومع بداية التسعينات أخذَت هذه التشكيلات تُسيطر على أجزاء واسعة من الحركة الطلابية وعلى الاتحاد العام لطلبة تونس على الأخص. كما أوجدت لها أيضا موطئ قدم داخل النقابات المنضوية صلب الاتحاد العام التونسي للشغل، وخاصة نقابات التعليم الثانوي والأساسي وبعض نقابات مستخدمي القطاع العمومي. ومنذ سنة 2010 بدأت تظهر أفكار ومشاريع جديدة تَنظر إلى يسار التسعينات على أنه ظاهرة قديمة ومتجَاوزَة، وخاصة حزب العمال (الذي غيّر اسمه) ومختلف تشكيلات الوطد، وطَرحَت هذه المشاريع هي الأخرى فكرة تشكيل "يسار جديد".

لكل هذه الاعتبارات، أعتقد أن المسألة الجِيليّة داخل اليسار مهمة، ليس لذاتها، وإنما لارتباطها بمسألة التحوّلات الاجتماعية، ولأنها تُعبّر بشكل أو بآخر عن تحوّل في ترتيب التناقضات الاجتماعية، بما في ذلك التناقضات ذات العلاقة بالتوازنات الجهوية والمناطقية مثلاً.

المفكرة: لنُواصل في الأطروحة نفسها، كيف يمكن تأسيس الربط بين الحراك الجِيلي داخل اليسار والتحولات الاجتماعية؟

السعيداني: شكّلَ "التحديث" مشروعا كبيرا ومركزيّا للدولة ما بعد الاستعمارية في تونس. وما يَهمّنا في هذا السّياق هو التحديث الذي تَجسّد في حركة عَصرنَة الزراعة والفلاحة من جهة وحركة التصنيع الجديد (تكرير النفط، صناعة السكر، صناعة الحلفاء...) في قطاعات لم تَعرفها الفترة الاستعمارية من جهة ثانية. وقد تكرّسَ هذا المشروع التحديثي في تشكل مخصوص للنّظام السّياسيّ (إعلان الجمهورية، وضع دستور، إنشاء برلمان، نشاط أحزاب، استقطاب مسؤولين سياسيين من الحركة النقابية، توسّع في إنشاء النقابات...). على المستوى الاجتماعي، تَرافَق المشروع التحديثي أيضا مع توسّع الفئات المهنية والاجتماعية التي تُعتَبر جديدة حيث لم تكن موجودة في السابق إلا في حدود ضيقة؛ هي فئات عمالية وإدارية وخدماتية مرتبطة على الأغلب الأعم بالقطاع العام. ومع بداية السبعينات، وبعد التخلي عن سياسة التعاضد التي أبقت أوضاع المزارعين والفلاحين في تعقيدات مُرَكَّبَةٍ وعسيرة الحلّ، أدّى وضع تشريعات جديدة في 1972 و1974 إلى بروز أقطاب صناعية في قطاعات الملابس والجلود، أعطَى زخمًا في تشكيل النقابات ونشاطها.

هذان التّشكّلان الاجتماعي والسياسي الجديدان سَاهَمَا في تجديد طرح المسألة الاجتماعية. لشرح هذا التجديد يمكن القول إنه، وبصفة عامة، برزَت داخل تشكيلات اليسار الفكرة الداعية إلى إعادة بناء النظام الاقتصادي والاجتماعي على قاعدة التوزيع العادل للمنافع، بمعنى افتكاك ما يمكن افتكاكه من "مكاسب" التحديث والتنمية والتصنيع وتعصير الفلاحة لفائدة الفئات المهنية الاجتماعية التي اعتبرها اليسار مقصية من مِظلة تلك المكاسب. واعتُبرت هذه الدعوة مطلبا للطبقة العاملة، مثلما قدّمه اليسار وليس كما قدّمته الطبقة العاملة نفسها إذ لم يكن لها من "ممثل رسمي" حاز اعترافها بصفته تلك. لاحظ معي أن هذا المطلب مرتبط بتصوّر يساري "قديم" يشير إلى أنه طالما هناك ثروة في المجتمع فيجب أن

يكون تقسيمها عادلاً. ولكن رغم تقليدية هذا المطلب، فقد تمّ التعبير عنه ضمن تَشكّل تنظيمي يساري جديد جسّدته حركة "برسبكتيف" التي دَعت إلى الخروج عن خط الحزب الشيوعي التونسي نظرًا لما ألصِق به من "نزعة تحريفية" وارتباطٍ بقوّة إمبرياليّة جعلته "غير جذري" في مطالبه ومعارضته للسلطة.

وفي الوقت نفسه، برزَ معنى سياسي ضمن تشكل الأفكار اليسارية اقترن بالنضال ضد الاستبداد، لأن سلطة الدولة ما بعد الاستعمارية فرضت نفسها بالقوة ومن خلال تصفية خصومها. وبالفعل لم ينتظر نظامها السياسي الناشئ سوى سنوات قليلة بعد استقراره سنة 1959 ليقوم بمنع اليسار حيث حظر نشاط الحزب الشيوعي سنة 1963. وجاءت الإجابة اليسارية سريعة ومن داخل الاتحاد العام لطلبة تونس بحيث نشأت الدينامية التي أدّت إلى تأسيس حركة برسبكتيف. وبذلك، يكون نظام الدولة ما بعد الاستعمارية السياسي قد سعى للاستحواذ على جهازها وهو ما يفسّر قدرته على السيطرة على الأوضاع السياسية بالرغم من ظهور التناقضات صلبه وتَشكّل معارضاته منذ السنوات الأولى مثلمَا تكشفه رسالة أحمد التليلي إلى بورقيبة (1966). ومع ذلك، صارت فكرة "الجهاز" في حد ذاتِها مركزية في تفكير اليسار الذي تَبنَّى بشكل أو بآخر التصوّر القائل بأنه لا يمكن تغيير المجتمع إلا بافتكاك جهاز الدولة وربما تحطيمه والاستيلاء على السلطة. ولكن تجسيد هذه الفكرة في خطط اليسار وتدريب المناضلين عليها كانت ضعيفة جدّا لأن مختلف تشكيلات اليسار كانت مرتبطة بالجهاز ذاته مهنيا، وحتى عندما تسعَى للارتباط بالطبقة العاملة فهي تمرّ من خلال جهاز آخر هو الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان شاهدا على صراعات يسارية- يسارية عديدة من أبرزها ما دَار حول كيفية الردّ على هجوم السلطة على الاتحاد العام التونسي للشغل في جانفي 1978.

وقد أخذت التحوّلات الاجتماعية التي أثّرت في اليسار تَشَكُّلاً وتَفْكِيرًا وحَرَكَةً شكلا جديدا مع بداية تنفيذ مشروع التعديل الهيكلي للاقتصاد سنة 1986، وهو ما ترَكَ آثاره التي ستظهر مع بداية التشكل الواضح للجيل الثاني لليسار (جيل التسعينات). فلقد أعاد هذا الجيل تشكيل مطالبه السياسية على قاعدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي خلّفها التعديل الهيكلي، أي على قاعدة تجدّد آخر للمسألة الاجتماعية ومحتواها بفعل مزيد انخراط الاقتصاد التونسي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولقد حَاوَل الجيل ذاته التّعبير عن استجابته للمعطيات الجديدة في شكل تنظيمي جديد اعتُبر آنذاكَ تجَاوُزِيًّا، ويُمكن أن نأخذ حزب العمال الشيوعي التونسي أنموذجا لأنه عبّرَ عن نفسه بوصفه تجاوزا لما عرّفه على أنّه "التحريفية الماوية" وتجاوزا لـ "تحريفية" الحزب الشيوعي التونسي القديمة أيضا. وفي الحقيقة، بدأت آثار التعديل الهيكلي وتزايد ارتباط الاقتصاد التونسي بالسوق الرأسمالية العالمية التي صارت أكثر فأكثر عَوْلمة تظهر بوضوح أكبر مع الجيل الثالث (جيل ما بعد 2010) وهذا الجيل بالذات أودّ صراحة الحديث عنه أكثر من غيره.

المُفكرة: نحن نتحدّث عن ارتباط الظاهرة اليساريّة بالمآزق التي عاشَتها الطبقات الوُسطَى في تونس. هل بإمكاننا تحديد مظاهر هذا التأثير في الممارسة السياسية لليسار التونسي، وخاصة في صفوف ما تُسمّيه بالجيل الثالث لليسار التونسي؟

السعيداني: إنّ المشروع اليساري، ليس كما صِيغَ في أذهان أصحابه وفي خطابهم السياسي، هو مشروع الطبقات الوسطى والحضرية منها على وجه أخصّ، بمعنى أن ظهوره وتشكّله والسعي إلى تحقيقه عَبَّرَ على أزمات الطبقات الوُسطى الحضرية أكثر من تعبيره على أزمات مسّت الطّبقة العاملة. الدليل على هذا هو عدم وجود نصوص يسارية، في ما أعرف، تتناول هذه الأزمة بالتعيين والتحليل.

دعنا نَعُود إلى أطروحتي وكيفية تجلّيها بوضوح كبير في قراءة

تجربة الجيل الثالث من اليسار في تونس: بعد صعود الرئيس الأسبق بن علي إلى السلطة سنة 1987، وخاصّة خلال العشر سنوات الأولى من حُكمِه، تمّ التوجّه نحو إعادة الهيكلة العامة للاقتصاد وخاصّة الصناعات، وذلك في اتجاه ما سمّي تأهيلها لتأكيد الانخراط في الاقتصاد العالمي والارتباط الكلّي بسوقه. وكان التمظهر الأوّل لهذه السياسة تَراجع الدّور التخطيطي للدولة في الاقتصاد، وهو ما أدّى إلى جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عويصة الحل، ومن ضمنها بروز الاقتصاد الريعي وتمدّد الاقتصاد غير المُهيكل ومزيد تهميش القطاعات الزراعية والفلاحية ضمن السياسات الرسمية. ولكن ما يهمّنا هنا بالذات هو النظر إلى الآثار التي تركّتها هذه السياسة الجديدة في الطبقات الوسطى.

ما وقع بالضبط هو أن فئات واسعة من هذه الطبقات أصبحت خارج التوجيه الاقتصادي للسياسات الرسمية والإلزام القانوني للدولة، طبعا إذا ما استثنينا الموظفين وبعض المهن الحرّة المهيكلة. وقد أفرز هذا التحول فئات اجتماعية متروكة لحالها ومرتبطة أكثر بالأنشطة غير المُهَيكلة، وليس بإمكانها إلا أن تُطوّر أعمالها في محيط العاصمة الحضري وفي المدن الكبرى وحتى المدن متوسطة الحجم، عبر الاستفادة من المجالات التي خلقها الاقتصاد الرّيعي والاقتصاد الموازي والاقتصاد الاستهلاكي في آلاف من المشاريع الصغرى التي لا تعتمد على الإنتاج، بل بالعكس، حيث ظلّت المشاريع الإنتاجية الحِرَفيّة والصناعية والفلاحية تشهد تقلّصًا مُستمرا.

أفرزَت مختلف هذه التحوّلات ظاهرة أخرى لا تقلّ أهمية في تشكّل اليسار، وهي التوسّع العمراني الرهيب لعشوائيات سكن الطبقات الوسطى وإقامتها وعيشها في المدن الكبرى. وعادة ما ترتبط العشوائيات (الأحياء فوضوية التشييد) في الأذهان بالأحياء الشعبية الفقيرة ولكن هناك من العشوائيات "أحياء متوسطة الحال" و"أحياء مرفّهة" و"أحياء راقية" أيضا، قد نَمَت بشكل عشوائي ولم تكن موجودة في المخططات العمرانية للدولة. ولكن بعد بنائها خارج إشراف مصالح وزارة التجهيز والإسكان كما كانت تسمّى في وقت مَا، تدخّلت نفس هذه المصالح إضافة إلى البلديات لتُزوّدها بالخدمات، حيث تربَطها بالتيار الكهربائي والماء الصالح للشراب وشبكة التنقّل والمواصلات وتضع فيها مراكز للأمن...

خلال العشريات القليلة الأخيرة السابقة لانفجار الثورة في 2010، كنّا إذن إزاء تحوّلات في التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية ونسيجها الفلاحي والصناعي والخدماتي، أعادَت تشكيل مجالات العمل والاستثمار والسكن والولوج إلى الخدمات والمعيش عامّة، وبطريقة كانت آخذة في التطوّر المتسارع، غير المخطط له وغير المُسيطَر عليه. وقد أفرز كلّ هذا التعقيد الاقتصادي الاجتماعي المُرَكّب نوعا من التفجّر داخل تركيبة الطبقات الوسطى حيث دخلتها شرائح جديدة وخرجت منها شرائح أخرى، فبرزت في الوقت نفسه مظاهر حِراك اجتماعي، منه انحدار اجتماعي نُطلق عليه في علم الاجتماع تسمية "حِرَاك اجتماعي نازل". ومن الأمثلة على هذا الحراك النازل أن بعض المهن والوظائف فقدَت موقعها ضمن التنضيد الطبقي ونزلت في سُلّمِهِ، كما فقدت صيتها الاجتماعي وقيمتها الرمزية على غرار مهن المعلّم والأستاذ فضلا عن بقية الموظفين وعن الفلاح ذي الملكيّة المحدودة والمستثمر الصغير، وغيرها من المهن التي فقَدت بالتدريج قيمتيها المادية والاعتبارية داخل المجتمع.

وقد تركَ هذا التشكل الجديد لطبقة وسطى متروكة لحالها ومتفجرة داخليا أثره في السلوك السياسي للمنتمين إليها وخاصة لأبنائهم وبناتهم. لقد ضعُفت علاقة شرائح الطبقات الوسطى بالدولة وبجهازها وبخدماته ولم يعد وجوده وكيفية اشتغاله كفيلَيْن بفرض تنظيم للحياة الاقتصادية و"كيفية تحصيل الرزق" وتعديل سياسي للتناقضات الاجتماعية. وهو ما قد يُفسّر مَيلها العام إلى عدم الانتظام السياسي بالمعنى الحزبي للكلمة، وعدم تحبيذها تجسيد فكرة الجهاز. ويُمكن

ملاحظة هذه السّمات في مسارات التشكل اليساري لدى الجيل الثاني في أواخره ولكن هذه ظاهرة ألصق بالجيل الثالث. هذا الجيل أصبحَ -فضلا عن هجرانه الأحزاب أو عدم ارتياحه لها- يرفض أشكال التنظّم حتى داخل النقابات القديمة والجمعيات التقليدية لأنها فضاءات مُغلقة، في حين أنّه قادم من وسط اجتماعي يَعيش تطوّرا غير مُبرمج وخارج عن سيطرة الدولة، مفتوحا على كل الاحتمالات وعلى الأخصّ منها احتمالات التأزم واللايقين وافتقاد مؤشرات التموقع الاجتماعي.

المفكرة: هل نحن بصدد الحديث عن خَيط ناظِم بين إعادة تشكّل الطبقات الوسطى وبين "البروفيل" اليساري الجديد؟

السعيداني: لاَحِظ معي أنّ القاعدة التي تشترك فيها عناصر الطبقات الوسطى الجديدة التي كنتُ أقصدها في جوابي على سؤالك السابق هي تعبيرَها "المُذوَّت" على المطلب الاجتماعي. وأقصد هنا التعبير السياسي باعتماد المنظور الذاتي للأشياء، ولكن ليس بالمعنى الفرديّ النّفسيّ. وسَأُحَاول شَرح مَا أقول بمحاولة تنمِيط ملامح الشاب(ة) الذي يَنتمي إلى الجيل اليساري الحالي.

عموما هو شابّ (ة) يُراوح ما بين العشرين وما بعد الثلاثين من العمر بقليل، ولدَيه تجربة في الحركة الطلاّبية ولكنّها على الأغلب على هامش الاتحاد العام لطلبة تونس أو غير راضية عن أدائه، ولديه تناقضات مع التصورات والأطروحات اليسارية السائدة والخطابات السياسية المُؤدلَجَة المنبثقة عنها وخاصة تلك الخطابات التي تكرّست في الجامعة عبر اتحادات أو تشكيلات سياسية يسارية. ولديه أيضا نزوع نحو الاستقلالية عن العمل السياسي المنظّم بوجهِه القائم في الأحزاب خاصة. عُمومًا لديه تجربة نقدية مع الحركة الطلابية لأنها وقَعَت تحت سيطرة اليسار الذي يعتبره "من القديم". وقد أفرزت هذه العلاقة النقدية نوعا من الانتقائية في المواقف السياسية، إذ بإمكان هذا الشاب أن يُوافق على بعض المحاور التي يتضمنها بيانٌ مَا للاتحاد العام لطلبة تونس ويرفض محاور أخرى، لأنه ينظر إلى المسائل من منظوره الذاتي الخاص. وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى أيّ بيان أو موقف أو ممارسة سياسية في علاقة بأيّ تشكيل يساريّ.

لا ينبع هذا التشظّي في التصوّر وفي التركيب الخاص لرؤية الأشياء الذي أسميْته "التذويت" من عدم قدرة الأطر اليسارية التقليدية على خلق حالة من التجانس النظري وتعميمها فحسب، بل لأن فكرة التجانس في حدّ ذاتها باتت مرفوضة، على عكس الأطروحة السابقة التي تقوم على فكرة التجانس الأيديولوجي والسياسي بين عناصر تنظيم سياسي يساري مُعيّن. إن الوحدة الفكرية التي تستدعي الانضباط التنظيمي والالتزام بالهَرميّة وفوقية الأوامر أصبحت مرفوضة وغير ذات جدوى لدى عناصر هذا الجيل. ما هو أفق هذا الرفض؟ هو الاتّجاه نحو التعبير عن الذات بوصفها ذاتًا متمرّدة. لاحظ في هذا السياق تواتر الشعور بـ"التّكرِيز" (أي الغضب).

لهذا السبب تحدثتُ عن مأزق الطبقات الوسطى التي تُركَت لحالِها في مواجهة أوضاع اقتصادية واجتماعية متزايدة التّدهور، وهي الأوضاع التي تفجّرت في 2008 في الرديف ثم في 2010. لم يَبرز لهذه الطبقات مُمثّل سياسي يمكن أن يقودها في طريق حلّ مآزقها.

أضيف مثلا آخر يمكّننا من فهم أعمق لما كنتُ بصدد شرحه. تحدثت منذ قليل عن المركزية النسبية للحركة الطلابية، التي كانت بمثابة المرور الإجباري لعناصر هذه الفئات والعناصر اليسارية، وهو ما أعطاها دُربة على خوض معارك ظرفية وموقِعية ضد إدارة كليّةٍ معيّنة أو مبيت جامعي ما. عادة ما تكون مطالب هذه المعارك تفصيلية. ولكن المعركة الكبرى للحركة الطلابية مثل نظام التعليم وموقع الجامعة داخل المجتمع ظلت غائبة. لماذا تَغيب هذه المعركة؟ هناك تحوّل لموقع الجامعة داخل المجتمع. هي لم تعد تَضمن موقعًا في سوق

الشغل، خصوصا منذ نهاية التسعينات، حيث ارتفعَت طاقة استيعاب الجامعة لتستقبل وافدين جددًا كل سنة ويغادرها عشرات الآلاف، في حين بقيَت سوق الشغل محدودة الانفتاح، بل انغلقت في قطاع الوظيفة العمومية. وأصبح الاستثمار الكبير والمديد الذي تبذله العائلات في تعليم أبنائها يُواجَه بانسداد كبير في سوق الشغل. وقد أنتج هذا أحد مظاهر عجز الطبقات الوسطى على تجديد نفسها ديمغرافيا وبشريًّا.

المفكرة: في ظلّ هذه الآفاق المسدودة، لماذا لم يظهر مشروع يساري يُجيب عن هذه المآزق ويُعطيها وِجهة تاريخية وسياسية جديدة؟

السعيداني: إن المنطق السياسي يقول عادة أنه عندما لا يكون الأفق موجودا يظهر مشروع سياسي يزوّدُنا بهذا الأفق ويُعطِينا إمكانية النضال من أجلِه. وأعتقد أنه منذ البداية كانت هناك مشكلة في صياغة الفكرة والأفق السياسي لدى تشكيلات اليسار. لقد مررتُ في شيء من العجالة على كيفيات تفاعل تشكيلات اليسار مع تجدّد المسألة الاجتماعية. في هذا التفاعل، تم الاكتفاء بفكرة مطلب العدالة الاجتماعية مع حضور مُتفاوت للنضال ضد الاستبداد. ولكن، احتلت فكرة التنظير للثورة مساحة كبرى في الأفق الفكري اليساري، وتطوّرَت في شكل صراعيٍّ بين أطروحتي "الثورة الاشتراكية" و"الثورة الوطنية الديمقراطية". وبين هذا (مطلب العدالة الاجتماعية والديمقراطية) وذاك (استظهار تنظيرات- سجالات حول الثورة) كانَ هناك عجز رهيب على صياغة التكتيكات. أمّا في الجانب الاستراتيجي فدائما ما يتمّ الاطمئنان إلى الصياغات العامة. تجربة 18 أكتوبر 2005، على سبيل المثال، وردود الأفعال اليسارية إزاءها، أظهرَت تخبّطاً كبيرا في الخيارات التكتيكية لليسار وأفرزت انقساما حادًّا داخل تشكيلات اليسار حول التحالفات الممكنة حينها. أما التفكير في الحلول العمليّة لتحسين أوضاع عموم الناس والإجابة على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد ظلَّ تحت السقف النقابي عامّة، واكتفَى بما تَرسمه الممارسة داخل الاتحاد العام التونسي للشغل تحديدا.

عمومًا بالنسبة إلى التشكيلات اليسارية في مختلف المجتمعات، فإنّ تنظير التحوّلات الاجتماعية والطبقية ومَفْهَمَة علاقة الدولة بالمجتمع يَفتح على إمكانيات جديدة للحركة النضالية. لكن القُدرة على قراءة هذه التحولات ظلّت ضعيفة جدّا داخل التشكيلات اليساريّة التونسية، إذ لم تنتبه إلى أعماقها، وهو ما سَاهَم في صعوبة صياغة التكتيكات. بل يمكن الملاحظة أنّه حين تأزّمَت ظروف الطبقات الوسطى مرة أخرى بعد 2011، توجّهت التشكيلات اليسارية أكثر فأكثر نحو المحافظة. العديد من الإجابات الاجتماعية الآتية من داخل الطبقات الوسطى على أزماتها المُتعاقبة منذ أواخر تسعينات القرن العشرين كانت مُحافظة. حتّى تلك التي قد تبدو تقدمّية فهي لا تقلّ مُحافظة لأنها تدور في حلقة "حماية المكاسب" وعدم "خسران المزيد" من خلال العمل على تفادي شبح الفقر بترديد مطالب الزيادة في الأجور وكسر سقوف الترقيات المهنية مثلا. أمّا بالنّسبة إلى الإجابات السياسية الآتية من داخل تشكيلات اليسار على الأزمات الاجتماعية المتتالية ففيها الكثير من عناصر المحافظة هي أيضا. عندما طُرِحَ سؤال إعادة بناء العلاقة بين المجتمع والدولة إثر الثورة، تمثلَت الإجابة التي تدّعي التقدمية في العودة إلى "البورقيبية". لقد أدّى عدم القدرة على بناء تكتيكات واستراتيجيات واضحة تجيب على أوضاع ما بعد 2011 إلى الرجوع إلى أطروحات مُناقضَة للأطروحات الأصلية لليسَارَات المختلفة.

وفي رأيي ليست محافظة الطبقات الوسطى في معزل عن محافظة اليسار والعكس أيضا صحيح. بل أكثر من هذا، أدّى هذا العجز في بناء أفكار كُبرَى إلى مواجهة بين المحافظات المترسخة داخل نفس الطبقات الوسطى من خلال صياغة ردود أيديولوجية وليست سياسية، مثل اعتبار كلّ الأطروحات

السياسية ذات الأساس أو المنبع الديني أو القومي (في معنى القومي العربي) "رجعيّة" بالضرورة ومن دون تمييز. لقد ظلّ العجز عن قراءة الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية وعلى إحداث تحوّل في الأطروحات وعلى اجتراح مواقف تنسجم مع آفاق جديدة مُصاحبا لغالب أنماط التفكير التي يتّبعها المنحدرون من الطبقات الوسطى، بما في ذلك "نمط التفكير اليساري". وفي اعتقادي أن الرّاحل جلبار النقاش حَاوَل بشكل أو بآخر الانخراط في فهم متجدّد للماركسية والانفتاح على الطاقات الجديدة التي أفرزتها الثورة. ولكن لم يكن الوقت والعمر ليسمحا له بإتمام ذلك. ما بَقي هو أن يسار جيل الستينات وما بقي منه عندَما وجَدَ فرصة ذهب في اتجاه إعادة بناء سرديّاته التذكّرية، وفيها ما هو منغلق على ذاته. مراجعة الذاكرات وبناء السرديات مهمّ، ولكنها لا تنفتح دائما على بناء المستقبل. وعلى العموم، اليسارات القديمة استهَانت بطاقات اليسارات الجديدة، والعكس أيضا صحيح. ومشروع جمعية "نشاز" يُعتبر في هذا السياق محاولة لتلافي ذلك.

المفكرة: ماذا عن جِيل اليسار الجديد هل تعتقد أنه نجحَ في الخروج من وضعية اليسار المأزقية؟

السعيداني: أعتقد أن هذا الجيل سَاهَم في خلق زخم داخل الحرَكَات والحملات الاحتجاجية المطلبية. ولكنّه زخم لم يتحوّل إلى بلورة مطلب سياسي واضح، وحتّى المَطلب الواضح عندما وُجد لم يتحوّل إلى مشروع تغيير. المِثال الأبرز هنا هو حملة "مانيش مسامح" (لن أسامح) التي استطاعت تغيير موازين القوى في فترة مَا من خلال العمل على نقطة محدّدة -تمثلت عبقرية الحملة في تعيينها بوصفها نقطة مفصلية كاسرة لتوازن السلطة الحاكمة حينها- ولكنها في نهاية المطاف لم تنتقل إلى وَضع منطلقات تفكير وعمل واضحة لمشروع سيَاسي يَهدف إلى التغيير الاجتماعي الشامل.

هناك معطَى آخر يجب أن نأخذه بأهمية لأنّه قد يُفسر ما كنت بصدد قوله حول حملة "مانيش مسامح"، وهو أن اليسار الجديد بعد الثورة لديه نزعة "سيَاقيّة"، أي أنه مرتبط بتحوّلات السياق السياسي كما يقرؤها هو. هو أكثر قدرة على الاطّلاع على التجارب من دون الارتباط بأدبيات حزبية مُبرمَجة في اتجاه مُعيّن. ويرتبط هذا بنوع من ديكولونيالية التفكير وإعادة بناء الفكرة اليسارية بطريقة مختلفة عما كان سائدا حتى الآن، حيث لا يحتاج بالضرورة إلى المرور بباريس أو أية عاصمة أوروبية أخرى أو حتى غير أوروبية، وإنّما يمْكِنُهُ الاستفادة من تجارب وتنظيرات من بلدان مختلفة من الجنوب. والانفتاح على القراءة باللغة الانجليزية مُهمّ جدّا في هذا الصدد لدى الكثير من عناصر هذا اليسار الجديد.

وفي مظهر آخر من مظاهر سياقية هذه المجموعات اليسارية الجديدة، يبدو أن هذا الجيل صَرفَ النظر عن ضرورة تصوّر فكرة تنظيمية جماعية ثابتة. لأن فكرة عدم وجود قيادات وعدم الالتزام بهَيكلة تنظيمية مُلزمة نوعا ما أعطى للكثيرين قدرة أكبر على الاستجابة للسياق وعلى خوض معارك غير مرتبطة بالضرورة ببناء تنظيمي وسياسي جامع، وكأن هذه المسألة أصبحت خارج مطلوبهم.

خارطة الحركات اليسارية وتسلسلها الزمني

تنويه: بحث وتدقيق: فطين حفصية/ عبد الله بن سعد

مراجع: عبد الجليل بوقرة، فصول من تاريخ اليسار التونسي

الحبيب رمضان، الحبيب القزدغلي: تراجم نشطاء الحركة الشيوعية في تونس في زمن الاستعمار الفرنسي وبداية عهد الاستقلال

الأحزاب والكيانات الشيوعية في تونس
هيكلة الأحزاب والفصائل ذات الطرح الإشتراكي

الأحزاب والكيانات الشيوعية في تونس: هيكلة الأحزاب ذات الطرح الوطني الديمقراطي

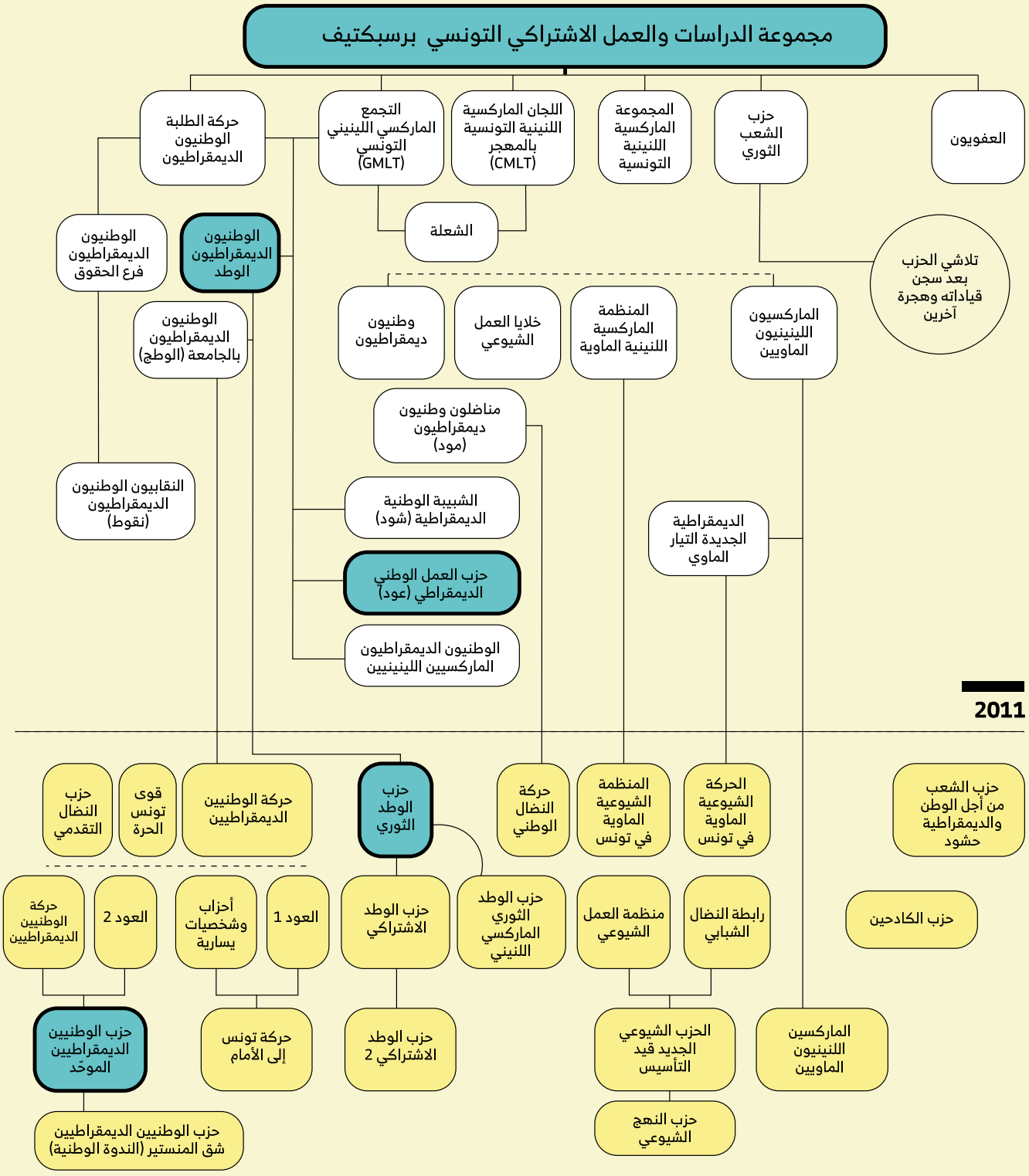

خارطة أهم الفاعلين اليساريين في تونس

فطين حفصية

ملاحظة: هذه اللائحة من الأسماء تم اختيارها وفقا لحضورها في المقالات وحسب تمثيلها للتيارات اليسارية التونسية. ويحتوي تاريخ اليَسار عموما على أسماء أخرى مؤثرة وذات تجارب سياسية تستحق الاهتمام.

علي جراد:

من مواليد المطوية (ولاية قابس) في 09 جانفي 1911، وتوفي بالعاصمة في 27 جويلية 1976. كان على رأس أوّل هيئة قيادية للحزب الشيوعي التونسي في غرة جوان 1936 حين انفصل تنظيميا عن مثيله الفرنسي.

صالح الزغيدي:

من مواليد جبنيانة (ولاية صفاقس) في 20 سبتمبر 1940. انخرط في الحزب الشيوعي بداية الستينات وكان من محرّري الصحيفة الشيوعية السرية "الأمل"، ومن أكثر الطلبة حركية سياسية وراديكالية إزاء النظام في السبعينات، فضلا عن نشاطه السياسي والمدني الذي استمر بعد ثورة 2011. تقلّد عدة مسؤوليات نقابية ومنها الكتابة العامة لجامعة البنوك صلب الاتحاد العام التونسي للشغل.

محمّد حرمل:

من مواليد العاصمة في نوفمبر 1929 وتوفي في 18 سبتمبر 2011. انخرط في العمل الوطني مبكّرا، ثم أصبح من قيادات الحزب الشيوعي التونسي منذ بداية الخمسينات وسُجن عند حظر الحزب في جانفي 1963، وصولا إلى قيادته مناقشات داخل الحزب وخارجه إثر سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار جدار برلين لتأسيس حزب ديمقراطي تقدمي واسع على أنقاضه، لتكلل جهوده بالإعلان عن حركة التجديد سنة 1993 .

توفيق بكار:

ولدَ بالعاصمة في 31 ديسمبر 1927 وتوفي في 24 أفريل 2017، انتمى مبكّرا للحزب الشيوعي التونسي وشارك في تونسته، وكان من الأوائل الذين وضعوا أسس الجامعة التونسية وتنشيط الحركة الثقافية التي تلت الاستقلال.

حسن السعداوي:

وُلدَ بالعاصمة التونسية سنة 1899 وتوفي في 12 فيفري 1963 بأحد المراكز الأمنية بعد رحلة تعذيب بشعة، في حين تقول السلطات أنه توفّي نتيجة أزمة قلبية. انخرَط في الحزب الشيوعي منذ عام 1923، كما شغلَ عضوية الاتحاد الاقليمي للكونفيديرالية العامة للشغل(CGT) . أعادَ الاتحاد العام التونسي للشغل الاعتبار له إثر ثورة 2011.

محمد النافع:

من مواليد منطقة سوق الأربعاء (ولاية جندوبة) في 28 أوت 1917، وتوفّي بالعاصمة التونسية في 17 أكتوبر 2007. انخرطَ في النشاطين النقابي والسياسي في الفترة الاستعمارية، وتم انتخابه في اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الشيوعي التونسي في مؤتمر 1946. اعتقلته القوّات الاستعمارية إثر اندلاع ثورة 1952 للتحرير الوطني بعد توليه رئاسة الحزب في المؤتمر الرابع سنة 1951. عايشَ فترة حظر الحزب الشيوعي التي بدأت سنة 1963، واستمرّ في قيادة الحزب إلى حدود عودة الحزب إلى النشاط القانوني سنة 1981. كانَ من المساهمين في انتقال الحزب الشيوعي إلى حركة سياسية جديدة أطلِقَ عليها حركة التجديد.

جورج عدة:

وُلدَ بتونس في 23 سبتمبر 1916 وتوفّيَ فيها بتاريخ 30 سبتمبر 2008. مناضل وطني تونسي يهودي عُرفَ بمناهضته للصهيونية، نشط في الحزب الشيوعي منذ شبابه ليكون قياديا منذ المؤتمر الثاني للحزب سنة 1946، ثم واصل حياته بعد الاستقلال شيوعيا غير منتظم. وكان من المطالبين القلائل بتمتيع الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة بكل حقوقه غداة تنحيته من الحكم في نوفمبر 1987 .

جلبار النقّاش:

وُلدَ بتونس العاصمة في 15 جانفي 1939 وتوفي في 26 ديسمبر 2020. تخرّج مُهندسًا فلاحيا من فرنسا. تمّ اعتقاله سنة 1968 ضمن مجموعة برسبكتيف التي انضم إليها منذ بداياتها أواسط الستينات بعد أن كان من منخرطِي الحزب الشيوعي التونسي سنة 1953 وهو لم يتجاوز سن الخمسة عشر عاما. يعدّ كتاب "كريستال" (Cristal) من أهم مؤلّفاته، حيث نقَلَ فيه تجربته السجنية وأوضاع السّجون التونسية في ظل النظام البورقيبي. كان فاعلاً في المجالين السياسي والحقوقي، ويعد النقاش من أبرز الوجوه اليسارية التونسية.

حمة الهمامي:

ولدَ بمنطقة العروسة (ولاية سليانة) في 08 جانفي 1952. من أبرز الوجوه اليسارية في تونس، فقد عارض مبكّرا نظام الحبيب بورقيبة ثم نظام بن علي أثناء انقلاب 07 نوفمبر 1987. انتقل من النشاط الطلابي صلب الاتحاد العام لطلبة تونس بداية السبعينات إلى تنظيم برسبكتيف-العامل التونسي. سُجنَ عديد المرات في نظامي بورقيبة وبن علي، كما تعرّض للتعذيب الشديد. أسّس حزب العمال الشيوعي التونسي في 03 جانفي 1986، وظلّ يقوده إلى الآن ناطقا رسميا ثم أمينا عامّا. أسّس بعد انتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011 وإثر الهزيمة الانتخابية المدوية لليسار ائتلاف الجبهة الشعبية في أكتوبر 2012.

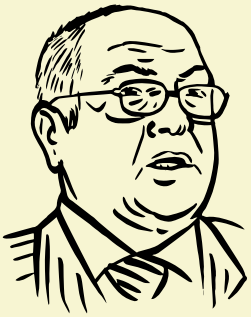

أحمد إبراهيم:

من مواليد 14 جوان 1946 بمدينة جرجيس، تُوفّي بالعاصمة في 14 أفريل 2016، ويُعتبر من الناشطين الأوائل في الحزب الشيوعي التونسي أثناء فترة حظره ونشاطه السري، حيث انضمّ إليه منذ أواسط الستينات. كان الجامعي أحمد ابراهيم من مؤسسي حركة التجديد عام 1993، وقادَ حراكا ديمقراطيا تقدميا للترشح بشكل جدي ضد الرئيس الأسبق بن علي في الانتخابات الرئاسية لسنة 2009. تولّى وزارة التعليم العالي مباشرة بعد سقوط النظام في 2011، ثم انتُخبَ عضوا بالمجلس الوطني التأسيسي في انتخابات أكتوبر 2011 عن تحالف القطب الديمقراطي الحدَاثي، ليؤسّسَ فيما بعد حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي.

محمّد المنصف العياري:

يُعرَف في الأوساط اليسارية باسم الطّبيب، وُلدَ بريف مدينة مكثر (ولاية سليانة) في 11 أوت 1952، وتوفّي بالعاصمة التونسية في 09 ديسمبر 1991 في ذروة نشاطه السياسي بعد مرض عضال. يعدّ الطبيب من أبرز الأسماء في الخط الوطني الديمقراطي وأحد مؤسسيه بالجامعة وأهم منظري حلقاته، ومن أشد المؤمنين بالطريق الطويل للثورة الوطنية الديمقراطية. ورغم وفاته فقد ظلّت آثاره فاعلة في مجموعات الوطنيين الديمقراطيين، خصوصًا في حزب الوطد الثوري الماركسي اللينيني الذي تأسّس بعد الثورة التونسية.

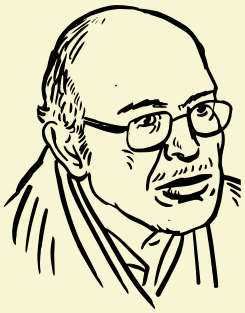

محمد الكيلاني:

وُلد بمنطقة الوديان من معتمدية منزل تميم (ولاية نابل) وهو من القيادات اليسارية الفاعلة منذ عقود في المشهد السياسي. بدأ نشاطه السياسي منذ المرحلة التلمذية والطلابية بالانتماء إلى تنظيم برسبكتيف- العامل التونسي في السبعينات، وتمّ اختياره من المُشرفين على الهياكل النقابية المؤقتة التي انتخبها الطلبة لتطويق أزمة الاتحاد العام لطلبة تونس بعد مؤتمر قربة سنة 1971. عرَفَ الكيلاني السجن والتعذيب والنشاط السرّي وساهمَ في تأسيس حزب العمال الشيوعي التونسي قبل أن ينشقّ عنه أواسط التسعينات ويؤسس الحزب الاشتراكي اليساري الذي نزع عنه كلمة اليساري بعد الثورة والفشل الانتخابي.

عبد الرزاق الهمامي:

ولدَ سنة 1948 وتوفي بالعاصمة التونسية في 10 أفريل 2016، ويعتبر من أبرز القيادات اليسارية وأهم الفاعلين في التيار الوطني الديمقراطي. انخرط في الحركة التلمذية والطلابية، مما كلفه السجن عديد المناسبات. ساهم سنة 2005 في تأسيس حزب العمل الوطني الديمقراطي ولم ينل تأشيرة العمل الحزبي القانوني إلا بعد ثورة سنة 2011. عارض بشدة ائتلاف الترويكا بقيادة حركة النهضة الإسلامية، واختار على عكس تنظيمات حزبية يسارية أخرى الانضواء في تحالف الاتحاد من أجل تونس الذي جَمع حزبه وحركة نداء تونس والحزب الجمهوري وحزب المسار الديمقراطي الاجتماعي والحزب الاشتراكي، لكنّ هذا التحالف لم يدم طويلا بعد اختيار حزب نداء تونس دخول السباق الانتخابي لسنة 2014 بقائمات حزبية خاصة.

راضية النصراوي:

وُلدت بمدينة تاجروين (ولاية الكاف) في 21 نوفمبر 1953. درَست الصحافة قبل أن تختار العباءة السوداء ومهنة المحاماة، لتنخرط بذلك في النضال السياسي والحقوقي. أسّست أول جمعية تونسية لمناهضة التعذيب سنة 2003، كما كانت من مؤسّسات هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات سنة 2005، التي قادت معركة المعارضة الراديكالية لنظام بن علي وجمعت نشطاء من اليسار الراديكالي وإسلاميين وحقوقيين وأحزاب محسوبة على يسار الوسط ومستقلين. وتعدّ النصراوي من أبرز الوجوه النسائية اليسارية والحقوقية والتقدمية في تونس والعالم العربي. تم ترشيحها لنيل جائزة نوبل للسلام عام 2011 .

فتحي بلحاج يحي:

ولد بالعاصمة تونس في 23 سبتمبر 1953، ناشط يساري بارز ومترجم وكاتب. انضمّ منذ مرحلته التلمذية إلى الحراك المعارض للرئيس الحبيب بورقيبة، ثم أصبح قياديا بارزا في تنظيم برسبكتيف- العامل التونسي في السبعينات. تعرّض للملاحقات ثم السجن كسائر رفاقه في التنظيم السري. ويعدّ بلحاج يحي أحد الوجوه اللامعة في اليسار الثقافي وله مؤلفات عديدة أهمها "الحبس كذاب والحي يروح": ورقات من دفاتر اليسار التونسي .

زينب بن سعيد الشارني:

وُلدَت سنة 1948 وتُعدّ من أبرز الوجوه اليسارية الأكاديمية والنسوية. انضمّت إلى حركة برسبكتيف-العامل التونسي عام 1970 وتعرضت للإيقاف والسجن والتعذيب الشديد بأقبية الداخلية التونسية وشاركت في أحداث الخميس الأسود سنة 1978 بعد معركة ليّ الذراع بين الاتحاد العام التونسي للشغل والنظام البورقيبي، ما أدّى إلى إيقافها وسجنها مرة أخرى. وتعدّ الشارني من مؤسسات الحركة النسوية التونسية المستقلة بشغلها عضوية أول هيئة مديرة للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، كما كانت من المساهمات في تأسيس حزب العمل التونسي سنة 2011. لها مؤلفات وكتابات أكاديمية عديدة .

محمد الشرفي:

ولد بمدينة صفاقس في 11 أكتوبر1936، وتوفّي بالعاصمة التونسية في 06 جوان 2008. سياسي وجامعي وحقوقي وناشط يساري تولّى وزارة التربية والتعليم العالي من سنة 1989 إلى 1994، ويُوصَف بأب الإصلاح التربوي الثاني في تونس. انخرط في العمل السياسي منذ شبابه في تنظيم "برسبكتيف" ولُوحق وسُجن قبل الإفراج عنه بعد محاكمات 1968. يعتبر من مؤسسي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي تولى رئاستها سنة 1989. وبعد أن تمت تنحيته من منصبه الوزاري ابتعد عن الشأن السياسي، لكنه عارض علنا التمشي الدستوري لنظام بن علي ومجمل سياساته إلى حدود وفاته.

نورالدين بن خذر:

ولد بمدينة الحامة (ولاية قابس) في 09 فيفري 1939 وُدفن بها بناء على وصيته بعد وفاته في 11 فيفري 2005. من مؤسّسي مجموعة الدراسات والعمل الاشتراكي المعروفة اختصارا "برسبكتيف" أثناء متابعة تحصيله العلمي الجامعي بفرنسا، وهو من أوّل مساجينها السياسيين في تونس بعد أن حُوكم في مناسبتين أشدها في 1968. رَاوح نورالدين بن خذر بين النشاطين السياسي والثقافي بإشرافه على دار نشر وتوزيع، كما انخرط قبل وفاته في المبادرة الديمقراطية، وهي تجمع يساري ساند المرشح الجامعي محمد علي الحلواني لمنافسة الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004.

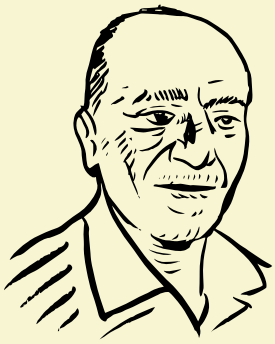

سنان العزابي:

وُلدَ بمدينة قبلي في الجنوب التونسي سنة 1966 ودُفن فيهَا بعد وفاته في 09 فيفري 2014. يعدّ من أبرز القياديين المؤثرين في الخطّ الوطني الديمقراطي ومن المقربين جدا من القيادي اليساري شكري بلعيد الذي أسس معه حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد بعد بذل مجهود كبير لتقريب تيارات الوطنيين الديمقراطيين، فضلاً عن نشاطه السياسي واعتقاله بمنطقة رجيم معتوق الصحراوية بالجنوب التونسي سنة 1986.

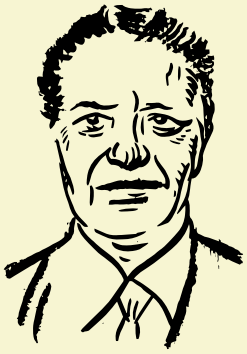

أحمد عثماني:

مناضل يساري وحقوقي توفي في أوج عطائه في حادث مرور غامض بالمملكة المغربية في 8 ديسمبر 2004 حيث كان يشارك في تظاهرة حقوقية دولية. عُرِف ببراعته الفائقة في العمل السري وتعرض لأفظع أنواع التعذيب في أقبية الداخلية بعد أن ظل محل تفتيش لمدة أشهر طويلة وعاش بين أواخر الستينات وسنة 1979 إما سجينا أو ملاحقا أو رهن الإقامة الجبرية لارتباطه بتنظيم برسبكتيف اليساري. اتجه منذ بداية الثمانينات نحو العمل الحقوقي، إذ كان مساهما بارزا في تأسيس الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية قبل أن يلتحق بجهازها المركزي في لندن. ويُعتبر الردّاوي أيضا من مؤسسي المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي.

أحمد كرعود:

أصيل منطقة القيروان وناشط سياسي وحقوقي يساري انضم إلى حركة برسبكتيف-العامل التونسي بداية السبعينات، وتعرّضَ إلى السجن والاعتقال والملاحقة لسنوات عديدة كسائر ناشطيه. اتجه أكثر نحو اليسار الحقوقي من خلال العمل في عديد المنظمات التونسية والدولية، إذ تولّى رئاسة منظمة العفو الدولية- فرع تونس وجمعية المفكرة القانونية بتونس والمنتدى المتوسطي للذاكرة الذي عمل على توثيق أحداث الثورة التونسية. صدرت له شهادة بعنوان "من دروس الشيخ خليف بجامع القيروان إلى اليسار الماوي" عادَ فيها رفقة المؤرّخ عبد الجليل بوقرة على نشأته في مدينة القيروان في محيط "إسلامي "مرورًا بدخوله عالم السياسة من بوابة اليسار الراديكالي.

أحمد نجيب الشابي:

سياسي ومحام تونسي ولد في 30 جويلية 1944 بالعاصمة التونسية لأسرة ميسورة الحال عُرفت بالفقه والقضاء وبانحدارها من ولاية توزر جنوب غرب تونس. انخرَط في العمل السياسي مبكّرا في التيار البعثي وصدر ضده حكم بـ 11سنة سجنا في عام 1970 قبل أن يصدر عنه عفو رئاسي، فالتحق بكلية القانون بالجزائر ثم رحل إلى فرنسا حيث تفرغ للنضال ضمن حركة آفاق العامل التونسي. أسّس التجمع الاشتراكي التقدمي سنة 1983 ليتم تغيير اسمه إلى الحزب الديمقراطي التقدمي في جوان 2001 الذي تحول إلى الحزب الجمهوري في أفريل 2012 بعد انصهار أحزاب آفاق تونس والجمهوري مع الديمقراطي التقدمي . يعدّ الشابي من أبرز القيادات التاريخية المعارضة لنظامي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي حيث كان من مؤسسي تحالف 18أكتوبر سنة 2005.

شكري بلعيد:

ولدَ بضاحية جبل الجلود الشعبية بالعاصمة التونسية في 26 نوفمبر 1964. اغتيل بالرصاص أمام منزله يوم 6 فيفري 2013 على يد مجموعة إرهابية. عَارضَ نظامي بورقيبة وبن علي وانخرط منذ المرحلة التلمذية في النشاط السياسي، ثم واصلَ دراسته في اختصاص القانون بالعراق وفرنسا، ونشط قبلها في كلية العلوم بتونس في تيار الوطنيين الديمقراطيين بالجامعة. دافعَ بلعيد عن القضايا الحقوقية ووقف مع انتفاضة الحوض المنجمي بولاية قفصة جنوب تونس عام 2008 ودافعَ عن سجنائها. بعد الثورة تولىّ عضوية الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي لكنه فشل في نيل مقعد عن حركة الوطنيين الديمقراطيين في انتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011. أسّس بلعيد ائتلاف الجبهة الشعبية لتحقيق أهداف الثورة في أكتوبر 2012 مع عدد من القيادات اليسارية والعروبية ومستقلين.

محمد صالح فليس:

وُلِد بمحافظة بنزرت شمال العاصمة في سنة 1947 حيث أثرت معركة الجلاء ببنزرت في نحت شخصيته كمعارض للرئيس بورقيبة المسؤول في رأيه عن تداعيات حرب خاسرة. لم ينتظم في أي من الكيانات السياسية المؤسسة لحركة آفاق رغم اعتقاله مع قياداتها في مارس 1968 إلى حين تأسيس خلية في سجن برج الرومي أطلِق عليها اسم التجمع الماركسي اللينيني التونسية. بعد تقييمات عسيرة انضمّ إلى برسبكتيف-العامل التونسي بداية السبعينات ولم يُكمل دراسته الجامعية بسبب الاعتقالات وظلّ دون عمل إلى حدود العام 1980، حيث تم انتدابه بالمصنع التونسي للخزف. كَتَب في صحف المعارضة وخصوصا في صحيفة "الموقف" لسان حال الحزب الديمقراطي التقدمي وكان من الوجوه البارزة في المعارضة زمن بن علي إلى حدود قيام الثورة سنة 2011 .

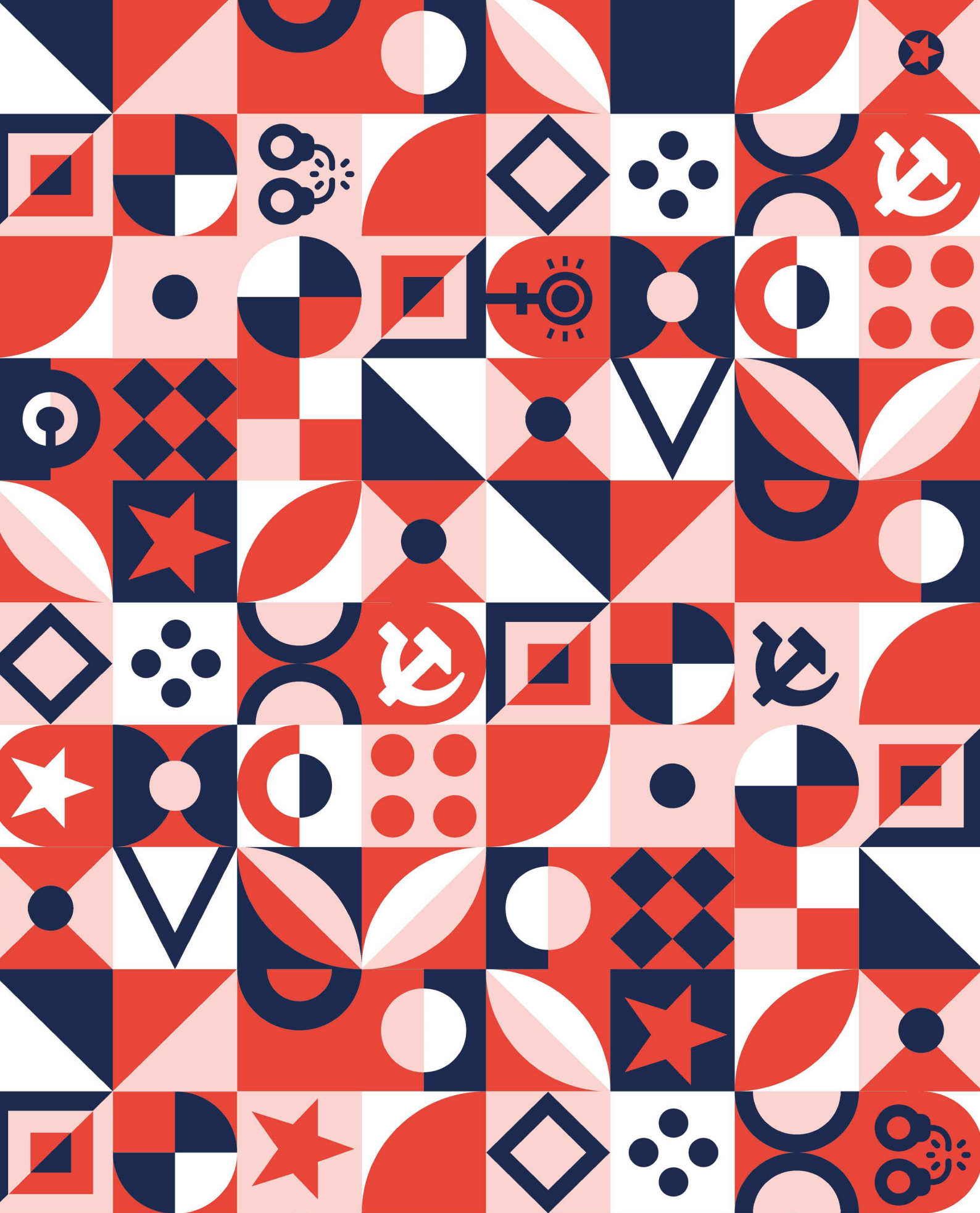

"مانيفستو" اليسار التونسي

المفكرة القانونية تونس